

الانتقال الديمقراطي المحتجز في مصر

د. محمد السيد سعيد

الانتقال الديمقراطي المحتجز

مصـــــــر

د.   مد السيد سعيد

فهرس

الفصل الثالث فك الاحتجاز

مقدمة

يوثق هذا الكتاب طائفة من المقالات المنشورة، والمحاضرات التي ألقيت في سياق حركات اجتماعية للإصلاح الديمقراطي في مصر أساسا، وفي العالم العربي بصفة عامة.

وكما يشير المؤلف، فإن قضية التحول والإصلاح الديمقراطي لم تبدأ بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحتها إدارة بوش الاستعمارية على العالم العربي بنهاية عام ٢٠٠٣. وفي مصر، بدأ طرح القضية بصورة جدية منذ انبثاق الحركة الطلابية والعمالية في فبراير عام ١٩٦٨ في معارضة أحكام المحكمة العسكرية للضباط المسئولين عن هزيمة ١٩٦٧، والتي سريعا ما تحولت إلى أوسع عملية نقد اجتماعي ونقد ذاتي لنظام يوليو ١٩٥٢، بالتركيز على غياب الحد الأدنى من الحريات الديمقراطية، والإدارة العقلانية للدولة المصرية. وقد اعترفت القيادة السياسية والثقافية للناصرية في ذلك الوقت ببعض هذه الانتقادات، وطرحت شعارات من نوع "بناء الدولة العصرية" في مواجهة العشوائية والارتجال في إدارة الدولة. و"دولة المؤسسات" في مواجهة حكم الفرد، و"حكم القانون" في مواجهة استمرار الشرعية الثورية بتغولها على المجتمع، وعصفها بالحريات العامة، و"الرجل المناسب في المكان المناسب" في مواجهة التركيز على الولاء المطلق كمعيار أساسي للتعيين في المناصب العليا للدولة. وتوجت هذه الوعود في بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨، والذي بدا في وقته تنازلا مهما من جانب النظام الناصري أمام الحركة الشعبية الإصلاحية التي قادها الطلاب والعمال، وعبر عنها كثير من المثقفين. غير أنه من الواضح أن كل تلك الشعارات كانت تستهدف "تفويت اللحظة التاريخية" التي تنهض فيها قوى كبرى للمجتمع للمناداة بالديمقراطية، وتحريف طبيعة الإشكالية المطروحة. فرغم أن الانتفاضة الطلابية والعمالية عام ١٩٦٨ لم تكن تملك وعيا ديموقراطيا كاملا، وتحركت بقدر كبير من العفوية سواء على المستوى النظري أو العملي، فإن انبثاقها ذاته كان مؤشرا واضحا للحجم الذي تحتله قضية الديمقراطية في الحركة التاريخية للمجتمع المصري في ذلك الوقت. وكان بيان ٣٠ مارس ترجمة نظرية لمحاولة النظام الناصري استيعاب القوى الجديدة، وخاصة الطلاب دون تنازلات جوهرية على صعيد قضية الديمقراطية، بل وبدون الإفلاح في الإمساك بأطراف القضية، وحيويتها بالنسبة للتطور الوطني التاريخي لمصر. ولذلك سريعا ما انقلب النظام على القضية الديمقراطية عندما رفع شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة" عندما انبثقت الحركة الطلابية من جديد بأفق أكثر راديكالية على صعيد قضية الديمقراطية، والحقوق الأساسية في نوفمبر من نفس العام احتجاجا على مقتل طالبين بالتعذيب، وعلى تشديد القبضة البوليسية على المجتمع بصورة عامة، وإغلاق ملف الإصلاح السياسي.

والواقع إن الطرح الديمقراطي برز بنهاية عقد الستينيات كجزء لا يتجزأ من نقد النكسة، والظروف السياسية الداخلية التي أنجبتها. وبتعبير آخر لم يكن من الممكن عزل الوعي الديمقراطي البازغ عن القضية الأكثر أهمية التي انسحق بوطأتها الوجدان الوطني المصري، وهي قضية الهزيمة والاحتلال الإسرائيلي لسيناء، وما ترتب عليها من أزمة وطنية عظمى. ورغم ثقل هذه القضية في الضمير المصري العام، فإن التراجع السريع عن الشعارات الإصلاحية أصاب المصريين بخيبة أمل عميقة وإحباط هائل.

لقد كانت أجواء الإحباط هذه هي العامل الحاسم الذي مكن الرئيس السادات من كسب معركته ضد من أسماهم مراكز القوى عام ١٩٧١، وهي لم تكن غير قمم الجهاز البيروقراطي الأمني الصلف الذي أذل المصريين وحرمهم من الحقوق الأساسية، واستمرأ الاحتكار البيروقراطي البوليسي للسلطة. وشجعه الشعور الشعبي الحاد الحاجة إلى إصلاحات ديمقراطية جادة بعد الجمود الذي عاد ليصيب النظام الناصري بسبب خيانته للأشواق الديمقراطية على إحياء نفس الأفكار والشعارات التي طرحت بعد النكسة مثل حكم المؤسسات وحكم القانون، والدولة الحديثة باعتبارها بعدا أساسيا، وإن لم يكن بالطبع البعد الوحيد أو الأساسي لاستراتيجية الرئيس السادات في كسب شرعية خاصة ومستقلة به بالمقارنة بمجرد كونه أحد رجال عبد الناصر. وتم دبج دستور ١٩٧١ في هذه الأجواء التي حفلت بتوقعات مثيرة.

لم أكن كأحد الزعامات الطلابية أثق كثيرا في الرئيس السادات، وشعاراته الديمقراطية والإصلاحية. كما كنت في ذلك الوقت بحكم انتمائي لفكر اليسار أقل طمأنينة له حتى بالمقارنة بمن أسماهم مراكز القوى، ومع ذلك أذكر الشعور بالمفاجأة عندما شاهدت بنفسي في المدينة الجامعية لجامعة القاهرة مظاهر البهجة الجماعية التلقائية التي عمت الطلاب مساء يوم ١٥ مايو، وشعرت في طيات النفس بأن فشلي في المشاركة في مظاهر البهجة تلك يعود إلى عدم إدراك الثقل الجاسم على صدور المصريين بسبب غياب الحريات العامة والفردية. ومن يومها أدركت أهمية الشعور الشعبي الطازج بالتجربة السياسية حتى لو لم تكن متوافقة مع التحليل السياسي الدقيق الذي كنت أطوره مع زملائي من القيادات الطلابية حول طبيعة انقلاب ١٥ مايو باعتباره صراعا على السلطة بين الجناحين اليميني واليساري للدولة الناصرية، والذي انتهى إلى انتصار الأول بسرعة خارقة، ورغم سيطرة الأخير الكاملة تقريبا على قمم جهاز الدولة.

لقد تبينت صحة التحليل الذي وضعناه حول طبيعة القوى التي ظفرت في المعركة على السلطة الناصرية بعد أن أعمل الرئيس السادات يده بالشطب على المسودة الأساسية التي

انتهت لها اللجنة المعينة لوضع دستور ١٩٧١، والتي كانت أكثر راديكالية بصورة ملحوظة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية، وإن كانت تعبيرا على التسويات الكبرى فيما بين الأجندة والتيارات الممثلة في السلطة في ذلك الوقت، وهو الأمر الذي جعل هذه المسودة أقرب لمعنى الاستمرارية منها لمعنى الانقطاع، والتغيير الإصلاحي الحقيقي للنظام السياسي. ومع ذلك فقد أزال الرئيس السادات كل ما يقيد سلطاته كرئيس للدولة، ويحقق شيئا من التوازن بين السلطات، ويمنح البرلمان شيئا من القوة في مواجهة السلطة التنفيذية. وكان الرئيس السادات قد عاد ثانية عام ١٩٨٠ ليزيل القيد الوحيد الذي دعا هو نفسه له عام ١٩٧٠ و ١٩٧١ وهو قيد الدورتين على ولاية الرئيس والتي تحوط لها حتى وقت إعداد الدستور بمد فترة الولاية الواحدة إلى ست سنوات متصلة، وهو ما لا نجد له نظيرا في أي دستور عصري آخر. وأدت التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٠ إلى مد الولاية الرئاسية إلى عدد غير محدد من الدورات، ومن ثم إلى أمد زمني غير محدد، وهو ما عاد بالبلاد إلى ما أسميته في مقالات متعددة بالمصيدة الدستورية.

ومع ذلك كله، يمكننا أن نعد تجربة دستور ١٩٧١ التجربة الثانية للإصلاح السياسي، والدستوري في مصر منذ وقوع ثورة ١٩٥٢. ومن منظور آخر قد نعتبر أن الساداتية حتى عام ١٩٧٧ أول تجربة منسجمة وناجحة من الناحية السياسية لإصلاح نظام شمولي استرشادا بالتقاليد الديمقراطية. فقد ابتكر الرئيس السادات نظام "التعددية المقيدة" الذي طبق بعد ذلك في عدد كبير من الدول العربية. ومثلت عملية الانتقال من الحزب الواحد لو جازت تسمية الاتحاد الاشتراكي العربي باسم الحزب السياسي إحدى أهم تجارب التحول، أو إدارة الإصلاح السياسي من أعلى في العالم الثالث والعالم الاشتراكي. وهي سبقت تجربة جورباتشوف بنحو عشر سنوات.

لقد انقلب الرئيس السادات نفسه على هذه التجربة كرد فعل بالغ الحدة والتطرف لأحداث ١٨ و ١٩ يناير عام ١٩٧٧. ولكنه وجد بقايا من النخبة السياسية التي امتلكت قدرا من الشجاعة الضرورية لمراجعته بعد أن انفرد كليا بالسلطة في البلاد. ولو كان الرئيس السادات قد واصل تجربته، وقام بتوسيعها ونقلها مسافة إضافية أكبر خلال تلك الفترة لكان قد سجل لنفسه الريادة في حقل الانتقال الديمقراطي في العالم الثالث، أو بالمقارنة مع الكتلة الشرقية التي كان لديها نظم سياسية مشابهة. ولكنه بدلا من ذلك قام بإطلاق حملة رعب غير مسبوقة. وفي هذه الأجواء نمت حركة التطرف الديني لتضيف بعدا جديدا، وخطيرا للأزمة السياسية الخانقة، والتي ترتبط ارتباطا عميقا بغياب الديمقراطية، أو حتى آليات مقنعة، ومنسجمة للحكم، والخلافة السياسية.

والواقع إن الرئيس مبارك قام بإحياء الصياغة التي وضعها الرئيس السادات، ولم يضف إليها كثيرا. غير أن تمركز السلطة زاد وتعمق على نحو غير مسبوق في البلاد منذ عصر محمد علي. فقد واصلت النخبة السياسية انكماشها، وأغلقت قنوات المشاركة من أسفل وأعلى على السواء، وهيمنت الإدارة البيروقراطية والأمنية كلية على القرار السياسي، وعلى جميع أبعاد ومستويات الحياة السياسية، وعلى الحيز الأكبر من الفضاء العام. وانتهى ذلك إلى إفراغ الساحة السياسية بصورة شبه كلية، وخروج المواطنين جميعا تقريبا من هذه الساحة، وسيادة عدم الاكتراث تماما على المصريين، باستثناء الجماعات والتيارات الدينية المتطرفة. وبذلك تكون استقطاب ثنائي بين البيروقراطية الأمنية من ناحية، وتيار الإسلام السياسي من ناحية أخرى. ووفر هذا الاستقطاب بدوره ذريعة لاستمرار الانكماش في الحياة السياسية.

غير أن هذا التحول البطيء كشف أيضا أزمة الحكم المطلق، فعادة ما يكون للحكم المطلق نفس العنوان للفراغ السياسي، وبالتالي لأزمة نظام الدولة. فقد صارت الدولة ذاتها معلقة في الهواء. وتضمنت الوسوسة بالاستقرار والأمن فراغا مفزعا يمكن أن يقتلع الاستقرار والأمن معا، إذا ما وقع أي طارئ يفضي إلى غياب، ولو مؤقت لرئيس الدولة الذي يعد الكيان الدستوري والسياسي الوحيد الذي تستمده كل السلطات والفعاليات الأخرى. وبسبب التجديد شبه التلقائي للرئيس مبارك، واعتماده على عدد محدود من المساعدين من جيله أو أجيال قريبة، دبت الشيخوخة في الكيان الإداري والسياسي للدولة، فتعطلت آليات التجديد الجيلي الطبيعي. ولأن خطوط الخلافة السياسية الفعلية غير واضحة، واتسام ممارسة السلطة بالطبيعة الشخصية، صار مستقبل البلاد مرهونا بعوامل غامضة، ولا يمكن التنبؤ بها، أو السيطرة عليها. وتضاعفت إشكالية النظام السياسي بسبب الإشاعات المتواترة عن إمكانية توريث الحكم. فبرز بعد آخر لأزمة الانسداد، والغموض السياسي.

وفي هذا السياق جاءت تجربة الغزو الأمريكي للعراق وطرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير لكي تحدث تنشيطا جزئيا للعقل العام، وخاصة فيما يتعلق بقضية الديمقراطية.

ولا شك أن إنعاش قضية الديمقراطية، وأطروحة الإصلاح السياسي يستجيب لضرورات موضوعية كامنة في الغموض الهائل في الواقع السياسي الذي يستظل بنموذج الحكم المطلق الكامن في الدستور نفسه، الأمر الذي يجعل أي إصلاح سياسي مستحيلا بدون طرح القضية الدستورية. ولكن وبالرغم من اتضاح الضرورة الموضوعية على نحو تام فإن الوضع السياسي في البلاد يفتقر بصورة مفجعة وربما لأول مرة في تاريخ البلاد منذ دستور عام ١٩٢٣ إلى آليات تحريك كافية للتحول الديمقراطي. فغياب المجتمع بصورة شبه تامة عن الهم السياسي، والهزال الذي فرض على المجتمع المدني، والانكماش المذهل لحجم ونشاطية

النخبة السياسية، وهامشية وتبعية الطبقة المثقفة والمشتغلة بالسياسة؛ يفقد الجماعة الوطنية قوة الدفع الضرورية لانتزاع المطلب الديمقراطي. ولا يقل عن ذلك أهمية أن الطبقـة السياسـية والمجتمع كله لم يفقد حيويته فحسب، بل ولم يتعلم الكثير عن ضرورات، ومتطلبـات الإدارة السليمة للاقتصاد والسياسة الخارجية. وبهذا المعنى لم يتطور وعي المجتمع السياسي كثيـرا عما كان عليه في نهاية عقد الستينيات، وإن فقد كثيرا من الحيوية التي أظهرها في ذلك الوقت المبكر وظلت معه بصورة نسبية وجزئية حتى نهاية عقد الثمانينيات. صار لدينا عدد كبير من الأحزاب القزمية. وبالمقابل فقدت الأحزاب التاريخية أو الكبيرة نسبيا كادرها النشـط. ومـع توسط الفضاء الجمعياتي والمدني عموما بدرجة معينة يسـتحيل أن تحـل محـل الأحـزاب السياسية في تعبئة المجتمع، وإثارة الجدل العام، ودفع النقاش حـول السياسـات والتوجهـات المستقبلية إلى ذرى أعلى أو حيز نضج أكبر. بل إن الدولة ذاتها لا تفصح عـن خطـط مـا واضحة بصدد علاج الانسداد السياسي وإطلاق إمكانيات البلاد لعلاج مشكلاتها المتضخمة.

من هنا يبدو أن التناقض الأساسي في مصر الآن هو الحاجة الموضـوعية العميقـة للإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، مع الضعف الشديد لمحركاته، وقوة الدفع الذاتية التي يستلزمها. وكلما زاد رفض الدولة ممثلة في الرئيس نفسه للإصلاح السياسـي والدسـتوري تعمق الأزمة الخانقة للمجال السياسي في مصر.

ولكن الضرورة الموضوعية لا بد أن تفرض ذاتها. وقد يقول البعض إن هذا المعنـى صار أقرب إلى الميتافيزيقا السياسية. وربما يكون ذلك صحيحا. ومع ذلك لا يمكن إنكـار أن الضرورة تفرض الوعي الخاص بها، ولو لدى أقلية صغيرة من المجتمع. فلا شك أن الدولـة رغم تعمدها الغموض التام فيما يتعلق بحاضر مصر السياسي ومستقبلها تناقش هذه القضـية داخل دوائر ضيقة. ويرجع الفضل إلى أقلية صغيرة مـن النشـطاء السياسـيين والثقـافيين والمدنيين في الخروج بالمناظرة حول هذا المستقبل إلى العلن أو إلى الفضاء العام.

ولقد اتضحت جوانب مهمة من الأزمة السياسية والمجتمعية في مصر، ولكن الـنقص الشديد في ميكانيزمات التعلم ودوافعه، والتأخر الملحوظ في التعامل مع عناصر هذه الأزمـة يحبس النقاش العام في مستوى متدن نسبيا. وعلى سبيل المثال فإن غالبية الاجتهـادات فيمـا يتعلق بالتطور الدستوري في مصر لا تزال إما جزئية ومبهمة للغاية، أو متأخرة عن زمانهـا وقتا طويلا، من حيث تحصيل عائد التجربة السياسية المصرية منذ ثورة ١٩٥٢.

فغالبية المطالب الخاصة بالإصلاح الدستوري وخاصة خلال عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ركزت على تعديل عدة مواد قليلة من الدستور، وهي تلك الخاصة بأسـلوب توليـة رئـيس الدولة. وهناك تراض عام على ضرورة الانتقال من أسلوب الاستفتاء على مرشح واحد يسميه

مجلس الشعب بأغلبية الثلثين إلى انتخابات مباشرة وتعددية وتنافسية، وذات برامج واضـحة، مع العودة إلى تقييد مدة الرئاسة بمدتين دستوريتين فقط. ولكن الذين يجمعون على هذا الرأي من تيارات مختلفة لا يقولون كيف يمكن لمثل هذه التعديلات أن تنسجم مع دستور يركز جميع السلطات بيد رئيس الدولة، وهو الأمر الذي انتهى إلى تمكن الرئيس السادات بكل بساطة مـن شطب القيد على دورات تولي الرئاسة بفترتين فقط دون أن يجد معارضة تذكر، وذلك عـام ١٩٨٠، ودون أن يحضر أحد تقريبا الاستفتاء المزيف الذي استخدمه لتعديل الدستور، لأنـه كان يتمتع بكل السلطات دون مراجعة، ودون أدنى مساءلة مـن أي طـرف. الواقـع إذن أن المشكلة الكبرى في الدستور هي فلسفة الحكم المطلق، والذي لا يمثل الأفق الزمني المفتـوح لتولي الرئاسة غير جانب صغير منه.

كما لم يقل لنا أنصار هذا الاتجاه كيف يمكن لتعديلات محدودة على النظام الرئاسـي المتطرف الذي يركز كل السلطات بيد جسم دستوري، وسياسي واحد هو رئـيس الدولـة أن تعالج أوجه التشوه، والخلل المتعددة في النظام السياسي المصري. فهذا النظام وخاصـة مـع خضوع التيار الرئيسي من النخبة البيروقراطية المتجمعة في الحزب الـوطني – أو أي اسـم آخر لحزب الدولة أو ذراعها السياسي – لا بد أن يؤدي إلى انكماش النخبة السياسية التـي لا ينقصها غير بنية حزبية حية وقوية ونشطة؟ ولم يقل لنا هذا الاتجاه كيـف يمكـن أن نعيـد المصريين إلى الاهتمام بالشئون العامة وبالسياسة عموما بعد عقود من الانكماش على الـذات الفردية والعائلية والسيادة التامة لثقافة الخوف، وثقافة كراهية الدولة؟ كما لم يقل لنا هذا الاتجاه كيفية مساءلة رئيس دولة يتمتع بكل السلطات المطلقة التي يمنحها له الدستور، وبالتالي كيـف يمكن أن نتخرج ونحن أصحاء من النظام التسلطي ذاته؛ حيث تتولد السلطة عن السـلطة، ولا تمر بصاحبها الأصلي وهو الشعب.

ومن ناحية أخرى فقد أنتجت نخب ثقافية وسياسية مختلفة مشروعات دسـاتير تشـابه دستور ١٩٧١، وغيره من دساتير ثورة يوليو من حيث طولها، والتفاصيل التي تحفـل بهـا حول السياسات والتوجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يجب أن تترك للحكومـات والأحزاب المتنافسة، بينما تحفل في الوقت نفسه بالثغرات والغموض بصدد ما نشأت الدساتير أصلا لتنظيمه وهو التنظيم الدقيق والمنسجم للسلطة العامـة مـن حيـث توليهـا ومحتواهـا ومؤسساتها، وحدودها وضمانات الحريات العامة والفردية. ومثل هذه الدساتير غالبا ما تتفـق مع النظم السياسية الواحدية، وتتناقض مع المعطي الأساسي للديمقراطية وهي التعددية ونسبية الحقيقة، والتغير الدائم للحياة الاجتماعية والسياسات الضرورية لعلاج المشكلات المسـتجدة،

وهي العناصر التي تملي أن تأتي الدساتير الديمقراطية على قدر كافٍ من المرونة، والاتساع بما يسمح بتطبيق شتى السياسات الاجتماعية المعروفة في مجتمع تعددي.

ورغم أهمية هذا التحفظ على مدى نضوج الفكر الدستوري في البلاد، فإنني أعتقد أن الدستور غالبا ما يتبع مستوى النضج والتعلم الديمقراطي. وبتعبير آخر، فإن القضية الأساسية هي ما إذا كان يتوافر لدى المجتمع السياسي في مصر رؤية واضحة بصدد طبيعـة النظـام الديمقراطي المطلوب لإطلاق الحريات العامة وحمايتها حماية فعالة، وتنظيم السـلطة العامـة تنظيما ديمقراطيا كفؤا ومتوافقا مع حاجات البلاد في الحقبة المقبلة من تطورها، ويكون فـي نفس الوقت موضع تراض عام.

أي إن وضوح الرؤية بالنسبة لمستقبل مصر سياسيا واقتصاديا وثقافيـا هـو الحلقـة الأساسية التي تحل قضية طبيعة الإصلاح السياسي والدستوري المطلوب. وعلى سبيل المثال فإن رفض الدولة وقيادتها العليا للإصلاح السياسي والدستوري يقوم علـى منطـق محـدد. فالمشكلات لا تقبل غير تشخيص واحد وحلول فنية واحدة، وتحتاج – في تقدير تلـك القيـادة السياسية إلى هيكلية سياسية مشابهة للجيوش تقوم على الأوامر والانضباط والطاعة. ولـيس في هذه الرؤية أو هذا المنطق سوى دور بالغ الهامشية للسياسة، وتدرك السياسـة باعتبارهـا حيز اللاعقلانية والفوضى، ومكمن خطر عدم الاستقرار. وأي إصلاح سياسي يقود إلى نشـر السلطة أو توازنها ينتهي – في تقدير القيادة السياسية إلى الفوضى.

وبالمقابل فلدينا رؤى سياسية مشتقة من الفقه التقليدي لا تختلف عن الرؤيـة السـابقة سوى في المرجعية الأساسية لحل المشكلات، وهي تقترح مرجعية فقهية تقوم علـى التنظـيم الإلهي للحياة العامة والخاصة حتى أدق تفصيلاتها. وبينما تقوم مرجعية حل المشـكلات فـي رؤية الدولة على السلطة البيروقراطية المستندة بنهاية المطاف – نظريا بالطبع علـى العلـم الحديث، ومن يتقنون حساباته – فإن الفقه الكلاسيكي مع بعض التجديـدات الثانويـة، ومـن يتقنون فنونه وتفسيراته هو المرجعية الأساسية. ومن هنا فحتى لو قبل التيار الإسلامي بالفكرة الديمقراطية فهو لا يأخذ منها سوى بفكرة حكم الأغلبية، ولا يعترف بأساسها الفلسـفي. فـلا مكان لنسبية الحقيقة أو مفهوم سلطة الشعب، أو التعددية المنبثقة عـن التنـوع والاعتـراف المتبادل بشرعية المصالح والاختيارات الاجتماعية والسياسية والثقافية. ومن ثم فإن الدسـتور الذي قد تضعه هذه التيارات لا بد أن يقام بنهاية المطاف على أولوية الشريعة، ومن ثم الفقه.

ولدينا بالطبع رؤى أخرى بعضها يعد امتدادا للتجربة الناصرية، وهـو يقـود إلـى تفاصيل بعضها جوهري، وإن كان قابلا للمنازعة حول العدالة الاجتماعية، والدور المركـزي للدولة في كل المجالات بما فيها مجال الاقتصاد والعدالة الاجتماعية والإعلام. ويتفق مع نفس

الرؤية القطاع الأكبر من الماركسيين المصريين الذين لا يزالون يعـادون الملكيـة الفرديـة، وينظرون بتوجس شديد للقطاع الخاص، ورأس المال الكبير، ويراهنون على الدولة والملكيـة العامة لوسائل الإنتاج والتخطيط، وغير ذلك مما تطور تاريخيـا فـي التجربـة الاشـتراكية السوفييتية، مع قليل من التجديدات التي يتعاملون معها بنصف قلب. ولا يكاد يوجد سوى أقلية من التيار الليبرالي التي تنظر للدستور، كما ينظر إليه في المجتمعات الديمقراطية الغربية.

والواقع أن هذه التيارات تعكس الارتباك الكامن في طبيعة الاختيارات الصـعبة لبلـد فقير لم يكمل حتى ثورته الصناعية الأولى، ويعاني من مستويات عالية للغايـة مـن الأميـة والفقر والتهميش، ومن مشكلات ثقافية واقتصادية متراكمة. ومن هنا يسود الموقف الفكـري قدر كبير من الارتباك. وعندما تبدأ المفاوضات حول أي قضية كبيرة مثل قضـية الإصـلاح السياسي والدستوري؛ سريعا ما ينتهي الأمر إلى متاهة فكرية وسياسية، بعضها كـامن فـي ضعف الثقة بين مختلف تيارات السياسة، وبعضها ناشئ عن تأخر التعلم الضروري، وهو ما يؤدي إلى تغليب غريزة إطلاق الشعارات الفارغة من المضمون، وبعضـها الثالـث يعكـس مشاكل حقيقية متراكمة، والحاجة العميقة لتجربة سياسية أصيلة، وربما مبتكرة تتوافـق مـع الظروف الخاصة للتطور الاجتماعي والسياسي للبلاد، ويمكنها تأمين عملية إطلاق قدراتـه. وقد يكون مربط الفرس متمثلا في الضعف الشديد للاجتهادات الفكرية الضـرورية لتصـميم هيكلية سياسية تفعل تجربة سياسية أصيلة ومشبعة.

وفي هذه الظروف نعتقد أن علينا أن ننجز إصلاحا دستوريا مرنا بمـا فيـه الكفايـة لإطلاق إمكانيات التعلم والبناء على حصيلة التجربة، ويغرس التعددية والتعايش السلمي بـين مختلف التيارات، ويحقق تعدية حتى للنماذج الاجتماعية، ويشجع على تطور الأحزاب، ويوسع الفضاء السياسي، ويثري الفضاء العام. وبهذا المعنى يدافع هذا الكاتب عـن فكـرة دسـتور صغير مركز له طبيعة إجرائية يقوم بتنظيم السلطات العامة، وأدائها كمـا فعلـت الدسـاتير الكلاسيكية في المجتمعات الديمقراطية على أن يترك للتجربة السياسية المستقبلية إمكانية وضع ملاحق للدستور كلما وقع التراضي العام، وحصلت البلاد على خبرات إيجابية يمكن ويجـب حمايتها، ونقلها للأجيال المقبلة، وهو الأمر المعروف في التقاليد الدستورية فـي المجتمعـات الديمقراطية المتقدمة.

وعلى أية حال، قد تحل هذه الصيغة الأولية للغاية إشكالية المطالب المتضاربة حـول الإصلاح الدستوري، وعلى نحو يسمح مستقبلا بمزيد من التفصـيلات المتعلقـة بالسياسـات والتوجهات الفلسفية. فأصحاب عقيدة القانون الإلهي يمكنهم أن يدخلوا تعديلات معينـة علـى البنية التشريعية بما لا يخل بالدستور، وهو أمر يدعوهم بل يحفزهم على وضـع اجتهـادات

مبدعة، كما فعل حزب التيار الإسلامي في تركيا مثلا. ويفوز أصحاب عقيدة الدولة المدنيـة الديمقراطية بحماية حقيقية لفكرة سلطة الشعب وللحريات العامة، وحقوق الإنسان بمـا فيهـا حرية الضمير والاعتقاد، ومبدأ المساواة في المواطنة بغض النظر عـن أي اعتبـار آخـر. وتسمح هذه الصيغة أيضا بترجمة أي خبرات إيجابية فذة تتكون لاحقا فيمـا يتعلـق بمبـادئ العدالة الاجتماعية التي يرفعها الناصريون والماركسيون إلى مرتبة أعلى من الدستور، وذلـك بالقدر الذي ينجحون فيه في تصميم برامج عمل حقيقية، ومؤسسات عقلانية وإنسـانية حقـا لتحقيق هذه المبادئ دون جور على الحسابات العقلانية، أو تكريس لانعدام الكفاءة في المجتمع وفي الاقتصاد، وهو الوضع الذي يكاد يفجر هذا المجتمع من داخله ومن خارجه معا.

ويقيني أن فكرة الديمقراطية البرلمانية من الطراز الأوربي تصلح كمنصة انطلاق لهذا الدستور الديمقراطي الإجرائي في مصر تحديدا. فهي الفكرة القادرة حقا على تجذير التعدديـة السياسية والفكرية، وتعزز البنية الحزبية، وتنسج حولها ومستقلة عنها في الوقت نفسه مجتمعا مدنيا متقدما نسبيا، وهو ما لا يسمح به الدستور الحالي، فضلا عن كونه دستورا سلطويا.

وبهذا المعنى يجب أن يكون الإصلاح الدستوري منصة متقدمة للتعلم وحل المشكلات، ومناسبا للتنمية وإطلاق طاقات البلاد وصولا إلى التقدم.

ولكن كيف يمكن حل التناقض الأساسي الذي أشرنا إليه منذ البداية؛ أي التناقض بـين الحاجة الموضوعية لإصلاح دستوري وديموقراطي جذري وفعال من ناحية، والضعف الشديد للقوى الديمقراطية وآليات الدفع الديمقراطي من ناحية أخرى. يبدأ البحث عن حل مجتهد لهذه الإشكالية بأن نميز بين جانبين مستقلين تماما لمعضلة المجتمع السياسي المصري في اللحظـة الراهنة. فهناك من ناحية تنوع في التوجهات وسط استقطاب عام بين التيارات الدينية السياسية والتيارات المدنية، ومع ذلك فهناك كما تظهر استطلاعات الرأي القليلـة والمبـادرات التـي أطلقتها الأحزاب السياسية والتدفق المدهش للمبادرات المدنية مزاج عـام فـي الـبلاد يؤيـد الإصلاح السياسي والديمقراطي. وهناك توق حاد يكاد يكون إجماعيا لهواء جديد وطازج؛ أي للتجديد السياسي عامة. ولكن بالمقابل فإن حجم الزخم السياسي للإصلاح والنضـال الشـعبي الفعلي من أجله أضعف كثيرا من أن يناله أو ينتزعه انتزاعـا مـن دولاب دولـة لا تريـده وتخشاه، وتفعل كل شيء من أجل تثبيت الأمر الواقع، وتأبيد وربما توريث السلطة العامة.

يخفي الوهن الشديد للنضال الديمقراطي السياسي والمدني الأزمة الطاحنـة للتركيبـة الاجتماعية الراهنة في مصر، وتفلطحها وتشكلها الطحلبي بعد عقود من الفوضـى والتآكـل الاقتصادي والثقافي، وتأجيل المشكلات الكبرى والمعضلات الأساسية للتطور الوطني. وفـي الحقيقة لقد وصلنا إلى حالة محزنة تقترب من العبث الكامل في منظومة إدارة المجتمع والدولة

لا يكاد يقاربها أي وضع آخر في العالم إلا ربما في بلاد عاشت تجربة مشابهة مثل روسيا، وعجزت حتى الآن عن إنتاج صيغة اجتماعية وسياسية للخروج من الكهف، والتحرر من العبث والفوضى فضلا عن الاستبداد السياسي. ويظهر هذا العبث والفوضى في جميع أبنية المجتمع، والدولة على جميع المستويات بدءا من الجامعات، ومراكز البحوث والمؤسسات الصحفية، وصولا إلى أدنى مستويات الحياة الاجتماعية في القرية والحي والمدينة. فالمسخ العمراني والمعماري الذي تحولت إليه قرانا ومدننا الكبرى والصغرى وخاصة القاهرة ذاتها يشي بما حدث من إدارة عابثة وعديمي المسئولية. أما الجامعات ومراكز البحوث فتحولت إلى هياكل بيروقراطية عملاقة لا تكاد تنتج شيئا من المعرفة، ولا تقوم بعملية تعليمية تستحق هذا الوصف، ولا تخدم غير مصالح ضيقة وغير مبررة اجتماعيا على الإطلاق. كما تحولت المؤسسات الصحفية العملاقة إلى عزب خاصة تدار بدرجة مذهلة من الاعتباطية، وضعف الكفاءة التنافسية. ويصدق الأمر نفسه على الهياكل الإعلامية العملاقة التي تشغل عشرات الآلاف من الناس الذين يقومون بأقل القليل ولا يكادون يشغلون أي حيز في سوق الإعلام العربي الذي يفيض بالتجديدات والزخم الديناميكي. وبوسعنا أن نستعرض أيضا حالة شركات القطاع العام العملاقة لكي نشهق من شدة الأزمة التي يعانيها، ولا يكاد يعرف أحد كيف يمكن إنقاذه من الوضع المأسوي الذي وصل إليه. وعندما نستعرض التوازنات الاقتصادية الكلية قد يمكننا إدراك مدى تعقد، وحجم المشكلة التي تواجه حاضر هذا البلد ومستقبله. وقد انتهى الأداء الفوضوي في إدارة الاقتصاد إلى بيئة اجتماعية بالغة التعقيد والعقم، وربما معادية للتقدم بأي معنى نشاءه لهذا المصطلح.

إن ما حدث في تقديري هو أن التوازنات التوزيعية كانت تدار بصورة سياسية أساسا، وفي شكل رشاوى مباشرة وغير مباشرة مقابل الاستقرار السياسي، وتسكين الأوضاع كما تطورت آلية ترتيبات واقعية صارت إرثا، أو حقوقا مكتسبة لمختلف القوى الاجتماعية، ومختلف الفئات المهنية، وهو الأمر الذي طغى كلية على ضرورات الكفاءة والتنافسية، بل على المعنى الأصلي لوجود المؤسسات الاجتماعية والوظيفية الأساسية. لقد نست الدولة أن المدارس والجامعات موجودة للقيام بمهمة التعليم على أعلى مستوى ممكن، وإلا سنقذف إلى سوق العمل بأجيال متعاقبة من الخريجين الذين لا يعلمون شيئا ولا يتقنون شيئا. ونست الدولة أن مهمة المستشفيات هي القيام بترقية المستويات الصحية للمجتمع وعلاج الناس مما يصيبهم من أمراض، وأن مهمة الصحافة هي إتاحة المعلومات، وتوفير آليات متقدمة لجميع ونشر وتدوير المعلومات، والآراء بما يعزز المحاسبية المدققة للموظفين العموميين. لقد نست الدولة الغرض الأصلي من مختلف المؤسسات الوظيفية، وصارت في الواقع عزبا تحكمها مصالح

مجموعات، وأقليات متنفذة في أطر محددة سلفا للسياسات الأمنية التي تثبت الأوضاع على ما هي عليه وتكتسب مصداقية على كل شيء آخر. وببساطة صارت مهمة المؤسسات هـي أن تقوم بحراسة المصالح التوزيعية، وليس إنتاجا بمستويات متقدمة للسلع والخـدمات الخاصـة، والعامة الفردية والجماعية. وبالتالي صار المجتمع نفسه غير ممكن. وفي ظل هذا الوضع كان من المحتم أن تتدهور المهن الكبرى، ويتم تناسي معايير العمل الأساسية، ويتسع الفساد إلـى درجة تجعله القانون الأساسي للمجتمع. ويتم تمويل هـذا الواقـع المؤسسـاتي والاقتصـادي والاجتماعي بموارد من خارج دولاب الإنتاج الوطني، ومن خارج منظومـة عائـد العمـل الخلاق، ومن مصادر ريعية بصورة أساسية. ولهذا صارت المؤسسات غير ممكنة من الناحية الوظيفية والفنية، وفاقدة للمعايير الأساسية للكفاءة، ولكنها تخلو من قوى ومحفزات التغييـر. فالكل بمعنى ما متواطئ، والكل بمعنى ما مغترب، وبمعنى ما غاضب.

في هذا السياق من الطبيعي أن يهفو الناس إلى استرداد منظومة المعاني سواء كانـت قائمة على مرجعية الدين أو الأداء، أو المصالح الجماعية للوطن. ولكن من الطبيعي أيضا أن يفتقروا إلى الدوافع المباشرة للإصلاح، أو النضال من أجل الإصلاح.

في هذا الواقع الذي يفتقر إلى الديناميكات المادية للتغيير الإصلاحي يمكـن تصـور مقتربات أربعة لقضية ميكانيكية التحول أو الانتقال:

المقترب الأول: يتكون على الصعيد الرمزي؛ حيث يصبح مزاج الإصلاح والتغيير بذاته قـوة دفع كافية إذا بلغت قدرا معينا من الصلابة. وبمعنى ما يـتم اسـتبدال دافعيـة الرأي العام بدافعية المزاج العام؛ حيث الأخير هو حالة ذهنية، وليست نضـالا ماديا، وإن كان فاعلا بدرجة معينة. وقد كان هذا هو بالتحديد الميكانيزم الـذي أدى إلى انتشار عادات ثقافية بصورة وبائية اكتسبت طبيعة الإلزام، والالتـزام دون أن تكون مرتبطة بمصلحة مباشرة، أو حتى بفعل محدد يتجاوز الحـاجز الشخصي البحت. فعندما يجمع مجتمع معين على أهمية أن يحصل على تجديد لسلطته السياسية لا بد في نهاية المطاف من أن يحصل عليه. ولكن مثل هـذا المقترب يقلل إمكانية التعلم والخبرة والمشاركة، ويعزز العوامـل الرومانسـية والمعاني الرمزية التي سريعا ما تحبط في ظروف الحياة. وعلى سبيل المثـال لن توجد في تقديري سياسة اقتصادية قادرة على انتشال البلاد من التخلـف إلا بتوصل المجتمع إلى قناعة مشتركة بحتمية القيام بتضـحيات قاسـية، ولكنهـا ضرورية ضرورة مطلقة للانطلاق الاقتصادي وحل إشـكاليات، ومعضـلات الاقتصاد المتخلف المفتقر إلى التنافسية والكفاءة. ويتطلب ذلك مستوى مرتفعـا

من الوعي، ومستوى عاليا من التنظيم والتوافق على محـددات تلـك العمليـة القادرة على إصلاح الاقتصاد، وإطلاق قدراته التنمويـة. ومـا يصـح علـى الاقتصاد يصلح أيضا على الخيارات السياسية الصعبة في الداخل والخارج.

أما المقترب الثاني: فهو التغيير من أعلى، وهو أمر قد يترتب على إعمال ما يسـمى بعقـل الدولة، وهو مصطلح يدخل بنا إلى حيز الميتافيزيقا السياسية، ولكنها ميتافيزيقا حادثة في التاريخ: بعض التاريخ. ويعني ذلك أن يتوفر لدى الدولـة بمعناهـا المجرد والملموس معا إدراك نافذ بالخطر الذي يتهدد الـبلاد إذا لـم تحتـرم الضرورة الموضوعية للإصلاح فتقوم على نحو أو آخـر بوضـعه موضـع التطبيق بقدر كبير من الشعور بالرسالة، والالتزام بالمهمة وبقدر كبير أيضـا من الإصرار والصرامة، والتفتح أو الانفتاح على الشعب والمعرفة. وقد شهدت مصر هذا الخطر طوال أكثر من الألفين ونصف الألف من السـنين؛ تعاقبـت فيها مختلف الضباع الاستعمارية على احتلال وإذلال مصر، وهو ما سيَّد قانونا عاما من التآكل المادي طوال معظم هذه الفترة الممتدة، وأخرجت مصـر مـن التاريخ العالمي إلا فيما ندر، كما قتلت شعبها ماديا؛ إذ تناقص من أكثـر مـن اثني عشر مليونا بنهاية العصر الروماني إلى نحو مليـونين ونصـف بنهايـة العصر العثماني.

أما المقترب الثالث: فهو يقوم على التقاء مزيج من عوامل الصدفة والبطولـة معـا. نعنـي بالبطولة أن ينهض عدد محدود من الأشخاص الأكثر، وعيا بورطـة مصـر السياسية والتاريخية بدور بطولي في إنقاذ البلاد من خلال النضال السلمي، وما يسميه بعض المفكرين بالنداء، فإذا بالمجتمع يخرج عن قوانينه العادية الراكدة، ويتنادى للإصلاح في هبة واحدة، وعلى مستوى عال من الوعي. كان شـيء من ذلك قد وقع في منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر، وانتهى إلى زخم الثورة العرابية وفي حالة ثورة ١٩.

أما المقترب الرابع والأخير: فهو سلسلة من الطفرات الفجائية والبطيئة معا، وغير المنسـجمة أو الموجهة بنظرية سياسية، أو سلطة معرفية، وقد تنتهي في مجموعها المعقد، وتراكمها الزمني الطويل نسبيا إلى حل الإشكالية التي نحن بصـددها، وهـي إشكالية الانتقال إلى مجتمع متقدم وديمقراطـي. والواقـع أن هـذا الانتقـال الخلاسي، والذي لا يمكن تأطيره في توقعات ثابتة، أو خريطة طريق أو خطة عمل كان سائدا أيضا في التاريخ، وقد نعده السبب الأهم وراء الطابع المفتـوح

للعملية التاريخية. لقد عاشت مصر طوال العصر الإسلامي بدون بنية سياسـية صلبة، أو حتى طبيعية، أو في الحد الأدنى ممكنة. ولم يكن يعـرف أحـد أن المخرج لأزمة مصر السياسية في عصر تفكك الخلافة العباسية مثلا سيأتي من الفاطميين الذي دخلوا مصر ببضعة مئات فقط من الجنود. كما لم يكن بوسع أحد التنبؤ بأن الانقلاب الأيوبي سيحل مؤقتا أزمـة تفسـخ الدولـة الفاطمية. ولم يكن بوسع أكثر الناس خيالا أن يتوقع استمرار دولة المماليك كل هذا الوقت الذي شغلته في التاريخ المصري. بل لم يكن بوسـع أحـد مجرد وضع احتمال انبثاق ثورة يوليو سواء كانـت قـد حلـت المشـكلة المزمنة للسياسة أو فاقمتها.

من الواضح من هذا العرض أن المؤلف ليست لديه حلول منهجية ثابتة للمعضلة التي يطرحها في هذا الكتاب، ولكنه يأمل أن يعود الشعب إلى التاريخ، وأن يعود العقل إلى جسـم الدولة، وأن يحدث الأمران معا حتى يتوفر أفضل حل ممكن للمعضلة المصرية.

إن هذا الكتاب يعرض بعض أوجه هذه المعضلة، كما سجلها المؤلف حسب اجتهاداته في مقالات متعددة في الجرائد المصرية، والعربية الكبرى، وفي محاضرات ألقاها في منـابر وطنية مختلفة. وقد حرص المؤلف على أن يأتي الكتاب في حجم معقول، وأن يلقي الضـوء على أبعاد متعددة اقتصادية وسياسية وثقافية لهذه المعضلة. كما حرص على أن يدلي بـدلوه حول بعض المفاتيح المهمة للتحرر من الأزمة، أو المعضلة التي يصفها. وكان من الضروري أن ينتقي من عدد هائل من المقالات التي نشرت في العامين الأخيرين بما يحقق التوازن بـين هذه الأغراض كلها، أو جلها بقدر الإمكان.

ويعتقد المؤلف أن قيمة الأفكار المتضمنة في هذا الكتاب لا تقاس فقط بما تتضمنه من حقائق، أو صواب في التشخيص والتحليل والآراء، وإنما أيضا بالتفاعـل العقلـي والثقـافي والسياسي حولها، فالعقل الجماعي المتنوع والمنفتح أفضل مرات عديدة من أعظـم العقـول الفردية. وكل الأمل أن تثير هذه الأفكار هذا العقل العام.

والله الموفق

الفصل الأول

مفارقات الانتقال وصعوباته

أسطورة الفرعونية السياسية
والاستبداد الشرقي

ثمة فارق كبير بين مزاج التغيير في مصر والعالم العربي، ووضوح الرؤيـة فيمـا يتعلق بمحتواه وبرامجه. وبالطبع فليس مـن المرغـوب أن "تتحـد" علـى رؤيـة واحـدة أو برنامج واحد للتغيير، والإصلاح الذي ينفخ في المجتمـع روح التقـدم، ويسـتنفر قـواه للانطلاق. فهذه الرغبة هي التجسيد الحي للشمولية. ولكن المرغوب هو أن تقوم المعرفة بدور كبير في إثارة المناظرات، وربما حسم بعض القضايا الخلافية كلما توفر عليها دليل علمـي. ودور المعرفة هنا ليس بديلا للسياسة التي هي تعبير عن رؤى ومصالح، وإنما نقـل الجـدل الاجتماعي والسياسي من مستوى التعميمات إلى مستوى أعمـق، وأكثـر قابليـة للاختبـار الميداني؛ حيث يتعلم المجتمع كله، فتتعالى لغة المناقشات عما لا يتوفر عليه دليل من مزاعم، أو ادعاءات قد يكون لها دور مركزي في صياغة البرامج والسياسات العامة.

وربما يناسب المقام هنا أن نطالب التشكيلات السياسية جميعا بأن يكون لها دور فـي تنمية المعرفة العلمية عبر تأسيس مراكز بحوث، أو منتديات فكرية يتوفر لها علماء من شتى التخصصات؛ فيرقى الجدل حول التحليلات المتباينة للمشكلات التي تواجه بلادنا العربية، ولا تثبت عند مستوى التفضيلات الرغائبية أو الدعايات الغوغائية.

ففي غياب هذا الجدل المعرفي تسود أساطير ثابتة لا تتعرض لنور المعرفة؛ فتتضاعف الإبهام حول أفكار الإصلاح ومضامينه، وقد تتضاعف أيضا قوة الفزاعات التي تصـادره، أو تخيف الناس من نتائجه.

وطالما أننا نتحدث عن الإصلاح السياسي يتعين علينا أن نقدم تحليلات متماسكة مـن زوايا مختلفة يتوفر عليها أكبر قدر من الأدلة والبراهين لجذور وأسباب الاستبداد، أو التركـز المتطرف للسلطة بيد الأجهزة البيروقراطية حتى لا نسبح في الفراغ، ونحن نرجو بناء نظـام ديموقراطي، أو على الأقل نظام يقوم على المشاركة الشعبية.

من أين يستمد الاستبداد أسبابه وطاقته المحركة؟ إن أشهر التفسيرات وأكثرها شيوعا في مصر على الأقل هي أسطورة الفرعونية السياسية. ووفقا لهذه الأسطورة يعزى الاسـتبداد أو التمركز الجامد للسلطة إلى أسباب، وعلل ثقافية تضرب جذورها فـي أعمـاق التـاريخ؛ وصولا إلى أصلها الأول؛ أي العصر الفرعوني. ومن هنا تكتسب تلـك الأسـطورة اسـمها ويتضح تبريرها. فالمفترض وفقا لتلك الأسطورة أن الوعي الراهن للمصريين، والعرب فيمـا

يتصل بشئون السياسة يرجع إلى تقاليد يقدر عمرها بآلاف السنين، ومتجذرة في التكوين الثقافي للمجتمع والدولة معا.

وتبدو المشكلة أعمق كثيرا من مجرد التعامل مع تحليل، أو تفسير رومانسي يتأسس في مجال الوعي والثقافة. ذلك أن تلك الأسطورة لا تكتفي بالتفسير والتحليل؛ فالأمر الخطر حقا لا يخص مجال المناظرات الفكرية البحتة. ذلك أننا إذا قبلنا بتلك الأسطورة سيتعين علينا أن نقبل بنتائجها المنطقية، وهي أنه من الصعب إن لم يكن من المستحيل إحداث قطيعة مفاجئة أو كاملة مع الاستبداد الشرقي المزعوم، أو "الفرعونية السياسية" في الأمد المنظور.

وبالطبع تبدو المشكلة أشد عمقا في اللحظة الراهنة من تاريخ المعرفة، وهي لحظة تشهد إحياء واسعا للمدارس الرومانسية، ولخطاب الهوية ولفكرة الشخصية القومية الثابتة والمنطلقة من اعتبارات جغرافية، وماهوية تتأسس في التاريخ الثقافي البعيد الذي لا يتغير؛ فتصبح فوق تاريخية، بل وغير قابلة للتفسير العقلاني، ويتوجب قبولها كما هي كمعطى ثابت. وانطلاقا من تلك الفكرة المقبولة على نحو واسع في مصر، وفي عدد من البلاد العربية بتلاوين أخرى؛ يبدأ سدنة الاستبداد في "تنظيم التقاليد" السياسية من منصة الفرعونية السياسية. ويصل هذا التنظيم إلى درجة مدهشة من الإحكام والإتقان، والنمطية والسطوة، حتى إن الفرعون نفسه لا يستطيع أن يفلت منه، وإلا خالف ناموسا من نواميس الدهر، وقفز إلى المجهول، وعرض بلاده للخطر، ومجتمعه للتيه، والشتات والتعثر.

ولم لا تكتسب تلك الأسطورة هيبة واحتراما واسعين، وقد أغرق عدد من أبرز العلماء العرب، والأجانب في تأطير تلك الأسطورة، وتبجيلها وإكسابها احتراما علميا كبيرا. وقد بدأ فيتفوجيل هذا الجهد بنسب الاستبداد الشرقي إلى أنظمة الري النهري، وتبعه ماركس؛ فأقام هذا الاستبداد على مفهوم نمط الإنتاج الآسيوي، ثم أغرق فيه المستشرقون المغرمون بالتفسيرات الثقافية. وقامت على أعمالهما مدارس وأدبيات عربية رائعة تنطلق من الحتمية الجغرافية، مثل أعمال جمال حمدان، والحتمية التاريخية، مثل أعمال صادق سعد وسمير أمين، والحتمية الثقافية، مثل توفيق الحكيم وسيد عويس.

ولكن "الفرعونية السياسية" تبقى مع ذلك أسطورة لا يتوفر عليها دليل. فعزو الأنماط الراهنة للاستبداد إلى تقاليد غائرة في التاريخ هو تجاوز وخرق لمعنى العلم ذاته؛ إذ يستحيل التوصل إلى تعميمات مفيدة سوى تلك التي قد تصح على الحياة الإنسانية عموما، والتاريخ العالمي المقارن من تجربة سياسية امتدت آلاف الأعوام، وتقلبت بين شتى أشكال الحكم وأنظمة اللغة والدين والثقافة، بل وبين مختلف الإمبراطوريات الكونية التاريخية. والأهم هو أن هؤلاء المنظرين والكتاب العظام استندوا على التعميمات الشائعة حول الموضوع، ولم

يقدموا عليها سوى أدلة شائعة لا معلومات منظمة بالطريقة المقبولة، والصحيحة للدليل العلمي. بل نزعم أن الأصل الحقيقي لتلك الأسطورة هو الرواية التوراتية اليهودية للتاريخ المصري، وهي رواية نسجت من منظور ديني وثقافي مغاير تماما للتجربة الأصيلة للمصريين. كما أن القصد الواضح منها، هو الحكم بإدانة هذه التجربة، وتبرير مواقف أيديولوجية لا أخلاقية بحق المصريين، وتاريخهم المديد، فضلا عن المحاولات المتصلة لسرقة إنجازاته وعلاماته، وأفضاله على الإنسانية. كما أن تلك الرواية تسربت إلى العقيدة الاستعمارية، كما يظهر من مذكرات كرومر، وهي مذكرات تفضح جهل صاحبها بتاريخ الهند ومصر اللتين حكمهما تباعا، وإن كانت تنطق بالتوظيف السياسي والأيديولوجي لفكرة الاستبداد الشرقي الذي تفرعت عنه أسطورة الفرعونية السياسية. فأي مبتدئ في دراسة التاريخ الهندي يعرف أنه لم تقم في الهند دولة مركزية إلا في لمحات خاطفة من التاريخ. كما أن مصر كانت مجتمعا قوميا قديما، ولكن حكوماتها لم تقم إلا كاستثناء على هذا التمركز المتطرف للسلطة، أو عبادة صاحبها. وكيف يتعبد المصريون لحكام أذاقوهم الويل، وحلبوها عن آخر قطرة من اللبن في ضروعهم جاءت غالبيتهم الساحقة كغزاة، أو أبناء غزاة أجانب؟

صلب الأسطورة وقلبها النابض أن التاريخ المصري والعراقي مثلا، وفي الشرق عموما هو تاريخ أنظمة حكم مطلقة تقوم على تركيز السلطة بيد شخص واحد تتفرع عنه كل سلطة أخرى. وأن الأمة المصرية نظرت للشخص القابض على السلطة المطلقة باعتباره إلها أو شبيها بالإله، واعتبرته أصل كل مرجعية، وقوام كل حقيقة؛ فانصاعت له دون مساءلة أو مناقشة، وأخرجت نفسها من التاريخ لكي تجسد ذاتها فيه، أو تتقمصه فلا يكون لديها سوى الطاعة العمياء، والإذعان الذليل لما يصدره من أوامر إلهية، وما يجول بذهنه من أحلام أو أوهام.

والواقع أنه تكفي نظرة واحدة إلى التاريخ السياسي لمصر والعراق لكي تخرج بانطباع جوهري وأكيد، وهو أن القسط الأعظم منه تمثل في صراعات سياسية بين قوى وتيارات تعددية وصلت بالبلاد أحيانا إلى حالة الفوضى الكاملة، أو التحلل الشامل أو الضعف العام. وأن السلطة لم تكن مطلقة في أغلب الأحوال، وإنما كان هناك دائما كما تملي أحوال البشر تعددية حقيقية للفاعلين السياسيين والاجتماعيين، وصراعات فكرية ودينية ومنازعات فيما يتعلق بنظم الأخلاق والحكم ومعنى العدالة، والإنصاف ونشاط فكري وإبداعي لم يدر حول مركز وحيد هو الفرعون، بل استشرف فضاء بالغ الرحابة من المعاني والأفكار، والاختيارات الاجتماعية والسياسية. وأن تلك الفترات والمراحل التي شهدت حكما متطرفا في

مركزة السلطة الفردية كانت هي الاستثناء لا القاعدة العامة. ويصح ذلك تماما بالنسبة للحقبـة الفرعونية مثل كل الحقب الأخرى.

لو تتبعنا بدقة تموجات الحكم والسياسة في العصر الفرعوني الذي امتد من ٣٢٠٠ ق. م. حتى سقوط الأسرة السادسة والعشرين، مع احتلال الفرس لمصر عام ٢٥ ق. م لوجدنا أن هذا الفرعون الذي امتلك سلطة مطلقة وولاء شاملا وكاملا، وقارب في سلطانه ما يدل علـى التأله، لم يكن سوى استثناء كانت تتبعه دائما حالات وفترات أخرى لا علاقة لهـا بصـورة الحكم المركزي الصارم الذي يجمع كل السلطات في العاصمة، ويركزها بيد شخص واحد أو حفنة أشخاص. وبوسعنا أن نمضي في متابعة هذه الحقيقة، كما فعل المؤرخ المصري القـديم أمينون لنعرف أن "الفرعونية السياسية" اقتصرت تقريبا على الأسرة الأولى، والأسرتين الثالثة والرابعة من الدولة القديمة. والأخيرة هي المعروفة في التاريخ باسم عصر الأهرامات. ومـا خلا ذلك كان على غير طراز الفرعونية السياسية بالمعنى المشار إليه. فبقيـة أسـر الدولـة القديمة شهد من الصراعات والفوضى ما نقل السلطة كلية تقريبا إلى "أمراء الأقاليم" في عصر الأسرة السادسة، والتي بعدها انهارت تلك الدولة. أما العصر الوسـيط فيسـميه المؤرخـون بالعصر الإقطاعي دلالة على ضعف سلطة الفرعون، وابتكار عقد سياسي جديـد قـام علـى مشاركة أمراء الأقاليم، وأحيانا الكهنة، وما يمكن تسميته بالطبقة الوسطى في ذلـك العصـر للسلطة، وهو ما استمر في عصر الإمبراطورية أو الدولة الحديثة أثناء عظمتها. وخلال نحو ستمائة عام بدءا من الأسرة العشرين حتى نهاية العصر الفرعوني بنهاية الأسـرة السادسـة والعشرين تحللت تلك الإمبراطورية، وشهدت مصر نظما سياسية أبعد ما تكون عن التصـور النمطي للفرعونية السياسية. ويشغي تاريخ تلك الفترة بالاضطرابات والصـراعات الأهليـة ناهيك عن الغزوات الأجنبية. ولم يكن للفراعنة احترام يذكر، حتى إن المصريين لم يتوقفـوا عن السخرية منهم، قال عنها بعض المؤرخين أنها تخلو من الأدب. وما يصدق على العصـر الفرعوني هو صحيح بدرجة أكبر في العصور التالية. وخلال العصر الإسلامي كله، وبصفة أخص خلال العصر المملوكي الأول، لا نكاد نذكر سوى بضعة أسماء لملـوك أو سـلاطين وولاة يقتربون من معنى الفرعونية السياسية من حيث الانفراد بالسلطة، ومركزيتها الشـديدة، وقيامها على ولاء وطاعة مطلقين. لا نقصد بالطبع أن الحكم كان "ديمقراطيـا" أو شـوريا أو حتى قانونيا. فقد كان الحكم في العادة تعسفيا، ويقوم على الاغتصاب أكثر ممـا يقـوم علـى الشرعية، أو حكم الشرع والقانون، وعلى العنف المنظم أو غير المـنظم لا العقـد السياسـي الثابت والمستقر. ولكن هذه الأوصاف كلها ليست هي ما يقصده المفكرون والمنظـرون مـن أسطورة "الفرعونية السياسية" ولا هي صفة تخص الشرق. ومجمل القول هو أن مصـر لـم

تشهد حكما مركزيا متطرفا يتجسد في شخص واحد سوى على سبيل الاستثناء. بل نستطيع أن نذهب إلى القول بأن هذه المركزية المتطرفة لم تكن بالضرورة مفتاحـا للاسـتقرار. بـل إن مصر شهدت ازدهارا كبيرا في تلك المراحل التي سادها عقد سياسي واجتماعي تم فيه اقتسام السلطة، ومقاربتها عبر قاعدة الإنصاف السياسي والاجتماعي الذي جعل الناس شـركاء فـي المسئولية والمصير، مع احترام القانون وهيبته. وما يصدق على مصر كان حاصلا أيضا في العراق بل والهند؛ حيث لحظات الحكم الموغل في المركزية كانـت خاطفـة بكـل المعـاني التاريخية والحضارية.

لم يكن التاريخ هو ما نقصده. وإنما اضطررنا اضطرارا لتحدي تلك الأسطورة التـي تعمي البصر لكي نقول إن الدولة الاستبدادية هي اختراع؛ حيث بدأ مع محمد على وليست من الإرث الثابت للتاريخ القديم، أو من طبائع الشخصية القوميـة، ومـن المؤكـد أن النمـوذج المصري الحديث قد تسرب إلى تجارب أخرى لبناء الدولة في بلاد عربية كثيرة لا علاقة لها بالفرعونية السياسية، أو نظم الري النهري، أو التقاليد التاريخية "الثابتـة" المزعومـة. ففـي الجزائر كانت حكومة بومدين أشد مركزية واستبدادا؛ مما شهدته مصر في عهد عبد الناصر، وهو ما يمكن تفسيره بتأثير البيروقراطية الفرنسية لا أثر مزعوما لتاريخ قديم. كما لا يوجـد شيء في التاريخ السوري منذ عصر الأمويين ما يبرر التمركز الشديد للسلطة بيـد الـرئيس الراحل حافظ الأسد. وعاشت العراق منذ نهاية العصر العباسي الأول مزيجا مـن الفوضـى والضعف السياسي ما جعل تجربة صدام حسين استثناء خارقا في شدته وعنفه. وحتـى فـي اليمن والسودان والصومال وجميع دول الخليج تطورت بيروقراطيات مركزية كبيرة دون أن يكون لها أدنى علاقة بنظام الري، وحتمية الموقع، أو الاستمرارية المزعومة لتقاليـد ثقافيـة تاريخية موغلة في القدم! بل إن البدهي هو العكس تماما؛ أي إن الدولة الحديثة التي اتسـمت في أكثرية الأقطار العربية بمركزية متطرفة وشديدة؛ تمثل خروجا سافرا عن تقاليد تاريخية، واختراقا فظا لأصول وتركيبات اجتماعية كانت تعرف معنى نشر السلطة، وتعدد مسـتوياتها ومراكزها. ويستمد هذا التكوين الحديث للدولة المركزية البيروقراطية أسبابه وعوامله الدافعة من مصادر ومناهل شتى ليس من بينها التقاليد السياسية التاريخية. وهذا هو ما نعرض له في الأسبوع المقبل.

أي نموذج للإصلاح السياسي؟

لم تستند عملية تأسيس الدولة المركزية الشديدة في مصر، أو بقية الأقطار العربية على "تقاليد الاستبداد الشرقي و الفرعونية السياسية، كما يشاع أو يزعم الكثيرون. ومن المشكوك فيه أن عملية بناء هذا النظام للحكم انطلق من نظرية سياسية. بل تطورت تلك العملية من المعطيات التاريخية الواقعية والخاصة بكل حقبة. ولم يكن لدى مؤسسي الدولة الموغلة في مركزيتها، واستبدادها ما يقصدون به بناءها على النحو الذي تطورت إليه فعلا انطلاقا من صورة ذهنية. بل الأحرى أنهم فوجئوا بما وجدوه يتطور في الواقع بسبب ما فعلوه، وما فعله غيرهم، أو ما لم يفعله غيرهم. فمحمد علي مؤسس الدولة المصرية الحديثة كان في البداية رجلا بسيطا، وبالغ التواضع، ومهما بلغ طموحه فقد وجد نفسه في القاهرة دون إرادة منه، ثم وجد أعيان البلاد الذين ساهموا مساهمة أساسية في هزيمة نابليون نفسه يأتون إليه ويسلمونه سلطة الحكم لأنهم لم يتصوروا أنهم قادرون على أداء تلك الوظيفة بأنفسهم! وتطورت سلطة مركزية طاغية في سياق استجابة محمد علي للموقف، والأوضاع التي وجدها، والمعطيات التي طرحت نفسها في عصره كبديل للنظم العثمانية القديمة، وهو ما كان من شأن أي رجل طموح لديه خلفية عسكرية أن يفعله. وربما كانت أشد المفاجآت بالنسبة لهذا الرجل الألباني البسيط هو أنه وجد مجتمعا مستعدا للخضوع له بأكثر مما تصور، وبأكثر مما كان جنوده أنفسهم مستعدين، وهم المعروفون بقلة الانضباط، وشهوة السرقة وحب الفوضى.

ولم تكن تلك المفاجأة قاصرة على ما حدث في بداية القرن التاسع عشر، عندما تمكن محمد علي من تأسيس الدولة المصرية الحديثة. فلا أشك٧ لحظة في أن من قاموا بتلك العملية ذاتها في عقد الستينيات من القرن العشرين قد فوجئوا أيضا بالسهولة التي أمكنهم بها الانفراد التام بالسلطة، وضعف المعارضة وتبخرها، ثم ركوع المجتمع كله أمام الحاكم الفرد الذي صار مناط كل شيء، وصاحب المرجعية الوحيدة، وتتويج كل حقيقة، ومثال كل حكمة، والقادر على أن يغير آراءه في كل القضايا، ويظل مع ذلك الزعيم الملهم والفيلسوف والأب والتجسيد الحي للأمة، أو حتى بديلها الأفضل من جميع النواحي. إن أي سوري عاش تمزقات عقد الأربعينيات والخمسينيات لا يكاد يتصور كيف أمكن للرئيس حافظ الأسد أن يؤسس هذه الصورة، وأن يقيم عليها نظاما سياسيا لمدة ثلاثين عاما دون انقطاع. ولا يكاد أي جزائري عاش حرب التحرير يدرك كيف أمكن لهواري بو مدين أن يصير المركز الوحيد لنظام سياسي بعد أن كان واحدا من عشرات الضباط الذين لم يكن لديهم تقدير كبير لفكرة الانضباط العسكري، أو السياسي أثناء حرب التحرير. ونستطيع أن نمضي في حصر البلاد العربية التي

كانت تشفي بالتعددية والصراعات السياسية والأيديولوجية، فإذا بها تقع تحت السيطرة الشاملة لشخص واحد لعشرات السنين أحيانا بعد أن كانت الناس تظن أنها لن تدين لأي شخص، وأن مجرد الاستقرار السياسي يعد حلما من الأحلام. ألم تأت النخبة السورية عن بكرة أبيها لعبد الناصر لتمنحه السلطة عام ١٩٥٨ كطريقة لإنهاء صراعات فيما بينها كانت فيما يبدو ميئوسا من حلها لضمان الحد الأدنى من الاستقرار السياسي؟ ومن ناحية أخرى من كان يتصور حتى منتصف السبعينيات أن صدام حسين رغم ما كان معروفا من شراسته قادر على أن يسيطر كلية على جيش لم يدخله أبدا، وأن يزيح منافسين كانت لهم مشروعية، وباع في اللعبة السياسية أكثر منه كثيرا. بل من كان يتصور أن العراق الذي تقوم سردياته السياسية على استحالة حكمه أصلا أن يبيع روحه لهذا الطاغية الذي لم يترك جماعة صغيرة أو كبيرة قبلية أو حديثة بعثية، أو من أي تيار آخر دون أن "يقتطف" رءوسها اليانعة؟

لم يكن للاستبداد الشرقي إذن أي دور في عملية بناء الطغيان السياسي، أو نظام الحكم القائم على الفرد في العالم العربي. ومع ذلك فقد لعب الوعي أو ربما اللا وعي دورا جوهريا في عملية البناء هذه. غير أن هذا الدور لا يمكن عزله عن، أو فهمه خارج عملية تاريخية كبرى لم يتصورها أحد تماما، وتطورت كما تتطور التفاعلات الكيميائية؛ حيث يتغير المركب مع إضافة أي عنصر جديد.

كانت تلك العملية تعكس بالفعل وعيا تشكل بتأثير اللحظة التاريخية والأفكار السائدة في العصر. فمحمد علي تأثر بشدة بتجربة الدولة القومية الأوروبية، وخاصة في صياغاتها الفرنسية، وهي من أكثر التجارب الأوروبية نزوعا للمركزية البيروقراطية. وتأثرت عملية بناء الدولة الاستبدادية العربية بعد الحرب العالمية الثانية بالتجربة الإيطالية والألمانية والسوفييتية. وكان ذلك أمرا منطقيا بسبب الكراهية العميقة التي كنها الوطنيون، والقوميون للاستعمار البريطاني والفرنسي بكل تراثه، بما في ذلك تراثه الديمقراطي. وأضافت فلسفة التنوير العربية بعدا مهما يتمثل في إحياء الشعور بالمجد الغابر الذي تصور قسم مهم من جيل الأربعينيات والخمسينيات أنه يمكن استعادته فقط إذا تم بناء دولة مركزية تحقق الوحدة، وتنهي الانقسامات الحزبية المخيبة للآمال، والتي نسفت الاستقرار السياسي، ومن ثم وقفت عائقا أمام عملية بناء القوة (العسكرية) الضرورية لاستعادة الأمجاد.

ولكن الوعي لم يكن كله معاديا للديمقراطية والحريات، ولم ينصرف إلى بناء دولة استبدادية تقوم على شخص واحد. وإنما لعبت القوة العسكرية الدور الحاسم في الانزلاق إلى هذا النمط للحكم. ولم تكن الجيوش في عقدي الخمسينيات والستينيات في غالبية الأقطار العربية على قدر كبير من التجانس والانضباط والوحدة. بل كان العكس هو الصحيح في

غالب الأحوال. ولكن سلسلة من الصراعات السياسية والمذهبية، والتي لم تخـل مـن تعبئـة الولاءات الطائفية والجهوية وغيرها قادت في النهاية، وعلى نحو مدهش بالفعل إلـى وقـوع السلطة العسكرية بيد شخص واحد لم يكن هناك شكل في استعداده للتعامل الحاسـم مـع أي منافس، أو مع أي تردد في إعلان الولاء التام. وتمكن هؤلاء الذين كـانوا أكثـر اسـتعدادا ومهارة في استخدام العنف والتآمر، من حسم تلك الصراعات لصالحهم، وهو ما ذهب بهم إلى بناء عشرات من الأجهزة التجسسية والأمنية للتأكد من الولاء والاجتثاث السريع لأي علامـة مضادة أو مشكوك فيها.

السيطرة على القوة العسكرية بعد صراعات وتصفيات مريرة ومتواترة كانت الضامن الأولي لبناء نظام حكم الفرد في العالم العربي، كما كانت كذلك فـي حـالات أخـرى بـدءا بنابليون. وكما غدر نابليون بمثل الثورة الفرنسية عندما نصب نفسه إمبراطـور فعـل ذلـك الضباط العرب الكبار الذين آلت إليهم السيطرة على الجيوش بسيطة التكوين الموروثـة مـن عصر الاستعمار بعد سلسلة من التصفيات. ولكن الجيوش ليست كافية بالمرة لضمان الـولاء المطلق للنخبة والمجتمع.

هنا تدخلت عوامل أخرى تماما في التفعيلة الكيميائية التـي أنتجـت شـكل الدولـة البيروقراطية المركزية والشخصانية في العالم العربي. في المشرق كانت أهم هذه العوامل هي إسرائيل بما مثلته من تهديد داهم وقوي للغاية. وفي البداية كانت السياسة الإسـرائيلية التـي تعاقب الدولة التي ينطلق منها العمل الفدائي الفلسطيني، أو العربي وراء الحاجة إلى انضـباط حديدي، ورقابة شاملة على المجتمع حتى لا تنزلق الدولة إلى حروب لم تختـر توقيتهـا، أو ربما لم ترغب فيها بالأصل في الظروف الصعبة لعقد الستينيات. وفيما بعـد أدت الهزيمـة العسكرية، واحتلال إسرائيل لأراضي عدة دول عربية وراء التوسع الكبير للجيوش العربيـة، وهو الأمر الذي جعل من الصعب تكرار تجربة الانقلابات العسكرية الشائعة في الأربعينيـات والخمسينيات. ومن ناحية أخرى اضطرت عدة دول عربية للأخـذ بـنمط تنظـيم الجـيش السوفييتي الذي جعل هذا الاحتمال شبه منعدم. ومثل مناخ الحرب عموما أحد أهـم العوامـل وراء الحاجة للتجانس، والوحدة خلف الزعيم القائد، وهو ما أضاف له قـوة كبيـرة، وجعلـه يتوحد مع الدولة. وتطور بسبب التهديد الإسرائيلي والتحيز الأمريكي لإسرائيل وعـي يقـوم على مركزية أيديولوجيا أمنية شاملة تجعل كل شيء موضوعا للسيطرة الكاملة. أمـا العامـل الأكثر شيوعا، وأهمية من منظور المجتمع فكان هو تأسيس نمط لإدارة الاقتصاد يقوم علـى خدمة الأغراض السياسية لنظم الحكم الفردي في الجوهر. فالاستقرار السياسي لـنظم الحكـم الفردية والبيروقراطية تطلب استقرارا اجتماعيا تم ضمانه لفترة طويلة عن طريق إقامة نظام

شامل لمنح الوظائف والإعانات المباشرة وغير المباشرة من جانب الدولة. وبذلك لم تسيطر الدولة على الاقتصاد وحده، وإنما على شروط معيشة أغلب السكان. وبينما اتسم هذا النظام بعدم الكفاءة فقد استمر لفترة طويلة بسبب قدرة الدولة على تعبئة المعونات الخارجية، والدخل النفطي أو الريعي عندما توفر. وحتى عندما أجبر النظام السياسي على التخلي عن جانب مهم من منظومة الرفاة؛ فقد ظل يسيطر على الاقتصاد إلى حد بعيد جدا بطرق شتى بما فيها التدخل المباشر في تكوين طبقة رجال أعمال خصوصيين، وهو ما سمي بالقطاع الخاص.

هذه هي العوامل التي أدت إلى تطور نظم الحكم الفردية، أو الشخصانية التي تسيطر على المجتمع سيطرة تامة عبر الجيوش وأجهزة الشرطة أولا، وجهاز بيروقراطي عملاق ثانيا، وقطاع عام كبير وشبكة واسعة للغاية من الأدوات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثالثة. وقد تشكل التيار الرئيسي للوعي لدى الأجيال الحالية عبر الانخراط في هذه التجربة؛ حيث تختلط الأيديولوجيا القومية مع الشعور النافذ بالتهديد، والحاجة للسيطرة على بيئة متقلبة، وقاسية باسم الأمن بكل صوره، وفي جميع مجالاته بدءا من الأمن الغذائي حتى الأمن العسكري باعتبارها جميعا وجوها للأمن القومي ذي المفهوم الشامل! ولا يمكن فصل أي من هذه العوامل، وجعله مسئولا وحده عن الأوضاع السياسية المفرطة في تضييقها على الحريات العامة، وحق المشاركة السياسية والتعددية الحقة. وكما يحدث في التفاعلات الكيميائية فإن الظروف الخصوصية بكل تجربة تلعب دورا مهما بحيث نستطيع أن نجد ملامح خاصة في كل حالة.

وهنا تكمن صعوبة قضية الإصلاح. فكل شيء ترتب على كل شيء آخر على نحو يبدو لا فكاك منه. ومن ناحية أخرى فإن التيار الأساسي للوعي الاجتماعي تشكل بتأثير هذا التطور التاريخي للمجتمع والدولة على السواء. ولهذا نلحظ أن نفس الأفراد مهما بلغت ثقافتهم وإنجازهم التعليمي يتصرفون في الخارج؛ حيث يخضعون لنظم عمل مختلفة بطريقة منسجمة تماما مع هذه النظم. أما عندما يعودون لبلادهم فهم يتصرفون على نفس النحو المناقض الذي ينغمس فيه الآخرون. ولا يكاد يتحرر من هذا النمط سوى أقليات صغيرة للغاية تتركز في أكثر الناس اقتدارا من ناحية، وأقلهم امتلاكا لعناصر القوة من ناحية أخرى. أما الطبقات الوسطى الحديثة، والتي انغمست كلية في النظام الاجتماعي الذي تأسس في ظل نظم الحكم العربية الراهنة فهي لا تخرج من عباءة هذه النظم إلا لتتبنى بدائل أيديولوجية أشد منها تدخلا في الحياة الاجتماعية، وأكثر شمولية من حيث استيعاب الحياة الشخصية، والسياسية على السواء في مركز وحيد للسلطة السياسية والثقافية والأخلاقية. وقد صارت تلك البدائل أكثر شعبية في الحالات التي شهدت تحولات اجتماعية جوهرية؛ فأدت إلى انحسار الدور والمكانة الاجتماعية، والثقافية للطبقات الوسطى الحديثة.

إذا لم تتقدم فأنت تتراجع.. وربما تتحلل

لا وجود لما يسمى "محلك سر". فأنت إن لم تتقدم تتراجع ولا تقف تراوح في مكانك. والأسوأ هو أن تتحلل. ويصدق هذا القول على المجتمعات أكثر من الأفراد.

وقد عرفت مصر التحلل طويل المدى معظم عصورها التاريخية منذ ثلاثة آلاف عام تقريبا؛ أي منذ عصر تحلل الإمبراطورية الفرعونية. يكفي نموذج التحلل طويل المدى جـدا خلال الحقبة العثمانية للدلالة على ما يحدث للمجتمعات عندما تفشل فـي إحـداث الطفـرات اللازمة لاستئناف نموها وتطورها، وكانت مصر قد حرمت خلال القرن السادس عشـر مـن عوائد التجارة البعيدة عبر البحر الأحمر بعد اكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصـالح والأمريكتين، وتحول أوروبا للاهتمام باستعمار الأمريكتين على حساب التجارة البعيـدة مـع الشرق. وكان لا بد من طفرات كبرى في الاقتصاد والسياسة، فحكم المماليك القائم على نظام الالتزام كان لا بد أن ينهار. ولأنه لم يكن هناك بديل من داخل مجتمـع أخمـدت حواسـه، وأهدرت مواهبه، ودمرت تنظيماته ومؤسساته وتحللت مصر، ولم يكن من الممكن إنقاذهـا، فوقعت ضحية الاحتلال العثماني، وهو ما استنزف طاقاتها، وضاعف من شدة التحلل الـذي تعرضت له، ولذلك فشلت مختلف محاولات إنقاذها، حتى جاءت الحملة النابليونية.

التحلل السلطوي:

ومصر تتعرض منذ عقود لما يسمى بالتحلل السلطوي. فالنظام السياسي الذي نشأ في يوليو ١٩٥٢ لم يعد قادرا على إحداث الطفرات المطلوبة لإنقاذ مجتمع يتورم سكانيا، ولكنـه يعاني من ركود اجتماعي، وهشاشة اقتصادية، وحرمان طويل من الحرية السياسية، بل ومـن مجرد الشعور بالكرامة والأمل. وكانت القدرة الاستيعابية لنظام يوليو قد أخذت في الانهيـار منذ هزيمة عام ١٩٦٧. فالقدرات الإنتاجية للمجتمع لا تزيد كثيرا. وبالرغم من التدفق المذهل للموارد الخارجية لم ينجح هذا النظام في نقل الاقتصاد إلى مستوى أعلى. بل العكس هو مـا حدث. فالمحتوى الفني للإنتاج ينكمش والصناعة تتجه إلى مزيد من الخفة، والبنية المهاريـة لقوة العمل تتراجع، والبناء المؤسسي يتلف بشدة، وتحولت مؤسسـات الـبلاد إلـى "عـزب شخصية" يحكم كل منها، بل يملك كل منها فعليا شخص واحـد لا سـبيل لمراجعتـه، إلا إذا غضبت عليه أجهزة الأمن لسبب أو آخر. وهذا هو ما نقول به. فإن لم تتطور البنية المؤسسية للاقتصاد مثلا فهي لا تقف مكانها بل تتقهقر. والتحول إلى نظام العـزب بـدلا مـن نظـام المؤسسات هو التعبير القهري عن هذه الحقيقة، أو هذا القانون الاجتماعي، وهو القانون الذي

يعيدنا إلى الحكم المملوكي فعليا، أو إلى نظام الالتزام؛ حيث "تقطع" مؤسسات البلاد وقطاعاتها الاقتصادية لولاة يدفعون مقدما، أو مؤخرا لقاء بقائهم في إقطاعياتهم طوال العمر.

لم يعد النظام السياسي والدستوري الذي تأسس في يوليو بقادر على استيعاب المجتمع داخل حقله الأيديولوجي، وهو ليس قادرا على إحداث طفرات اقتصادية، ولا إصلاحات اجتماعية. فهو لم يعد يملك من الأيديولوجيا الثورية التي صاغها وطبقها ناصر سوى احتكار السلطة والبطش السياسي. ولو أننا قبلنا نظرية أن ناصر كان يمارس القهر السياسي، ويصادر الحريات العامة لكي يؤمن الانتقال الثوري إلى اقتصاد حديث، ومجتمع أكثر عدالة؛ فإن الواقع الحالي لا يشهد عملية بناء اقتصاد حديث، وتتراجع فيه العدالة. ومن ثم فهو يمارس البطش، ويؤمن الاحتكار السياسي للبيروقراطية الأمنية والعسكرية، ولخدمة مصالحها ليس إلا. ولذلك فهو لا يستوعب سوى الفئات المتطلعة للترقي الوظيفي والسياسي في غياب إرادة الشعب، وعلى حسابه وفي غيبة مؤسسات قادرة على الفرز الموضوعي للكفاءات؛ ووضع نظام للمكافآت يحفز التجويد والإبداع. لقد صار نظاما يقوم على النصب العلني، والمداهنة والنفاق والفساد بكل أشكاله ومستوياته، وهو يحمي هذه الأشياء كلها من خلال القهر والبطش السياسي، وليس من خلال الاستيعاب الأيديولوجي، أو الأداء الاقتصادي والاجتماعي المبهر!

فالغاية التي روج لها قادة الانقلابات العسكرية في أمريكا اللاتينية مثلا؛ هو إنقاذ الاقتصاد من النظم الشعبوية التقدمية، ونقله إلى مستويات جديدة. والواقع أن بعضها نجح بالفعل في تحقيق مثل هذه الطفرات. بل تمكن ديكتاتور شيلي السابق الجنرال بينوشيه من نقل بلاده جذريا إلى اقتصاد مزدهر، وبالغ الحداثة، وقادر على المنافسة في السوق العالمية، وذلك خلال أقل من عقد ونصف بعد الانقلاب الذي قاده لخلع الرئيس المنتخب شعبيا. أما في بلادنا فهم يحكمون البلاد بحرية مطلقة، ودون تداخل أو تدخل من جانب الشعب أو قواه السياسية، أو نخبته الثقافية، بل من خلال البطش، ولكن دون إنجاز يذكر. ولذلك يتحلل النظام التسلطي بسرعة متزايدة. ولكن المشكلة هو أنه يتحلل بدون أن ينتج آليات تجاوزه، أو القوى الضرورية لدفع تطوره من جديد.

وكان ديكتاتور مرعب مثل بينوشيه قد أدرك أنه إن لم يترك السلطة طوعيا، ويعيد بلاده للحكم المدني الديمقراطي سيغرق بلاده في الدم، وذلك بالرغم من أنه نجح نجاحا مذهلا في نقل اقتصاد شيلي إلى مستوى غير مسبوق في تاريخ هذا البلد. ولأنه نجح اقتصاديا تصور أنه يمكن أن ينجح سياسيا، ولذلك قاد بنفسه التحول إلى الديمقراطية، وعقد انتخابات رئاسية دخلها، وخسرها لصالح تحالف شعبي واسع. ورغم الآلام التي مرت بها شيلي، فقد حصل هذا البلد على اقتصاد متقدم، وعاد إلى الديمقراطية، فكسب مرتين ولو بثمن كبير. أما بلدنا فقد

خسرت الديمقراطية، ولم تحقق اقتصادا متقدما، ويزداد فيها البطش السياسي يوما بعد آخر، فخسرنا مرتين وبثمن كبير أيضا.

ولهذا يتعرض المجتمع لحالة تحلل طويلة المدى، وليس من السهل الخروج من الدائرة الجهنمية لهذا التحلل، كما لم يكن من السهل الخروج من التحلل طويل المدى للعصر المملوكي المتأخر، وطوال العصر العثماني. فالتحلل كقانون اجتماعي يعني في الجوهر سيادة التسلط مع طغيان حالة فوضوية في البناء التحتي للمجتمع، وهي الحالة التي تجعله عاجزا تماما عن اجتياز المصاعب التي تواجهه، وتسلمه لمزيد من التخلف، والضعف الاجتماعي، والأخلاقي والثقافي.

لقد اتخذ التحول في بلادنا مسارا معاكسا لحالة بلاد أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين وحتى شيلي. فعلى عكس النظام الناصري تمت عملية التحول الاجتماعي والحداثي التقدمي من خلال الانتخابات والدساتير الديمقراطية في أربعينيات القرن العشرين. وقدم رجل مثل كارديناس في البرازيل نموذجا فذا لثورة صناعية واجتماعية من خلال الديمقراطية. ووقعت الانقلابات العسكرية بدءا من الخمسينيات والستينيات بعد أن بدأ النمو الاقتصادي يتباطأ بسبب التكلفة الهائلة للإنفاق الاجتماعي، ومن ثم تآكل التنافسية الدولية، ومن ثم انهيار الصادرات، وتراجع الاقتصاد. وتأسست نظم عسكرية لكي تنقل الاقتصاد نقلة كبيرة إلى الأمام بعد التخلص من الأزمة المالية للدولة، والتي نجمت عن التوسع في المكتسبات الاجتماعية. ولكن تلك النظم حققت بالفعل ما وعدت به. فمقابل الحرمان الديمقراطي في ظل العسكريين تحققت ثورات صناعية واقتصادية جعلت البرازيل والأرجنتين وشيلي دولا متقدمة اقتصاديا وتصديريا. وعندما عادت الديمقراطية في الثمانينيات والتسعينيات صار بمكنتها أن تسند على قاعدة اقتصادية قوية، وأن تنقل المجتمع إلى مستوى أعلى بكثير؛ مما تحقق سواء في ظل الموجة الأولى للانتقال الديمقراطي في الأربعينيات، أو في ظل حكم العسكريين في الستينيات والسبعينيات.

أما في مصر فالتحول الاجتماعي الأولي ومحاولة تأسيس اقتصاد حديث تم عبر الانقلاب العسكري، وتأسيس نظام تسلطي، وليس من خلال الديمقراطية كما فعل كارديناس وإلى حد أقل بيرون. وعندما استنفد النظام التسلطي طاقته، ولم يعد يضيف شيئا للبلاد لم يترك السلطة، بل واصل الاستبداد. فشل النظام السياسي في تحقيق الانتقال الاقتصادي، ومع ذلك فهو لا يزال يمارس التسلط والبطش، ويرفض التحول إلى الديمقراطية، بل ويواصل تدمير نسيج المجتمع لكي يخمد أو يقوض تماما ما بقي من قوى اجتماعية وثقافية قادرة على إنقاذ البلاد. ولذلك فهو يشد المجتمع كله للتراجع والتقهقر. فلا النظام قادر على التحول

الديمقراطي بإرادة فوقية كما فعل حتى بينوشيه في شيلي، ولا ترك في البلاد قوى قادرة على تجاوزه، وتخليص المجتمع من آلام التحلل مع الفقر، والتخلف والتهرؤ الذي أصاب مؤسسات المجتمع على كل المستويات. فالأحزاب السياسية بالغة الضعف، والمجتمع المدني واهن للغاية، ومقيد بسلاسل البيروقراطية، والتسلط السياسي، وحتى المجتمع القروي أصابه تلف شديد، وطبقة رجال الأعمال وهي الفئة الوحيدة التي تتمتع بشيء من التنظيم رغم الخلافات الداخلية، ومنافسات قطع الرقبة؛ فهي لا تطرح مشروعا اجتماعيا وسياسيا يتجاوز التسلط والقهر والتخلف الاجتماعي.

هذا هو التحدي الذي يواجه هذه الأمة، وهو ليس من التحديات الجارية أو البسيطة، بل هو تحدي الوجود الحقيقي. فإما أن يواصل هذا المجتمع التحلل على المدى الطويل ويتلاشى أخلاقيا وثقافيا، أو تحدث معجزة سياسية أو مدنية تنقذه وتنطلق به. والمعجزة التي نتحدث عنها لا يمكن أن تكون سوى من صنع المجتمع نفسه.

ميردال أم كينز أم ريكاردو أم مشكلة أخرى؟:

لن يصلح أي حل للقضايا الاجتماعية والسياسية الكبرى، إلا إذا تمكنا من حل المشكلة الاقتصادية. ويبدو أن حل هذه المشكلة قد صار أمرا مستعصيا. فجميع الدول العربية تحاول كسر جمود الاقتصاد منذ عقود دون أن تنجح. وجميعها أقام استراتيجيته القومية منذ ربع قرن على الأقل على أولوية حل المشكلة الاقتصادية، حتى يمكنه التقدم في حل المشكلات الأخرى. وجميعها طبق مختلف الوصفات العامة التي تلقاها من تجارب عالمية متباينة من الاشتراكية حتى الرأسمالية غير المقيدة. ولم يكن الطريق الثالث الذي جاء بالسيد بلير إلى السلطة في بريطانيا جديدا على عدد من البلاد العربية، وعلى رأسها مصر. بل إن الخلطة العجيبة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والناتجة عن تراكب عدد من النماذج، والأنظمة الاقتصادية؛ هي التي تسود الاقتصاد منذ عقود. وبينما نجحت جزئيا في بريطانيا تمثل عندنا مصدرا لقدر لا بأس به من المشاكل.

ويحار المرء في فهم طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجه الدول العربية غير النفطية. فبكل أسف لا يوجد توصيف، أو تفسير واضح لهذه المشكلة في الفكر العربي. فلا يتوافر لدينا فكر اقتصادي منذ مئات السنين. وليس لدى الحكومات العربية بما فيها الحكومات المصرية المتعاقبة أي تفسير أو تشخيص لهذه المشكلة، رغم أنها وصفت جميعا بأنها حكومات اقتصادية وليست سياسية. وعندما يتحدث أحد الوزراء الاقتصاديين عن المشكل الاقتصادي، فأنت تسمع أحد المحاسبين، وليس مفكرا اقتصاديا أو مفكرا اجتماعيا يعرف كيف يستكشف مشكلة الاقتصاد من تشعبه في معرفة الواقع الاجتماعي الكلي.

طبيعة المشكلة:

أما التقارير الاقتصادية المهمة التي تأتينا من المنظمات الدولية والعربية، فهـي تقـدم إحصاءات متباينة الدقة للأداء الاقتصادي. ومنها نستطيع أن نتعرف على مظـاهر المشـكلة وبعض تعبيراتها وأسبابها. ولكنها لا تقدم لنا غير ذلك سوى نصـائح عامـة مسـتمدة مـن تشخيص المشكلة الاجتماعية الكلية، لا المشكلة الاقتصادية في خصوصيتها وتمايزها النوعي.

من هذه الإحصاءات نعرف مثلا أن أكثر البلاد العربية غير النفطية يعاني من خلـل في التوازن الكلي. فمعدل الادخار متواضع للغاية، وهو ما يعنـي أن نسـبة مـا يخصصـه المجتمع للاستثمار بسيط، ولا يحقق معدلات نمو عالية. وقد تقـود هـذه الظـاهرة بعـض الاقتصاديين إلى القول بأن نقص رءوس الأموال هي المشكلة الاقتصادية الجوهريـة. وكـان الاقتصادي السويدي ميردال قد وصف باستفاضة مشكلة التخلف كما يراها باعتبارها نوعا من الدوائر المفرغة للفقر. فضآلة المدخرات تقود إلى نقص رءوس الأموال المستثمرة، وبالتـالي انخفاض معدلات النمو بما يوفر بالكاد نفس مستوى المعيشة والاستهلاك، ومن ثم قلة الفائض القابل للاستثمار وهكذا. وربما كان ذلك هو حال أكثرية الدول العربية غير النفطيـة، وعلـى رأسها مصر حتى قرب منتصف السبعينيات، ونحن نعرف أن مصر لم تـتمكن مـن تعبئـة التمويل الضروري لتطبيق الخطة الخمسية الثانية المقررة عام ١٩٦٦، والتي كان يفترض أن تقوم بتعميق الاستثمارات الصناعية التي وضعت في الخطة الأولى.

ولكن هذا الوصف لم يعد يصلح لفهم الواقع الاقتصادي في مصر مثلا خـلال ربـع القرن الماضي. صحيح أن معدل الادخار والاستثمار ضئيل، بل إنه انكمش بشدة مع تطبيـق خطة الإصلاح الاقتصادي خلال١٩٩٠ - ١٩٩٥، ولكن الحقيقة الأكثر بروزا منذ ذلك الوقت هي أن لدينا مع ذلك حوضا واسعا من الأموال التي جاءت بصورة غير مباشرة مـن الـنفط، ولا نعرف كيف نستثمرها، وتعاني البنوك من هذه الظاهرة؛ فتضطر لاستثمار جانب كبير من المدخرات بالعملات الحرة في الأسـواق، والأوراق الماليـة الأجنبيـة، وخاصـة السـندات الأوروبية، وبذلك تمول النمو في أوروبا وليس في مصر، وباءت عمليات الإقراض في مصر خلال العقد الماضي بخسائر لا بأس بها بسبب تعثر المستثمرين في السداد، وكان الاقتصـاد المصري، ومثله في ذلك الاقتصاد السوري وغيرهما في عدد من البلاد العربية يعـاني مـن مشكلة قلة فرص الاستثمارات المربحة، فلدينا إذن أموال على عكس ما رأى ميردال، ولكننـا لا نستطيع أن نستثمرها في أنشطة مربحة، وكان الاقتصادي البريطاني الكبير كينز قد وصف عددا من أزمات الركود في الاقتصادات الأوروبية، بأنها تعبير عن ظـاهرة تراجـع فـرص الاستثمار المربح.

وقد تفسر هذه الظاهرة في مصر على الأقل حقيقة أن المستثمرين ما أن يلحظوا ازدهار مشروع استثماري ما حتى يتكالبوا عليه، ولو كان مجرد محمصة للفول واللب السوداني، أو صناعة بسكويت أو بالطبع ورش إصلاح السيارات أو الاستثمار الأكثر شعبية في العقارات. ولأنهم يفعلون ذلك فسريعا ما يقل معدل الربح في هذه الأنشطة، ويعودون للبحث عن فرص أخرى بطريقة التقليد والإشاعة، وساهم في هذه الظاهرة أن الإقراض المصرفي تساهل كثيرا مع مستثمرين لا يتمتعون بالجدية أو حسن السمعة، نظرا لبطالة الأموال لدى البنوك، كما كان هذا الإقراض سياسيا أكثر منه اقتصاديا في حالات كثيرة، وإذا كانت هذه الممارسات هي ترجمة لواقع قلة الاستثمارات المربحة؛ فإن ميردال كان سيقع على قفاه من الضحك إذا اكتشف أن بلدا فقيرا مثل مصر أهدر عشرات المليارات من المدخرات في بناء مدن الأشباح بالساحل الشمالي، ولم يستثمرها في تمويل الانطلاق الاقتصادي، أو التخلص من الفقر!

غير أن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تقل فرص الاستثمار المربح في بلادنا، قد نجد إجابة على هذا السؤال عند ريكاردو بأكثر مما نجده عند كينز، ففي الوقت الذي فاضت فيه الأموال الآتية من النفط والقروض الخارجية وغيرها من المصادر التي لا صلة لها بالعمل الشاق، و الابتكار الخلاق على عدد كبير من البلاد العربية أعلنت سياسة الانفتاح بأمل استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ولم تأت تلك الاستثمارات إلى أي من البلاد العربية، بل أتى تدفق مذهل من البضائع الذي أغرق الصناعة المحلية بسبب تفوقه جودة ونوعية، وهنا يمكننا أن نضاهي النتيجة الواقعية بما كان ينصحنا به ريكاردو! فالأخير يقول إن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج ما تتفوق فيه نسبيا، أو ما تملك فيه مزايا مقارنة، ولكنه أي ريكاردو لم يتصور أن بلادا مثل بلادنا لم تتفوق في شيء، ولم يكن لديها مزايا تقارن إيجابيا مع غيرها، فحتى وفرة العمل لم تعد ميزة مقارنة بسبب تمتع بلد مثل الصين ليس فقط بعرض لا ينتهي من العمالة الرخيصة، وإنما أيضا بمستويات من الانضباط والمهارة، لا يكاد أي بلد عربي يعرفها في تاريخه.

وهكذا يمكن القول إن صلب المشكلة الاقتصادية في مصر، وعدد لا بأس به من البلاد العربية، هي أنها لا تكاد تملك أية ميزة مقارنة بالفعل أمام المنافسين الذين يتزايد عددهم، ويثبت بعضهم تفوقه على معايير الأداء في البلاد المتقدمة، ولهذا تم الجانب الأكبر من عملية إعادة رسم تقسيم العمل الدولي منذ عقد السبعينيات بعيدا تماما عن المنطقة العربية بأسرها، ولم تقترب منها إلا لماما، ولا يكاد أي مستثمر دولي كبير يطرح على نفسه سؤال الاستثمار في منطقة لا تتقن شيئا، ولا تمتاز بشيء عن منافسيها العمالقة في آسيا أو أمريكا اللاتينية.

غير أن ريكاردو كان متأثرا كثيرا بمدرسة الطبيعيين الـذين تصـوروا أن المزايـا المقارنة أمر مغروس في الهبات الطبيعية لمختلف البلاد، والواقع أن تجارب النمـو الحديثـة تؤكد أن تلك المزايا تصنع صنعا، وأنها كامنة في العقل البشري النشيط والمبتكر، وفي إمكانية إعادة بناء التنظيم الاجتماعي لتوفير دافعية أكبر للامتياز والمنافسة، وكانت لدى البلاد العربية فرصة مثالية لإعادة تكوين وبناء اقتصاداتها، مع انبثاق الثورة التكنولوجية الجديدة خلال عقد التسعينيات، ولكن أكثر الدول العربية لم تكن مستعدة للنهل من هذه الثورة لإحداث تغيير كبير في هيكلها الاقتصادي عبر بناء صناعات ممتازة في مجالات مثـل المعلوماتيـة والهندسـة الوراثية والمواد الجديدة، فهي لم تكن مهتمة أصلا بالإبداع والابتكار التكنولوجي، كما أنها لم تكن مشغولة بالقضايا المعرفية الكبرى في نظمها الثقافية أو التعليمية، بل كانت قـد أغرقـت نفسها في الماضي، وليس في التطلع إلى المستقبل، ومع ذلك فلا يزال البـاب مفتوحـا أمـام الدول العربية خاصة مصر لحل المشكلة الاقتصادية المحددة التي تواجهها بالدخول إلى عصر التكنولوجيات الراقية، ولكنها يجب أن توفر مقتضياتها وشروطها.

المشكلة الاقتصادية التي تواجه مصر والبلاد العربية هي بإيجاز مشكلة مجتمع لـيس راغبا في دفع ضريبة الانطلاق لأنه يفضل التوسع في الاستهلاك وليس الادخار، وهي مشكلة مجتمع أولوياته معكوسة لأنه حتى عندما تتوافر لديه المدخرات يغرقها فيما لا طائـل وراءه. وهو لا يجد فرصة جادة للاستثمار لأن المنافسين الأجانب أشطر وأكثر امتيازا، بينما هـو لا يريد الأخذ بفضائل الاجتهاد والعمل الشاق، والتنظيم الجيد والإبداع غير المحدود.

مقاربات ثلاث:

يبقى أن ثمة ثلاثة مخارج نظرية لتلك المشكلة.

المخرج الأول: هو الاستمرار في الحياة بدون طموح ويوما بيوم، مع تطبيق ما يتسنى من إصلاحات مالية ومحاسبية لإضفاء قدر أكبر من المعقولية على نظام اقتصـادي ومـالي متهافت، وغير معقول بذاته، مع بقاء المجتمع كما هو بدون إصلاحات كبيرة، وهذا المدخل قد يقود إلى تنشيط بعض الفروع أو المشروعات الاقتصادية هنا وهناك، ولكنه لا يـوفر مزايـا تنافسية تذكر، فتعاني البلاد الأقل حظا في المال النفطي من استمرار مشكلاتها التقليدية مثـل العجز التجاري المزمن، وزيادته مع تقلص المعروض من المال نتيجة انكماش فرص العمـل في البلاد النفطية، وقد يصادف بعض هذه البلاد شيء من حسن الطالع باكتشافات نفطيـة أو طبيعية أخرى، وهو ما يبقيها عائمة لفترة إضافية، وأقصى ما تستطيع الحكومات القيـام بـه سيكون أقرب إلى أعمال المحاسبين، مع الاحتفاظ بالفارق بين محاسبين يتمتعون بالصـرامة والأمانة، ومن يفضلون القيام بمهمتهم بطريقة لعبة الثلاث ورقات.

أما المخرج الثاني: فهو إنهاء سياسة الانفتاح على أمل استعادة السوق المحلية، وإجبارها على استيعاب إنتاج أقل جودة وسعرا من الإنتاج الأجنبي، ويوفر هذا المخرج مساحة معينة للنمو الاقتصادي، أو فرصا متنوعة للاستثمار المربح؛ نظرا لتوافر السوق المحلية عن طريق الحماية الإدارية أو الجمركية، وربما يمكن إضافة معطيات معينة لتحسين جودة الإنتاج، وزيادة الإنتاجية مع الوقت بتحسين المهارات، وتنميه مستويات الأداء في قطاع البحوث والتطوير، ولكن مشكلة هذا المدخل هو أنه لن يوفر إليه لضمان الكفاءة بسبب محدودية المنافسة الأجنبية، وصغر حجم السوق المحلية، وهو بهذا المعنى قد يوفر فضاء للنمو الصحي نسبيا، ولكنه لا يوفر آلية للانطلاق غير المقيد.

أما المخرج الأخير: فهو إعادة هيكلة الاقتصاد عبر الانخراط في عملية كبرى للتصنيع، والتحديث خاصة من خلال التوسع في أنشطة الابتكار والتجديد، والاستثمار في الفروع والقطاعات التكنولوجية الجديدة، ويتطلب ذلك ثورة في الاهتمام بالمعرفة، وفي الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير، وفي مجال الأداء التنظيمي والمؤسساتي، وفي إنشاء وتعميم تقاليد عمل جديدة، كما يتطلب هذا المدخل وقف الإهدار، وشن حرب لا هوادة فيها على الفساد بمعناه الاجتماعي الواسع والضبط الأخلاقي لأداء وتفضيلات المجتمع ككل، وباختصار فهذا المدخل يستلزم ثورة أخلاقية ومعرفية؛ أي ثورة في ذات تكوين وثقافة المجتمعات العربية.

ولا تزال المناقشة مستمرة.

نقد السياسة الاقتصادية تمويل الاقتصاد أم تحويله؟

طرحت الحكومة ممثلة في شخص رئيسها المخضرم الدكتور عاطف عبيد تصـورها للوضع الراهن للاقتصاد المصري وسبل التعامل مع مظاهر القلق في السوق. دعم الـدكتور عبيد تصوره بمظاهرة إحصائية كبيرة وبأسلوب عرض يليق بأستاذ جامعة حقيقي. وأكثر مـا أقدره في الطرح الحكومي أنه ترك خندقه التقليدي في لاظوغلي وموقعه الدفاعي المفضل في القصر العيني؛ حيث مبنى البرلمان وخرج ليقابل المجتمع الواسـع سـواء عبـر الصـحافة والإعلام، أو عبر المنتديات والجمعيات المدنية.

ثم إني أقدر أيضا روح التواضع والانفتاح الفكري التي طرح بهـا الـدكتور عبيـد أفكاره، ودافع بها عن سياساته. وربما نسمع لأول مرة من يطالبنا بالمناقشة والإضـافة، بـل المشاركة بالاقتراحات والأفكار. وبهذا تصبح مناقشة الخطاب الحكومي أكثر من مجرد حـق يمارسه الكتاب والخبراء والمفكرون. فالمناقشة حق أيضا لكل مـن يعنيـه أمـر السياسـات والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية، بل هو حق لكل المصريين وواجب أو تكليف ملزم لكـل من لديه فكرة مختلفة ورأي أو توجه مغاير.

ولأن المناقشة قد تطول فسوف نختصر الموضوع، أو نركزه في خلاف بين منهجين في التعامل مع "مظاهر القلق والتوتر" في السوق، أو بالأحرى مع مظاهر القلق والتوتر فـي المجتمع الاقتصادي والسياسي في البلاد.

التحليل الرسمي:

وقبل أن ندخل في محتوى الخلاف في العلاجات المطلوبة قد يكون مـن المحـتم أن نعرض للخلاف في تقويم الأوضاع الاقتصادية في مصر.

ينهض خطاب الحكومة على القول إن الاقتصاد المصري قوي وإنه يواجـه تبعـات وضغوط خارجية إضافية بعد ١١ سبتمبر، ولكنه لا يعاني أزمة ركود أو انكمـاش بـالمعنى المفهوم في الاقتصاد. بعض الفروع أو الصناعات تعاني من مظاهر ركود بسبب توسع غيـر مدروس في الاستثمار، وتكوين طاقات إنتاجية أكبر من سعة السوق المحلية المحدودة. ومـع ذلك فإن الحكومة سوف تزيد الإنفاق الحكومي بهدف إنعاش السوق خلال السـنوات الـثلاث المقبلة من خلال موارد حقيقية.

لا بد أن يكون القارئ الحصيف قد لمح بالفعل التناقض الأول وربما الأبرز، والأكثر وضوحا في خطاب الحكومة. فإما أن يكون هناك انكماش يلزمنا بالتوسع في الإنفاق الحكومي، وإما أن يكون الاقتصاد بحالة طيبة فلا نحتاج للتوسع في الإنفاق الحكومي. إن المؤشرات المتاحة عن أوضاع الاقتصاد تؤكد صحة ما ذهب إليه خطاب الحكومة وهو أن الاقتصاد ككل لا يعاني من ركود أو انكماش. فحتى لو انخفض معدل النمو إلى ٤% فقط لما اعتبرنا هذا المعدل سيئا بالنظر إلى أحوال الاقتصاد العالمي. فإن كان الأمر كذلك فما هو وجه الحاجة للتوسع في الإنفاق العام بأكثر مما هو وارد في الموازنة العامة والخطط وتقديرات الموارد.

فإن كانت البيانات والتقديرات المتاحة عن نمو الاقتصاد خاطئة من الأصل أو بحاجة لتعديل جذري لتواكب آخر التطورات يصبح من المقبول التوسع في الإنفاق العام لتسخين الاقتصاد أو تعويمه، وتمويل عملية تنشيطه بصورة اصطناعية. أما إن كانت تلك البيانات والتقديرات صحيحة حتى الآن فلا نكون بحاجة إلى وسائل اصطناعية مكلفة لتسخين الاقتصاد.

تمويل الإنعاش:

لقد وعد السيد رئيس الوزراء بأن يمول عملية الإنعاش من موارد حقيقية. وهذا طفرت فكرة بيع الأراضي المستصلحة وشركة الاتصالات كمصدر للتمويل. ويعجب المرء ما إذا كانت هذه الأراضي قد بيعت أصلا. وإن لم تكن قد بيعت فماذا كانت الخطة الأصلية للتعامل معها؟ هل كانت ستدار عن طريق شركات حكومية أو تابعة للقطاع العام مثلا؟ أم أنها استصلحت ونسيتها الحكومة حتى اضطرت للبحث في دفاترها القديمة. ولأسباب متعددة أخشى أن تضطر الحكومة في نهاية المطاف إلى تمويل الإنعاش الذي أكدت هي نفسها أنه لدينا بالفعل عن طريق أموال ليست لدينا؛ أي عن طريق العودة للتمويل التضخمي أو بالإغراق في مزيد من الديون الداخلية والخارجية.

ولعلنا نتساءل هنا عن حكمة أن نسيل أصول حقيقية لتمويل إنفاق استهلاكي. لقد فعلنا ذلك طول الوقت وهو ما يعد من محظورات علم الاقتصاد ومن الكبائر في مذاهب الحكمة عامة. فلا يجيزها سوى حالات الاستثناء والطوارئ. وما نواجهه ليس من هذا ولا من ذلك.

فإن لم نمول الإنفاق العام عن هذا الطريق يبقى أن نموله عن طريق الدين الداخلي أو الخارجي. وحتى إن لم نكن قريبين هنا من حافة الخطر؛ فالدين عبء حاضر ومستقبلي لم يعد محتملا. وربما لم يعد أخلاقيا أن نورط أبناءنا في تسديده لمجرد أن نلبي حاجة مشكوك فيها كل هذا الشك.

خضوع للابتزاز:

يرتبط هذا الأمر أيضا بقضية سياسية واجتماعية بالغة الأهمية، وهي الآثار التوزيعية للتوسع في الإنفاق الحكومي. إن ما تقوله الحكومة بكل صراحة هو أن لديها مؤشرات قوية بأن هناك قدرا معقولا من التوسع والنمو. من هذه المؤشرات النمو الملحوظ في الطلب والاستهلاك من الطاقة للأغراض الصناعية والتوسع في التسهيلات الائتمانية الجديدة. معنى ذلك أن الشكاوى مرتفعة الصوت التي تأتي من عدد من دوائر الأعمال مبالغ فيها على أقل تقدير. ومعنى أن تقوم الحكومة بالتوسع في الإنفاق العام استجابة لتلك الشكاوى أن الحكومة تخضع للابتزاز دون أن تتأكد من أن جانبا من المال الذي تنوي ضخه سيلبي حاجات اجتماعية أخرى مثل امتصاص البطالة، أو دعم الإنتاجية والتنافسية والتصدير، أو تدعيم أنشطة التطوير.

التناقض الثاني:

ومع ذلك فإن ما يهمنا أكثر كثيرا هو التناقض الثاني في خطاب الحكومة. نعني أن العلاج الذي تطرحه الحكومة ليس له صلة بالمرض كما شخصته هي نفسها. فالحكومة تقول حسنا! هناك بالفعل أزمة ركود أو انكماش في قطاعات بعينها وخاصة في قطاع المقاولات. هذه الأزمة نجمت عن التوسع في الإنشاءات السكنية بناء على تقديرات متفائلة للطلب على الإسكان الفاخر. فكأن الاستثمار والطاقة الإنتاجية فاقا كثيرا الاحتياجات الفعلية والطلب المحلي الفعال. فإذا كانت الأزمة الظاهرة في بعض القطاعات هي وجود فائض عرض أو ما يسمى في الاقتصاد فائض إنتاج لا يكون العلاج أبدا عن طريق تنشيط الطلب من خلال الإنفاق الحكومي. فحتى لو افترضنا أن المال سيذهب في النهاية إلى القطاعات التي تعاني من الانكماش وهو أمر مشكوك فيه فلماذا نستخدم وسيلة علاج مكلفة لدعم طاقة إنتاجية لا نحتاج لها، بينما نحتاج إلى إنشاء أو تدعيم طاقات إنتاجية نحتاجها ولا نملكها؟

التركيبة لا تستحق:

وبوجه عام فإن السؤال الجوهري الذي يحق للمجتمع كله أن يسأله هو ما إذا كانت "التركيبة الاقتصادية" الراهنة في مصر تستحق التدعيم والإنعاش، أم ربما ينبغي أن نتحين الفرص لتحويل هذه التركيبة وإصلاحها أو تغييرها. دعك من مظاهر الخلل التي ترتبط بالفقر والتخلف ودعك من العلل الهيكلية طويلة المدى، والتي يشاركنا فيها العالم الثالث كله. ولنناقش مؤشرات أساسية للعلل المباشرة للاقتصاد كما تشخصها تقارير ودراسات المراكز القومية المتخصصة وجميع مراكز البحوث وكافة المشتغلين بالاقتصاد تقريبا. من هذه المؤشرات التي

تميز الاقتصاد المصري وتجعل تركيبته" غير مرضية وبحاجة ماسة لإصلاحات عميقة الاعتماد الشديد على مصادر الدخل الخارجية والعجز المزمن للميزان التجاري بسبب المكون الاستيرادي المرتفع للاقتصاد ككل والصناعة بصورة خاصة، وضآلة القدرة على التصدير. والواقع أن تلك العلل لها أسباب كثيرة بعضها موروث من الماضي، وبعضها ناشئ عن فقر شديد في الموارد، وبعضها يتعلق بالإدارة.. ولكن السبب الأهم في تقديري هو الانحراف "العقاري" والاستيرادي للاقتصاد المصري خلال ربع القرن الماضي، أعني التحيز في توزيع الاستثمارات والمكافآت الاقتصادية لصالح أنشطة المقاولات والتشييد السكني ومضاربات الأراضي، وضد الصناعة والتصدير. فمستويات الربحية المتحققة في هذه الأنشطة تقاس بعدة أضعاف تلك المتحققة في الصناعة التحويلية والخدمات الحديثة. بل إن التعدين والصناعة وقعت صياغتهما بتأثير الوزن الطاغي للإسكان والتشييد بوجه عام. ولذلك اتجهت معظم الاستثمارات الصناعية إلى خدمة هذا النشاط بطريقة أو أخرى.

نبهت مختلف مراكز البحوث الحكومية وغير الحكومية لهذه العلل الخطيرة في الاقتصاد المصري والاقتصاديات العربية بوجه عام. كما أكدت أن الرواج النسبي الذي اعتمد على تلك الظواهر هو من نوع اقتصاد الفقاقيع الذي قد ينفجر مع بوادر التأزم والانكماش المالي.

ومن جديد نحن لسنا في مواجهة حالة انفجار من هذا النوع. ولكننا أمام حالة انكماش تدريجي، وإن ملحوظا لمصادر الدخل الخارجي التقليدية، وهو الأمر الذي يقود إلى انكماش ملحوظ للقطاعات التي تمتعت بالرواج بسبب هذه المصادر.

نعود للسؤال الجوهري الذي طرحناه على الرأي العام. هل هذه "التركيبة الاقتصادية" جديرة بأن نحافظ عليها أم بأن نغيرها؟ فيما بين دارسي الاقتصاد السياسي والتنمية ثمة إجماع أنه ينبغي تغييرها، بل كان ينبغي تغييرها منذ فترة طويلة. الواقع يضغط علينا من أجل تغيير هذه التركيبة، فلماذا ننفق الأموال من أجل الاحتفاظ بها رغم ما تسببه من هشاشة للاقتصاد وضعف بالغ للمجتمع، وعجز ممتد للدولة؟ هذا ما ينبغي على رئيس الوزراء أن يجيب عليه، وما ينبغي على الجميع مناقشته.

توازن مجتمع متواضع الأداء (١)

دعونا نعترف بالإشكالية الحقيقية للإصلاح في مصر في الحقبة الراهنة: قليلون جدا يعملون، أو مستعدون للتضحية من أجل تحقيق هذا الإصلاح. بل أغلب المناضلين من أجل الإصلاح يعملون من أجله بنصف قلب (مزيد من الاعتراف: لست استثناء من قاعدة تبدو لي عامة).

لا أظن أننا نحتاج لإثبات هذه الحقيقة؛ فهي ساطعة كالشمس. فالحركات الاجتماعية في مصر غائبة، والأحزاب هشة وضعيفة، وفشلت في إلهام المجتمع، أو حتى مجرد لفت نظره. والحيز الأكبر من المجتمع المدني ليس مهتما حقيقة بالقضايا الكلية، بل غارقا في القضايا الفرعية واللاسياسية.

لا توجد نشاطية أو حالة نضالية في قاعدة المجتمع أو مستوياته الوسيطة. فالطبقات الشعبية منهارة انهيارا حقيقيا. وقد فشل مئات الآلاف من الفلاحين في الدفاع عن مصالحهم الأساسية، والتي تكاد تكون وجودية عند تطبيق قانون الإصلاح الزراعي المضاد عام ١٩٩٦، والذي ألغى تثبيت عقود الإيجارات والقيمة الإيجارية. ووجدت نسبة كبيرة منهم نفسها بدون عمل وبدون أرض. أما الطبقة العاملة الصناعية، أو النقابية فكانت أوفر حظا حتى عندما تعرضت لتجربة الخصخصة لأنها على الأقل حصلت على معاش مبكر. ولكنها لم تنجح في حمل أية رسالة ذات طبيعة عامة. وهناك جزء من الطبقة الوسطى وخاصة أجيالها الشابة منخرط في الحياة السياسية، وخاصة من خلال التيار الإسلامي. ولكن القطاع الأكبر من هذه الطبقة لا يكاد يلمس الميدان السياسي، بل لا يكاد يعرفه في أبسط أبجدياته. أما على مستوى النخب فالأمر أكثر تفسخا. فالغالبية الكاسحة من أعلى الناس شأنا، ومنها أساتذة الجامعات في هذا البلد لن تتردد كثيرا إذا عرضت عليها وظيفة حكومية أو وظيفة هامة في الحزب الوطني لقاء التصفيق، أو الصمت على الواقع المرير للوطن بغض النظر عن تاريخها الفكري، لو أن لها تاريخا أو حتى انتماءاتها الحاضرة لو أن لها انتماءات. وثمة عدد قليل جدا حتى من المشتغلين بأمور الفكر اشتغالا مهنيا يتمسكون بشرفهم الشخصي ونزاهتهم الفكرية، فيشيرون على الأمة بضرورة الإصلاح والتغيير، ويبدون استعدادا لقيادتها على طريق النضال من أجل التغيير، ولو بمجرد "الإدلاء" بآراء نقدية تطلب الإصلاح في مقابل إصرار النظام السياسي على الثبات في الخندق حتى النهاية.

ويثير الأمر بعض الحيرة لأن الحقيقة هي أن التمسك بالنزاهة الفكرية والشخصية لـم تعد نوعا من القبض على الجمر كما يقال. فالنظـام السياسـي الـراهن – والحـق يقـال – لا يعاقب على الأفكار أو الانتماء السياسي، بذاته. كل ما في الأمر أن هذا الصنف من النـاس الذي يتصف بالنزاهة الإيجابية لن يحصل على وظيفة، أو مكانـة مرموقـة فـي الدولـة أو المجتمع. وكل ما هو مطلوب للتمسك بالشرف الشخصي والفكري ولو بدون نضال من أجـل أي فكرة هو السيطرة على الطمع والجشع، أو التحكم في غريـزة الطمـوح، وهـي بـذاتها مشروعة وإنسانية للغاية طالما أنها لا تمنع الناس من قول كلمة حق أمام سلطان الظلم. فكـأن كل المطلوب من أجل تشكل رأي عام قوي وضاغط للإصلاح من جانب النخبة العليـا فـي المجتمع خارج جهاز الدولة، هو الاستعداد للتضحية بالمصالح المباشرة، والطموح المشـروع للترقي في السلم الاجتماعي أو الإداري، وهو ما يعني التضحية بالمكانة الرسـمية، والثـروة التي تأتي بها في مجتمع مثل مجتمعنا.

وبصراحة فإننا لا نملك عددا كبيرا من هذا النوع من الناس فـي الصـفوف الأولـى للحياة الاجتماعية سواء تحدثنا عن النخب المهنية، أو الاقتصـادية أو الفكريـة أو التعليميـة أو غيرها. عدد قليل جدا من العلماء والأطباء والصحفيين والمهندسين والمحاسبين والسياسيين والمفكرين والفنانيين.. إلخ يقول الحقيقة أو يطلب التغيير السياسي، ويناضل من أجله. وعـدد أقل منهم يقول الحقيقة، أو يطلب التغيير في مجالاته ذاتها ويناضل من أجله.

ويمثل صمت وتواطؤ أو قبول النخب العليا في المجتمـع مظهـرا وسـببا، ونتيجـة للتوازن العجيب للمجتمع عند مستوى بالغ التواضع في كل المجالات، وأداء بالغ التدني فـي كل القطاعات. ويظهر هذا التوازن العجيب بمظاهر شتى. فلم يحدث في تاريخ مصر الحديث أن استمر الواقع السياسي كما هو بدون تغيير يذكر كما حدث خلال ربع القرن الأخير. الحالة الوحيدة هي فترة حكم محمد علي وأسرته (١٨٠٥ – ١٩٥٠)، والتي شهدت ثورات كبرى في كل شيء، فحتى نخبة الحكم تحت مستوى العائلة تغيرت ثلاث مرات على الأقل (القضاء على المماليك، تشكيل نخبة عسكرية ومدنية جديدة من عناصر أجنبيـة ومتمصـرة، ثـم تشـكيل أرستقراطية جديدة من عناصر بيروقراطية مصرية وشركسية). كما شهدت هذه الفترة توسـع مصر الإمبراطوري، وضرب هذا المشروع بسبب تحولات جوهرية في مكانة مصر الإقليمية والدولية. وعندما ترك محمد علي السلطة والحياة ذاتها، كانت مصر قد صارت بلدا آخر تماما غير تلك التي شهدها نابليون، وحزن لأجلها علماء الحملة الفرنسية. ولم نشهد شيئا من هـذا التطور المذهل في مصر خلال ربع القرن الماضي اللهم إلا في مجال الفساد!

إن الأمر يتعدى مجرد عدم دوران النخبة بالمعنى العلمي، بل هناك حالة من الركـود الخارق الذي يتجاوز القانون: القانون التشريعي والقانون الطبيعي أيضا. وبعـض القابضـين على السلطة العليا في مؤسسات كبرى للدولة لا يستحقون أدنى احترام، وقام بعضهم الآخـر بكوارث ويستنفر بعضهم الثالث كراهية عميقة من جانب العاملين في هذه المؤسسـات علـى كافة المستويات، ولكنهم يظلون في مقاعدهم مهما تكررت الكوارث، ومهما كان أداؤهم أقـل من متواضع. والأهم أن البلاد لم تنجح في إيجاد حلول حقيقية لأي من مشكلاتها الكبـرى، أو إحداث تغيير في طبيعة تلك المشكلات. وحتى عندما تتفق الحكومة والمعارضة، بل المجتمـع كله على وصف ظاهرة ما بأنها مشكلة نظل نجترها، وكأننا إما حريصون في الواقـع علـى استمرارها مثل الفساد، و نتصرف حيالها بجهل وحيرة فلا نكاد نلمـس جـذورها؛ فتظـل تتضخم بدون إعاقة مثل الدروس الخصوصية. وفشل المصريون عن بكرة أبيهم فـي إيجـاد طريقة لحل مشكلات بعضها أبسط مما يتصوره العقل. فمنذ عشرات السنين يشكو الناس مـن جميع الطبقات، وفي جميع المناطق والأحياء من بالوعات الشوارع، ومع ذلك لا توجد واحدة منها ثابتة في مكانها السليم حتى الآن. ولكي نحل أي مشكلة لا بد أن ندفع فيهـا "دم قلوبنـا" بالرغم من أنها لم تكن تحتاج سوى لتجنبها ابتداء وهو أمر يبدو غاية في البساطة، فلا بد إذن من استثمار بلايين الجنيهات في إصلاح حالة الأحياء، والمنـاطق العشـوائية، والتـي هـي عشوائية فقط لأن البيروقراطية التي نشكو من كثرة العاملين فيها ممن لا يعملون شيئا، قررت ألا تلتفت إلى هذه الأحياء أو المناطق عندما كانت تتكون، ولو بطريقة لفت نظر الناس، إلـى أن يكون عرض الشارع خمسة أمتار على الأقل، وهو عرض الشوارع فـي بعـض القـرى الضاربة في القدم. وعندما نلتفت إلى هذه المشكلة نكتشف متأخرين جدا، أن حالها لن ينصلح كثيرا حتى لو أنفقنا مال قارون عليها بعد فوات الأوان.

هذا هو في الواقع حال أو طبيعة أغلب مشكلاتنا المستعصية: ببساطة لا يمكن حلهـا بإغراق بلايين من الجنيهات في مستنقعاتها، لأنها ليست مشاكل ماليـة، بـل هـي مشـاكل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية جوهرها؛ هي فقدان آليات الحفز الخلاق والتوازن عنـد مستوى بالغ التواضع؛ أي إن جوهرها هو ديكتاتورية اللاموهبة والمصالح الخاصة. السر إذن في مشكلاتنا هو غياب العقل في التاريخ أو بالأحرى عن الحاضر.

لماذا يستمر التوازن عند مستوى بالغ التواضع؟:

الواقع أن السؤال الأهم هو ما إذا كان هذا التوازن قابلا للاسـتمرار لفتـرة طويلـة إضافية مقبلة. وسوف نحاول أن نقدم إجابة على هذا السؤال في مقال مقبل. وربمـا أسـتبق المناقشة بالإجابة بالإثبات: نعم يمكن أن يستمر التوازن اللامجدي هذا. لقد حدث في تاريخنـا

الاجتماعي والسياسي أن فشلت الأمة في إنتاج آليات حفز وتغيير حقيقية، واستمر الركود لفترة طويلة جدا من الزمن رغم شدة قسوته. لقد استمر الركود السياسي في ظل الحكم العثماني الملوكي لثلاثة قرون متصلة. بل وأظن أنه لا يزال مستمرا حتى الآن. ولكن ما استمر ليس التوازن، وإنما الانكماش المطرد والتحلل المخيف، والتخلف المروع للمجتمع، وهذا هو ما نخشاه حقيقة طالما غابت إرادة الإصلاح والتغيير والانطلاق. وحتى نلتقي في المقال القادم لا بد أن أفشي سرا: ليس لديّ إجابة كافية عن هذا السؤال. ربما نتعاون معا للوصول إلى إجابة كافية. فإن كانت لديكم إجابة تساعدنا على الفهم رجاء أن تكتبوها وترسلوها إلى "المصري اليوم" أو لي شخصيا على العنوان الإليكتروني. فلنعد السؤال: لماذا تستمر حالة التوازن المجتمعي عند مستوى بالغ الانخفاض؟

توازن مجتمع متواضع الأداء (٢)

لماذا إذن تغيب إرادة الإصلاح والتغيير رغم التردي الواضح في الأداء الاقتصادي والسياسي، وبصورة أخص في السنوات الخمس الأخيرة.

لنلاحظ بادئ ذي بدء أنه لا يمكن عزو الغياب التام تقريبا لإرادة الإصلاح لدى نخبة الدولة، إلى التحدي الذي تمثله الجماعات المتطرفة كما تسمى. إن الهوس بالأمن والاستقرار يحتل مكانة مركزية في الوعي الرسمي، وفى الأيديولوجيا السياسية لنخبة الحكم. ويلفت النظر مع ذلك أن السنوات الخمس الماضية؛ هي أسوأ فترات النظام السياسي من حيث الأداء والركود الاقتصادي، والسياسي، والرفض المطلق تقريبا للإصلاح؛ بالرغم من أنها الفترة التي شهدت نهاية موجة الإرهاب، والتداعي التام للأحزاب السياسية الرسمية، واختفاء أي تحد مهم للاحتكار السياسي. والواقع أن الهوس الأمني، والمكانة المركزية للاستقرار السياسي ميز تاريخ مصر خلال القرن العشرين وحتى الآن. فعاش المصريون أكثر من ٦٠ عاما في ظل نظام طوارئ منذ عام ١٩١٤، وهى أطول من أي حقبة طوارئ في أي بلد آخر، بما فيها تلك التي شهدت حروبا أهلية.

ولكن ما يميز الهوس بالاستقرار السياسي والأمني خلال الفترة الأخيرة؛ هي أن النظام السياسي، ونخبة الحكم فقدت لمعانها في أعين المصريين لأول مرة منذ فترة طويلة. ولا شك أن أخطر ظاهرة في التاريخ السياسي لأي مجتمع هي ثنائية نظام طوارئ، وضعف الشرعية السياسية والقانونية، وشرعية الأداء. وهنا يمكن القول إن أكثر التوجهات ضررا بالنظام السياسي؛ هي ظهور عزوفه التام عن الإصلاح، وعجزه عن إلهام المجتمع، وشحنه عاطفيا وسياسيا، وتزويده بحس الاتجاه، وبالأمل في المستقبل، ورفضه للإمساك بالمبادرة السياسية اللازمة لتجديد خلايا المجتمع وأجواءه. ومن المذهل لأي خبير بالسياسة، أو عارف بتضاعيفها هنا، وفى جميع المجتمعات الانتقالية أن يتجاهل النظام السياسي الحاجة للتجديد والإصلاح، ومن ثم ميله للظهور أمام مواطنيه بالمظهر الأمني الصرف. ومن المذهل أيضا أن يعتمد النظام السياسي على مستوى وحيد للتعامل مع احتياجات المجتمع، وهو أيديولوجيا "إطعام الشعب". فالتواضع المدهش في تحديد أهداف النظام السياسي المتضمن في هذه الأيديولوجيا يضاعف مخاطر حرمان المجتمع من أي مصدر للإلهام يتجاوز الطعام والشراب إلى الأفكار والآمال والقيم الرمزية والأخلاقية والمعنوية. هل نعود للقول بأن الإنسان يأكل ليعيش ولا يعيش ليأكل؟

لنعد إلى القضية التي أثرناها في مقال سابق. لماذا يتوازن مجتمع يحقق أداء متواضعا على النحو الذي شهدناه في المجتمع المصري خلال ربع القرن الماضي؟

إن المستوى الأول للمناقشة هو طبيعة نخبة الحكم. ففي جميع الأنظمة السياسية تستمد الديناميكا السياسية جزئيا على الأقل من هذه النخبة، وهي التجسيد المادي لما يسمى عقل الدولة. فعندما يصاب النظام السياسي بالركود، ويصير عاجزا عن إلهام المجتمع، وشحنه عاطفيا وإلهاب حماسه، وتركيز إرادته واستدعاء همته للعمل تكون النخبة السياسية هي الأكثر شعورا بالقلق، وخاصة عندما يعتمد النظام السياسي كأحد مبادئه على جهاز الأمن في كل شيء. ومن يتتبع التاريخ السياسي حتى للأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، والاتحاد السوفييتي؛ يلحظ أن غالبية دعوات التغيير والإصلاح جاءت من داخل نخبة الحكم، ومن الحزب الحاكم نفسه، وأن مصير هذه الدعوات هو الذي حدد مسار شرعية النظام ومصيره. ليس لدينا مساحة كافية لشرح هذه المسألة بالغة الدقة، والأهمية، بالنسبة لمستقبلنا نحن في مصر. ولذلك نكتفي بوضع مئات من الخطوط تحت هذه الفقرة كلها لإثارة المناقشة حولها في المستقبل.

ولكن ماذا عن النخبة السياسية في مصر؟:

الواقع أننا لو أخذنا بتاريخ النخب السياسية المتعاقبة في مصر، لما وجدناها أقل في أي شيء من مثيلاتها في العالم، وبصفة أخص مثيلاتها في البلاد التي نجحت في الانطلاق الاقتصادي، والنهوض العام، إلا في معيار واحد، وهو النزاهة الشخصية والفكرية. فالنخب المصرية المتعاقبة كانت أكثر أو أقل ديمقراطية تبعا للنظام وللفكر السياسي السائد في كل حقبة. ولكنها لم تكن إجمالا أكثر قسوة حيال مواطنيها من غيرها. وعلى العكس تميزت نخبة الحكم في مصر بدرجة ما من التوجهات الأبوية حتى تجاه أكثر المواطنين فقرا وخاصة في الريف. وحرصت عموما على توفير الحد الأدنى من الخدمات للريف، وخاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. ويلفت النظر أن الإدارة الاستعمارية البريطانية قد حرصت أيضا على أن تظهر بدرجة ما من العدل الاجتماعي، وهو ما يدل عليه صدور قانون جورست في العقد الأول من القرن العشرين، والذي يحمي أصحاب الملكيات الصغيرة - ٥ فدادين - من التجريد من الملكية لقاء مديونيات غير موفى بها.

والنخب المصرية منذ محمد علي لم تكن بحال أقل تعليما من مثيلاتها في أي بلد آخر. على العكس تماما كان المستوى التعليمي للنخبة أفضل منه حتى في البلاد المتقدمة. وشكل أصحاب درجة الدكتوراه نسبة عالية من النخبة الوزارية في مصر ليس فقط قبل ١٩٥٢ وإنما قبلها كذلك. وبوجه عام اتسم أسلوب التجنيد للنخب الوزارية بالاهتمام بمعيار التعليم العالي

والإنجاز الثقافي، والمكانة في الفضاء العام. ومن هنا لا يمكن أن ننسب التـوازن الركـودي المخيف في مصر حاليا، أو في أي وقت سابق للمستوى التعليمي أو القدرات الثقافية للنخبة.

ولكن المستوى التعليمي الرسمي شيء، والعلم والحكمة الحقيقية هو شيء آخر تماما. وقد كانت نسبة عالية من النخبة الوزارية والسياسية من أصحاب الشهادات العليا. ولكن نسبة هؤلاء الذين حققوا إنجازات حقيقية قبل توليهم الوزارة، أو المنصب السياسـي؛ أخـذت فـي الهبوط بشدة مع الوقت. ويلفت النظر أن نسبة متزايدة منهم أظهرت فشلا واضحا فـي الأداء بالمقارنة بنظرائهم في الدول الأخرى المتقدمة، والناهضة على السواء بالرغم من عدم وجود فوارق تعليمية. ومع ذلك استمروا في وظائفهم لسنوات طويلة لكي يمارسوا مزيدا من الفشل. وتعود تلك الظاهرة بحد ذاتها إلى الاحتكار السياسي، وغيـاب أو انكمـاش المجـال العـام، والمنافسات بين مختلف مدارس الفكر والمعرفة والسياسات العامة. وقد ترشح للوزارة الأخيرة شخصيات قد تكون بذاتها ممتازة، غير أنها لا تكاد تكون معروفة لدى الرأي العام، ولم تسهم قط في أي من المناظرات والنقاشات حول السياسات العامة في المجالات التي رشحت لها.

ومع ذلك فحتى هذه الظاهرة؛ أي التدهور الملحوظ في مستويات الأداء، والمهنية فـي النخبة الوزارية، ونخبة الحكم لا تعد هي العامل، أو الفارق الحاسـم الـذي يشـرح تـوازن الركود. وربما نجد هذا الفارق في مستوى الاستقلال النسبي الذي يتمتع به الفنيون بمن فـيهم الوزراء مقابل صاحب السيادة العليا. لقد شهدت مصر نخبة فنية رفيعة المستوى أيام محمـد علي، ولكنها كانت خادمة سيدها كما يقال. ولدينا آلاف الحكايات عن الطريقة التي عامل بهـا محمد علي نظاره، ووصلت إلى حد الجلد أو العقاب البدني. وتحسن الموقف كثيرا في العصر الليبرالي عندما كان الوزراء، وعناصر النخبة عموما يتمتعون بقاعدة سياسية مستقلة إلى حـد ما عن رئيس الوزراء وعن الملك. وكان دور العناصر الأكثر استقلالية هو الأكثـر شـرعية ولمعانا، وتمتعت نظم العمل التي أقاموها بالاستمرارية. ويلاحظ أن هذه الاستقلالية النسـبية انخفضت بشدة في ظل ثورة ١٩٥٢؛ حيث كان الوزراء مجرد عناصر تنفيذية. ولا شـك أن مستوى الاستقلال النسبي للنخبة الوزارية، ونخبة الحكم واصل الانكماش خلال ربـع القـرن الماضي؛ حيث لا يكاد أي عنصر يتمتع باستقلالية سياسية، أو بقاعدة سياسية وشعبية مسـتقلة عن الرئيس.

ومع ذلك فإن التبعية السياسية الكاملة لا تعني تناسق السياسات أو ترابطها، أو رقابـة حقيقية على أداء الوزراء وأصحاب المناصب العليا في مصر. بل العكس تماما هو الصحيح. فطالما أن الوزراء وأصحاب المناصب العليا يظهـرون الـولاء التـام، والتبعيـة المطلقـة، ويصغرون أنفسهم إلى مستوى التنفيذ الإداري للتعليمات السياسية فإنهم يتمتعـون باسـتقلالية

تكاد تكون مطلقة في إدارة مؤسساتهم الحكومية والعامة. وتحولت المؤسسـات العامـة إلـى "عزب" حقيقية لهؤلاء لا يراقبهم أحد، ولا يشاركهم أحد فـي تصـرفاتهم ولا يراجعهـا، ولا يجتهد في ربطها بالقطاعات والمؤسسات الأخرى، ولا يكاد أحد يراقب النزاهـة الماليـة، أو ينتبه لها رغم تعدد الأجهزة والمؤسسات المعنية. وقد ترتب على ذلك أن السياسـات العامـة فقدت الحد الأدنى من التناسق الضروري لأداء الحكومة. وثارت منازعات ومنافسات "قطـع رقبة" بين الرؤساء الكبار للمؤسسات المتشابهة.

ولكن النتيجة الأسوأ لهذا التطور - أو التدهور - هي إطلاق إمكانيـة الفسـاد بكـل مظاهره ومستوياته، وهو ما يدل عليه مصطلح العزب الذي يستخدمه ملايين من الناس فـي وصف واقع المؤسسات العامة في البلاد؛ حيث وصل الأمر إلى الاتحاد التام بين الشـخص، والمؤسسة، والتحويل الفعلي حتى لمؤسسات حكومية إلى ملكية خاصة.

والواقع إن الواقع الراهن ليس جديدا تماما. بل تعتبر هذه السمة أحد خصائص نظـام الإدارة السياسية، والفنية في مصر منذ نهاية القرن التاسع عشر.

وهنا نجد الفارق الأهم بين النخبة السياسية في مصر، وفى البلاد التي نجحـت فـي الانطلاق مثل ماليزيا. فلا يمكن أن نحسب ماليزيا من البلاد الديمقراطية رغم تـوفر نظـام انتخابي أقل سوءا، ولا يمكن أن نعتبر النخبة المصرية أقل تعليما، وإن كانت أقل من حيـث الخبرة العملية بالمعايير العالمية. أما الفارق المهم مع البلاد التي حققت الانطلاق والنهـوض الاقتصادي على الأقل فهو مستوى النزاهة الشخصية والمالية.

إن نخبة الحكم المصرية لم تستوعب أهم منجزات الحداثة على الإطلاق في المجـال السياسي، وهو الفصل بين الشخص والوظيفة، وبين المال العـام والخـاص، وبـين الـذات والسلطة. ولو قرأنا شكاوى إبراهيم باشا أعظم قائد عسكري في تاريخ مصر الحـديث لأبيـه محمد علي باشا حول خراب الذمم الذي أدى إلى حرمان جنوده من المأكل والملبس والأدوية، وهو خراب غرق فيه إخوته أنفسهم، لأدركنا جانبا هاما من المحنة المصرية التـي لا زالـت ممتدة، وتزداد سوءا يوما بعد يوم.

غير أن الافتقار إلى النزاهة الشخصية لا يقتصر فقط على خراب الذمم المالية لكثيـر من عناصر النخبة العليا، ولكنه يمتد أيضا إلى المجال الواسع للعلاقة بين الشخص والسـلطة، وهى علاقة مريضة بكل المقاييس في مصر. فيظهر الناس تبعية عمياء ويمتنعون عن إظهار آرائهم الحقيقية، أو يغيروها من النقيض إلى النقيض لقاء رضا رؤسائهم عليهم، وفـي نفـس الوقت يمارسون سلطة مطلقة لا تقبل غير التبعية الشاملة، والكاملة من مرءوسيهم.

والواقع إن الافتقار إلى النزاهة الفكرية والسياسية والمالية يزداد بدرجة مخيفة عندما ينكمش الأمل، ويتراجع الطموح، ويقل الحافز لمعالجة المشاكل الكبرى للمجتمع، والدولة بما تقتضيه من سياسات وتدابير سليمة يدركها أغلب الناس ممن تمتعوا ولو بدرجة بسيطة من العلم والمعرفة، وذلك لأن الدفاع عن الموقف السليم لا يجلب للشخص غير الخسارة. ولذلك فلدينا مئات من التقارير التي وضعتها مؤسسات الدولة ذاتها خاصة المجالس القومية المتخصصة، والتي شخصت المشكلات المصرية تشخيصا مقبولا، ومع ذلك فهي لا توضع موضع التطبيق. بل إن كثيرا من الأشخاص الذين ساهموا في وضع هذه التقارير يتجاهلونها تماما ما إن يمسكوا بسلطة عامة، ويتم ترشيحهم لمناصب سياسية وتنفيذية عليا!

وأشعر بأسى عميق لأن بعض أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية يرفضون إتاحة الفرصة لطلابهم لممارسة الحوار الفكري، ناهيك عن النشاط السياسي، رغم أن لديهم آراء نقدية، ورغم أن بعضهم شارك في الحركة الطلابية الخاصة بزمانه لخوفهم على وظيفتهم، واضطرارهم لمسايرة أجهزة الأمن في مفهومها الخاطئ عن الفكر، والسياسة حتى في كلية مهمتها هي هذا المجال تحديدا.

توازن مجتمع متواضع الأداء (٣)

يرتبط فشل النخب السياسية المتتابعة التي حكمت البلاد منذ محمد علي فـي تحقيـق الانطلاق والتحرر من الركود الجاثم على صدر البلاد بافتقارها الملحوظ للنزاهـة والسـهولة التي تغرق فيها نفسها في الفساد.

ونحن نستخدم مصطلح الفساد هنا بالمعنى اللغوي الشائع ومضمونه الاجتماعي بأكثر مما نستخدمه بالمعنى النمطي في الدراسات الاقتصادية والسوسيولوجية المتخصصة. فالفسـاد ليس مجرد إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع شخصية، وهو ليس محصورا في النمط الذي يشيعه الفكر النيوليبرالي والذي ينهض على الصورة النمطية للموظف العام الذي يبتـز الشركات الرأسمالية كي يرسي عليها عطاءات الدولة ومناقصاتها أو مشروعاتها رغم أن هذا النمط بالغ الأهمية خاصة في نظام قام فيه الاقتصاد ولا يزال على قطاع عام كبيـر للغايـة. فالفساد لغويا هو تلف الشيء وتحلله وخروجه عن نمطه الأصلي.

وبالمعنى الأوسع في علوم المجتمع هو تلف النظام وتحلله وخروجـه عـن قوانينـه الخاصة به سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا. ونحن معنيون بقوة بهذا المعنـى لأن مـا ميـز التجربة الاجتماعية والسياسية المصرية هو تفلتها العجيب من الانضباط لأي نظام بما في ذلك النظم التي تؤسسها النخبة بحرية تامة ودون مشورة المجتمع ومشاركته.

ولهذا تبرز المسألة المصرية في الواقع والوعي معا بأنها حالة فوضى اسـتبدادية، أو بالأحرى استبداد فوضوي. فالنخبة السياسية لا تحكم بالقانون الذي شرعته هـي ذاتهـا، بـل بصورة تعسفية حتى بالمقارنة مع قوانينها هي. والواقع أنه لا يمكن تشخيصـه بـأي قـانون معروف سواء كان اجتماعيا أو تشريعيا. ولكن المجتمع يعمل بالتدخلات الفوقية الآمرة والتي توظف قدرا كبيرا من القوة التعسفية مع مراعاة القانون – في أحسن الأحوال – بالشكل فقـط من أجل الإفلات من روحه ودلالته. كما أن القانون لا يمكن من القيـام بـدوره فـي تنظـيم العلاقات الاجتماعية على نحو مستقر أو منهجي بسبب هذه التدخلات. ونلمح أيضا في المسألة المصرية مزيجا عجيبا من التسليم القدري بالفوضى والتحلل. ولكن الشكوى من غياب النظام والقانون هي أيضا ملمح ثابت في هذا الواقع. ولذلك يثير الفساد أكبر قدر ممكن من الشكوى. وتنشر الصحف فيضانا من الأنباء والآراء حول الظاهرة ولكن التسليم به يكاد يكون مطلقا في الوعي العام ربما لأن نسبة عالية للغاية من الناس تفيد على نحو أو آخر من اقتصـاد الفسـاد بالمعنى العام الذي أشرنا إليه، وربما لأن الدولة لا تعطي القدوة الصالحة في التعامل مع المال العام، وبالتالي ينظر للفساد الخاص باعتباره شطارة لا حقارة.

وربما يكون أبرز أشكال الفساد وأكثرها شـيوعا علـى الإطـلاق هـو المحسـوبية والواسطة. وتمثل الشللية بكل أشكالها مثل التحيز للدفعة الدراسـية وخاصـة فـي الكليـات العسكرية، والزمالة في البعثات والارتباط الشخصي بالزواج والمصاهرة ومجموعات الصداقة على حساب القانون أمورا مقبولة إلى حد بعيد جدا في مصر وخاصة بعد أن أصبحت تشـكل بذاتها قانونا عاما. ولكن هذا الشكل من التوظيف هو مجرد تعبير عن ظاهرة عميقة الجذور، وهي شخصنة السلطة العامة والأدوار الاقتصادية والاجتماعية، وهي لا تظهر هـذا كمجـرد تعبير عن الطابع الأبوي للتنظيم الاجتماعي بعد تحديثه بما يلزم من المصطلحات، بل هي أبعد من ذلك كثيرا بظواهرها وآثارها. فالقضية الجوهرية هي العجز عن بنـاء نظـم علـى أي مستوى واحترامه وإصدار تشريعات، ثم خرقها بحرية وعبر أشكال لا حصر لها للتلاعـب. ويعد ما يحدث في الانتخابات العامة وخاصة في عصر الرئيس مبارك نموذجـا مثاليـا لمـا أسميناه بالاستبداد الفوضوي؛ إذ تقبل الدولة إصدار قوانين وتنظيمات وترتيبات تستهدف إنتاج هياكل نيابية تابعة. وما أن يبدأ المجتمع في التأقلم مع هذه الترتيبات للتعبيـر عـن فعالياتـه المتنوعة والتعددية بالفعل حتى تبدأ الدولة في ابتكار آليات للتهرب من تلك التنظيمات عنـدما تشعر أن النتائج لن تكون في مصلحتها ولو على مستوى جزئي للغاية، أو في حالات استثنائية للغاية. ويعني ذلك أن التشريع مجحف من الأصل وهو مصمم لمنع المسـاواة الحقيقيـة فـي الفرص، ولتمكين رجالها ونسائها من الهيمنة على الهياكل النيابية وغير النيابية. ومع ذلك فهو يستمر تشريعا قانونيا مجردا بمعنى أنه ينطبق على جميع الحالات المتماثلة. ولذلك قـد ينـتج حالات استثنائية ليست على هوى الدولة، أو رجالاتها الكبار. فقد ينـتج التنظـيم المجحـف للانتخابات أشخاصا لا تريدهم الدولة في عدد ما من الدوائر. وهو أمر متوقع تمامـا بسـبب الطبيعة المجردة لفكرة القانون والنظام. ولكن الدولة لا تقبل بهذه النتيجة الاسـتثنائية وتعتبـر أنها "ثغرات" في التشريع وتعمل على إجهاضها بكل السبل سواء قبل ظهـور نتيجـة غيـر مستحسنة أو بعدها، وخاصة من خلال التزوير، أو العنف البوليسي ٢٠٠٠. وما يحدث مـع القوانين والتشريعات الانتخابية يحدث في كل المجالات والهياكل الأخرى. وهو ما يؤدي مـع تكراره إلى هلهلة القانون وسيادة الفوضى، وتحولها إلى قانون اجتماعي يتقيـد فقـط بـالقوة الغاشمة بكل أشكالها بما في ذلك أسوؤها على الإطلاق، وهي التجاهل التام للقانون كما يحدث في ميادين كثيرة بما في ذلك الصحافة؛ حيث يستمر رؤساء مجـالس الإدارات بعـد السـن القانونية والتي حددها القانون، ويتم تجاهل الأمر وكأنه أمر طبيعي تماما. ويعتبر القادة الكبار أن مجرد مناشدتهم باحترام القانون الذي أصدروه نوعا من "لي الذراع"!

إن المعنى الضيق للفساد يركز على جانب وحيد من تلـك الظـاهرة العامـة، وهـو الإفلات من القانون للحصول على المال. ولكن التفلت من القانون، ومن ثم استحالة بناء نظـم عمل فعالة تعمل بصورة مجردة دون التفات إلى الأشخاص يوظف عددا لا حصر لـه مـن الآليات، والأدوات للحصول على منافع كثيرة غير المال. ولهذا يكاد يكون الفساد بهذا المعنى العام هو القانون الاجتماعي الأول. ومن هنا لا يمكن فهم "النظام الاجتمـاعي "فـي مصـر باعتباره نظاما استبداديا فحسب، ذلك أن الاستبداد يمكن نظريا أن يعمل من خـلال قـوانين مجردة طالما أنها مرعية ومحترمة وقابلة لتطبيق على جميع الحالات المتماثلة. وحتى أكثـر القوانين الاجتماعية والتشريعية فسادا يمكن أن تعمل لو أنها تطبق بصورة تجريدية. أما فـي مصر فالقانون التشريعي أو الاجتماعي – مثل قانون الواسطة – يقع انتهاكه عنـدما يتعلـق الأمر بأشخاص بعينهم، أو نتائج غير مرغوبة. ليس الاستبداد إذن هو المنظور الوحيد لفهـم المسألة المصرية، وخاصة النظام الاجتماعي الراهن. فالأمر الذي لا يقل أهمية هو أنه أيضـا نظام فوضوي.. أي لا نظام على الإطلاق. ويصدق ذلك ليس على البنية الكلية العليا للمجتمع. بل هو حادث على جميع المستويات. ولذلك تشرف الترتيبات والتنظيمات المصرية فـي كـل مجال تقريبا على أن تتحول إلى عبث كامل وتشبه تصرفات النخب العليا بذلك مسرح العبـث واللا معقول.

ولكن لماذا "يتوازن" هذا النظام الفوضوي؟:

إن جانبا آخر من ظاهرة الفساد يمكن أن يشرح الاستمرارية العجيبة لنظام اجتمـاعي لا يعمل بصورة إيجابية أو بناءة إلا بصـورة جانبيـة للغايـة. فنخبـة الحكـم المصـرية لا تقول "لا" أبدا. كل ما يحدث هو أنها تبدع في "مصادرة" ثـم "توظيـف" أي ترتيـب عـام لمصلحتها بعد تفريغه ببساطة من محتواه. وقد رأينا ذلك بوضوح في التنظيمـات السياسـية لثورة يوليو. فكان يمكن حتى لإقطاعي أن يصنع طريقه في "الإتحاد الاشتراكي" طالما أنه لم يقل "لا". وهو يدرك أن القضية لا تزيد عن إظهار الولاء الشكلي التام، ثم توظيـف السـلطة الناتجة عن تسلق السلم لخدمة المصالح أو الأفكار الحقيقية التي يؤمن بهـا. وليسـت هنـاك ولاءات مستقرة في مثل هذه الترتيبات. وقد ينتقل الشخص بكل بساطة من الولاء لشلة ما إلى نقيضها، ويظهر نفس مستوى الحماس في الحالتين. وبهذا المعنى فإن مقارنة النظـام الـذي أنشأته ثورة يوليو بحكم المماليك هو ظلم واضح لهذا الأخير. فقد كان هناك قانون سياسي عام ينظم المنافسات داخل النظام المملوكي. وقد شرح المؤرخون التغيرات الكبيرة في هذا النظـام بالانتقال بين سلطة المماليك البحرية وسلطة المماليك البرجية. ولا نجد شيئا مشابها في نظـام ثورة يوليو؛ حيث تنتقل الولاءات بسلاسة وميوعة وغموض تبعا للأحوال.

ولكن ما يهمنا في ذلك كله هو أمران أولا: إن هناك أشكالا لا حصر لهـا ومتنوعـة بصورة مثيرة للخيال (والاشمئزاز أيضا) للكيفية التي تمكنت بها عناصر النخبـة المصـرية الحاكمة من مصادرة، أو "خصخصة" مختلف الترتيبات العامة لمصلحتها الشخصية والخروج بها عن أغراضها. وتبدو هذه السمة مميزة للحالة المصرية عن غيرها من حالات الاسـتبداد. ولهذا السبب قد يحدث استبداد ما انتقالا قويا في الأوضاع الاقتصادية كما حدث في اليابان ثم كوريا وغيرها من النماذج الآسيوية. وبتعبير آخر ليس التنظـيم البيروقراطـي الاسـتبدادي للمجتمع والدولة هو العلة المباشرة للركود والتوازن كما هو شائع في الأدبيات السوسيولوجية المصرية، وإنما القدرة المدهشة على التأقلم معه والإفادة موضوعيا منه وتفريغه من مضمونه، ثم إسقاطه بحكم الإعطاب. ولهذا نادرا ما تنشق النخبة المصرية انشـقاقات جوهريـة حـول مسائل مبدئية. وما يحدث هو أن تذهب النخبة كلها باستثناءات فردية إلى الاتجـاه المنتصـر وتحول ترتيباته إلى مصلحتها الخاصة. أما الأمر الآخر فهو استحالة وضع ترتيبات مسـتقرة قادرة على العمل، وبالتالي استحالة بناء نظم نوعية، ومجردة وسط هذه المناخات.

وقد يعزو البعض هذه السمة في الحالة المصرية إلى الادعاء بأن الثقافة المصرية لم تعرف التجربة عموما. وقد اتهمت الحضارة الفرعونية بذلك ودلل عليه بعض فلاسفة التاريخ بأن هذه الحضارة أو هذه الثقافة لم تحدث تقدما في العلوم التامة المجـردة مثـل الرياضيات التي أتقنتها الحضارة البابلية ثم اليونانية، بينما امتازت الحضارة الفرعونيـة بالتقدم المدهش في العلوم والتكنولوجيات التطبيقية والقائمـة علـى التجربـة والخبـرة الملموسة مثل الكيمياء والطب والعمارة. ومن الواضح أن هذا التفسير زائف إلى حد بعيد ومجحف تماما بالأدلة المتاحة. وتبدو المشكلة الحقيقية تاريخية أكثـر منهـا ذهنيـة أو ثقافية. إن المصريين عمليون ليس لأنهم لا يفكرون بصورة تجريدية، وإنما لأنهم أكثـر اهتماما بالمحتوى وليس الشكل، وأكثر التفاتا للغرض والمقصد وليس القانون المجـرد. وتعمل هذه السمة الثقافية بصورة إيجابية أو سلبية تبعا للأحوال التاريخيـة والأوضـاع السياسية. ومن هنا مثلا نستطيع أن نفهم لماذا فاض الفساد متجاوزا المستوى المحـدود نسبيا المعروف قبل عام ١٩٦٧ إلى واقع اجتماعي عاصف، وذلك لأن الهزيمة أطاحـت بالقدرة على التصديق، ومن ثم أدت إلى اضطراب عميق في مجمل نظام المعاني العامة وللفضاء العام بأسره، وهو ما ترك لكل شخص أن يحدد قانونه بنفسه.

توازن مجتمع متواضع الأداء (٤)

لا بد أن يمر أي تحليل لطلاسم المشكلة المصرية بقضية الطابع القومي أو الشخصية القومية. هنا نجد خيطا تحليليا مشتركا بين القمة والقاعدة، أو النخبة والجماهير أو الحكومة والشعب، وخاصة خلال ربع القرن الماضي كله. فلأول مرة منذ مئات السنين تأتي نخبة الحكم من قلب المجتمع المصري، بل من قلب طبقاته الدنيا والوسطى.

لقد أعتقد كثيرون أن الثورة العرابية انبثقت كحركة مصرية في مواجهة الشراكسة. ويوحي سخط الإمام محمد عبده على هذه الطبقة العليا التي جلبها محمد علي، وأسسها كطبقة مالكة، وحاكمة بصحة هذا التحليل. غير أن الأدلة المتاحة تشير إلى أن المخاض الثوري في ذلك الوقت صنع استقطابا بين جناحين من الطبقة العليا لا يقوم على الانتماء العرقي، وإنما على الموقف الفكري من قضية السياسة والدولة والنفوذ الأجنبي. وعلى أية حال لم تمض عشرينيات القرن العشرين بدون أن تحل جذريا التمايز بين المصريين والشركس بأن صهرت الأخيرين في المجتمع المصري اجتماعيا، ومن حيث الوعي بالهوية.

وجاءت ثورة ١٩١٩ بطبقة هي خليط من أرستقراطية الأراضي والأفندية، أو الطبقة الوسطى الجيدة التي أنتجها نظام التعليم. وخلال الفترة ١٩١٩ – ١٩٥٢ ورثت عناصر مصرية المنبت، والمنشأ، والثقافة جانبا لا بأس به من حيز النمو الرأسمالي الذي أحتكره الأجانب والمتمصرون، كما شاركت بفعالية كبيرة في الحكم بفضل دستور ١٩٢٣.

لقد أطاحت ثورة ١٩٥٢ بهذه التشكيلة الطبقية. وفي ضربتين متلاحقتين أجهزت السلطة الجديدة على بقايا الطابع الأجنبي للملكية والحكم معا. وبينما يؤكد كثيرون أن الطبقة الجديدة إلى نشأت في ظل الرئيسين السادات ومبارك جاءت جزئيا من الأسر المالكة القديمة يقودنا تحليل الخلفية الاجتماعية لأعضاء مجلس الشعب والحكومات المتتالية في ظل الرئيسين للقول بأن غالبيتهم الساحقة جاءت من قلب المجتمع المصري. ويعود بعضها بأصوله الطبقية إلى الطبقات الدنيا. وتسخر الأدبيات المتاحة من كثير من العناصر الأكثر ثراء، والتي بدأت حياتها في أبسط المهن. وتقدم لنا تلك الأدبيات رواية نمطية عن هذا الرجل الذي جاء من أقاصي الصعيد ليعمل شيالا في ميناء الإسكندرية مثلا أو في أشياء مشابهة، وإذا به يصعد السلم ليصبح من رجال الأعمال الكبار الذين يحتكرون تجارة واسعة. ولا يختلف الأمر عندما نتتبع الأصول الاجتماعية لعديد من الوزراء وكبار الضباط والموظفين. لقد دخلت أعداد هائلة من أبسط المصريين دوائر الثروة، والحكم في غضون سنوات حكم الرئيس مبارك. فهم إذن مثلنا أو هم تعبير مثالي عن التكوين النمطي لمصر والمصريين. إننا نتحدث إذن لأول مرة

في التاريخ السياسي والاجتماعي لمصر عن مجتمع ودولة يتسمان بالتجانس من حيث عاملي الهوية، والأصول الطبقية معا. ولذلك قد نستطيع أن نفسر بعض اختيارات وسلوكيات الحكـم والحكام بعوامل، أو سمات مشتركة فيما بين المصريين جميعا.

إن نظرية الشخصية القومية تقول بأن لكل شعب سمات قومية ثابتة، أو مستقرة خلال ردح طويل من الزمن. البعض ينسب هذه السمات لعوامل طبيعية والبعض الآخر يعزوها إلى خصائص التجربة السياسية، والاجتماعية والثقافية للشعوب. وبالنسبة لمصر فإن أبرز ما يقال هو أن نظام الري حتم تكوين حكومات مركزية صارمة، وذات طابع استبدادي صلف وصلب تستعين بجهاز بيروقراطي كبير يفرض على المجتمع علاقات رأسية تقوم علـى الانصـياع والخضوع والطاعة. فالسمات القومية للمصريين هي إذن سمات تلك البيروقراطية الجامـدة، وما تفرضه على الجميع من سمات وعلاقات. فيقبل المصريون بأقل القليـل ولا يثـورون أو يعبرون عن رفضهم للأمر الواقع، حتى لو اقتربوا من المجال، أو ربما من الإبادة، وحتى لو سود الظلم حياتهم، وأطبق عليهم من كل جانب. ويتسم التكوين الثقافي بالميل للاستقرار إلـى درجة الركود الخانق، والنبذ الشديد للاختلاف، والخروج على المألوف، وهو ما يقتل الإبـداع ويلجم التنوع، ويردع الانشقاق، أو التحدي المطلوب للأمر الواقع من أجل تغييـره. ويتطيـر المصريون من التغيير والمغامرة، ويأنفون من المهن والتجارب التي تشتمل عليها أو تبعـدهم عن التجانس التام، والانصهار الشامل في الثقافة والأيديولوجيا السائدة، أو هكذا يقال. ولكـن هذه العلاقة مع السلطة تتضح بتناقض فج بين الخضوع المطلق للرؤساء من ناحية، والميـل للتسلط على المرءوسين من ناحية ثانية. ولذلك فإن الصعود في سلم البيروقراطيـة، والحكـم يقوم على قانون اختيار طبيعي عكسي؛ حيث يتم الـتخلص مـن الموهـوبين والمصـلحين الحقيقيين، والأشخاص الأكثر إخلاصا للمصلحة العامة والأكثر معرفة، ورغبة فـي التقـدم، ويبقى ويترقى إلى القمة الأشخاص الأكثر خضوعا وطاعة، وهم بالضرورة الأقـل موهبـة ومعرفة، والأقل رغبة في المخاطرة، والتجديد لأنهم هم مـن يتسـمون بالنفـاق والمداهنـة، والطاعة التلقائية والخبيثة. وكان المصريون يفسرون "زبيبة" الرئيس السادات بكونها كناية أو علامة على هذه الحالة بالضبط. فهو الرجل الذي انفرد بين ضباط يوليو بأنه لم يعترض أبـدا على قرارات أو آراء رئيسه وزعيمه.

لقد ناقشت هذه النظرية من قبل لكي ألفت النظر إلى أن الحقائق الدامغة تنفي صحتها ومصداقيتها. فدولة محمد علي لا تشبه سوى في القليل تاريخ مصر خلال ألف عـام سـابق عليها. والحضارة الفرعونية شهدت مختلف صور الحكم. وأطول فترات الحكـم فـي هـذه الحضارة لم تكن مركزية متطرفة كما يزعم، بل قامت على صـيغة مشـاركة بـين الحكـام

المحليين والفرعون. والتاريخ المصري شهد فترات من العنف والفوضى والانهيار والتحلل والاضمحلال بأكثر مما شهد من الاستقرار والحكم المركزي.

ولكن هذه السمة الأخيرة بالذات قد تكون أكثر أهمية لفهم توازن المجتمع المصري في ربع القرن الماضي؛ مما تقوله نظرية الطابع القومي أو الفرعونية السياسية. وبكل بساطة نستطيع أن نقول بأن الخوف من الفوضى هو الذي يفضي إلى قبول المجتمع لسياسات، وممارسات سيئة، ومجحفة وظالمة من جانب الدولة والحكومة والحكام لاعتقاده بأن هذا الاختيار أفضل من الفوضى. ولا يفهم المثقفون هذا النمط من الوعي، لسبب واضح، وهو أن تكوينهم ذاته يتعلق بالأمل والطموح. وبالنسبة للمثقف المصري الأصيل يبدو الأمل في الانعتاق من التخلف والاستعمار، والإذلال القومي هو القوة الدافعة التي تطغى على كيانه. ولذلك فإن فجوة الوعي بين الطموح والقبول بالأمر الواقع، أو التسليم بالعجز عن تغييره تبدو مصدر العذاب السرمدي الذي يطغى عليه.

إن ثقافة الخوف من المجهول لا تفسر التاريخ السياسي والاجتماعي المصري في ظل حكم الرئيسين ناصر والسادات. فقد اتخذ الرجلان قرارات ثورية، وتشتمل على قدر كبير من المخاطرة. أما في ظل الرئيس مبارك فتبدو ثقافة الخوف، وعدم الأمان هي العامل الكلي الأول والحاكم للتوجه السياسي للنخبة، والمجتمع على السواء. ويظهر الفارق بين المرحلتين فيما يلي. كان المصدر الأول والوحيد تقريبا للخوف في ظل الرئيسين ناصر والسادات هو العالم الخارجي. أما في ظل حكم الرئيس مبارك فإن الخوف يتعلق أساسا ببقاء المجتمع من داخله؛ أي الخوف من التحلل والفوضى.

ويعمل هذا الخوف على المستويين الحكومي والشعبي. فالمعيار الأول للنجاح الذي يأخذ به الرئيس مبارك هو الاستقرار. ويعني الاستقرار قبل كل شيء عدم الوقوع في أخطاء كبيرة تقود إلى كوارث عظمى سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي. ولذلك يبدو الأمن هو معيار كل شيء والحاكم الفعلي للبلاد. أما على المستوى الشعبي فيبدو تأثير ثقافة الخوف أكثر تعقيدا. إن المصريين يلمسون الفوضى التي يعيشونها يوما بيوم وساعة بساعة، وهي فوضى تهدد بالانفلات، وقد تغرق كل جوانب الحياة. ولا بد أن المصريين قد لاحظوا أن عصر الرئيس مبارك هو أطول فترة استقرار سياسي نسبي شهدتها البلاد في تاريخها الحديث، وذلك بالمقارنة بفترات من المخاطرة والصراعات الداخلية والخارجية الطويلة، ورغم الاختلاف حول كل السياسات المتبعة تقريبا فهم يثمنون في أعماقهم هذا الاستقرار النسبي، ولا يريدون التضحية به نظرا لأن الجانب الأكبر من تاريخهم السياسي يتسم بسيادة

الفوضى، وليس الاستقرار البيروقراطي كما تفترض نظرية الطـابع القـومي أو الفرعونيـة السياسية والثقافية.

ولكن الاستقرار لا يعني رفض التغيير. فالضمير الجمعي للمصريين ينشـد التغييـر والإصلاح، كما ينشد الحرية وحكم القانون. ولكن المعادلات المحددة للتغيير تبدو لهم عسـيرة وعصية للغاية. فالدولة ترفض التغيير والإصلاح على أي مستوى. وهي تجعـل كـل نـداء بالتغيير والإصلاح أمرا مساويا للخروج على الشرعية، وتتصدى له بالعنف والعقاب. وهـي بالتالي تفرض معادلة شاذة تجعل الطريقة الوحيدة للتغيير والإصلاح على أي مسـتوى هـي الانفجار والثورة، أو العنف بصفة عامة. وحيث إن الغالبية الساحقة من المصريين لا يريدون الثورة سواء لرفضهم المبدئي للعنف لخوفهم من الفوضى، فهم يضطرون اضطرارا، وعلـى مضض لقبول الأمر الواقع.

والواقع أن هنا بالضبط تكمن العقدة الدرامية التي قد تفسر تـاريخ مصـر السياسـي الطويل والتعس. إن الحكومات فرضت على المصريين ضريبة عالية جدا للمشاركة السياسية. وأبسط صور هذه الضريبة هي التنكيل بالمعارضين أو المصلحين. أما أسوءها فهي فـرض معادلة تقول بأن النضال من أجل المشـاركة، والإصـلاح لا يمكـن أن يكـون سـلميا لأن الحكومات لا تقبل حتى بالنضال السلمي المنظم وداخل أطر قانونية منضبطة. وتعـين علـى المصريين أن يقوموا بثورات يخشونها لفرض إصلاحات غاية في البساطة، وهو ما جعلهـم يترددون في القيام بها، ويفتقرون إلى آلياتها حتى عندما تقع كوارث كبيرة. إن المعادلة التعسة للسياسة في مصر ربما طوال تاريخها تجعل التعايش مع الظلم وسوء الأداء اختيارا أفضل من النضال من أجل التغيير والإصلاح عبر المشاركة، والمبادرات الشـعبية لأن هـذا الاختيـار الأخير يكاد يتساوى مع الثورة، مهما كانت الإصلاحات المطلوبة بسيطة وجزئية، ومن داخل أطر النظام. ويعي المجتمع في أعماقه هذه المعادلة البائسة، ويتصرف على هداها.

ولأن الشعوب والمجتمعات لا تستطيع أن تدفع عن نفسها العـدوان الخـارجي إلا إذا كانت تدربت، وامتلكت آليات النضال المنظم في الداخل، فلم يتمكن المصريون إلا نادرا مـن النضال ضد العدوان الخارجي عندما دهم البلاد، كما حدث طوال التاريخ المصري منذ نهاية مجد الفراعنة.

لنلخص إذن مأساة العصر الحالي وعقدته التراجيدية. يقـدر المصـريون الاسـتقرار لأسباب تاريخية، ولخوفهم الشديد من الفوضى. ولكن غالبيتهم الساحقة لا تنظـر للاسـتقرار كمساو للركود والقبول بالظلم وسوء الإدارة. ومن اليسير للغاية أن تحل تلك العقدة لـو كـان النظام السياسي يتيح فرصة منهجية للنضال من أجل الإصلاح، والتغيير والصـراع السـلمي

حول السياسات، أو حيزا معقولا للمشاركة الآمنة بالمعنى الإنساني الاعتيادي، وبالمعنى الكلي الشامل. وقد حدث ذلك بصورة جزئية خلال المرحلة الليبرالية، وكاستثناء من القاعدة العامـة للتاريخ المصري القديم والوسيط والحديث. ولكن مصر عادت لتبني نظاما سياسيا يصادر كلية على جميع صور المشاركة حتى أكثرها بساطة، ويفرض ضريبة غالية للغاية على النضـال من أجل الإصلاح. ولأن المصريين لا يريدون المخاطرة بـالثورة، وأعمـال العنـف فهـم يضطرون لقبول الأمر الواقع، والذي يؤدي بذاته إلى نزع كل المهارات، والملكات الضرورية لدفاع المجتمع عن نفسه من الداخل والخارج. ويفضي هذا الواقع إلى الركـود الـذي يظهـر شكليا، وعلى السطح باعتباره توازنا.

إن "التوازن" الذي نتحدث عنه ليس توازنا على الإطلاق. وهو من حيث المضـمون ليس سوى استبداد القطاعات الأقل موهبة واقتدارا ورغبة في التقدم، أو المخاطرة لصنع عالم أفضل، وهو توازن الكتبة الذين يفتقرون للمعرفة ولا يتقنـون سـوى الإمـلاء والعلاقـات الإملائية، ويأنفون من التفكير في نصوص جديدة بأنفسهم.

أما من حيث التاريخ فهذا التوازن الوهمي هو عين التحلل وذات التقهقر، والعودة إلى قفص التخلف. فالتخلف الحقيقي هو نزع الاقتدار، ومصادرة التمكين الضروري لأي شـعب حتى يصنع حياة أفضل وأكثر سعادة.

هنا تحديدا تكمن تراجيديا المجتمع المصري والشخصية المصرية على السواء.

هل يصلح الإعلام ما أفسدته السياسة؟

الأصل هو أن يتوافق الإعلام مع السياسة. فالإعلام الشمولي يعيش في نظم استبدادية، والإعلام الديمقراطي ينتعش في النظم الديمقراطية. وبقدر ثقافة أو توجهات السياسة والمجتمع يتحرك الإعلام. ولكن الواقع العربي الذي كسر كل القواعد المعروفة في العلوم الاجتماعية يكسر هذه القاعدة أيضا.

فعلى عكس الفكرة التقليدية يتناقض الإعلام مع السياسة في العالم العربي من حيث اتجاه الحركة. فالسياسة العربية تزداد انكماشا بينما ينمو الإعلام، ويتسع ويتنوع وخاصة في أجواز الفضاء، وفي دنيا الشبكة الإلكترونية. والسياسة العربية تتراجع من حيث جودة القرارات وذكاء الإدارة، وقوة الإرادة، بينما يتحسن الإعلام يوما بعد يوم رغم المناخ السياسي الخانق، وربما تتحسن الإدارة أيضا في الفضائيات، وفي الشبكات الإلكترونية العربية. والسياسة العربية تصيب المواطن العربي بالهم والغم. أما الفضائيات فترطب حياته وتضيء له الطريق. وبالنسبة لأكثرية الناس (من غير المثقفين الحريصين أشد الحرص على الاحتفاظ بما لديهم من تشاؤم وأحزان وهموم) الإعلام التليفزيوني وخاصة الفضائي هو مصدر مهم للسلوى والتسلية، وهو بالقطع أشد تأثيرا وإثارة من أي أدوية مستوردة فيما يتعلق بحياتهم الحميمة. والسياسة العربية فيها كثير من النفاق، بينما الإعلام العربي فيه كثير من المصارحة إلى درجة العنف. وتتفق نظم السياسة العربية على نسيان كائن اسمه المواطن العربي أو تعتبره زائرا فضائيا عابر، ليس له صلة بما يجري في بلاده، أو متسوقا بليدا يشتري كل ما يعرض عليه، ثم يذهب إلى حال سبيله إن كان له سبيل. فإن لم يمض في سبيله طائعا ستودعه السياسة العربية في سبيل لا يشاهد فيه الشمس لبضعة عقود من الزمن. أما الإعلام فيكرم ويتنافس بشدة على هذا المواطن العربي، ويحتفل به أشد الاحتفال ويصاحبه إلى حجرة النوم، ولا يريده أن يفارق الشاشة حتى لمجرد الذهاب لقضاء حاجته. ومن حق المواطن العربي أن يفخر بأن الصراع على عقله، وحواسه صار عالميا. ففضلا عن الهجوم الإعلامي في المنطقة، والذي يزامل ويبرر الهجوم العسكري والسياسي والدبلوماسي الأمريكي ضدها تخطط عدة مؤسسات غربية أخرى بما فيها الـ بي بي سي لإنشاء فضائيات تليفزيونية باللغة العربية.

شيء واحد يتفق فيه الإعلام مع السياسة العربية وهو أن كليهما يسببان استفزازا عاليا لأمريكا، ومجالسها النيابية الموقرة وبيوتها البيضاء والسوداء. فهذه المجالس والبيوت لم يعد لها عمل سوى متابعة كل ما يقوم به العرب حكومات وشعوبا، وتحضير قرارات من مجلس

الأمن تهدد باتخاذ "تدابير أخرى" ضدهم. ورغم استصدار قرارات من مجلس الأمن ضد كثير من البلاد العربية ب "الكوم" كما يقال بالعامية، فأحقاد هذه المؤسسات لا تهدأ، وتقوم هي ذاتها بإصدار قرارات إضافية تغلي بالكراهية، ولا تقل عصبية عن بيانات "فوكس نيوز" الحربية، وهو ما يرجح أن تلك القرارات وخاصة القرار الأخير لمجلس النواب ضد سوريا كتب في هذه المحطة الإخبارية من طراز "فانتوم – مايوم " ومن الواضح أن هؤلاء الناس لم يعد لديهم "شغلة أو مشغلة" سوى العرب، وهو أمر لا ندري إذا كان سببا للشفقة أم العجب.

ولكن إذا كان الإعلام يشبه السياسة في استفزاز الأمريكيين، فهو ليس سوى تشابه عارض سريعا ما يتبدد. فالسياسة العربية تكتفي في أفضل الأحوال بالدفاع السلبي. وتتجنب قرارات الجامعة العربية مجرد تسمية الولايات المتحدة بالاسم كما حدث منذ أيام قليلة في قرارات مجلس الجامعة حول الضغوط الأمريكية على سوريا ولبنان، والقصف الأمريكي للسكان المدنيين في العراق. أما الإعلام الفضائي العربي فلا يتوقف عند الدفاع، بل يقوم بمناوشات هجومية إعلامية تسبب ضيقا شديدا للأمريكيين، وخاصة هؤلاء الذين جاءوا من أصل صهيوني. ويعجب المرء لأن الإعلام الصهيوني في أمريكا مثل فوكس نيوز وغيرها قد يذيب جليد الإسكيمو من حرارة الكراهية وشدة الهلاوس، وسخونة الجهل وحقارة المعنى، وشراسة الأسلوب وكثرة الزعيق. ونتمنى ألا ينبه هذا الوصف الصهيونية الأمريكية أو العالمية إلى أهمية استيطان المناطق القطبية الشمالية، وتحويل أهلها إلى لاجئين مثلما فعلوا بفلسطين.

وعلى أية حال فالضغوط الأمريكية الهادفة لإسكات صوت الإعلام التلفازي العربي تمر عبر السياسة. فالولايات المتحدة تضغط على الحكومات لإسكات صوت الفضائيات العربية، وخاصة محطة الجزيرة. وقد أسفرت هذه الضغوط عن شيء من التنازل من جانب المحطة. فالديمقراطية الأمريكية، ومشروع الشرق الأوسط العظيم المرعب ليس فيه مكان لحرية الإعلام، وتداول المعلومات وخاصة عندما يفضح العدوان الأمريكي، ويصور عمليات قصف المدنيين بالطائرات الأمريكية، مثلما تفعل الجزيرة وبعض الفضائيات العربية الأخرى.

ومع ذلك فالمحطة تتقن السياسة أكثر مما يتقنها الساسة العرب. ففي الوقت الذي تتوقف فيه السياسة العربية عند موقف التراجع أو الدفاع في أفضل الأحوال قامت محطة الجزيرة بالتخطيط لاستراتيجية هجومية كبيرة تنقل بها المعركة الإعلامية إلى العالم الغربي ذاته، وذلك بإنشاء منبر تلفازي باللغة الإنجليزية؛ أي إن محطة الجزيرة تتقن المزج بين فنون الدفاع، والهجوم لتحقيق نفس الأهداف المهنية.

وإذا نفذ هذا المشروع ستكون محطة الجزيرة قد طبقت فعلا ما "طالب" بـه مجلـس وزراء الإعلام العرب كممثل للسياسة العربية. وإذا حدث ذلك سيكون مـن واجـب القـوى الوطنية والقومية أن تضع على رأس مطالبها أن تتبادل محطة الجزيرة والسياسـة العربيـة المواقع. فتتولى محطة الجزيرة الحكم لأنها تطبق ما تقوله، بينما ينتقل الحكام العـرب إلـى الفضائيات؛ حيث يستطيعون إلقاء ما يشاءون من خطب!

ولكن هل تصلح الفضائيات فعلا ما أفسدته السياسة العربية على الأقل بالنسبة لتوصيل وجهة النظر العربية إلى العالم ككل، والغرب بما فيه الشعب الأمريكي خاصة؟

هناك بالطبع صعوبات فنية ومالية ومهارية هائلة في إنشاء فضائية تخاطب الشـعوب الأوروبية والأمريكية. فسوق التلفاز الأمريكي يجعل حتى من ثروة سلطان برونـاي مجـرد "فكة". فـ" براميل الكلام" المؤثر في أمريكا أغلى بكثير من براميل النفط. وقد يتكلف توظيف مذيع تلفازي واحد ممن لهم جاذبية للشعب الأمريكي كل موازنة "الجزيرة" في عـام. ولـذلك نتصور أن تبدأ محطة الجزيرة أو المحطات العربية الأخرى الراغبة الاعتماد علـى شـباب متميز من الأمريكيين والأوروبيين العرب. وقد ترعى عددا ممن لهم "كاريزما" تلفزيونية أثناء دراستهم منذ البداية حتى تصل بهم إلى المستوى المطلوب. وقد يحل هذا الأسـلوب مشـكلة المهارات المفتقدة في العالم العربي. كما يحل الاعتماد على مواهـب مـن شـباب العـرب الأمريكيين والأوروبيين، وأنصار القضايا العربية في أوروبا وأمريكا الشمالية مشكلة الفجـوة الكبيرة في الفهم نتيجة الاختلاف الكبير بين الثقافات ومحمولاتها مـن الـدلالات، وأسـاليب التعبير التي يكلفنا الجهل بها الكثير من الخسائر بمقاييس الرأي العام.

غير أن المشكلة الأعمق فيما يتعلق بتأسيس فضائيات، أو محطات تلفازيـة عربيـة تخاطب العالم باللغات الكبرى؛ تتعلق بجانب هام من مصداقية المحطات التلفازيـة، ووسـائل الإعلام عموما، وهو ملكية المحطات التلفازية عموما والإعلام العربي بوجه عام.

والواقع أن بعض المحطات التي تملكها هيئات عامة حكومية، أو غير حكوميـة مثل الـ بي بي سي البريطانية، أو سي سبان الأمريكية أكثـر مصـداقية، بـل أكثـر ديمقراطية من تلك المملوكة ملكية خاصة. وثمة شيء من هذا المعنى حتى بالنسبة للواقع العربي المشحون بدلالات، وسياسات الاستبداد والتعصب الفكري. فالمحطات أو الصحف "الحكومية"، أو العامة حقا كثيرا ما تكون أقل تعصبا، وأكثر مصداقية من تلك المملوكـة لأشخاص. ومع ذلك فإنه قد لا يمكن تجاوز "مشكلة السـمعة" الـذي تميـز الحكومـات العربية، وهي سمعة سيئة بامتياز فيما يتعلق بمجمل قضية حرية الرأي والتعبير. كما أن رأس المال السياسي في المجال الإعلامي لا يمكن الثقة به حتى لو كان يمـول صـحفا

ومحطات تلفازية أكثر تقدما. ومن البدهي أن الإعلام المملوك لحكومات عربية لن تكون له فرصة حقيقية للتمتع بمصداقية في المجتمعات الغربية.

ولهذا السبب نعتقد أنه قد آن الأوان لأن تتخلى دولة قطر عن ملكية محطة الجزيـرة، وتكتفي بتوقيع اتفاقية مقر معها يؤمن للمحطة الحرية الإعلامية. وتتأسس شركة مساهمة تعوم أسهمها في الأقطار العربية بشرط ألا يسمح بتركيز الملكية بيد شخص، أو هيئة واحدة، أو بيد عدد محدود من الهيئات والأشخاص في دولة واحدة، أو عدد محدود من الدول. فلكي يضـمن أن تتحول الجزيرة إلى محطة عربية فعلا، وليس مجرد محطة قطرية، كما يضمن أن تكـون مملوكة للمواطنين العرب، وليس لحكومة أو عائلة. فإذا نجحت تلك التجربة فسوف تفتح مجالا واسعا للتطور، والنمو أمام المحطات التلفازية العربية، وأمام الإعلام العربي بوجه عام.

والحل الأفضل على المدى الطويل بالطبع هو أن تتخلى جميع الحكومات العربية عن "الملكية المطلقة" للسياسة وتعترف بأن الأصل هو أن تكون الحكومات منتخبة من قبل هـؤلاء المواطنين في انتخابات دورية حرة ونزيهة. فالانتقال إلى الديمقراطية هـو أفضـل الحلـول الوطنية، والقومية التي تعيد السلامة والصحة والمصداقية لعلاقتنا بالعـالم. والأهـم هـو أن الانتقال إلى الديمقراطية هو الضمان الوحيد الدائم لإعلام يتمتع بالحرية والمصداقية في بلاده قبل أن يذهب إلى العالم الخارجي مبلغا صوت العرب إلى غيرهم من شعوب الـدنيا. عنـدها يعود المواطن العربي شريكا في الوطن، وليس مجرد مشاهد يكتفي بهز جهاز "السيطرة عـن بعد "لمشاهدة عشرات القنوات التلفازية المتنافسة على عقله ووجدانه، رغـم مـا فـي مهنـة "المشاهد" من متعة. وحتى يحدث هذا التحول فليتمتع المواطن العربي بهذه المهنة الهانئة لأن الجهاز الذي يقلب القنوات التلفازية هو الشيء الوحيد الذي يسيطر عليه من بعد أو من قرب.

السياسة ومجتمع المعرفة

لا يوجد في الحقيقة ما يسمى بمجتمع المعرفة. والمصطلح نفسه نـتج عـن حسـرة المثقف الحكيم في مجتمع يحتقر المعرفة، ولا يعرف قيمتها. المعرفة إذن قيمة، وليست علاقة. ومثلها في ذلك مثل الثروة والقوة. كل من تلك القيم تنتج عن نظام بعينه للعلاقات الاجتماعية، ولكنها ليست هذه العلاقات نفسها. فالثروة تنتج عن أشكال فعالة لتوظيف وإكثار الثروة. ولكننا لا نعرف سوى القليل عن المجتمع لو وصفناه بصفة الثروة، فقلنا مجتمع فقير أو مجتمع غنى. ويمكننا أن نتحدث عن مجتمع المعرفة بالمعنى نفسه. فهو هنا المجتمع الذي تكثر فيه المعرفة، وتتاح أدوات إنتاجها وتدويرها أو نشرها.

ولكن إنتاج كثرة من المعارف مثل إنتاج كثرة من الثروات ليس أمرا دالا بالضرورة عن نمط توزيع المعرفة أو طرق إنتاجها، أو علاقتها بـالثروة وبالسـلطة. ولهـذا لا يعنـى مصطلح "مجتمع المعرفة" الكثير. وهناك سبب أهم لنقد مفهوم "مجتمع المعرفة". فتوفر تـدفق جبار من المعارف لا يعنى الإفادة بها فعلا فيما له دلالة على قيم هذا المجتمـع، ومسـتقبله، ودوره في العالم، ناهيك عن عدالته أو صواب اختياراته. ولكي نحكم على مجتمع مـا بهـذه المعايير لا بد أن نشخص طبيعة عملية إنتاج المعرفة، وتوزيعها، والأهم طبيعة عملية إنتـاج السلطة وتوزيعها، وعلاقتها بالمعرفة ومنتجي المعرفة.

لنفترض أننا نعرف قانونا علميا ما في مجال المجتمع، فهل نتصرف علـى أساسـه بالضرورة؟ إننا نحتاج للمعرفة لأن ثمة متعة في المعرفة بذاتها. ويستحيل في نفس الوقت أن نكتفي بالمتعة المعرفية الساكنة في الصدور، لأنها حتما تنقلب إلى غم وضيق إذا لم نتصـرف على أساسها عندما نحتاجها حقا. فللمعرفة غرض جوهري، وهو إدراك الاختيارات المتاحـة، والأخذ بأفضل اختيار ممكن في لحظة بعينها. ولكي نعرف أفضل اختيار لا بد أن نعي نتائجه السلبية والإيجابية بالمقارنة بغيره. وأبسط صور المقارنة السليمة هي مضاهاة تكلفة كل اختيار بعائده ماديا وأخلاقيا. فهذه المضاهاة هـي المقيـاس الـذي تسـتعمله المعرفـة العقلانيـة للاختيار بين بدائل.

لم يعد من الممكن لأي مجتمع يعيش عصر العلم الحديث ولو من بعـد أن يتجاهـل حصيلة المعرفة الناجمة عن البحث المنظم سواء كان علميا أم إبداعيا. ولكن ليس هناك مجتمع موجود بالفعل يؤسس اختياراته، وسياساته على المعرفة العلمية باعتبارها القيمة، أو المحـك المتفق عليه للاختيار. وربما يجب أن ندهش لهذه الحقيقة على الأقـل بالنسـبة للمجتمعـات

المتقدمة التي يتوفر لديها سيل لا ينقطع من المعارف. لماذا – إذن – لا تأخذ المجتمعات بالمعرفة العلمية كحكم نهائي، وخالص للاختيار بين بدائل مختلفة وممكنة؟

هناك بالطبع أسباب عديدة. فالمجتمع يتشكل من بشر، والسلوك البشرى فيه دوافع كثيرة لا صلة لها بالمعرفة أو العلم، أو حتى السلامة العقلية والوجدانية. فالعقلانية واللاعقلانية يتعايشان بنسب مختلفة في كل شخص، وكل جماعة بشرية. بل إنهما يتفاعلان بالضرورة. فقد تستخدم النزعات اللاعقلانية موهبة العقل. وقد يسعى العقل لتهذيب أو السيطرة على النزعات اللاعقلانية لضمان تقييد الشرور الناجمة عنها. والواقع أن أغلب المجتمعات تعرف العقلانية المستلبة بمعنى توظيف المعارف العلمية لتحقيق أغراض لا شأن لها بالمعرفة أو بالأخلاق. وظاهرة الحرب وخاصة الحرب العدوانية هي تجسيد تقليدي لهذه الحالة. ومن هنا يميز الفلاسفة بين المعرفة الاستعمالية، والمعرفة النقدية، أو الأخلاقية. ولأن المجتمعات المتقدمة من حيث التعريف هي تلك التي تستعمل المعرفة العلمية دون أن يكون الغرض من هذا الاستعمال خيرا أو نبيلا بالضرورة نمت ثورة ضد – أو نزعة احتقار – هذه المعرفة بين طائفة من أنبل العلماء والمفكرين والحكماء داخل هذه المجتمعات المتقدمة. ولكن هذه الطائفة صغيرة العدد، ولا تملك سوى نفوذ معنوي محدود. بل أعتقد أنها تنكمش بالمقارنة بمرحلة ما بعد الحرب الثانية.

ولكن هناك مصدر آخر تماما لنزعة احتقار المعرفة، وهو السياسة. فالسياسة تعبير عن مصالح، وهى تتدخل في تشكيل وتوظيف المعرفة وتدفقاتها، أو طعن أبسط المعارف في الصميم بأشكال غاية في التنوع. وتتوقف هذه الأشكال على مدى ما حققه أي مجتمع في الأصل من إنجاز ديموقراطي. فعندما نضاهي بين اختيار وآخر قد نسأل أيهما أقل تكلفة وأكثر عائدا. ولكننا يجب أن نسأل أيضا: أفضل بالنسبة لمن؟

فأفضل اختيار بالنسبة للمجتمع مأخوذ كأنه فرد واحد، ليس بالضرورة هو أفضل اختيار بالنسبة لمختلف الأفراد والأقسام التي يتشكل منها المجتمع. وقد يكون أفضل اختيار بالنسبة للمجتمع هو أسوأ اختيار بالنسبة لبعض شرائحه. هناك أمثلة معروفة وواضحة تماما. فالإقطاع مثلا هو امتياز منسوب لطبقة لا لسبب سوى قوتها، وتوارثها للقوة والسلطة. ومهما قال العلماء والعارفون أن الإقطاع اختيار سيئ بالنسبة للمجتمع لن يتخلى الإقطاعيون عن امتيازاتهم طوعا. ولا يقع الإقطاع في مجال الأرض والاقتصاد وحدهما، بل وفى مجال السياسة أيضا. يعني الإقطاع هنا منح طبقة، أو شريحة ما لنفسها حق "امتلاك" السلطة، وممارستها كشيء يخصها. هذا الإقطاع السياسي أسوأ وأصعب على التغيير من إقطاع

الأرض، أو حتى الإقطاع المالي. ذلك أن الإقطاع السياسي عادة ما يكون هو المصدر لكـل صور الإقطاع الأخرى بما في ذلك الإقطاع المعرفي.

يعنى الإقطاع المعرفي منح منتجين ما للمعرفة امتيازا ثابتـا وسـابقا علـى ثبـوت امتيازهم في مجالهم، أو قيمة وفائدة ما يملكوه وينتجوه من معارف. وهم بهذا المعنى موظفون برتبة علماء أو حكماء أو كهنة. وبينما يحصل هؤلاء على امتيازاتهم بفضل التوظيف التعسفي للسلطة فهم يردون الجميل بمنح الاستبداد مسحة معرفية، أو سمة رعاية المعرفة. ومعنى ذلك أن المجتمع قد يكون إقطاعيا، ولكنه ينتج معرفة بل يشيعها. فالاستبداد ليس ضد كل معرفـة، وإنما ضد المعرفة النقدية وحدها. والواقع أن التطور الرأسمالي المعاصر يعيد إلـى الحيـاة أشكالا معينة من الإقطاع المعرفي؛ حيث لا يكاد يكون هناك أمل حقيقي في ترجمة المعرفـة إلى خيرات مجتمعية إلا بالقدر الذي تحدده، وتقرره مؤسسات الأعمال العملاقـة، والهياكـل الجبارة لبيروقراطية الدولة وخاصة جهازها الأمني.

وتنهض الفكرة الديمقراطية باعتبارها تحريرا للمجتمع من هذا الإقطـاع السياسـي. فالديمقراطية وحكم القانون هو أفضل اختيار بالنسبة للمجتمع ككل. ولكنه ليس أفضل اختيـار بالنسبة للطغاة، أو بالنسبة للطبقة، أو الفئة التي تحكـم بصـورة اسـتبدادية، وتعسـفية لأن الديمقراطية تسلب منها امتيازات معينه تصل - في حالة الدول العربية مثلا - إلـى امـتلاك سلطة الحياة والموت على بقية المواطنين. وتغير الديمقراطية تماما مفهوم السلطة فبدلا من أن تكون امتيازا لشخص أو طائفة من الأشخاص تصبح عقدا اجتماعيا أو وظيفة يمنحها المجتمع، ويسحبها باختياره الحر لمن يراه. كما أنها تغير تماما ممارسة وظائف السلطة فبـدلا مـن أن تكون أمرا من "سيد" تصبح أداء لخدمة عامة يحاسب من يؤدونها على نوعية أدائهـم، وقـد يخلعون من وظائفهم لأن صاحب السلطة هو المجتمع، وهو الذي يعين ويفصل من يقومـون بالوظائف العامة.

والطغاة العصريون لا يحتقرون المعرفة بالضرورة، كما أكـدنا ولكـنهم يحتقـرون حاملي، أو منتجي المعرفة. فغالبا ما تكون هناك أغلبية من منتجي المعرفة على استعداد تـام لخدمة الطغاة مهما كانت أوهامهم، أو أهدافهم مناقضة لأي قيمة أخلاقية أو معرفية. وغالبا ما يعمق هذا الاستعداد للخدمة نزعة الطغاة لاحتقار العلماء، أو منتجي المعرفة. وقليل من الطغاة في التاريخ حملوا إعزازا شخصيا لحكماء أو علماء أو مبدعين لم ينافقوهم، أو يخدموهم خدمة العبد للسيد. ولكن هذا الاحترام الداخلي لم يمنعهم من التنكيل بالعلماء الـذين جـرءوا علـى معارضتهم. وراوح أكثر الطغاة في التاريخ بين احتقار العلماء وكراهيتهم.

من ناحية أخرى الديمقراطية ليست شيئا نهائيا يتحقق وينتهي الأمر. بل هـي نضـال دائم في مجال السياسة لتقريب السلطة من صاحبها الأصلي وهو المجتمع. وهنا يتدخل نمـط توزيع الثروة وإدارتها، وكذلك أسلوب إنتاج وتدوير، أو نشر المعرفة واختبارها وتوظيفهـا. وبهذا المعنى لا مجال لبروز مجتمع المعرفة إلا بإنجاز أعلى مستويات الديمقراطيـة؛ حيـث يمكن للجميع المشاركة في إنتاج، وتمحيص المعرفة نقديا. ولكن هذا المسـتوى لـم يتحقـق بالفعل. والقول بأن الإنترنت هي تجسيد لمجتمع المعرفة يتجاهل أن هناك توزيعا نهائيا للسلطة داخل هذه الشبكات لا يتفق مع الديمقراطية التي نتحدث عنها. فالشركات العملاقة التي تـدير خدمات هذه الشبكة هي في نهاية المطاف هياكل رأسمالية عملاقة. وهى ترتبط بكافة جوانـب النظام الرأسمالي الحديث، بما في ذلك العلاقة مع السلطة السياسية. ويجب أن نلفـت النظـر أيضا إلى كيفية إنتاج المعرفة، وطبيعة النظام التعليمي، وتشكل آليات الإعلام الحـديث. وقـد يدهش البعض من الكيفية التي يتم بها بث برامج، وأفكار أشد بدائية وهمجية ذهنيا وأخلاقيـا في شبكات تلفازية، ومعلوماتية كبرى في أكثر المجتمعات العصرية توفرا على إنتاج المعارف مثل الولايات المتحدة. إن لم تكن تصدق ما أزعم هنا عليك متابعة عشـرات مـن الشـبكات التلفازية في أمريكا مثلا، وهي تبث خرافات بدائية بصورة بالغة العدوانية والبهلوانية. وإن لم يكن لديك وقت يكفى أن تتابع واحدة من أكبر الشبكات التلفازية والإخبارية والمعلوماتية اسمها فوكس نيوز. عندها قد تدرك أن طغاة العالم الثالث ليسوا وحدهم في التلاعب الفظ بـالعقول، أو احتقار المعرفة النقدية، أو كراهية العلماء ومعاقبتهم بهم.

الديمقراطية أيضا في أزمة

بعد سنوات قليلة من انتصار الغرب في الحرب الباردة، وإعلان انتصار الديمقراطية، والاحتفال بالموجة الثالثة من التحول الديمقراطي دخلت الديمقراطية في أزمة حقيقية. فهي لم تنتصر بعد في الصين، ولم تعمل في روسيا وتصطلي بنار الحركات العرقية، والدينيـة فـي إفريقيا وآسيا. ولكن كل ذلك لا يقارن بالأزمة غير الظاهرة التي تعيشها الديمقراطية في البلد الذي ولدت فيه لأول مرة في العصر الحديث، وهي الولايات المتحدة! والواقع أن أبعـد مـا أريده هو أن أتحدث مثل مئات أو آلاف من العرب الذين يكرهون أمريكا إلـى درجـة أنهـم مستعدون لإنكار أي شيء طيب في أمريكا بما في ذلك الفكرة الديمقراطيـة. فعلـى العكـس تماما، أعتقد أنه لو هزمت الديمقراطية في أمريكا فإن العالم سينجرف إلـى محنـة طويلـة، ورهيبة تعكس النبوءات الشائعة، والمخيفة في روايات وأفلام الخيال العلمـي، وأيضـا فـي الخطاب ما بعد الحداثي حول مستقبل البشرية السياسي. ولذلك يبـدو لـي أن الـدفاع عـن الديمقراطية الأمريكية يجب أن يبدأ بتثمينها، وتقدير ما أضافته للبشرية من معاني حكم القانون والاعتراف بالآخر، وبالتالي التعددية السياسية، وتداول السلطة وفقا لدسـتور دقيـق يضـمن الحريات، والحقوق العامة للمواطنين، ويحدد بدقة علاقات الأجهزة التي تتصرف بالسـلطات العامة، وبقية المعاني الثورية العظيمة في الفكرة الديمقراطية.

هذه المعاني هي بالفعل عميقة الجذور في المجتمـع الأمريكـي. بـل تبـدو الحالـة الديمقراطية في أمريكا، وفي هذه اللحظة بالذات في أبهى حالاتها من الناحية الشـكلية. فقـد انتهت للتو ثالث المناظرات بين المرشحين الرئاسيين. وكانت العادة جرت على عقد منـاظرة واحدة. وتنطلق عمليات السياسة الديمقراطية بقوة، ونشاط هـائلين مـن مفاوضـات، وعقـد تحالفات وتجييش المتطوعين لنشر الدعايات، والمواقف وتنظيم الإدلاء بالأصوات، وغير ذلك من العمليات المعروفة في الانتخابات الأمريكية.

ولكن فيما وراء السطح تبدو علامات الأزمة واضحة، وغير خافية إطلاقا عن أعـين الباحثين المدققين حتى فيما يتعلق بالانتخابات الحاليـة. وأولـى علامـات تلـك الأزمـة أن الاستقطاب السياسي في الولايات المتحدة لا يبدو، وكأنه تأثر كثيرا بالمناظرات السياسية بـين المرشحين لمنصب الرئيس ونائب الرئيس. فهناك كتلة هائلة من المصوتين هي الأكثر التزاما بالتصويت، والأقوى ماليا وثقافيا وسياسيا، وهي التي تقف وراء الرئيس بوش تعـرف ذاتهـا بأنها من "المسيحيين المولودين من جديد"، وهو تعبير ينصرف إلى هـؤلاء الـذين تحـركهم المعتقدات الدينية، ويشعرون أن واجبهم الأول في المعترك السياسي هو الدفاع عما يعتبرونـه

القيم المسيحية، والرقابة الدقيقة على السلطة العامة انطلاقا من نفس القناعات. وهـذا القطـاع الذي يطلق عليه (من خارجه) الأصولية المسيحية هو مصـدر الخـوف علـى الديمقراطيـة الأمريكية. فرغم أن زعماءها يتحدثون عن الديمقراطية بصورة عارضة فإنهم لا يضعونها في خرائطهم الفكرية، بل العكس تماما؛ إذ يبدو الأمر وكأن الديمقراطية ليست في ذهنهم إطلاقـا، وأن الرؤية التي تحركهم قد تقودهم إلى انقلاب على الديمقراطية الأمريكية. وقد طورت هـذه الكتلة الأصولية تقنيات للممارسة السياسية لا زالت بعيدة عن عيون المـراقبين السياسـيين، وحتى مراكز الاستطلاع. وهي تنقض على الانتخابات العامة بالطريقة التي وقعت في حالـة النمو السريع للفاشية الأوروبية في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين. فوفقا لاستطلاع مركز جالوب تشكل هذه الكتلة نحو ٤٦% من الأمريكيين. وعندما تذهب للانتخابات لا تكـون قـد تأثرت بالمناظرات، أو بحالة التنشيط الذهني الجبارة التي تثيرها الانتخابات العامة، وإنما هي تذهب بفكرة أحادية، ومحددة لا سبيل لهزها أو مراجعتها. وبالمقابل فـإن الكتلـة الليبراليـة ممزقة بين مئات وعشرات من الفرق، والجماعات السياسية التي لا تثق في بعضها الـبعض. كما أن الكتلة البراجماتية التي كانت تشكل التيار الرئيسي للحياة السياسية والاجتماعية ضعفت كثيرا، وتحولت كثيرا نحو اليمين، وهو ما يجبر معظم المرشـحين للمناصـب العليـا علـى التحرك في اتجاه اليمين بدورهم فتصبح الساحة السياسية بدون اختيارات حقيقية. إن اليمـين المسيحي صار هو المحرك الحقيقي للسياسة حتى عندما يخسر الانتخابـات العامـة. فحتـى الليبرالي كلينتون كان قد اضطر للتحرك نحو اليمين خضوعا لهذا الاتجاه العام. وبذلك فقـدت التعددية وظيفتها، وهي إتاحة اختيارات متعددة للمجتمع، وإتاحة فرصة حقيقة للمجتمع للتعرف على هذه الاختيارات من خلال آليات الثقافة والإعلام.

فمن علامات الأزمة التي تعيشها الديمقراطية الأمريكية أن المرشحين الحاليين للرئاسة الأمريكية لا يختلفان كثيرا عن بعضهما البعض، وكما أشار بوش كثيـرا أثنـاء المنـاظرات صوت كيري تاريخيا بطريقة لا تختلف كثيرا عن اليمين. وبذلك صارت الانتخابات، وكأنهـا عملية إرغام الليبراليين واليساريين وتيار الوسط على التصويت لسياسي يميني بدون مبـادئ ومحروم من الكاريزما، وخائن للثقة الشعبية لمجرد أنه المنافس لبوش. وكان كثيرون قد قالوا لأنفسهم إن الأمر غير جدير بالاهتمام. فإذا كان كيري لا يختلف كثيرا عن بوش فربما يكون من الأحكم ترك بوش يحكم لفترة إضافية، بما يؤدي إلى إنضاج التناقضات، ولـيس التمويـه عليها. ويعني ذلك أن الديمقراطية لا تعمل، وأن الوضع الاستقطابي الراهن قد يدفع كثيـرين حتى من خصوم اليمين الديني والعلماني والجديد إلى نفض يده من الديمقراطية، والبحث عـن نموذج جديد للسياسية، وهو ما يحدث منذ فترة في الولايات المتحدة.

وعلى أية حال فإن هذا النظام الذي يعجز عن توفير مرشحين يعكسون ألوان الطيف، واللوحة السياسية الحقيقية بتعدديتها الغنية، ويجبر المجتمع على الاختيار بين مرشحين سيئين مثلما يعتقد غالبية الأمريكيين هو نظام يعاني أزمة حقيقية. ويعود جانب من تلك الأزمة إلـى صعوبة، أو شبه استحالة نجاح مرشح ثالث، وبالتالي كسر احتكار الحزبين السياسيين الكبيرين للانتخابات. وبذلك تضيق الاختيارات ويصاب المجتمع بـالجمود. وكـأن الجمـود والتقـادم الدستوري يفضي إلى أزمة عميقة قد تصيب الديمقراطية الأمريكية في مقتـل. فـإذا اسـتمر الاستقطاب الثنائي المتزايد في المجتمع الأمريكي قد يصل هذا المجتمع إلى طريـق مسـدود؛ حيث لا تحل الديمقراطية المشكلة عن طريق تداول السلطة، ومن ثم قد تقود الأحـداث هـذا المجتمع إلى شفا الحرب الأهلية. وهناك شكوك عميقة حول الطريقة التي تم بها تسوية الأزمة الانتخابية عام ٢٠٠٠. ولو لجأ أنصار بوش هذه المرة أيضا إلـى أسـاليب ملتويـة لحسـم الانتخابات لصالحهم قد تنطلق صفارات الإنذار لأولى مراحل تلك الحرب السياسية الداخلية.

إن هذه الأزمة الداخلية لا تنفصل عن الأزمـة الخارجيـة التـي يعيشـها المجتمـع الأمريكي. فالحرب الشاملة وغير المحددة بنهاية واضحة في الخارج تنضج الأزمة الداخليـة. وقد فضل اليمين المتطرف ممثلا في الرئيس بوش أن ينفق ما لا يقل عن ٢٠٠ مليـار دولار في الحرب ضد العراق وهو مبلغ كان يكفي لمواجهة أزمة النظام التعليمي الأمريكـي الـذي يعاني من مجاعة مالية، كما أن هذا المبلغ كان يمكن أن يحسن وضع البنية الأساسية، وخاصة شبكات الكهرباء المتقادمة.

إن العلامة الأساسية لأزمة الديمقراطية الأمريكية تتمثل في تمكن رجل مثل الـرئيس بوش من الإفلات من الحساب العسير حول سياسات لا يمكن الدفاع عنها، ونتائج فاشلة حتـى لتلك السياسات، وخاصة فيما يتعلق بالعراق. وعندما يتوقف المجتمع لأسباب أيديولوجية مثل انتشار الأصولية عن محاسبة المسئولين عن أخطاء كبيرة، وأكاذيب أكبر، كمـا حـدث فـي الحرب ضد العراق، لا بد أن تعيش الديمقراطية أزمة كبيرة من الداخل والخارج معا. فما بالنا لو أن الانتخابات كافأت بوش على أخطائه، وتعصبه، وفشله على جميع الأصعدة؟

الفصل الثاني

وارات الانتقال

مبادرة الشراكة

الإمبريالية والديمقراطية (١)

توجت الإدارة الأمريكية سياستها في العالم العربي بإعلان يسمى مبـادرة الشـراكة الأمريكية الشرق أوسطية، التي أذيعت في الثاني عشر من ديسمبر كانون الأول.

وحتى قبل إذاعتها كان الإعلام العربي قد بدأ تركيز النيران عليها. وامتزج في الـرد عليها الغضب المشروع، والفجاجة المعتادة خاصة في الإعلام الرسمي، وهو ما غيب دلالتها، وغمم على محتواها الفعلي. ولو ترجمت تلك الاستجابات الإعلامية إلى اللغات الأخرى لاعتقد الناس في العالم أننا أمة بلا فكر أو اجتهاد عقلي، وأننا نقول "لا" جاهزة حيثما يجب أن ننخرط في حوار، وأننا نسلم أو نستسلم حيثما يجب أن نقاوم، ونستبسل في رد العدوان.

لا يعني ذلك أن المبادرة التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي كولين بـاول جـديرة بالقبول الجاهز أيضا. فهي ليست كذلك. فالأمم الحية تناقش الأشياء علـى مـا هـي عليهـا لا بناء على انطباعاتها عنها فتقبل، أو ترفض حزمة ما من الأفكار بقدر ما يجب أن تقبل، أو ترفض، وبقدر ما تثيره تلك الحزمة من تحديات، وقضايا بالنسـبة لأفـق تطورهـا القـومي والاجتماعي.

وهذا ما لم يحدث حتى الآن بالنسبة لمبادرة باول. فقـد رد الإعـلام العربـي علـى انطباعاته عنها رغم أن نصها متاح للجميع. وتركز الهجوم عليها على اعتبار أنهـا مبـادرة للديمقراطية في العالم العربي، كما اشتهر عنها قبل طرحها وإذاعتها.

وواقع الأمر أن الفكرة الأصلية وراء المبادرة كانت فعلا تشير إلى تركيزهـا علـى قضية الديمقراطية في العالم العربي. غير أن المبادرة كمـا طرحـت لـم تـذكر مصـطلح الديمقراطية إلا نادرا وبصورة عابرة، إما على لسان زعماء عرب، أو في إطار جمل عامة لا صلة لها بأهداف هذه المبادرة. وعلى العكس اكتفت المبادرة بالإشارة إلى أن ركنها الثاني هو السعي لبناء مجرد "نظم سياسية منفتحة" وهو شيء مختلف تماما عـن السـعي لبنـاء "نظـم ديمقراطية". ولهذا من الأرجح أن تخيب هذه المبادرة ظن الكثيرين داخل الولايـات المتحـدة الذين كانوا يأملون لأسباب مختلفة، ومتناقضة إلى حد كبير أن تلتزم السياسة الأمريكيـة فـي المنطقة بإعلان تعزيز الديمقراطية كأحد أهم أهدافها.

ولن يمكننا أن نستجيب لهذه المبادرة استجابة مثقفة إلا إذا فهمنا كيف تداعى الصراع داخل الولايات المتحدة حول هذه المسألة منذ ١١ سبتمبر، وغصنا بعمق في إشكاليات الحوار، أو الصراع الداخلي الأمريكي حولها.

فمنذ البداية وقع اتفاق فريد بين اليمين واليسار هناك على أن أحداث ١١ سبتمبر لهـا علاقة بغياب الديمقراطية في العالم العربي، وفى البلدان الحليفة للولايات المتحدة على وجـه التحديد. ولكن الاستنتاجات والمطالب اختلفت إلى حد التنـاقض. ويكفينـا لهـدف الإيجـاز والتبسيط أن نفرز مختلف الآراء إلى اتجاهين عريضين. اليسار تناول قضية الديمقراطية من منظور شعبي فأكد أن الشعوب العربية تكره أمريكا لأن السياسات الأمريكية تعزز الاسـتبداد وتقف مع النظم القهرية ضد النضال الديمقراطي. أما اليمين المتطرف فقاد المسألة إلى اتجـاه آخر تماما. فحاجى بأن النظم الاستبدادية العربية تبعد الرأي العام في بلادها عن مسائلتها عن الأوضاع الداخلية المتدهورة بتركيز اهتمامه على عدو خارجي هو إسرائيل، وأمريكا ذاتهـا الأمر الذي يغذي التطرف ومن ثم الإرهاب. وبالتالي فلا أمل في تحقيق الأهداف الأمريكيـة في المنطقة، وخاصة إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، إلا بالضغط من أجـل الديمقراطيـة أو فرضها بالقوة إذا لزم الأمر. تقع تلك التحليلات في أخطاء واقعية ونظرية فادحة. فالشعوب العربية أكثر حماسة بلا لا يقاس من حكامها للنضال ضـد النظـام الاحتلالـي الاسـتيطاني الإسرائيلي. وحكامها يستخدمون القيود الصارمة المفروضة على الحريـات العامـة لوقـف الحركة الشعبية المناهضة للصهيونية. وهذه الحقيقة هي أحد المسلمات التي يدركها كـل مـن لديه أبسط معرفة بالمنطقة. ومع ذلك ففي الوقت نفسه فالنضال الـديمقراطي بـين الشـعوب العربية لا زال بالغ الضعف، ولم يصل قط إلى تعيين الموقف من القوى الدولية على ضـوء موقفها من النضال الديمقراطي الداخلي. واليسار الأمريكي طبق على العرب ما يعرفـه عـن قرب أشد عن الموقف في أمريكا اللاتينية. أما الموقف الأول فهـو لا يزيـد عـن تلاعـب صهيوني مكشوف بالحقائق الأولية عن المنطقة. وبكل أسف كان للغياب الواضح للعرب فـي تلك المناظرات أثره الواضح في المسار المغلوط الذي اتخذته محاولة الفكر الأمريكـي فهـم جذور أحداث ١١ سبتمبر التي أصابته بذهول تام.

ساهمت بعض الأصوات العربية الأمريكية في هذا الحوار ولكـن تلـك المسـاهمة، وخاصة الآتية من العالم العربي نفسه كانت ضئيلة لأسباب كثيرة، وهو ما أهدر فرصة التأكيد على حقيقة أن المسئولية عن إنتاج التطرف، والإرهاب في العـالم العربـي مشـتركة، وأن مسئولية الولايات المتحدة ربما فاقت مسئولية الأسباب الداخلية العربية. فالأمريكيين العـاديون بمن في ذلك الأكثر ثقافة لم يتح لهم معرفة كيف شاركت سياسـات بلادهـم فـي المنطقـة، وخاصة التوظيف الانتهازي للدين لتحقيق أهداف سياسية، والتحيز الأمريكي الكامل لإسرائيل إلى التضخم المفاجئ، والسريع لظاهرة التطرف الديني، وبالتالي لإنتاج أحداث ١١ سبتمبر.

وانتهى الأمر وخاصة بدءا من صيف هذا العام بانتصار اليمين المتطرف سياسيا فـي

هذه المناظرة الداخلية، وهو الأمر الذي انعكس في اعتماد طائفة السياسات العدوانية التي تبلورت في هذا الوقت بدءا بخطاب بوش في ٢٤ يونيو، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية مرورا بالمشروع العسكري الأمريكي ضد العراق، وذهابا إلى الهجوم المتواصل، والعاصف على النظم العربية الحليفة، وخاصة المملكة السعودية ومصر. في هذا الإطار طرحت فكرة مبادرة أمريكية "لدمقرطة النظم العربية".

ورغم انتصار اليمين المتطرف بوجه عام ظل هناك دور لقوى اليمين التقليدي في الإدارة الأمريكية، وخاصة القوى التي تتبلور حول وزارة الخارجية وكولين باول شخصيا.

ويقوم فكر باول وخبراء وزارة الخارجية، ومئات من كوادر مراكز التفكير التي تشغي بها واشنطن على ما يسمى بالسياسة الواقعية التي تقول إن المعيار الحاسم لجودة السياسة الخارجية هو المصالح الاستراتيجية الأمريكية المحسوبة بصورة عقلانية وبراجماتية. وفيما يتعلق بقضية الديمقراطية في العالم العربي يقول هذا التيار: إن الديمقراطية في العالم العربي لا يمكن فرضها من الخارج، وأن هذا التوقيت ليس مناسبا لجعل هذه القضية معيارا جوهريا لعلاقات أمريكا بدول "الشرق الأوسط" لأنها تقود إلى خسارة الدور المهم الذي تلعبه عدة حكومات عربية في الإطار العام للسياسة الأمريكية، وخاصة فيما يتعلق بالحرب ضد الإرهاب. كما أنه ليس من السهل تحقيق الديمقراطية في العالم العربي بالسرعة، أو الطريقة الاقتحامية التي يطرحها اليمين المتطرف.

وانطلاقا من هذا التحليل طرح باول مبادرته. ولو قرأنا نص المبادرة لأدركنا أنها تتسم بالسمات التالية:

أولا: تمت صياغة المبادرة بلغة غاية في الحذر، وروح المجاملة للزعماء العرب الذين تم الاستشهاد ببعض أقوالهم في مناسبات مختلفة. وبالتالي ابتعد النص بمسافة كبيرة، وملحوظة للغاية عن النزعة العدائية، والعدوانية التي تميز أطروحات اليمين المتطرف لا فقط نحو النظم والحكومات، وإنما أيضا نحو الثقافة العربية والإسلامية. فاعترف النص بالدور الرائع الذي قامت به الحضارة العربية الإسلامية في الحضارة العالمية.

ثانيا: إن المبادرة أخذت فيما يتعلق بالشأن الديمقراطي بما يسمى المدخل غير المباشر. ويعنى ذلك أنها قامت على افتراض أن الديمقراطية - نظام سياسي - قد تنمو تدريجيا مع نضوج الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناسبة. ومن هنا ركزت المبادرة على الجانب الاقتصادي، وتحسين التعليم وقضية المرأة، وهي نفس التوصيات التي جاءت في تقرير التنمية البشرية الذي صاغه عدد من أبرز الخبراء العرب، واستند عليه نص المبادرة استنادا أساسيا.

وثالثا: إن المبادرة لم تصاغ في شكل برامج سياسية بالمعنى المفهوم، وإنما في برامج متواضعة للغاية تتعلق بالقوى الثلاثة التي ركزت عليها، وهي رجال الأعمال، والمرأة والأجيال الشابة. وكأن المبادرة لم تزد عن إعادة إنتاج المدخل الحداثي الأمريكي التقليدي الذي يراهن على أدوار هذه القوى في تحقيق التحديث عموما، والديمقراطية بصورة خاصة.

وأخيرا هناك بالطبع ما أشار إليه نص المبادرة عرضا، وهو الحديث المباشر للزعماء العرب فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية التي تحقق غرضها في "بناء نظم سياسية منفتحة" تسمح بقدر أكبر من المشاركة، وخاصة أن هذا المفهوم الأخير صار هو جوهر التعريف الرسمي الأمريكي لمصطلح الديمقراطية.

مثل هذا الطرح الذي جاءت به وزارة الخارجية لا شك أنه سيغضب اليمين المتطرف، وربما اليسار أيضا. فدلالته بالنسبة لليمين المتطرف أنه تخلى تماما تقريبا عن خطاب فرض الديمقراطية بالقوة الجبرية الأمريكية. أما دلالته بالنسبة لليسار الليبرالي والاجتماعي فهي أنه سلم قضية الديمقراطية لنفس الحكومات التي تتهمها هذه القوى بالاستبداد. ولكن دلالته بالنسبة لمجموع العرب بكافة فصائلهم الفكرية والسياسية ربما تكون أعقد.

فالمبادرة نأت بنفسها عن المدخل الأكثر عدوانية، والذي يركز على إدانة الثقافة العربية الإسلامية بالقول إنها بذاتها غير ديمقراطية.

وهي من ناحية ثانية ابتعدت بنفسها عن فرض الديمقراطية من الخارج، وتعترف بأن التطور السياسي العربي هو شأن داخلي عربي. وبهذا المعنى فهي الصياغة الأقل تدخلية بالمقارنة بما هو مطروح في الساحة الأمريكية سواء من اليمين أو اليسار.

وثالثا فالمبادرة انتهت عموما إلى نتائج تافهة موضوعيا وسياسيا. وهي بتعبير آخر اهتمت بقطع الطريق على قوى اليمين المتطرف داخل الإدارة أكثر كثيرا مما اهتمت بدفع الديمقراطية في العالم العربي.

وقد يعود ذلك بدوره إلى أسباب تتعلق بمنطق الصراع الداخلي في الإدارة، وفي الساحة السياسية بشكل عام. كما أن ثمة خطأ كبير في الأساس الفكري الذي قامت عليه.

وقبل أن نتحدث عن هذا الجانب الأخير لعله يكون من المناسب الآن أن نشرح لماذا يجب أن نشتبك مع هذه المبادرة اشتباكا إيجابيا، وليس رفضها جملة وتفصيلا. وعندي هذا أسباب ثلاثة.

أول هذه الأسباب وأهمها من الناحية السياسية أن الرفض العربي التام للمبادرة يلعب لصالح اليمين المتطرف. فهذا اليمين يتمنى إسقاط كولين باول الذي صار العائق الوحيد

لمشروعاته العالمية، والشرق أوسطية داخل الإدارة الحالية. وهذا في تقديري ليس في مصلحتنا القومية في الوقت الحالي.

قد يقول البعض إن الخلاف بين القوى في أمريكا، وخاصة بين باول وخصومه ليس أكثر من تقسيم عمل. وهذا الفهم هو جزء من خطاب عربي عام يميل للتعامل مع أمريكا، ومع أي مجتمع، وكأنه كتلة واحدة رغم ما جره علينا هذا الخطاب من فشل سياسي مستدام. ولكن حتى لو كان هذا الخطاب صحيحا فلماذا لا نلعب نحن أيضا اللعبة السياسية كما يلعبها الآخرون؟

أما السبب الثاني فهو أن الديمقراطية صارت قيمة عالمية مشتركة، وجزء من القيم الكونية المشتركة. وهنا نحن لسنا فقط استثناء من حركة عالمية، وإنما الأهم أننا فيما يتعلق بهذا الجانب منكشفون أمام النقد العالمي لنظمنا السياسية العتيقة انكشافا تاما، وهو ما يظهر بصورة مفجعة في قرارات لجان الأمم المتحدة، وآلياتها المكلفة بتطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ولم يعد أحد في العالم يقبل بالقول بأن هذه تقاليدنا، هذا علاوة على أن هذا القول يدين ثقافتنا العربية التي لا تقر التعذيب وغيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وبتعبير آخر فالاشتباك الإيجابي مع تلك المبادرة حتى لو أنها جادة فعلا في الحديث عن الديمقراطية هو أمر في مصلحتنا، وليس ضد هذه المصلحة.

ثالثا: أن الرفض التام للمبادرة رغم ما بها من مدخل ناعم وغير مباشر يظهرنا كما لو كنا ضد ثقافة الحوار، ويعزز الانطباع الشائع عنا عالميا بأننا مجتمعات، ونظم جامدة وراكدة لا أمل في إصلاحها. وهذا كله غير صحيح علميا، ولكن إعلامنا العربي يدفع الآخرين لاستنتاجه.

ولعل الاعتبار الأساسي الذي قد يدفعنا للحوار حول هذه القضية، هو انتهازها مناسبة لمخاطبة الرأي العام الأمريكي بشأن كل قضايا العلاقات العربية الأمريكية. الحوار - من هذا المنظور - هو فرصة لمناقشة القضايا المعلقة على مستوى أرقى وبناء تفاهم عقلاني، وإنساني مع الشعب الأمريكي، أو قواه الديمقراطية والتقدمية.

ويعنى ذلك أن نقبل ما يستحق القبول ونرفض ما يستحق الرفض، ونصحح ما يجب تصحيحه من أفكار وانطباعات.

وما يستحق الرفض في هذه المبادرة لا يتعلق بمضمونها الذاتي، وإنما بما تسانده من سياسات. وقد أشار نص المبادرة إلى أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، وهى الفوز في الحرب ضد الإرهاب، ونزع سلاح العراق، ولو بالقوة، ووضع "نهاية للصراع العربي الإسرائيلي". وهذه الأولويات والصياغات مرفوضة عربيا بل وعالميا. وهى تصطدم

بهدف بناء نظم ديمقراطية في الشرق الأوسط. ولو استخدمنا هذا المنطق نستطيع أن نرد كيد اليمين الصهيوني دون أن نخسر الرأي العام الأمريكي.

يجب أن يفهم الشعب الأمريكي حقيقة الموقف فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي. ولعل استمرار هذا الصراع واستفحاله واحد مـن أهـم أسـباب ضـعف الديمقراطيـة فـي العالم العربي.

لا يمكن البرهنة على أن هذا الصراع هو السبب الوحيد، بل ربما لا يكـون السـبب الرئيسي لصعود الشمولية والنزعة التسلطية في العالم العربي. فهناك بلاد عربية عديدة شهدت تجارب شمولية، أو تسلطية ممتدة، ولم تزل رغم بعدها الجغرافي والسياسي عـن الصـراع. ولكن الصراع مثل أحد العوامل الكبرى التي أدت إلى الانقلاب على الديمقراطية فـي عقـد الخمسينيات بالبلاد العربية التي عرفت الديمقراطية، وحكم القانون منذ فترة طويلة، وقبل بلاد عربية عديدة مثل مصر وإلى حد أقل سوريا.

وفى كل الحالات العربية يعود جانب كبير من رفض الديمقراطية إلـى النفـور مـن الثقافة السياسية الغربية عموما بسبب التجربة الممتدة مع الاستعمار الغربي، ودعم إسـرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وموقفها المزدوج من القانون الدولي.

ويجب أن يفهم الأمريكيون أن المطلـوب لـيس وضـع نهايـة للصـراع العربـي الإسرائيلي.. هكذا بالتجريد.. وإنما التوصل إلى سلام عادل، وشامل، ودائم لهذا الصراع بمـا في ذلك الاعتراف بالحقوق السياسية، والتاريخية للشعب الفلسطيني. ويجب أن يدركوا أيضـا بوضوح قاطع أننا قد نكون على استعداد لقبول حل وسط تاريخي، ولكننا لن نسلم أبدا مهمـا طال الزمن، أو ثقلت التضحيات بالواقع الاحتلالي القائم، ولن نسلم أبدا بهيمنة إسـرائيل فـي المنطقة، أو حتى بمنح إسرائيل إعفاءا من التزامات القانون الدولي.

وإذا كانت الأخطاء الفظيعة التي ارتكبها نظام صدام حسين في العراق؛ قد وضـعتنا في ظروف اضطررنا فيها لقبول نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، فإن المطلـوب هـو نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة ككل، وبصفة خاصة إسرائيل.

وبوسعنا بالتعاون مع القوى الديمقراطية والتقدمية والإنسانية في الولايـات المتحـدة البرهنة على أن الأولويات الراهنة للسياسة الأمريكية؛ ستدفع المنطقة إلى كارثة محققـة وأن المصالح السياسية الأمريكية ستتأثر سلبا على المدى الوسيط والطويل بسبب هذه الأولويـات. فقيام أمريكا بشن حروبها ضد العرب أيا كانوا في الوقت الذي تتحالف فيـه مـع إسـرائيل، وتعفيها من احترام أبسط قواعد القانون والعدالة؛ هو أمر يدعم التطرف ولا يناهضه.

هذا هو مضمون الحوار المطلوب. فالحوار الذي أدافع عنه ينهض على خطاب عقلاني لا يستبعد المقاومة، بل يستدعيها بكل وضوح وصرامة. ولكنه لا يستبعد أيضا التفاوض والمساومة والصراع الفكري، وبناء التحالفات في الساحة العالمية عموما والساحة الأمريكية على وجه الخصوص. الحوار أو بالأحرى الاشتباك الإيجابي يعني باستعادة السياسة إلى مركز الصدارة في الممارسة العربية بعدما تدهورت، وتراجعت أمام لغة القوة سواء في التجربة العربية المعاصرة، أو في السياسة الخارجية الأمريكية الراهنة.

مبادرة المشاركة جديرة بالحوار (٢)

تراوحت الاستجابات الإعلامية العربية للمبادرة التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي كولين باول بين الرفض دون مناقشة، وإلقاء التهم وكيل الشتائم. وغاب الفكر كما غابت السياسة فصار الموضوع كله أقرب إلى مناوشة بالسيف لخصم لا يراه فرسان الكلام إلا كشبح من بعيد.. في الظلام..

ويبدو أن أغلب من تكفلوا بالرد على هذا النحو لم يوجهوا المناقشة للوثيقة المحددة التي أعلنها باول، وإنما إلى ما اشتهر عنها قبل إعلانها. وهو ما يعني تجاهل العملية السياسية المعقدة داخل الولايات المتحدة، وأسفرت عن هذه المبادرة. كما أن المشكلة هي أن الردود الإعلامية العربية كالت الشتائم للسياسة الأمريكية في المنطقة بكامل، وجميع عناصرها وهو ما يقود إلى نتيجة واحدة، وهي استحالة الاشتباك الإيجابي مع هذه السياسة بما قد يغير عناصرها ويصحح أولوياتها ويقبل ما يبدو منها مقبولا من حيث المبدأ ويرفض ما هو جدير بالرفض والمقاومة. ولعل الضحية الحقيقية في هذا الطراز من الاستجابات هي المواطن العربي الذي لا يحترم حقه في المعرفة الدقيقة بما يجري ويعامل بطريقة صنع الفخار: يسخن ويبرد كما يشاء المشتغلون بالإعلام حتى إذا اصطدم مع الواقع انكسر بسهولة فلا يرد إلى أصله ولا ينفع في شيء.

ففي عالم الفكر والسياسة الدولية ليس هناك ما يقبل كله أو يرفض كله. فلو كان من السهل أن نرفض كل ما تقوله الولايات المتحدة لما كانت حاضرة في كل صغيرة وكبيرة في حياتنا العربية. ولو كان من المستحيل أن نصحح ونقاوم ما نقوله أو تفعله بغير حق لما كانت هناك فائدة لمنازلتها بسيف الكلام.

وينطبق ذلك على مبادرة باول كما ينطبق على كل شيء آخر مما لا يزال في حيز الخطاب وصنع السياسة، ولم يتجاوزه إلى تحضير الجيوش وإطلاق النار.

لا بد في البداية أن نفهم ما نناقشه، وأن نعلم من أين جاء، وعلى ماذا يتأسس وينبني. فبداية لا يمكن تسمية ما جاء به باول مبادرة الديمقراطية لأن ما جاء به عنها أقل القليل وأبعد

من أن يكون خطيرا. فقد سماها باول نفسه "مبادرة المشاركة الأمريكية الشرق أوسطية: بناء الأمل في المستقبل".

نشأت الفكرة الأصلية عن اعتقاد تشارك فيه غالبية الاتجاهات السياسية والفكرية الأمريكية بأن الإرهاب الذي ضرب أمريكا في الحادي عشر من سبتمبر؛ نشأ في التربة السياسية والاجتماعية العربية بسبب غياب الديمقراطية في المنطقة. وكان من المنطقي أن يطلب الكثيرون هناك بأن يصبح التحويل الديمقراطي للمنطقة العربية، وخاصة في البلاد الحليفة للولايات المتحدة أحد أبعاد سياسة مناهضة أو الحرب ضد الإرهاب.

الفكرة حتى الآن بريئة ولا يمكن القول أنها خاطئة كلية أو صحيحة كلية. ولكن التعامل معها داخل الساحة السياسية الأمريكية تفرع إلى تيارات شتى. التيار اليساري والديمقراطي وظفها لتشخيص المشكلة الأكبر في العلاقات العربية الأمريكية كما يراها. واستنتج أن الشعوب العربية والمسلمة تكره أمريكا لأن سياساتها التقليدية أدت إلى تدعيم النظم الاستبدادية. وبالتالي طالب بأن تصحح السياسة الأمريكية لتشمل على رسالة تقول بأن أمريكا تقف مع الشعوب في النضال من أجل الديمقراطية. أما الاتجاه اليميني والصهيوني المتطرف فقد شخص المشكلة بطريقة مختلفة جذريا عندما أشاع تفسيرا يقول بأن كراهية أمريكا، ومن ثم أحداث ١١ سبتمبر - نشأت عن أن النظم غير الديمقراطية تتلاعب بالإعلام لتبعد اهتمام الرأي العام عن المشكلات الداخلية بتركيز هذا الاهتمام على عدو خارجي، وهو في هذه الحالة إسرائيل وأمريكا. ويقول هذا التيار أيضا إن المشكلة الأعمق هي أن المجتمعات العربية ذاتها صارت عاجزة عن إنجاز التحول الديمقراطي بقواها الداخلية، وأن هذا التحول يجب فرضه من الخارج بوسائل الضغط السياسي والاقتصادي، أو بالقوة العسكرية إن استدعى الأمر.

وانتهى الصراع الفكري والسياسي بين هذه التيارات في الساحة الأمريكية إلى التبلور في تجاذب شديد بين الهياكل البيروقراطية للإدارة الأمريكية الراهنة. فاليمين المتطرف المسيطر على المستوى السياسي للبنتاجون، ومجلس الأمن القومي؛ يضغط من أجل تبني سياسة التحويل القسري العنيف للنظم السياسية العربية والإسلامية، انطلاقا من القول بأنه لا أمل في أن تأتي الديمقراطية من الداخل. أما وزارة الخارجية، ورغم أنها لا تخلو من نفوذ اليمين العلماني والصهيوني فيتوفر لديها معرفة أكبر بالمنطقة، ومدخل أفضل للتعامل مع مشكلاتها المعقدة. ومن ثم مالت إلى التعامل بصورة غير مباشرة مع قضية الديمقراطية انطلاقا من القول بأن التحول الديمقراطي المفروض من الخارج لا يعيش طويلا، وأن الحل

الديمقراطي لمشكلات المجتمعات العربية يبدأ، ويحتاج إلـى تعزيـز الإصـلاح التعليمـي، والنمو الاقتصادي.

وإذا اكتفينا بقراءة مبادرة باول على مستوى النص؛ فإنه يمكـن الإمسـاك بالسـمات الأساسية التالية:

أولا: إن صياغتها جاءت بالغة الحذر والنعومة تجاه النظم السياسية العربية. فاسـتعان بـاول باستشهادات مطولة من خطب وتصريحات عدد من الزعمـاء العـرب، وأطـرى دور الثقافة العربية في الحضارة العالمية، وأشار إلى إيجابيات معينة فـي الحيـاة السياسـية والثقافية العربية دون أن ينسى بالطبع الإشارة إلى قصورها من وجهة النظر الأمريكية.

ثانيا: إن المبادرة أخذت بالمدخل غير المباشر للتحول الديمقراطي المطلوب أمريكيا. فابتعدت بنفسها عن فكرة الضغط القسري المباشر، بما في ذلك استخدام العقوبـات الاقتصـادية، وهي الفكرة الرائجة في دوائر اليمين المتطرف في الولايات المتحدة فيما يتعلـق بهـذه الأمور، وأخذت بفكرة الحوافز بغض النظر عن تفاهة هذه الحوافز نفسـها، كمـا جـاء بالنص. ويظهر هذا المدخل غير المباشر واضحا للغاية في أن مصطلح الديمقراطية لـم يستخدم في هذا النص إلا على لسان زعماء عرب، أو في سياق عام للغاية. أما بالنسـبة لأهداف المبادرة فقد استعمل النص مصطلح "نظم سياسـية أكثـر انفتاحـا" ومصـطلح "مشاركة أوسع" وهو ما يشير بوضوح إلى الابتعاد بالمبادرة عن الخطاب الأصلي الذي نتجت عنه في المناظرات الأمريكية؛ أي الديمقراطية المفروضة أمريكيا.

ثالثا: إن الصياغة أغرقت قضية الديمقراطية، وصبتها في هذا الإطار غير المباشر – في لغة الإصلاحات بشكل عام. وبسبب الحذر الشديد في الصياغة تأسس الخطاب المتضمن في المبادرة على منطق "وشهد شاهد من أهلها" عندما استعان بتقرير التنمية البشرية الـذي أعده عدد من أبرز العلماء المصريين والعرب، وصدر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية. فالمشكلة كما طرحتها المبادرة وفقا للتقرير هي ركود الاقتصـاديات العربيـة، وضعف الأداء التعليمي، وتهميش المرأة العربية، إلى جانب ضعف المشاركة السياسـية. وبالتالي فالمبادرة لا تزيد كما جاء بنصها – عن عدد من البرامج البيروقراطيـة التـي توفر قدرا محدودا من التمويل لحفز التطور الاقتصادي، وتوسيع دور المرأة، وتحسـين التعليم والمشاركة. وكأن باول تعامل مع قضية الديمقراطية كما تثار أمريكيا بإغراقها في التفاصيل.

لا يهمنا في سياق هذه المناقشة الإشارة إلى تفاهة الوسائل التـي أتاحتهـا المبـادرة لتحقيق هذه الأهداف أو غموضها أصلا. فما يهمنا أكثر هو لفت النظر إلى حقيقة أن المبادرة نصا نبذت المدخل المباشر والضاغط والعنيف للديمقراطية، وأخذت بالمدخل العكسي تمامـا؛ أي المدخل غير المباشر والمبني على لغة الحوار والمشاركة، والحـوافز، لا لغـة الضـغط والزجر والحرب والقطيعة.

وهنا يكمن الخطأ الأكبر في رفض المبادرة جملة وتفصيلا. فهذا الـرفض الكامـل لا يخدم غرضا مفيدا لأن الموضوع كله على درجة كبيرة من الضآلة، وربما التفاهة، بل قـد لا يهمنا في شيء لأنه يتعلق بطائفة من البرامج البيروقراطية الصغيرة التي تضاف إلى الهياكل المختصة بالسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة، والتي تبتلع تقليديا التمويـل المخصـص لمضمون هذه البرامج. ولكن الأثر الأكبر لهذا الرفض العربي الكامل هو توفير ذخيرة للقوى اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة لدحر التيار المسئول عـن صـياغة نـص المبـادرة، وانتزاع مسألة الديمقراطية من وزارة الخارجية إلى جهات أخرى، وتوظيفه للتوصـل إلـى أهداف أخرى. وهو ما يقود إلى أضرار أشد على جميع المستويات.

ليس في هذا التحليل ما يقود إلى القول بقبول المبادرة جملة وتفصيلا لسـببين: أولا: لأن الاستجابة السياسية العربية لتلك المبادرة لا يجب أن تكتفي بقراءة النص، وإنما يجـب أن تذهب أيضا إلى قراءة السياق السياسي الذي تطرح فيه. وثانيا: لأن المبـادرة تشـتمل علـى أخطاء كبيرة في التحليل وفي صنع السياسة. وبعض هذه الأخطاء متضمن في نص المبادرة، وبعضها الآخر في العملية السياسية التي قادت إلى صياغتها على هذا النحو، وبعضها الثالـث كامن في المسكوت عنه في النص وفي الواقع. وهذه الأمـور كلهـا يجـب مناقشـتها مـع الأمريكيين عموما، ولكن بأسلوب الحوار وليس بأسلوب الرفض الكامل أو القبول الكامل. ولا نعني بالحوار مجرد الاشتباك الجدلي الذي يقبل ما يستحق القبول، ويحسن ما يمكن تحسـينه ويرفض ما يتعين رفضه، ومقاومته فحسب. بل المقصود قبل ذلك هو مناقشة الأمـر علـى ضوء المعرفة العلمية، والحكمة العملية لتحسين ما لدينا، وتصحيح ما اعتـور تطورنـا مـن مشكلات بغض النظر عما يجول بخاطر الأمريكيين أو مـا يرفضـونه، أو يفرضـونه مـن سياسات وتوجهات. فالرد الحقيقي على ما جاء بالمبادرة نصا، وممارسة هو التصـدي لمـا انطلقت منه من مشكلات وقضايا لصالح تطورنا نحن، وانطلاقا مما نراه نحن قبل غيرنا.

من هذا المنطلق لا مناص من الاعتراف بأن تطورنا السياسي العربي لا يزال بعيـدا جدا عن الديمقراطية، أو الأخذ بالحد الأدنى من الحريات العامة. وإذا كان الأمريكيـون قـد ركزوا في مناقشاتهم على هذه القضية فلأنها أضعف ما فينا، ونقطة الانكشـاف القائـة فـي

تطورنا الحديث، وهو ما لا ينفع فيه الإنكار أو الاستنكار. فالجميع يقول بذلك عربا وأجانب، ولا مناص من مناقشته باستقامة ونزاهة حتى نتعامل مع ما يثيره من قضايا الفكر والفعل بأنفسنا، ولأنفسنا فنغلق نافذة الانكشاف الحاصلة في موضوع الديمقراطية، أو في غيره وبسببه من موضوعات ومجالات.

وقبل أن نناقش هذا الموضوع من وجهة نظرنا، ولمصلحتنا يتعين قبل كل شيء أن نناقش كيف نتفاعل مع نص المبادرة انطلاقا من هذه القضية، ومن غيرها من القضايا التي تثيرها أو تستعملها في التبرير والتنظير.

فأخطر ما جاء بالنص لا يتعلق مباشرة بالديمقراطية أو بشئوننا الداخلية عموما، وإنما بأهداف السياسة الأمريكية في المنطقة التي يفترض أن تعززها تلك المبادرة. هذا يفرض الجدل نفسه، بل تفرض المقاومة منطقها ومقاصدها.

فيقول نص المبادرة إنه "صار من الواضح على نحو متزايد أنه يتعين علينا في الوقت نفسه أن نوسع من مدخلنا للمنطقة إذا شئنا أن نحقق النجاح. وعلينا أن نعطي اهتماما نشطا، ومعززا للإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتعليمية".

فالمبادرة ملحقة إذن على الأهداف الأساسية للإدارة الأمريكية الراهنة، والتي نختلف معها جوهريا، ويختلف معها أغلب الناس في العالم أجمع.

أولا: يختلف الناس في العالم أجمع حول الأولويات التي أخذت بها الإدارة الأمريكية، وتحديدا أنها أعطت أسبقية لمحاربة الإرهاب، ونزع تسليح العراق على إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي. وقد استخدمت المبادرة تعبير إنهاء، وليس تعبير حل وهذا خطأ بذاته. ومن حقنا أن نصر على أن المطلوب هو حل سلمي عادل، وشامل ودائم وليس مجرد إنهاء. وعلى نفس الدرجة من الأهمية من حقنا وواجبنا أن نقول للأمريكيين إن تلك الأولويات خاطئة، وتقود المنطقة والعلاقات الأمريكية العربية إلى كارثة محققة. وأن أحدا لن يصدق أبدا أن لهذه المبادرة نوايا حسنة طالما أنها تبدأ بتبني سياسة تقوم على إشعال حربين متتاليتين في المنطقة قبل أن تعلن عن أي أهداف إيجابية سواء فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي أو بتحديث المجتمعات العربية: وهما "الحرب ضد الإرهاب" والحرب ضد العراق.

ما نقوله ويقوله العالم أجمع للأمريكيين إنه لا أمل في تحقيق أي أهداف أمريكية، أو غير أمريكية بدون البدء فورا في وضع حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي.

وربما يكون من المناسب عند هذه النقطة مناقشة العلاقة بين هذا الصراع، وقضية الديمقراطية في العالم العربي. وهو ما سنقوم به في الأسبوع المقبل إن شاء الله.

حوار مع مبادرة باول حول الصراع..

الإرهاب والديمقراطية (٣)

في الأسبوع الماضي قلنا إن مبادرة باول للشراكة جديرة بالحوار. ويا ليت السياسة الأمريكية قد انبنت كلها على هذه المبادرة، وتخلت عن الأفق اللاعقلاني الكامن في الاستعراضات العسكرية، ولغة الإذلال والحرب. فالمبادرة هي القطعة الوحيدة من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط التي تأسست – شكليا – على وثيقة علمية هي تقرير منظمة الأمم المتحدة للتنمية البشرية. وما يقوله التقرير وتأخذ به المبادرة هو أن المنطقة العربية تعاني من ركود منبعه هو التركيبة السياسية والاجتماعية السائدة، والتي لم تنجح المجتمعات أو النظم السياسية في تخطيها. أسفرت تلك التركيبة عن تردي التعليم ووضع المرأة والحريات السياسية. وأكدت المبادرة أن الولايات المتحدة راغبة في المشاركة مع مجتمعات المنطقة في تجاوز هذا الركود من خلال هجوم متواز على علله، وعناصره الجوهرية؛ أي تنمية التعليم وتصحيح وضعية المرأة، والإصلاح السياسي الذي يهدف إلى بناء المجتمع المفتوح. ويعني المصطلح الأخير فتح الباب أمام شتى صور المشاركة السلمية، وإقرار دولة الحق والقانون والتسامح مع المنشقين، أو المخالفين واستقرار حرية التعبير، والاعتقاد وتسوية النزاعات بصورة سلمية داخلية كانت أو خارجية.

لو أن ذلك هو ما تعنيه المبادرة بجد فلن يكون مختلفا عما يراه المثقفون والعلماء والنخبة المشتغلة بالإبداع، والغالبية الساحقة من المواطنين. ومن هنا نقول إنه يا ليت انصرفت السياسة الأمريكية يا ليت السياسة الأمريكية انصرفت إلى هذا المدخل، وأسست عليه علاقتها بشعوب المنطقة. فلو كان ذلك ما حدث، أو يحدث، لما ظهرت علامة واحدة من موجة الكراهية، أو الرفض لأمريكا في المنطقة، ولم يكن لتظهر من الأصل مشكلة إرهاب أو هباب. ولأننا نتمنى أن نؤسس علاقتنا مع الولايات المتحدة على لغة المشاركة والعلم والقانون فهذه المبادرة جديرة بالحوار.

قلنا أيضا إن الحوار لا يعني بالضرورة أن ما جاء بالمبادرة مقبول كله أو مرفوض كله. فطالما أن القصد هو المشاركة؛ فلنحسم الأمور جميعا بالحجة المستندة على التراث المتراكم للمعرفة العلمية.

واللغة الظاهرة للمبادرة فيها ما يراه علماء عديدون كأخطاء منهجية رغم أنها مقبولة جميعها كمعان وأهداف. فالسياسة الجيدة ليست بالضرورة تلك التي تحشد كل الأهداف والمقاصد الجادة، وإنما هي تلك التي تعالج الخلل الأكبر في سلسلة الأسباب، والعلل فإذا السلسلة كلها تتداعى إلى الانتعاش والتصحيح تلقائيا.

وخلافنا الأول ليس مع اللغة الظاهرة للمبادرة، وإنما مع الافتراضات التي تتستر وراءها، والتي دفعت لها. ويتعلق هذا الخلاف بما يقوله قطاع مهم، وكبير من الفكر السياسي الأمريكي فيما يتعلق بعلل المنطقة، والتي يهم الأمريكيون منها بصفة خاصة قضية العنف والإرهاب. ويقول هذا القطاع إلى النظم الاستبدادية بالمنطقة هي السبب في تولد وانتشار ظاهرة الإرهاب لأنها – فيما يدعي هذا القطاع – تصرف نظر الناس عمدا عن مشاكلهم الداخلية، وسوء الأداء الاقتصادي والاجتماعي بإثارة الكراهية لإسرائيل وأمريكا بتوظيف جهاز التعليم والإعلام، ناهيك عن الخطب الدينية والبرامج القضائية. وبسبب نشر التطرف ينطلق الإرهاب!

مثل هذا الكلام بعيد عن الحقيقة في مبدئه ومبناه. فمن حيث المبدأ لا يمكن لأي مراقب نزيه لأحوال المنطقة وخاصة في العامين الأخيرين سوى أن يلاحظ أن ما تفعله النظم الحاكمة هو غير ذلك. وأن سياستها انصرفت إلى تبريد الغليان الشعبي الذي اجتاح المنطقة منذ اليوم الأول للانتفاضة.. اليوم الذي سقط فيه عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين، وخاصة الأطفال ضحايا لسياسة الاحتلال الإسرائيلي التي قضت كالعادة بمواجهة التظاهر السلمي بإطلاق الرصاص الحي على الصدور والأدمغة.

لم تنجم ثورات الغضب الشعبي في العالم العربي والإسلامي ضد إسرائيل وأمريكا عن التحريض الإعلامي أو السياسي الرسمي، بل العكس تماما. لقد نجمت ببساطة عن سياسة تاريخية وقديمة غطت فيها أمريكا بصورة عمدية على جرائم الاحتلال الإسرائيلي، وهي جرائم لو قامت بها الشرطة الأمريكية في الداخل أو القوات الأمريكية في الخارج لكان الشعب الأمريكي قد اعتبر الدولة كلها مسئولة، ولكان قد أقال بسببها رؤساء ووزراء أو حاكمهم.

وإضافة إلى وضوح الخلل في هذا التشخيص الغريب لموجة العداء لأمريكا، وإسرائيل بين شعوب المنطقة وشبابها فما يجب أن نلفت إليه نظر الأمريكيين هو انعدام السلامة النظرية في هذا التحليل.

لقد درس طلاب العلوم السياسية تلك النظريات التي تقول إن هناك علاقة عكسية بين التماسك الداخلي والعداوات الخارجية. وأن أسباب بعض الصراعات تكمن في أن الحكومات، أو النخب تثير الخصومات والصراعات الخارجية لإبعاد نظر الناس عن المشكلات الداخليـة ومضاعفة التماسك الداخلي.

حسنا إن هذا هو ما يقول به كثير من المعلقين الأمريكيين عن السياسة الأمريكية ذاتها تحت عنوان "مشكلة العدو". يقولون إن الدولة في أمريكا تحتاج إلى "فبركة عدو" وتعاني مـن أزمة هوية، أو على الأقل أزمة تبرير للعادات الذهنية، ولبرامج التسلح الكبيرة منذ أن اختفى الاتحاد السوفييتي، وأنها قد تجد هذه التبرير فقط فيما لو "ابتدعت" عدوا. ويبدو أنها لـم تجـد عدوا أفضل من التطرف الإسلامي، أو من الإسلام نفسه فيما يقول بعض الناس. هـل يقبـل السيد باول وخبراء خارجيته هذا الكلام. علماء كثيرون لا يجدونه منطقيـا أو مقبـولا حتـى بالنسبة لأمريكا فما بالنا بالمنطقة العربية التي تكلفها الصراعات الخارجية أكثر ممـا تطيقـه أحوالها ومواردها؟

لا تحتاج الشعوب العربية إلى من يحرضـها علـى رفـض إسـرائيل والسياسـات الأمريكية، فإسرائيل وأمريكا يتكفلان بذلك بالأفعال المشينة، والمشئومة التـي جـرت علـى المنطقة الخراب. ولا تحتاج النظم الحاكمة أن تفعل ذلك، بل هو ضـد مصـالحها. فالموجـة الأخيرة من القمع الإسرائيلي أظهرت عجز الحكومات العربية عن مواجهة إسرائيل والموجـة الأخيرة من التهديدات الأمريكية بغزو العراق أظهرت العجز العربي عـن لجـم التـدخلات الخارجية الجامحة، وهو ما يطعن في شرعية هذه النظم.

وعلى أية حال فإن النظم العربية لم تذهب إلى أمريكا وأوروبا طلبا لعـداوة الحركـة الصهيونية. وما حدث كما يعرف الجميع – حتى خبراء وزارة الخارجية الأمريكية – هـو أن الحركة الصهيونية هي التي جاءت إلى المنطقة العربية لاستعمار فلسطين دون أسـاس مـن قانون، أو قاعدة مقبولة وهي التي لا تزال تحتل الضفة والقطاع والجـولان. والعلاقـة بـين التماسك الداخلي والصراعات الخارجية لا هي واضحة ولا هي بسيطة. فقد يقود العجز عـن مواجهة صراع خارجي إلى تصدعات وعدم استقرار. وهذا هو ما حدث في مصر مثلا عندما فشل النظام القديم في مواجهة إسرائيل؛ فانبثقت ثورة يوليو في مصر، وسلسـلة الانقلابـات العسكرية في سوريا والعراق. وليس هناك منطق في افتراض أن يكون للعلاقة بين الأمـرين اتجاه واحد. فالأرجح هو أن تفضي الصراعات الخارجية إلى مشكلات مستفحلة، ومن ثم إلى تصدعات داخلية. وأحداث القرن العشرين تقول ذلك بكل وضوح. وعلى سبيل المثال فالثورة

البلشفية وصعود الحركات الفاشية والشيوعية في أوروبا يعود في جوانب أساسية إلـى نتـائج الحربين العالميتين في القرن الماضي.

وليس هناك كذلك أي منطق أو قاعدة تقـول إن الإرهـاب مقصـور علـى الـنظم اللاديمقراطية. فالعكس يبدو أكثر اتفاقا مع الواقع السياسي المعاصر. فالإرهاب الحديث انطلق من الثورة الفرنسية التي استهدفت بناء نظام ديموقراطي. والإرهاب الحديث في أوروبا نشـأ في ظل الديمقراطية الأوروبية. وغالبا ما تكون النظم اللاديمقراطية أكثر نجاحا في التصـدي للإرهاب – فيما لو نشأ – عن النظم الديمقراطية. وقوانين أشكروفت في الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر تنطلق من هذه الخبرة التاريخية. أليس كذلك؟

دعنا نقول إن نقيض ما يقول به الفكر الأمريكي هو ما حدث في المنطقـة العربيـة. فالعدوان الإسرائيلي والسياسات الغربية والأمريكية هي التي تفسر جوانب أساسية من انتشـار التطرف الديني وصعود الإرهاب.

أننا لا ننسب التطرف الديني والإرهاب إلى عوامل خارجية صرفة فهذه النظريـة لا تتفق مع الواقع المعقد. فقد شهدت بلاد عربية وإسلامية كثيرة تلك الظاهرة دون أن تكون قـد عانت من الصراعات الخارجية بالقدر نفسه الذي عانت منه دول المواجهة لإسرائيل. ما نقوله هو أن السياسات العدوانية الأمريكية والإسرائيلية قد أرست ظروفا تضـافرت مـع ظـروف داخلية لتنتج ظاهرة التطرف والإرهاب باسم الدين. فعناد فرنسا ورفضـها التسـليم بحتميـة استقلال الجزائر هو الذي يفسر قيادة التيار الديني للثورة الجزائرية على الأقل فـي البدايـة، وقوة التيار الديني المتطرف في الجزائر بالمقارنة بتونس والمغرب يمكن تفسيره جزئيا علـى الأقل بالسياسات الاستعمارية الفرنسية التي أهدرت اللغة والشخصية القومية لهذا البلد. وعناد الاستعمار البريطاني ورفضه التسليم بحتمية استقلال مصر بعد ثورة ١٩١٩ يفسر جزئيا على الأقل جانبا من الأزمة الخانقة التي عانت منها البلاد، وأدت إلى إنتاج التطرف الديني المتمثل في هذه الفترة بحركة الإخوان المسلمين. ونجاح العدوان الإسرائيلي في عام ١٩٦٧ هو الذي أدى إلى نقل التيار الديني من وضع المعارضة الهامشية إلى وضع التيار الرئيسي للمعارضة. وموجات العدوان الإسرائيلي التالية، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية هو مـا ضاعف انتشار هذا التيار وزاد من ميله إلى التطرف، والعدوانية الداخلية والخارجية كما هـو واضح في الحركات الجهادية الراهنة.

ولا يفسر العدوان الإسرائيلي صعود التيار الديني المتطرف فحسب بل أيضـا فشـل التحول الديمقراطي في البلاد العربية الرئيسية. لقد فهمت مصـر ضـرورة التحـول إلـى الديمقراطية منذ عام ١٩٦٧. فقد كان ذلك هو الدرس الأساسي لنكستنا القومية في ذلك العـام

المشئوم. وانعكس هذا الفهم بوضوح في الحركات الطلابية والعمالية والشعبية بوجه عام حتى عام ١٩٧٧. واعترف الرئيس السادات بهذه الحاجة منذ عام ١٩٧١ وبدرجة أكبر عام ١٩٧٦ وقبل أن تبدأ موجة الديمقراطية التي اجتاحت العالم بدءا من نهاية عقد الثمانينيات. ولكن ما ميز هذه المنطقة دون غيرها هو استمرار وتضخم العدوان الإسرائيلي الذي أذل الشعوب والنظم على السواء، وأزال عنها الأمن والسكينة، وكرس فيها واقعا احتلاليا واستيطانيا، لا يقبله أحد في الدنيا كلها لنفسه. ففي الماضي وعندما كان التيار الوطني والقومي المعتدل هو التيار الرئيسي للحياة السياسية كان يمكن استيعاب التيار الديني المتطرف بدون مشكلات كبيرة. أما الآن فقد لا يمكن استيعابه بسهولة، وطالما استمرت أسبابه ممثلة أساسا في استمرار الاحتلال والعدوان الإسرائيلي.

من الضروري أن نقول للسيد كولين باول أن الولايات المتحدة هي أكبر مساهم في الظروف التي قادت إلى انتشار التطرف، والإرهاب الديني في العالم العربي. المساهمة المباشرة قد تكون الأقل أهمية. ومن المؤكد أن خبراء وزارته قد حكوا له أن سياسات بلاده قد أخذت بالميراث البريطاني الذي وظف الدين توظيفا انتهازيا لتحقيق أغراض سياسية في المستعمرات خاصة في العالم الإسلامي والعربي. تجسدت هذه الأهداف في محاربة الحركة الوطنية والقومية في المنطقة العربية. ثم انتقلت إلى هدف مناهضة الشيوعية سواء في داخل المنطقة أو في أفغانستان، وهو ما أدى إلى التحالف مع التيار الأصولي لفترة طويلة للغاية. وترجع الأصول التاريخية لتنظيم القاعدة إلى مرحلة هذا التحالف في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

نقول إن المساهمة المباشرة كانت أقل أهمية لأنها عكست بنهاية المطاف ظروفا عابرة بالنسبة للمنطقة ذاتها. أما المساهمة المباشرة فكانت ولا تزال أكثر أهمية لأنها تمثلت في التحالف مع إسرائيل، وتمكينها من استمرار العدوان والاحتلال. فالتطرف الديني كان أمرا حتميا في ظروف انتقال صعبة بصورة استثنائية في المنطقة العربية بالذات. ولكن ما يفسر انتشاره الخارق، وميله للعنف هو تحديدا ما تعاني منه شعوبنا العربية من إذلال بسبب العدوانية الصهيونية، والظلم القومي الفادح الواقع عليها نتيجة التحالف الأمريكي الإسرائيلي. وإذا لم تصدق وزارة الخارجية الأمريكية هذه الحقيقة التاريخية؛ فيكفي أن تتطلع إلى المشهد الراهن في جميع البلاد العربية. فالتطرف الديني يتضاعف بسبب السياسات الأمريكية التي تتحالف اليوم مع أشد تيارات الحركة الصهيونية، والمجتمع السياسي الإسرائيلي عدوانية وإجراما. لم يسأل السيد باول نفسه أو خبراء خارجيته إلى أي حد يمكن بناء نظم ديمقراطية في هذا السياق المعقد في بلاد عربية، وهي البلاد التي تعاني أيضا من مشكلات داخلية كثيرة

مثلها في ذلك مثل كافة بلاد العالم الثالث. قد لا يعرفون الإجابة بسبب ضعف إلمامهم بظروف المنطقة. وبوسعهم تقريب السؤال على ضوء التجربة الأمريكية الراهنة. فإن كانت الولايـات المتحدة بما تتمتع به من نظام ديمقراطي مستقر، وقدرات اقتصادية جبارة لم تحتمـل سـوى استخدام الأساليب الاستثنائية لمواجهة خطر إرهاب خارجي، فكيف يتصـورون بنـاء نظـم ديمقراطية في بلاد عربية تواجه عدوانا خارجيا جامحا وتطرفا وإرهابا داخليا مخيفا؟

إننا لا نعفي أنفسنا من تبعة أخطاء داخلية كبرى. ومن المؤكد أنه كان ولا يزال مـن الممكن بناء نظم ديمقراطية في عدد من البلاد العربية رغم كل تلك الظروف. وعندئـذ مـن الأرجح أننا سنسمع منكم كلاما آخر. فإسرائيل أهم لكم من الديمقراطية ومن القانون. والمؤكد أيضا أنها أهم من العقل والأخلاق العالمية. بل لو وقع عليكم الاختيار بين إسرائيل ومصـير تعس للبشرية، كما هو الحال بالفعل، فلم يعد لدينا شك في أنكم ستقولون للبشرية في داهية.

سياسة جر القدم أو الإيحاء بالحركة (٤)

وضعت مبادرة كولين باول المثقف العربي في حرج بالغ؛ إذ تعـين عليـه أن ينبـذ مبادرة أمريكية لأنها تتدخل في الشئون الداخلية العربية، أو أن يقبلها لأنها جاءت في السـياق العريض لمطالبه التاريخية تجاه حكومات بلاده. ولأن كلا من الموقفين معيب في جانب معين انصب الأمل في الخروج من المأزق عبر خطاب "بيدي لا بيد عمرو".

لقد فاتت الفرصة! فقد كان الوقت المناسب لمبادرات إصلاحية هو قبل إعلان بـاول لمبادرته. فأي إصلاح ولو محدود للأوضاع السياسية المتردية في أغلب الدول العربية سيفسر وكأنه إذعان لمبادرة باول، ولو بصورة غير مباشرة، وهو ما يضفي شيئا من الشرعية علـى التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية. ماذا سيكون موقف المثقف العربي إذا ما وقع إصـلاح ما استجابة للمطالب الأمريكية؟ وماذا سيكون موقف المثقف العربي في حالـة إذا لـم يقـع إصلاح، وطالبت الحكومات العربية مثقفي بلادها برفض مبادرة باول.

لا يخفى أن المطالبة الأخيرة قد وقعت فعلا في عدد من البلاد. تباينت الطرق التـي أوعزت فيها الحكومات للجماعة الثقافية المحلية بنقد ورفض مبادرة بـاول. ولكنهـا اتفقـت جميعها على توظيف نداء الوطنية. وفي هذه الحالة سيرفض المثقف مبادرة حول الديمقراطية باسم الوطنية.

وقع ذلك كثيرا في التاريخ العربي الحديث. ومن أكثر هذه الوقائع التباسا ما حدث عام ١٩٤٢ عندما حاصرت دبابات جيش الاحتلال البريطاني قصر عابدين لتوجيه إنذار إلى الملك لإعادة الحياة النيابية، وتولية حزب الوفد الذي حاز أغلبية ساحقة في آخر انتخابات برلمانيـة.

واضطر الملك للموافقة. ولكن المشكلة بدأت عندما وافق مصطفى النحاس باشا زعيم الوفد على تشكيل الحكومة بعد هذا الإنذار البريطاني.

المشكلة الحقيقية هي أن انقلابا في المواقع الشكلية في وقع. فالملك الذي عاش على الحماية البريطانية صار فجأة من الوطنيين لمجرد أن الاستعمار الذي حمى عرشه طويلا أجبره باستعراض القوة على إعادة الحياة البرلمانية. والوفد الذي قاد الحركة الوطنية منذ ثورة ١٩١٩ عاد إلى قيادة الحكومة على "أسنة الرماح البريطانية" على حد قول بعض الزعامات الوطنية المتطرفة.

لم يفض قبول الوفد لتشكيل الحكومة إلى أي تغير في مواقفه من الاحتلال. فالوفد كان أيضا الحزب الذي وزع السلاح على الفدائيين المصريين الذين قرروا خوض معركة الاستقلال عبر النضال المسلح بدءا من عام ١٩٥٠. ومع ذلك فالجناح المتطرف من الحركة الوطنية لم يغفر للوفد أبدا قبوله نتائج الإنذار البريطاني عام ١٩٤٢. وكان هذا الجناح نفسه قد تعاون مع الملك باسم الوطنية في عدد من الانقلابات الدستورية. فمن كان على حق ومن كان على صواب؟

رغم أنه لا يوجد منطق سليم في القياس على أحداث التاريخ فالسؤال نفسه مطروح اليوم. هل يدخل في باب الوطنية أو القومية رفض مبادرة أمريكية للإصلاح السياسي في اتجاه ديمقراطي ولو جزئي؟

تتوقف الإجابة على ما إذا كان القبول أو الرفض متضمنا لتغيير جوهري في طبيعة موقف المثقف من قضايا بلاده. فالموقف السليم والذي يستجيب لأكثر الحاجات والمطالب أصالة يجب أن يجمع بين الوطنية والديمقراطية. كان هناك تلازم بين جانبي الصورة طوال عقود عديدة. فالحركة النهضوية المناهضة للاستعمار الأوروبي خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تنادي بالإصلاح السياسي والدستوري بما في ذلك حياة نيابية وديمقراطية سليمة. وحملت الحركات الوطنية والقومية الجماهيرية ذات اللواء المزدوج حتى وقع فك لهذا التلازم بين الوطنية والقومية من ناحية، والديمقراطية من ناحية أخرى في غضون الحقبة الناصرية. وقد تعلمنا درسا مؤلما للغاية مما حدث. فانصبت الحركة الجماهيرية على الأقل في مصر بعد نكبة ١٩٦٧ على استكمال المهام الوطنية عبر استرداد الديمقراطية. وتعلمنا أيضا أن توافق المصلحة المؤقت بين الاستعمار، والحركة الوطنية الديمقراطية مثلما حدث عام ١٩٤٢ ليس سوى ناتج عرضي لسخرية التاريخ، أو خبثه، وأنه لا يتضمن تغييرا في الطبيعة، أو في المهمة، أو في العلاقة. فالاستعمار البريطاني كان يريد حكومة تعبر عن إرادة الشعب – في ذلك الوقت – لأنه كان في حمأة الحرب العالمية الثانية.

ولم يكن يحتمل انفجار حركة شعبية معارضة. أما من منظور الحركة الوطنية الديمقراطية فإن قيادة الوفد للبلاد خلال هذه المرحلة الدقيقة، وشديدة الخصوصية كانت نموذجا للأداء الرفيع الذي يصلح للتدريس عندما يتعلق الأمر بإدارة الأزمات، والتحضير الفكري والمصلحة الوطنية والقومية. ولو كان في البلاد قيادة أخرى من اختيار الملك لما كانت البلاد قد عبرت تلك الأزمة بسلام، وحصلت على التقدير والاعتراف الدولي والداخلي.

القضية الحقيقية الجديرة بالنقاش هي سقم وتناقض المذهب الوطني، أو القومي المتطرف والمناهض للديمقراطية. فهذا المذهب هو الطريق المؤكد لكوارث من ثقل نكبة عام ١٩٦٧. كنا قد تعلمنا ذلك الدرس بالطريقة الصعبة والمؤلمة. والآن يريد البعض أن يردنا إلى نفس هذه الذهنية، ونفس هذا المذهب. لقد تعلم أيضا بعض من أهم الزعامات الوطنية المتطرفة التي أدانت الوفد المصري عام ١٩٤٢. وصار فتحي رضوان مثلا – وكان واحدا من أبرزهم في ذلك الوقت – الرئيس المؤسس للمنظمة العربية لحقوق الإنسان بعد أربعين عاما من ذلك الحدث.

بوسعنا أن ندين موقف المثقف إذا قبل مبادرة باول من خلال رؤية تتعاون مع المشروع الإمبراطوري الأمريكي في المنطقة العربية، وتتخلى عن الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. وحتى في هذه الحالة لن يكون من الممكن أن ننسى أن نظم الحكم التي تعاونت مع أمريكا في كل شيء باستثناء قضية الإصلاح السياسي الداخلي هي التي أضعفت الحركة الوطنية والقومية إلى الحد الذي جعلها تقف أمام هذا المنعطف الخطير الذي مكن أمريكا من التشهير بالثقافة العربية ذاتها.

والموقف السليم ليس قبول مبادرة باول، وإنما تخطيها بكثير. فالمطلوب ليس مجرد إصلاح، أو انفتاح سياسي سطحي أو جزئي، وإنما إحداث تحولات عميقة في طبيعة النظم السياسية العربية، وفي النظام العربي الجماعي بما يستجيب للحاجة العميقة لاستعادة، وإثراء مشروع النهضة والتقدم. فهذا وحده هو ما يمكن الشعوب العربية من مناهضة الإمبريالية والإمبراطورية، وهذا وحده هو ما يحقق حرية غير متناقضة، وغير ناقصة أو مشوهة. وهذا هو أيضا ما ينقذ الثقافة العربية من الردة والتصدع.

التخندق

يحق للنظم السياسية العربية أن تشعر بالتهديد بسبب السياسات الأمريكية. فإدارة بوش قابلت حسن النوايا والمساعدة التي قدمتها لها هذه النظم في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر بنكران تام للجميل بل بالشر. فقد هددت سوريا بالغزو وطرحت مبادرة لا بد أن يشم منهـا الحكـام والحكومات رائحة الغدر. وكانت هناك دروس ثمينة من تجربـة شـاه إيـران. فاسـتنتجت حكومات عديدة أنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة بمجرد طرح مبادرة الشرق الأوسط الكبير منذ بضعة شهور.

ولكن ما يثير الاستغراب هو أن النظم السياسية العربية تواجه هذا التهديد بمزيد مـن التخندق في مواقعها. فلم يحدث تغيير في أي بلد عربي مهم، ولم يعلن أي منها عن أي خطط طموحة للإصلاح السياسي. ورفضت سوريا وبلاد عربية أخرى تسمية ورقة غامضة لا تلتزم بأكثر من معان غامضة "إصلاحا" وأصرت مع غيرها على تسميته "تحديثا". بـل إن البيئـة السياسية العامة ازدادت تدهورا، وصارت انتهاكات حقوق الإنسان أكثر غلظة. ولذلك يستنتج المراقبون أن "تدويل" قضية الإصلاح السياسي في العالم العربي قد أضر بهذه القضية إضرارا واضحا؛ إذ ضاعف من مخاوفها الخارجية، وأيقظ ارتيابها من كل القوى السياسـية الداخليـة الأخرى رغم أنها جميعا رفضت المبادرة الأمريكية بشدة لما تتضمنه من تدخل في الشـئون الداخلية.

لماذا هذا التخندق؟:

التخندق هو ببساطة أسلوب الدفاع الثابت الذي يتشبث بالأرض، أو الواقع إلـى حـد الاتحاد التام معه. وعادة ما يتمسك المحافظون بهذا الموقف. فالتخندق هـو موقـف فكـري متبلور أو هو أيديولوجيا. ولكنه قد يكون قبل ذلك عادة أو حتى غريزة بيولوجيـة أو ثقافيـة. ويبدو أن هذا هو الأسلوب المفضل للحصول على الأمان عند كثير من مخلوقات الله تعـالى، وخاصة تلك التي تشعر بالضعف والانكشاف أمام هجوم أطراف أقوى. ولكنه حتى في هـذه الحالات التي تتصرف فيها المخلوقات بصورة غريزية يعد التخندق أسوأ أنماط الدفاع، وأقلها فعالية في المطاف الأخير. وهو لا ينقذ أحد من ضعفه، بل كثيـرا مـا يضـاعف الضـعف والانكشاف. ولذلك لا تأخذ به إلا المجتمعات المأزومة مثل المجتمعات العربيـة. بـدءا مـن المعارك الحربية حتى الخلافات العائلية. فنحن لا نرضى بالتغيير بسهولة ولا نفضل التكتيكات المتحركة. ونحن أيضا نفضل الغموض والمواقف المتطرفة بالقبول أو الرفض الكامل وهو ما يكرس التخندق.

بل إن الثقافة العربية الراهنة غادرت منصة الحركة التي كانت تتمتع بها حتى في طور التطور القبلي؛ حيث كانت القبائل تتحرك بحرية ليس فقط بين المناطق، وعبر الفصول وإنما أيضا بين البلاد، أو حتى القارات. ونلاحظ أن الثقافة العربية اليوم هي أقل الثقافات في عالمنا المعاصر على الإطلاق اهتماما بالرياضة. إن أكثر الناس تفضل مشاهدة المباريات الرياضية، وليس ممارستها لأنها تفضل التسمر في المقاعد، وإنتاج أكبر قدر ممكن من الجلبة دون أن يغادر الجمهور مقاعده. ويفضل حتى الرياضيون المحترفون اتباع أسلوب الدفاع الثابت بالمقارنة بالهجوم، أو الدفاع المتحرك، أو الهجوم المضاد. وقد أثار مدرب وطني معروف ثائرة الجمهور العربي في كل مكان عندما وضع كل فريقه أمام شباكه في معظم المباريات في إحدى دورات كأس العالم لكرة القدم. ولذلك لا نتقدم كرويا، ولا نراكم خبرات رياضية كبيرة مع الوقت مثلما تفعل الشعوب التي تحب وتقدر الحركة، وتفضل الهجوم عن الثبات، والتخندق خوفا من الضياع أو الضباع.

الميدان العسكري:

وهناك أمثلة كثيرة لتفضيل الدفاع الثابت، أو التخندق في طيف واسع من الممارسات، ففي المجال العسكري تتوفر أدلة ساحقة على أن الدول العربية القديمة خسرت جميع معاركها التي اعتمدت على أسلوب الدفاع عموما، والدفاع الثابت خصوصا. وكانت فرصتها في الفوز أكبر بما لا يقاس عندما خرجت الجيوش لملاقاة الخصم في مواقع متقدمة خارج الدولة، أو عندما اتخذت موقف الحرب المتحركة. إن أكبر الانتصارات العسكرية أمام جيوش أكبر، وأكثر خبرة بالهجوم حققها السلطان المملوكي قطز ضد التتار عندما خرج لملاقاتهم في سوريا، ولم ينتظر قدومهم إلى مصر. وفشلت مصر تاريخيا في الدفاع عن نفسها أمام جيوش كبيرة ذات خبرة قتالية عالية عندما انتظرتهم في أرضها، أو سمحت لهم باقتحامها اعتمادا على أسلوب التخندق أو الدفاع الثابت.

ولا يعني ذلك أن مصر انتصرت دائما عندما خرجت لملاقاة عدو أكثر قوة بعيدا عن حدودها. فقد هزم السلطان الغوري مثلا أمام الأتراك، وهو ما أدى إلى وقوع مصر ضحية الاستعمار التركي عام ١٥١٦. ولكن الفشل لم يكن بسبب صعوبة مواجهة جيش أكثر عددا يتحرك على محاور واسعة بقوة دفع كبيرة بقدر ما كان نتيجة أنها – أي مصر – لم تستوعب الجديد في فنون القتال وتكنولوجياته الأحدث؛ أي نتيجة الطابع المحافظ، وقلة الرغبة في متابعة الجديد، واستيعاب التجديدات الكبرى في فنون الحرب والتنظيم العسكري والتشكيل القتالي. وكان المماليك قد درجوا على تكتيك إغراق المراكب في النيل لإعاقة تقدم الخصوم نحو القاهرة. ولم يفدهم هذا التكتيك في شيء عندما جاء نابليون بجيوشه الحديثة، ومدافعه

الثقيلة القادرة على دك الأهداف من مسافات بعيدة، وإغراق حتى أكبر المراكب في النيل مـن أجل التقدم بدون إعاقة تذكر.

ولنلاحظ أن العراقيين فشلوا فشلا ذريعا في صد الهجوم الأمريكي في مارس من العام الماضي، رغم أنهم أقاموا أعظم خطوط خندقة في العالم منذ خط ماجينو. ولكنهم نجحوا فـي إيقاع خسائر مهمة بالأمريكيين بعد أن انتقلوا إلى أسلوب الحرب المتحركة بأعـداد أصـغر من المقاتلين.

وفي المجال الاقتصادي نستطيع أن نعزو الفشل العربي إلى القعود عن الحركة، وقلة الخيال، وفقدان سعة الحيلة والاعتماد على الثبات في الموقع، والتشبث بما لدينا دون محاولـة جادة للهجوم في الخارج. ويعتمد فكرنا الاقتصادي على العناصر الطبيعية، والفكر التقليـدي، والدفاع عن السوق المحلي باعتباره أعظم الآمال. فالنفط هو منتهى الأمل رغم أنه أضر أكثر مما نفع. وفي البلاد أو في الظروف التي يهبط فيها دور النفط في الحصول على دخل يبحـث العرب عن مصادر طبيعية بديلة. وأكثر المشروعات طموحا لدى العرب، وخاصـة الـدول القديمة هي مشروعات الـري، واستصـلاح الأراضـي المكلفـة، وذات العائـد المحـدود بالمقارنة بالصناعة، وفروع التكنولوجيا المتقدمة. وعند حدوث أي اضطراب فـي المـوازين الاقتصادية الكبرى تتحرك نوازع العودة إلى اسـتراتيجية إحـلال الـواردات. بـل وتقـوم استراتيجية اليسار ذاته – وهو المفروض أن يتمتع بثقافة تقدمية تـؤمن بالحركـة والتغييـر التراكمي والنوعي المستمر – على هذه الاستراتيجية رغم ثبوت عدم نجاحها. كما صار مـن المؤكد استحالة الدفاع عن السوق المحلي بدون انتهاج استراتيجية الهجـوم الاقتصـادي مـن خلال التصدير الكبير.

السياسة:

ولكن المجال السياسي هو أكثر المجالات تعبيرا عن ثقافة التخندق. ولا شك مطلقا في أن العلة الرئيسية وراء المحنة العراقية في كافة مراحلها نجمت عن التخنـدق فـي الأفكـار القديمة. كان تخندق صدام حسين وراء فشله الذريع في إنهاء العزلة الدولية التي فرضت على بلاده منذ غزو الكويت الذي ترجم فكرة ثابتة قديمة عن كونها جزءا منتزعا من العراق. وفي الوقت الحالي تتخندق النخبة "الجديدة" وراء مواقف ثابتة كونتها في المنفى رغم تناقضها مـع الأوضاع المتغيرة للبلد. أما النخبة القديمة فهي تنتهج استراتيجية استعادة الماضـي المحكـوم عليها بالفشل. وفي الغالبية الساحقة من البلاد العربية يسود مناخ ذهني محـافظ يـرفض أي جديد إلى الحد الذي جمدت معه قوانين الطبيعة ذاتها فصارت نخبـة قديمـة عجـوز تحكـم مجتمعات شابة لا يسمح فيها للشباب بدور يذكر في إدارة الشئون العامة. وحتى في الحـالات

الثورية مثل حالة فلسطين يقاتل الشباب، بينما يحكي العجائز بنفس العقلية والأساليب التي جرت كوارث رهيبة على المجتمع، والحقوق التاريخية والسياسية للشعب.

ويثير التخندق أمام الضغوط الأمريكية التي رفعت شعار الديمقراطية دهشة معظم المراقبين. فلم تكن هناك أدنى مشكلة في قطع الطريق على الضغوط الأمريكية – التي نتفق أنها غير مخلصة – بتحريك النظام السياسي إلى آفاق جديدة. فما هو بنهاية المطاف ثمن السماح بقدر أكبر من المشاركة، وإنهاء العمل بقوانين الطوارئ، وتأمين نزاهة الانتخابات، وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان؟ أقصى ما قد يحدث هو أن تحصل قوى المعارضة على نصيب أكبر من التمثيل السياسي والبرلماني. فما هو الضير في ذلك طالما أن المعارضة في غالبية الدول العربية ترفض الضغوط الأمريكية بشدة أكبر من الحكومات ذاتها؟ وما هو الضير في أن يرتفع مستوى تمثيل المعارضة مجتمعة من ٥ – ١٠% إلى ٣٠% مثلا. إن أعظم حكومات العالم الديمقراطي تمارس السلطة باسم أغلبية لا تزيد في العادة عن ٥٠%. ولماذا يجب على الحكومات العربية أن تشعر بهذا القدر من الهشاشة والانكشاف إذا حدث أي تغيير رغم أن لديها مجتمعات هي الأقل مشاركة في الشئون العامة من أي مجتمعات أخرى في العالم، وهي الأكثر طاعة لحكوماتها عن مثيلاتها في أي منطقة في العالم؟

ولنتصور أن الحكومات العربية قد أخذت بالبديل الأكثر عقلانية كما يلي. قبل إعلان المبادرة الأمريكية كان يجب أن يتم طرح وتطبيق إصلاحات واسعة النطاق، وتدريجية في نفس الوقت. فتزدهر الصحافة وتنتعش الأحزاب السياسية، وتزيد نسبة المشاركة المباشرة على المستوى المحلي، وتبدأ المجالس النيابية في القيام بدور أكبر، وتنتهي ظاهرة التعذيب والاعتقال التعسفي والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. النتيجة المنطقية هي أن تتضاعف شعبية الرؤساء والملوك لمجرد أنهم أخذوا زمام المبادرة السياسية للالتقاء مع مشاعر شعبية عميقة. وكان ذلك من شأنه أن يسكت الأمريكيين تماما بل وأن يجعلهم يشكون من وفرة الديمقراطية والحريات، كما يفعلون مع القنوات التليفزيونية العربية.

هذا قرار ثقافي قبل أن يكون سياسيا. ولكن بدونه لن يكون لدينا مستقبل.

أين نجد قوة الدفع الديمقراطي؟

في خضم المناقشات حول الديمقراطية في العالم العربي تتفق الغالبية الساحقة من المثقفين العرب، على أن الطريقة الوحيدة لتجنب الوقوع في فخ "مبادرة الشرق الأوسط العظيم" الأمريكية هي رفض الرسول، وليس رفض الرسالة. فالعالم العربي يحتاج بشدة للتحول الديمقراطي لأسباب كثيرة من بينها أن الديمقراطية ضرورة للنضال ضد سياسات

الهيمنة، والعنف التي يمارسها التحالف الأمريكي الإسرائيلي، وبصفة أخص تحـالف الثـاني بوش – شارون.

ومن المحتم أن يتواصل النضال من أجل الديمقراطية في العالم العربي دون أن نعير التفاتا لتلك المبادرة الأمريكية.

هذا هو الموقف السليم نظريا. ولكن الصعوبة الحقيقة تبدأ بعد ذلك فلدينا ألـف سـبب لرفض "فرض الديمقراطية" من الخارج. ولكن المشكلة هي أننا نختلف حول "قوة الدفع" مـن أجل الديمقراطية من الداخل. فالنظم السياسية العربية تتلاعب بالمشاعر الوطنية المشروعة من أجل رفض الديمقراطية ذاتها. ويحاول بعضها القيام بإصلاحات تجميلية ضئيلة لا تغير جوهر النظام السياسي البعيد كل البعيد عن الديمقراطية. وبعضها يرفض حتـى تلـك الإصـلاحات التجميلية التافهة، والتي لا تحظى بأدنى ثقة من جانب المجتمع السياسي والمدني. والواقـع أن البيئة السياسية الداخلية في أكثرية الدول العربية، قـد ازدادت تـدهورا خـلال عـام ٢٠٠٣ و٢٠٠٤ على عكس ما يملي المنطق.

وقد يكون موقف الحكومات والنظم السياسية العربية مفهوما؛ إذ تؤكد الحكمة المعروفة أن الديمقراطية لا تمنح، وأن أحدا لا يتنازل عن الاستبداد والطغيان من تلقاء ذاته، بـل فقـط عندما تناضل الشعب من أجل الديمقراطية والإصلاح الدستوري. ولكن ما أن تؤكد هذا المعنى حتى تبدأ الإشكالية الحقيقية. فالنضال الشعبي في العالم العربي ضئيل للغاية ولا يكفي بـالمرة لانتزاع الديمقراطية، أو الحرية الحقيقية والإصلاحات الدستورية المطلوبـة لوضـع الـبلاد العربية على طريق التحول الديمقراطي. ولا يبدو أن هذا الواقع سوف يتغير سريعا، أو فـي المدى المنظور إلا على نحو مفاجئ لا يمكن توقعه في هذا البلد أو ذاك.

ويضاعف القلق أن التشكيلات السياسية العربية تعرف صراعا أساسيا، لا يشتمل على الديمقراطية بذاتها بين نخب استبدادية تحكم بوسائل بوليسـية وعسـكرية وإداريـة، ونخـب "إسلامية" تعمل من أجل الاستيلاء على السلطة بوسائل جماهيرية أو عنفوية؛ من أجل إقامـة "دولة إسلامية" بمفهومها الخاص، والتي تعني في الجوهر دولة دينية مطلقـة. وينشـأ هـذا الصراع الأساسي من تشكيلة سياسية استقطابية ثنائية لا يملك فيهـا الديمقراطيـة حضـورا جماهيريا يذكر إلا في حالات محدودة، وعلى سبيل الاستثناء من الـنمط العـام السـائد فـي المنطقة العربية مثل الاستثناء المغربي.

ديمقراطية بدون ديموقراطيين؟

لقد أثيرت هذه الإشكالية منذ زمن. وصورها بدقة كتـاب الـدكتور غسـان سـلامة "ديمقراطية بدون ديموقراطيين؟" الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية منذ أكثـر مـن عشر سنوات. ولم يتغير الواقع السياسي العربي بدرجة محسوسة عن وقـت صـدور هـذا الكتاب. ولكن هل يعني ضعف القوى الديمقراطية في الواقع السياسي العربي بالضرورة عدم إمكانية الانتقال الديمقراطي؟ هل تعد هذه الصياغة مع أمانتها مع الواقع الطريقة الوحيدة للقيام بتقدير موضوعي لإمكانيات التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

لدينا ما يجعلنا نغادر تلك المنصة المنهجية للتوصل إلى نتائج، أو استنتاجات مغايرة، وقد تكون أكثر توافقا مع التجربة التاريخية للتحول الديمقراطي في الغرب، وفي العالم العربي على السواء.

إن البحوث التاريخية الجديدة حول بدايات التحول الديمقراطي في أوروبـا الغربيـة، وخاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا خلال القرنين السابع والثامن عشر تراجع بعض الاستنتاجات المتعجلة، والمستقرة حول ظروف هذا التحول. لقـد افترضـت الأدبيـات التقليديـة حـول الديمقراطية في أوروبا الغربية أنها نشأت مباشرة عن فكـر التنـوير، والفكـر الدسـتوري الديمقراطي الحديث. ويواجه هذا الاستنتاج اعتراضات شتى، وإن لم يكن هنا المكان الملائـم لسرد هذه الاعتراضات. وبكل بساطة يستنتج البحث التاريخي الحـديث أن روافـع التحـول الديمقراطي في التشكيلات السياسية الفعلية لأكثر بلاد أوروبا الغربية لم تتمثـل فـي الفكـر الدستوري الحديث، ولا مبادئ حركة التنوير. بل إن الثورة الفرنسية ١٧٨٩ التي تعد النموذج الكلاسيكي لأثر فكر التنوير لم تؤسس نظاما ديموقراطيا، وإنما إرهابا معمما ومتواصلا انتهى إلى الإمبراطورية ثم عصر الاستعادة.

لقد تطورت الديمقراطية في الواقع السياسي عندما اجتمعت معادلة من ثلاثة معطيات أساسية: الأولى هي تعددية سياسية فعلية وجوهرية، والثانية هي تطور تـوازن حـرج بـين القوى، والثالثة هو التعلم الذي يتيح إمكانية التوصل إلى حل سلمي للصراع السياسي في بيئـة تعددية يقوم على مبدأ "تحكيم" الأغلبية.

ويعني ذلك أنه ليست هناك إمكانية للتحول الديمقراطي طالما ظل المجتمع السياسـي "واحديا" بمعنى أنه يتكون حول مركز سياسي وحيد. بل لا بد أن "ينقسم" المجتمع السياسي بين عدة مراكز، أو إلى قوى متعينة في الواقع السياسي لا يمكن قسرها على الانتظام فـي رؤيـة واحدة للسياسة أو السياسات.

وبطبيعة الحال ثمة قدر ما من التعددية السياسية في كل المجتمعات التاريخية. ولكن هذه التعددية النظرية ليست كافية لطرح الديمقراطية كاختيار ممكن وفعلي؛ إذ لا يبدأ ذلك إلا إذا تحقق قدر من التوازن الحرج بين القوى السياسية. فوجود معارضة ضعيفة لمركز قوى للسلطة السياسية لا يفتح إمكانيات كبيرة للتحول الديمقراطي، وهذا هو الحال في العالم العربي. وغالبا ما تجد السلطة السياسية إغراء لا يقاوم في القضاء على المعارضة ما أن تبزغ حتى لا تتقوى مع الوقت على نحو يمكنها من منازعة السلطة. ولذلك لا تنشأ إمكانيات حقيقية للديمقراطية، إلا إذا تحقق حد أدنى من التوازن السياسي. وغالبا ما يحدث ذلك عندما تتجمع، أو تتحد القوى السياسية في مرحلة فرز تاريخية لتنتج قوتين كبيرتين يتحقق بينهما توازن قوي.

ولكن هذا التوازن يمكن أن يفضي إلى العنف. بل غالبا ما أدى إلى عنف ممتد زمنيا، وقاس إنسانيا ومجتمعيا. وهذا هو ما حدث في معظم حالات الصراع السياسي السابق على الانتقال الديمقراطي في أوروبا الغربية خلال القرون الثامن والتاسع عشر والعشرين. وبوسعنا القياس هنا على حرب المائة عام بين الإمارات الكاثوليكية، وتلك البروتستانتية في أوروبا خلال القرنين السادس والسابع عشر. فقد أنتج هذا الصراع الممتد، والمتوازن بين حزبين دينيين فكرة الدولة اللادينية أو العلمانية، كما يفهم من صلح وستفاليا الذي يعد بداية التنظيم الدولي (الأوروبي) الحديث.

ولكي يؤدي التوازن إلى الديمقراطية لا بد أن يحدث "أثر التعلم أو التعقل" الذي يفتح فرصة الديمقراطية باعتبارها في الواقع اكتشافا، أو بديلا للعنف الذي مثل الأسلوب المعروف، والمعتاد تاريخيا لتسوية الصراعات الاجتماعية والسياسية الكبرى؛ إذ ينشأ التعلم الإيجابي بديلا للعنف. فبدلا من أن "يستأصل" أحد الطرفين الآخر يمكن إيجاد وسيلة بديلة تقوم على التعايش والتنافس السلمي المنظم على السلطة السياسية وهو ما يطرح إمكانية "تداول السلطة" بصورة سلمية؛ أي الديمقراطية في مفهومها التاريخي الأول.

ومعنى ذلك أن الديمقراطية التاريخية هي "اكتشاف" أملاه التعلم، أو التعقل لحل الصراعات السياسية بصورة سلمية عندما يكون حل الصراعات السياسية الداخلية بوسائل عنيفة مكلفا، ومدمر المصالح أو ذات وجود قوى متصارعة متوازنة القوة قد لا يكون أي منها ديمقراطيا، أو صاحب رسالة ديمقراطية.

وبطبيعة الحال فإن استمرار التعلم يقود إلى تطوير الفكرة الديمقراطية من مجرد التعايش السلمي، وتنظيم التنافس السياسي. ويحدث هذا التطوير في اتجاهات شتى بقدر ما يتيح الوعي التاريخي، أو تحتم الظروف الموضوعية. فقاعدة الأغلبية التي يتم الاحتكام إليها

تتوسع لتشمل قوى جديدة حتى تصل إلى حق كل المـواطنين، أو السـكان فـي الانتخـاب والترشح. ولم يتم الأخذ بهذا المعنى كاملا في أوروبا الغربية سوى بعـد الحـرب العالميـة الثانية. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فلم يتم تقويض النظام العنصـري، ويسـتقر حـق الأفارقة الأمريكيون في التصويت، والترشح إلا بدءا من منتصف عقد الستينيات.

ومن ناحية أخرى يتم إعادة تعريف الديمقراطية بالإشارة لا إلى مبدأ حكـم الأغلبيـة المتنقلة وحده، بل أيضا بالإشارة إلى مبادئ عامة أخلاقية مثل المسـاواة وحريـة الاعتقـاد والضمير وحرية التعبير والتجمع، والتنظيم والحق في تداول المعلومات.. إلخ. ولم تستقر تلك المبادئ في حالة الدول الديمقراطية العصـرية إلا متـأخرا جـدا. كمـا أن هـذه المبـادئ لا زالت تتطور دستوريا وفعليا حتى الآن. فقد تضاف إليها مكتسبات مهمة، ولكن قد تعطـل جزئيا أو كليا، أو تنكمش فعليا بما في ذلك أن يمتنع عدد كبير من الناس عن استخدام حقهـم الدستوري في الانتخاب والترشيح لأسباب شتى. وبهذا المعنى فإن الديمقراطية ليسـت شـيئا جاهزا، أو اسما لنظام سياسي ما، بل هي عملية ديناميكية متواصلة، وهي لم تتوج أبـدا بعـد لتعني مساواة حقيقية، أو تفعيلا كاملا للمبادئ التي ينظر إليها باعتبارها أمورا أساسية لمعنـى الديمقراطية ذاته.

تنظيم المنافسة:

ليس ما يهمنا في السياق الحالي هو متابعة الجذور التاريخية للديمقراطية، أو أوروبـا الغربية وأمريكا الشمالية أو بقية بلاد العالم. وإنما الإفادة من هذا التاريخ في بحـث مسـتقبل الديمقراطية في العالم العربي. فالقول بأن الديمقراطية لا تنشأ في غياب قوى ديمقراطية، ليس دقيقا ولا يتفق مع الحالات التاريخية لتطور الديمقراطية في الغرب. فلم يكن الصـراع الـذي أنتج التحول الديمقراطي في معظم هذه البلاد الأوروبية، أو الغربية يدور بين قوى ديمقراطية وقوى معادية للديمقراطية، وإنما بين قوى لم يكن أي منها ديمقراطيا حقيقـة، وهـي جميعـا وجدت أن الديمقراطية هي الحل العقلاني البديل للعنف المتواصل والذي يخسر فيه الجميـع. وبهذا المعنى يكفي أن يتطور فهم أو رؤية ما للديمقراطية باعتبارها حلا عقلانيا سلميا يتم من خلاله الاعتراف بالآخر، وتنظيم المنافسة السياسية بالاحتكام إلى قاعدة الأغلبية، وتتويج ذلـك الاكتشاف عبر عملية تعلم متواصلة يتم من خلالها تقنين مبادئ دستورية أرقـى باسـتمرار. فكان مبدأ "الأمة مصدر السلطات" تطويرا تاليا لاكتشاف قاعدة الأغلبية وليس سابقا عليه.

لا يعني ذلك أن على العالم العربي أن يأخذ بنفس الطريـق للتطـور الـذي اتخذتـه الديمقراطية في الدول الغربية تاريخيا. فذلك مستحيل علاوة على أنه يصطدم بمبدأ التعلم الذي هو عنصر جوهري للتطور الديمقراطي.

غير أن تلك المناقشة قد تحسم نظريا الإشكالية التي غالبا ما تطرح من جانب المثقفين الديمقراطيين في العالم العربي، وهي أن الصراع السياسي الفعلي في العالم العربي يدور حاليا بين قوتين غير ديمقراطيتين؛ إذ لا يختلف هذا الواقع في شيء، كما قلنا عن حالات التطور التاريخي للديمقراطية في العالم الغربي، بل يتفق معه إلى حد بعيد. والعكس قد لا يكون صحيحا فالذين يريدون حجب الشرعية عن القوى المعتدلة للإسلام السياسي لا يخدمون الديمقراطية، كما يعتقدون بل يضرون بها. فالمهم في تلك الواقعة أن البلاد العربية تشهد لأول مرة منذ عقود طويلة تعددية سياسية فعلية. وبعض هذه البلاد تشهد توازنا سياسيا حرجا إلى حد ما، بحيث إن العنف لا يضر بطرف واحد بل بالقوتين المتصارعتين معا. ولا يكاد يغيب عن هذه المعادلة سوى عنصر التعلم الذي يقود للتعايش، والاعتراف بالآخر، وتنظيم المنافسة السياسية بصورة سلمية.

التعلم في الحالة العربية:

ولنتابع هذا التحليل من أجل تقوية فرص الانتقال الديمقراطي في العالم العربي بصورة سليمة نظريا. فلنبحث إذن في قضية التعلم.

والواقع أنه لا يمكن الحديث عن غياب التعلم في العالم العربي بصورة مطلقة.

لقد بدأت عملية التعلم الديمقراطي في حقبة ما بعد الاستعمار في لحظات متباينة. ففي مصر مثلا بدأ النقد الديمقراطي على مستوى شعبي منذ وقوع نكبة عام ١٩٦٧. ومثلت مظاهرات الطلاب، والعمل عام ١٩٦٨ أول تحرك يستلهم القيم الديمقراطية بعد أن كان ينظر إليها باحتقار في ظل التجربة الناصرية. ولا يعني ذلك أن الفكرة الديمقراطية كانت غائبة تماما. فالمناظرة التي تمت بين الرئيس عبد الناصر، والمفكر المصري الكبير خالد محمد خالد حول العزل السياسي في عام ١٩٦٤؛ كانت رائعة بكل المقاييس، ودالة على تمسك عدد من المثقفين المصريين بالقيم الإنسانية والديمقراطية حتى في أوج التجربة الثورية. ولكن مظاهرات ١٩٦٨ كانت أول تعبير عن يقظة جماهيرية واسعة النطاق على حقائق ونتائج الممارسة اللا ديمقراطية. لقد تعلمت الأجيال الشابة – التي لم تكن قد شهدت الحقبة الليبرالية المصرية في الممارسة، والمندمجة كليا في المشروع الثوري الناصري – كيف يؤدي غياب الديمقراطية إلى غياب المحاسبية، ومن ثم الافتقار الكامل للآليات التصحيحية الضرورية لأي مجتمع ناهض. ونتج عن هذه المظاهرات أول تنازل مهم من جانب الدولة الناصرية، ولو على مستوى رمزي، وهو بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨.

وتعمقت عملية التعلم على المستوى الجماهيري في المظاهرات الطلابية الجبارة عـام ١٩٧٢ و ١٩٧٣، والتي طرحت نقدا ديموقراطيا منسجما، وكاملا للنظام السياسي وتضمنت، وثائق ومطالبات ديمقراطية أكثر عمقا بكثير عن مظاهرات ١٩٦٨.

أما على المستوى السياسي فربما يكون اليسار المصري والعربي أول من "تعلم" فـي الممارسة ما تعنيه الديمقراطية من قيمة، وإنجاز جبار على المستوى المجتمعـي. وبطبيعـة الحال لم يكن هذا التعلم متساويا، أو منسجما في كل الحالات العربيـات، ولا عبـر الفـرق المتباينة لليسار. كما أن ثمة دائما بعض الشكوك حول "إخلاص" اليسـار للقـيم الديمقراطيـة بذاتها، وكالتزام مستقر أو مبدئي. فالماركسية اللينينية التي تحدرت منها القـوى والأحـزاب الماركسية العربية تميز بين مرحلتين من النضال التقدمي: مرحلة الثورة الديمقراطية ومرحلة الثورة الاشتراكية. فكأن الأولى هي مجرد تمهيد للثانية. ويؤكد هذه الشكوك أن قطاعا كبيـرا من اليسار الماركسي العربي لا يقيم وزنا للديمقراطية ذاتها. ومع ذلك نستطيع أن نتحدث عن تعلم حقيقي في صفوف اليسار الماركسي. فلدينا أدبيات منذ الأربعينيات تنتقد الدولة السوفييتية المطلقة أو "التشوه البيروقراطي"؛ أي الاستبداد بصورة عامة. ويمكن القول أيضا أن اليسـار كان في طليعة القوى العربية الأكثر اتساقا وكفاحية فيما يتعلق بقضية الديمقراطية. ولا شـك أن انهيار الاتحاد السوفييتي كان له أثر كبير على تثمين الديمقراطية بين صـفوف اليسـار. ولدينا موقف متبلور في هذا الصدد يعد بالغ النضوج والانسجام فـي المغـرب؛ حيـث قـاد الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية – وهو من أبرز أحزاب اليسار في العـالم العربـي – أول حكومة ديمقراطية منتخبة شعبيا بقدر لا بأس به من الكفـاءة، كمـا يقـود حـزب التجمـع اليساري في مصر جهود أحزاب المعارضة لإحداث انفراجة ديمقراطية حقيقية في البلاد منـذ بداية عقد الثمانينيات.

القومية الديمقراطية:

ولدينا أيضا عملية التعلم الديمقراطي في صفوف القوى والحركات القومية العربيـة. وقد يدهش البعض من هذه الأطروحة لأن النظم الناطقة باسم هذا التيار – مثل نظام الأسد في سوريا، ونظام صدام في العراق، ونظام العقيد القذافي في ليبيا – هي الأشـد عـداوة للقـيم الديمقراطية والأكثر استبدادا وعنفا، وانتهاكا لحقوق الإنسان. غير أن التحليل الـدقيق يبـوح بالتعددية الفكرية داخل هذا التيار العريض. وكان عدد من أبرز المفكرين القوميين العرب قـد أصر منذ البداية على احترام القيم الديمقراطية، ورفض التخلي عنهـا تحـت أي ظـرف، أو لتحقيق أي هدف آخر، أو بتأثير أي ادعاء بما في ذلك الوحدة العربية، وهي الهـدف الغـالي للقوميين العرب. ولكن الأهم هو أن المحنة التي بدأت مع نكبـة عـام ١٩٦٧؛ قـد أجبـرت

قطاعات أوسع من القوميين العرب، وخاصة من المنتمين للناصرية على "تعلم" قيمة الديمقراطية. وتعد مدرسة مركز دراسات الوحدة العربية هي أهم تعبير عربي عن التوق الديمقراطي سواء لذاته أو كحامل للفكرة القومية. فكانت هذه المدرسة وراء عدد من المبادرات الفكرية الكبرى لإعادة التأكيد على القيم الديمقراطية في العالم العربي، وهو ما تسجله مطبوعات كثيرة للمركز. كما أنها كانت وراء تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣.

الديمقراطية والإسلامي السياسي:

وأخيرا نأتي إلى قوى الإسلامي السياسي. وهنا أيضا نجد تعددا واضحا للمواقف الفكرية. وإجمالا فلا شك أن هذه القوى في مجملها هي الأقل تأثرا بفكرة الديمقراطية لأسباب كثيرة: فكرية وتاريخية. وبعض هذه القوى يمثل النقيض المباشر للفكرة الديمقراطية والحقوقية الحديثة. ولذلك درج الديمقراطيون على إدراجها جميعا تحت مظلة "الفاشية" وتسميتها بالفاشية الدينية. ومع ذلك فلا يمكن إنكار التعددية الفكرية والسياسية داخل هذه الحركة العريضة. فعلى المستوى السياسي هناك التيار الجهادي الذي يشن حربا عالمية باسم الإسلام، ولم يتأثر قط بالفكرة الديمقراطية، ويرفضها باعتبارها كفرا وعدوا. ثم إن هناك تيارات رئيسية ولكنها فضلت استراتيجية الانقلاب العسكري كما حدث في السودان. ولكن هناك تيار الإخوان المسلمين، وهو التيار الأم لهذه الحركات كلها. ويتركز التعلم الإيجابي في هذا التيار الأخير. وبينما لا يمكن القول مطلقا أن عملية التعلم الديمقراطي قد اكتملت، أو قطعت حتى نصف الطريق إلى الإيمان الحقيقي بالقيم الديمقراطية، فقد بدأت هذه العملية بدون شك. ومثلت تجربة حزب الوسط في مصر – وهي للأسف لا زالت تجربة محجوزة – أحد أهم التعبيرات المنسجمة نسبيا لعملية التعلم هذه. كما تمثل المبادرة الإصلاحية التي طرحها الإخوان المسلمون في مصر خلال شهر مارس ٢٠٠٤ تتويجا لعملية تعلم طويلة استغرقت عقدي الثمانينيات والتسعينيات، وقد تتطلب مزيدا من الوقت وبيئة سياسية ديناميكية حتى تستقر.

وإذا أخذنا بالتشكيلة السياسية العربية في مجملها نستطيع أن نلمح السمات التالية لعملية التعلم الديمقراطي.

أولا: إن هذه العملية لا زالت في بداية الطريق ولا يمكن القول بأنها قد نضجت بما يؤمن طريقا مطمئنا، أو منسجما، لتطور الديمقراطية في أي من البلاد العربية، ولا بين أية قوة سياسية أو فكرية. وبتعبير آخر فإن هذه العملية لم تكتمل وهي قابلة للانتكاس. ولكن ما يهمنا التأكيد عليه هو أن تلك الصيرورة لا تختلف كثيرا عما حدث في أوروبا

الغربية حتى قبل الحرب العالمية الأولى؛ حيث لم تكن هناك قوة ديمقراطية منسجمة تماما.

ثانيا: إن سرعة التعلم الديمقراطي لا زالت محدودة بسبب البيئة السياسية التسلطية في الغالبية الساحقة من الأقطار العربية وضعف، أو انعدام استجابتها لمطالب الإصلاح الديمقراطية. فالتعلم الديمقراطي يستحيل أن يكتمل إلا في بيئة ديمقراطية بالفعل، ولو بقدر معين. وعلى العكس فإن استمرار البيئة التسلطية على جمودها الراهن في العالم العربي يضاعف الميل نحو العنف السياسي كناتج تلقائي لعنف الدولة، ويضعف بالتالي من سرعة عملية التعلم. والواقع أن التشكيلات السياسية العربية تعلمت قيم الديمقراطية بقدر ما أتاحه مستوى الإنجاز الفعلي لعملية تفكيك الهيمنة الواحدية المطلقة لنظم الحكم العربية، وهو ما تم تقنينه في تجارب التعددية المقيدة التي شهدتها عديد من بلاد المنطقة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات.

ثالثا: إن هذه العملية تقود أيضا إلى فرز متزايد القوة ليس بين تيارات ديمقراطية، وأخرى معادية للديمقراطية، وإنما إلى "فرق" أو "فروع" ديمقراطية وأخرى لا ديمقراطية، أو معادية للديمقراطية داخل كل من التشكيلات أو التيارات السياسية والفكرية الكبرى ذات الحضور الملحوظ داخل التشكيلات السياسية العربية. فاليسار الماركسي والناصري يتوزع بين فرق أو جماعات ديمقراطية وأخرى لا ديمقراطية. ويصدق الأمر أيضا وإن بصورة مختلفة داخل التيار القومي العربي. ويقل هذا الفرز بين صفوف التيار الإسلامي، وإن لم يكن غائبا إطلاقا.

ويعني ذلك أن ثمة صعوبة حقيقية في تشكيل تيار سياسي يتمتع بالجماهيرية؛ يقوم على الديمقراطية السياسية باعتبارها جوهر برنامجه السياسي. ومع ذلك فثمة إمكانية نظرية لتبلور "مزاج" ديمقراطي عام بين صفوف مختلف التيارات الكبرى. كما أن هناك فرصة نظرية أقل لتكون "تحالفا ديمقراطيا" بين الفرق أو الجماعات الديمقراطية من بين صفوف مختلف التيارات الفكرية والسياسية. ولكن فرصة قيام مثل هذا التحالف تتوقف على نضوج قواعد الصراع السياسي العام، كما تتوقف على سرعة نمو الفكرة الديمقراطية داخل التيارات الكبرى.

رابعا: وترتبط السمة السابقة بفكرة شائعة في البحث التاريخي حول الديمقراطية في الحياة السياسية العربية وخاصة في العصر الليبرالي. فثمة اعتقاد بأن الديمقراطية والنضال الديمقراطي نشأت بالارتباط مع قضايا أخرى، وبفضل هذه القضايا وخاصة القضية الوطنية لا بسبب وجود حركة دستورية وديمقراطية مستقلة بذاتها. ويتجه البعض إلى

"تعميق" هذه الفكرة بالقول بأن الثقافة العربية الإسلامية لم تهتم بقيمة الحرية – التي هي جوهر الفكرة الديمقراطية الدستورية – وإنما بفكرة العدل. وبذلك يتم التمييز بين الثقافة العربية الإسلامية والثقافة الغربية الحديثة من حيث إن الأولى دارت حول مفهوم العدل، والثانية دارت حول قيمة الحرية أو قيمة المساواة. والواقع أن هذا التمييز لا يعدو أن يكون وصفا تجريديا. فالثقافة الغربية بدورها شهدت نمو حركات غير ديمقراطية وشمولية مثل النازية والفاشية. وبذلك يمكن القول بأن المقارنة ذاتها غير دقيقة وغير تاريخية؛ إذ لا تجوز المقارنة بين الثقافة الأوروبية الحديثة من ناحية، والثقافة العربية الإسلامية في العصور الوسطى التي شهدت تبلور الفقه، والثقافة الإسلامية بشكل عام.

وتعيدنا هذه الملاحظة إلى تطور الفكرة الديمقراطية في العالم العربي في العصر الليبرالي. فالقول بأن الفكرة الديمقراطية نشأت بفضل القضية الوطنية، وبلا ارتباط بها ليس دقيقا تماما. ففي مصر اضطرت بعض القوى المؤمنة بالديمقراطية إلى "التساهل" مع الاحتلال من أجل تسوية الحساب مع النزعات الاستبدادية لأسرة محمد علي الحاكمة أولا، وكمقدمة ضرورية لانتزاع استقلال حقيقي. ولا شك أن كراهية الإمام محمد عبده العميقة للطغيان الشركسي المتجسد في أسرة محمد علي كان سببا دفعه للإفادة العملية من قوة المعتمد البريطاني في مصر من أجل توسيع الحريات وتقليص الاستبداد. وكان ذلك هو أيضا الموقف الأول لحركة الأحرار الدستوريين، وهو التيار الذي تبنى الفكر الليبرالي. وبتعبير آخر كانت الديمقراطية بعد أصيلا لتيار النهضة والتنوير، فضلا عن كونها النظام المناسب لتحقيق الغايات الوطنية.

والواقع أن حقيقة الارتباط بين الحركة الديمقراطية، والقضايا الأخرى وعلى رأسها القضية الوطنية ليس أمرا يخص العالم العربي وحدة. فلم يكن هناك حزب ديمقراطي خالص في أي بلد غربي حتى لو كان يسمى بالحزب الديمقراطي مثل الحزب الديمقراطي الأمريكي. فقد عارض هذا الحزب تحرير العبيد في ستينيات القرن التاسع عشر. كما أنه هو الذي قام بإلغاء حق الترشيح والتصويت للأفارقة الأمريكيين بعد أن فازوا به من خلال التشريعات التي أدخلها لينكولن المنتمي للحزب الجمهوري. ولكن الحزب الديمقراطي صار هو إطار العمل المفضل للقيادات الإفريقية الأمريكية منذ عقد الأربعينيات. وبتعبير آخر فإن مواقف القوى والتيارات السياسية الكبرى في أوروبا الغربية تغيرت من مرح الديمقراطية لأخرى تبعا لقضايا ومتغيرات كثيرة مع الزمن، وتبعا لمصالحها الأيديولوجية والسياسية في كل مرحلة من تطور المجتمعات. ويعد الارتباط بين القضية الوطنية، والنضال الديمقراطي أمرا طبيعيا

للغاية. ويمكن القول بأن هذا الارتباط يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية التعلم. فقد اكتشف رواد النهضة في ستينيات القرن التاسع عشر مثلما اكتشف المثقفون القوميون بعد ذلك بنحو قرن؛ أن الديمقراطية هي أحد أهم مصادر قوة المجتمعات ومنعتها، وأن الاستبداد هو السر وراء فقدان المنعة الوطنية والقومية.

ماذا يعني تعلم الديمقراطية؟:

يعني تعلم الديمقراطية بين أشياء أخرى إدراك أن فرصة تطبيق جانب من أفكار، وبرامج أية قوة فكرية أو سياسية ستكون أكثر أصالة وانسجاما في ظل الديمقراطية، عنها حتى في ظل نظام ديكتاتوري يحكم باسم هذه الفكرة. وهذا هو ما تثبته التجربة السوفييتية التي استندت إلى مبدأ العدالة الاجتماعية، وحقوق الطبقة العاملة. وقد تم تجريد الطبقة العاملة في هذه التجربة من حق التنظيم النقابي المستقل، وحق الإضراب الذي ضمنته لها الديمقراطية في أوروبا الغربية. ويصدق ذلك أيضا على التيار الديني المعتدل. فيمكن القول بأن النمو الحقيقي للضمير الديني يتم في ظل الديمقراطية، بالمقارنة بالدولة المطلقة التي تحكم باسم الدين، وتصادر في نفس الوقت حرية الضمير والاعتقاد.

غير أن هناك مجالا أوسع وأكثر شمولا لتعلم الديمقراطية في الحياة السياسية والفكرية العربية. ويتم هذا التعلم على مستويات مختلفة من العمق. فالأصل التاريخي للديمقراطية قام على الفضائل العملية للديمقراطية، وتحديدا التعايش والتنافس السلمي بين مختلف تيارات الفكر، والسياسة، ومبدأ حكم الأغلبية المتنقلة. ولكن الفضائل العملية للديمقراطية ليست أهم مستوياتها، ولا أعظم معانيها. وقد عكس تطور الفكر الدستوري والحقوقي مستوى أو معنى أعمق للديمقراطية، بحيث لم يعد من الممكن اختزالها في الجانب العملي وحده، وصارت تعني قبل كل شيء النظام الذي يرعى، ويحمي الحريات العامة، ومبادئ المساواة والعدالة بالقانون والتدابير الفعلية. والدليل على ذلك أن أية أغلبية لا يمكنها نقض تلك الحقوق الأساسية بدون الإطاحة بالديمقراطية ككل.

والواقع أن هذا هو المستوى الأهم بالنسبة للمناضلين من أجل حقوق الإنسان، وبالنسبة للمثقفين، وعديد من القوى الاجتماعية الأخرى. فهذه القوى لا تتنافس على السلطة السياسية. وبعضها ليست لديه أية فرصة عملية للتنافس الفعال على السلطة السياسية. وهو يريد الديمقراطية لأنها النظام الذي يحمي حرياته، وحقوقه وحريات، وحقوق الآخرين فضلا عن قناعته بأن هذا النظام يملك آليات التصحيح التلقائي، ويمنح للمجتمع أفقا حقيقيا للتعلم، وحسن الاختيار على المدى الطويل. وهو بذلك النظام الذي يضمن تحريك آليات التقدم بغض النظر عمن يمارس وظائف الحكم. والنظام الديمقراطي بهذا المعنى ليس مجرد نظام للحكم، وإنما

هو نظام للمجتمع، أو منظومة للعلاقات الاجتماعية. فالمجتمع المدني لا ينمو نموا متواصلا إلا في ظل القيم المدنية الرفيعة التي صارت جزءا لا يتجزأ من النظام الديمقراطي.

ويختلف الأمر بالنسبة لبعض القوى التي قد تكتفي بالمستوى العملي من الديمقراطية؛ فتختزلها في العملية الانتخابية. وعلى سبيل المثال فإن التيار الإسلامي المعتدل – مثل حركة الإخوان المسلمين – لا زال يكتفي في الجوهر بالجانب الإجرائي من الديمقراطية لاعتقاده بقدرته على تحقيق الأغلبية في انتخابات عامة حرة نزيهة. وهو لا زال يتحفظ على المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بتقييدها بما يعتقد أنه الشريعة. وبتعبير آخر فإن هذا التيار لم يستوعب أن المعايير العالمية لاحترام حقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق، ومن تعريف النظام الديمقراطي، وأنه لا مجال لاحترام حقوق الإنسان ما لم يتم التقيد بالمعايير المقبولة عالميا لتطبيق هذه الحقوق، وأن تقييد هذه المبادئ بما يعتقد أنه الشريعة يؤدي إلى نقض الحقوق ذاتها. فلا يجب أن ترد قيود على الحق في المساواة أمام القانون، وإلا لكانت هذه القيود إهدارا لمبدأ المساواة ذاته سواء كانت تلك القيود تتعلق باعتبارات النوع فتعطي ميزة للرجال على النساء، أو باعتبارات دينية فتمنح المسلمين امتيازا لا يحصل عليه غير المسلمين. ويمثل نقض هذه الحقوق ومعايير تطبيقها نفيا للديمقراطية ذاتها حتى لو طبق مبدأ الحكومة التمثيلية، ومبدأ حكم الأغلبية.

وبهذا المعنى فإن النظام السياسي في إيران مثلا ليس نظاما ديمقراطيا، بالرغم من أنه يأخذ بمبدأ حكم الأغلبية، ولو بمقدار وقد يدير انتخابات دورية نزيهة. فطالما أن هذا النظام يقيد الحقوق الأساسية للإنسان، وينتهكها بفظاظة بالغة لا يمكن أن يكون ديمقراطيا. وهذا هو ما تعلمه تيار الرئيس محمد خاتمي داخل الحركة الإسلامية في إيران.

وقد تتاح الفرصة لتيار الإخوان المسلمين في البلاد العربية لتعلم هذا المعنى الأعمق للديمقراطية. وكلما تسارعت عملية التعلم هذه يمكن للبلاد العربية أن تضمن انتقالا أقل تكلفة، وأكثر أمانا للديمقراطية؛ مما حدث في إيران مثلا؛ حيث أدى تأخر استيعاب القيم الأساسية للديمقراطية إلا تثبيت نظام سياسي بالغ القسوة ومناهض للحريات بحيث قد لا يكون من السهل الانتقال إلى ديمقراطية حقيقية بدون عنف كبير. كما أن توظيف الدين في المعارك والصراعات السياسية في هذه التجربة الصعبة قد يدفع كثيرا من الإيرانيين – إذا استمرت المعاناة لفترة طويلة – إلى مواقف سلبية من الدين نفسه على النحو الذي حدث في الثورة الفرنسية في نهاية القرن السابع عشر، أو الثورة الكمالية في عشرينات القرن العشرين.

الجانب المعرفي:

وأخيرا فإن ثمة مستوى ثالثا ربما يكون أكثر تعقيدا وعمقا للتعلم الديمقراطي، وهو المستوى الفلسفي ببعديه المعرفي والأخلاقي. ولم تلج غالبية الديمقراطيات الحديثة بعد هذا المستوى من التعلم، بالرغم من أنه كامن في طبيعتها. فقواعد المنافسة السلمية في مجتمع ديموقراطي تدفع كافة الأيديولوجيات السياسية، والتيارات الفكرية لمراجعة نسيجها المفاهيمي ذاته. ويؤدي توقف عملية المراجعة هذه أو القيام باستنتاجات خاطئة إلى ردة، وتقهقر في النظام الديمقراطي. ولهذا السبب توقف تطور الديمقراطيات في العالم الغربي، وخاصة في الولايات المتحدة وأمريكا الشمالية عموما.

وربما نضرب هنا مثلا بالماركسية الأوروبية بالمقارنة بالماركسية السوفييتية لنوضح الفكرة. لقد تحولت الأخيرة إلى عقيدة "دولاتية" وبيروقراطية تماما، وهو الأمر الذي غيرها جذريا من فكر تحريري إلى نظام بالغ القسوة للهيمنة البيروقراطية كان أول ضحاياها هم من تحدثت الماركسية باسمهم؛ أي الطبقة العاملة التي حرمت من حقوقها السياسية والمدنية كافة، فضلا عن البطش والقمع الذي تعرضت له في ظل الستالينية. وعلى العكس من ذلك تمكنت الماركسية الأوروبية في ظل الديمقراطية من تحقيق إنجازات اجتماعية مهمة للطبقة العاملة، والطبقات الشعبية، وتغيرت هي مفاهيميا في سياق أقلمتها مع المعطيات الديمقراطية الأوروبية الغربية، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية. ولفترة طويلة توقفت عملية التعلم هذه عند المستوى السياسي العملي. أما على الصعيد المعرفي فقد فشلت الماركسية الأوروبية في إنتاج معان وأفكار جديدة نظرا لفشلها في استشفاف طبيعة التغير الذي ألم بمجتمعات "الرأسمالية بالغة التطور". ولا شك أن هذا هو جانب من أسباب هبوط شعبيتها الانتخابية في أكثرية بلاد أوروبا الغربية خلال عقد التسعينيات.

ومما لا شك فيه أن الأزمة الكامنة اليوم في الديمقراطيات الغربية تعود أساسا إلى توقف، وتشوه تطورها المعرفي والأخلاقي. وقد لا يمكن تجاوز تلك الأزمة إلا بإنتاج معارف أرقى ومستويات أخلاقية أعلى. أما في بلادنا العربية فإن الأزمة تعود إلى استمرار النظم البوليسية والشمولية بعد استنفاد نطاقها التاريخي، فضلا عن تراكم الفشل العربي والأخلاقي. وفي ظل تلك الأزمة المعرفية لا زالت مختلف تيارات الفكر والسياسة تناقش أمور المجتمع بدءا من عدة أمور مفاهيمية تقوم على المطلقات، وليس النسبيات، وتتجاهل المعطيات الإنسانية لكل سياسة، أو توجه، أو فعل اجتماعي.

ونتيجة لهذا التشوه أو التأخر المعرفي يعتقد أنصار الإسـلام السياسـي أن التشـوه الأخلاقي، والظلم الاجتماعي، والضعف القومي في مواجهة العدوان الأمريكي، والصـهيوني، ناتج عن نقص في احترام القيم الدينية. وهم يروجون لفكرة أن الطريق إلى القـوة والمنعـة، والعدل والأخلاق الفاضلة هو تأسيس دولة دينية تطبق الشريعة، كما يرونها. ويعود هذا الفهم إلى ضآلة المعرفة بالتاريخ الحقيقي للمجتمع، والدولة في الحضـارة العربيـة والإسـلامية، وإضفاء طابع مثالي عليها. فمن الصعب للغاية على أي مطلع نزيه على هذا التاريخ القول بأن هذه المجتمعات والدول حققت العدل، وشجعت نشر الأخلاق الفاضلة، أو أن القوة التي تميزت بها مراحل معينة من نظام الخلافة كان ناجما عن تطبيق الشريعة. فالواقع أن هذه المجتمعات هي كيانات تاريخية عرفت كل أنواع الظلم والـبطش والاضـطهاد، وكـل صـور التمييـز المعروفة، فضلا عن كل صور الصراع السياسي وأساليبه. وهي لم تنقصها فضـائل مهمـة وأساسية بما فيها المنعة، والقوة العسكرية التي ترد إلى عوامل تاريخيـة، منهـا الاقتصـادي والتكنولوجي والثقافي والديني. ولكن الشريعة لم يكن لها الدور الأهم فـي الترتيـب الكلـي للعلاقات الاجتماعية بالمقارنة مثلا بعلاقات الإقطاع العسكري، ونظام الالتـزام والمسـتويات المتفاوتة للنضوج الثقافي بين مختلف الجماعات، والشعوب التـي تنافسـت علـى السـلطة السياسية. ومن ناحية أخرى فقد عرفت تلك المراحل أنساقا من السلوك التي تخرج تماما بذاتها عن تعاليم الإسلام دون أن تنفي الطابع الإسلامي للمجتمع. وبتعبير آخر تسامحت الدولة بمـا فيها دولة الخلافة العباسية، مع أنماط من الإبداع وأساليب الحياة، ومديات مـن التنـوع فـي الممارسة الثقافية والاجتماعية، بل والأخلاقية ما يعده المتحمسون للإسلام السياسي اليوم أمورا مناقضة تماما للشريعة، أو سببا لشن الحرب على الدولة المدنية، أو إعلان كفر المجتمع كلـه في بعض التحليلات.

إن استيعاب تلك التجربة التاريخية الطويلة ودراستها بصورة علمية؛ يسـاعد علـى إعادة فهم العلاقة بين الدين والقيم الدينية من ناحية، وعمليات التقدم الاجتماعي والأخلاقي من ناحية أخرى. وعلى سبيل المثال يسهل اكتشاف أن نضوج أخلاق دينية فاضلة ينجم عن التقدم الاجتماعي، والعدالة التوزيعية بأكثر كثيرا؛ مما ينجم عن فرض هذه الأخلاق بواسـطة قـوة الدولة. كما أن احترام التعددية، ومبادئ المساواة، وحريات الرأي والتعبير، والتنظيم والتنافس السلمي الشريف على تولي المناصب العامة في دولة ديمقراطية؛ يوفر أرضية أكثر خصـوبة بما لا يقاس للتدين الصحي والتطور الأخلاقي للمجتمعات بالمقارنة بأحوال الدولة المطلقة التي يتم تبريرها دينيا. وهذا هو ما اكتشفه رفاعة الطهطاوي عندما قارن بين المجتمـع العثمـاني

الذي ولد في ظله بالمجتمع الفرنسي الذي ذهب للنهل من علومه في عشرينيات القرن التاسع عشر.

وعلى أية حال لا يمكن المصادرة على عملية التعلم هذه، وتزدهر في هذه اللحظة اجتهادات فكرية ثاقبة، وملهمة على يد مفكرين إسلاميين في مختلف أرجاء العالم الإسلامي، وفي أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ومن المؤسف أن اطلاع الإسلاميين العرب على هذه الاجتهادات، وإدماجهم لها في صميم فكرهم السياسي لم يزل محدودا للغاية.

ولكن ما يصدق على التيارات الإسلامية المعتدلة صحيح بدرجات متفاوتة على جميع التيارات الفكرية والسياسية الأخرى في العالم العربي. فجميعها لم يتقدم كثيرا على طريق الاكتشاف المعرفي حتى بالنسبة لأسرار تكوين المجتمعات العربية، والأسباب الحقيقية لتخلفها وضعفها. وتتمتع وسائل التحريض لا وسائل الفهم والمعرفة بتأثير طاغ على تكون الاتجاهات، والآراء حتى داخل أكثر التيارات والفئات الاجتماعية ثقافة واقتدارا. ويسهم هذا التعلم البطيء في مضاعفة مشكلات التحول الديمقراطي في العالم العربي.

هل ثمة فرصة للديمقراطية؟:

إن بعض جوانب المعادلة الديمقراطية تتوفر في أكثرية من المجتمعات العربية بدرجات متفاوتة، وإن لم تكن تلك الجوانب، أو المعطيات ناضجة بما فيه الكفاية. فالتعددية السياسية الفعلية لا زالت محدودة نسبيا بسبب استمرار التخلف الصناعي، وسيادة الطابع الريعي للاقتصاد، وغلبة التوظيف الحكومي على سوق العمل، واستيعاب الريف لأكثرية السكان، أو نسبة كبيرة منهم على الأقل، فضلا عن الظلال الثقيلة للصراعات الخارجية، وعلى رأسها الصراع العربي الإسرائيلي. وفي حالات كثيرة تحل التعددية الدينية والطائفية واللغوية محل التعددية الاجتماعية؛ مما يشوه التطور السياسي.

وثمة افتقار للتوازن في التشكيلات السياسية؛ حيث تتمتع أجهزة الدولة القهرية بسلطان غالب، ليس فقط مقابل المجتمع المدني، وإنما أيضا بالمقارنة بأجهزة الدولة الأخرى. وقد اتسمت دولة ما بعد الاستعمار بالنمو السرطاني لهذه الأجهزة، وتحكمها المباشر وغير المباشر في حياة المواطنين. وفي سياق الصراع مع التيار الإسلامي تعاظم نمو هذه الأجهزة، وإخضاعها للأجهزة السياسية والوظيفية الأخرى بحيث صارت الاعتبارات الأمنية هي المعيار الأساسي للسياسات العامة في كل مجالات الحياة. وبدلا من المضامين والأشكال الثورية للسياسات العامة في عقدي الخمسينيات والستينيات سادت ملامح الدولة البوليسية في معظم الأقطار العربية خلال العقدين الأخرين.

وتتسم الحالة السياسية العامة بقدر كبير من اليأس بسبب الجمـود الشـامل للدولـة، وسياساتها في معظم الأحوال. وبسبب اليأس والجمود السياسي والجيلي ينسحب القطاع الأكبر من السكان والأجيال الشابة على وجه الخصوص من الحياة السياسية، وهو ما يقود إلى خلـل عميق في التوازنات الكلية للمجتمع على كل المستويات.

ومع ذلك كله لا يمكن القول بأن فرص التحول، والانتقال الـديمقراطي فـي العـالم العربي غائبة أو ضعيفة. فالرأي العام يفضل النظام الديمقراطي على غيـره مـن الأنظمـة بأغلبية ملموسة. بل تضطر النخب الحاكمة ذاتها لأسباب داخلية، وخارجية لإعلان تفضـيلها للنظام الديمقراطي.

غير أن الاعتبار الأهم هو أن الديمقراطية تبدو هي المخـرج الوحيـد مـن الأزمـة الممتدة، والشاملة الذي يضمن التطور السلمي للمجتمع، والدولة في أكثرية الأقطار العربيـة. فقد عاشت المجتمعات العربية أكثر من نصف قرن في ظل أنظمة طوارئ حرمتها من أبسـط الحقوق والحريات، بل ودمرت هياكل المشاركة التقليدية، والحديثة على السواء. وطال معظم القيادات العليا والوسيطة لكافة التيارات السياسية قدر كبير من العسف والبطش. ولم تعد هـذه المجتمعات قابلة لتحمل المزيد.

ومع أن الحل الديمقراطي يبدو هو المخرج السلمي الوحيد مـن أزمـة المجتمعـات العربية، فهي لا تتمتع بوسائل أو آليات واضحة للانتقال. فالانتخابات العامة يتم تزويرها على نطاق واسع، والنضال المدني محاصر بدقة. أما المجتمع السياسـي فيعـاني مـن تشـوهات جوهرية، وافتقار لآليات العمل الحزبي السلمي المنظم.

فما هو السبيل للانتقال الديمقراطي في مثل هذه الأحوال؟

هذا ما نحاول الإجابة عليه في العدد المقبل.

الأزمة العالمية للخطاب العربي

بوسعنا أن نرفض ما أسماه السيد عمرو موسى "سيل المبادرات" المنهمر على منطقتنا العربية باسم الديمقراطية. فأي بلد له سيادة يملك حق تقرير مصيره السياسي والاقتصادي، ولا يجوز إجباره على اتباع نموذج ما للحكم، أو أسلوب ما للحياة إلا في الحالات المحدودة للتدخل الإنساني من أجل الوقاية من جرائم ضد الإنسانية.

ثم إن من حق العرب حكومات وشعوبا أن تتشكك في النوايا الكامنة في تلك المبادرات لأسباب عديدة بعضها عام، وتنبع من سياق التاريخ، وبعضها كامن في سياق هذه المبادرات ذاتها. وباختصار يمكن أن نفهم تلك المبادرات باعتبارها تحركا بارعا، أو بالأحرى خبيثا يناور من أجل تجنب الالتزام بالقضية الأساسية التي تفصل بين العرب، والولايات المتحدة على وجه الخصوص. فالانتفاضة فرضت القضية الفلسطينية على جدول أعمال العالم بقوة. والاستجابة الهمجية لهذه الانتفاضة من جانب إسرائيل بحزبيها الكبيرين: العمل في البداية، ثم الليكود بعد ذلك، فرضت بحث ومراجعة الاستثناء الممنوح لإسرائيل من جانب أمريكا، وبدرجة أقل أوروبا بالتملص من التزامات القانون الدولي وخرقه، كما تشاء دون عقاب أو مساءلة.

في سياق الصراع السياسي والدبلوماسي حول القضية الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يكن بوسع الحكومة الإسرائيلية، ولا الإدارة الأمريكية الدفاع عن مواقفهما فيما يتعلق بهذه القضية. ولذلك كانتا بحاجة لتغيير الموضوع، والالتفاف حول القضية. وبينما يعد موقفهما مكشوفا أمام المجتمع الدولي قررتا استثمار الانكشاف العربي فيما يتعلق بمسألة أخرى تماما، وهي أسلوب الحكم في البلاد العربية بما فيها سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. بدأت الإدارة اليمينة هذا الهجوم المضاد بخطاب الرئيس بوش في ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٢ الذي أعلن فيه مقاطعة الرئيس عرفات ورفض التعامل معه، وطلب إلى الفلسطينيين إصلاح نظامهم السياسي لبناء ديمقراطية فلسطينية. ثم بدأ توسيع الهجوم من خلال مبادرة كولين باول. ولكن تلك الأخيرة لم تذكر كلمة الديمقراطية، واعتبرها اليمين الأمريكي بالغة الضعف، وطالب بضغط أكبر وأشد وهو ما حدث في خطاب الرئيس بوش في ٦ نوفمبر الماضي، والتي تعد المنصة التي تنطلق منها المبادرة التي تطبخ الآن.

إذن اختار اليمين الأمريكي والصهيوني هندسة هجومه المضاد من خلال قضية الديمقراطية التي تعد أضعف جوانب الحياة العربية، وأكثرها انكشافا أمام الضغط والتشهير، ووضع بذلك الحكومات العربية أمام مأزق ليس هينا لأسباب عديدة. أكثر هذه

الأسباب أهمية أن الممارسات غير الديمقراطية في العالم العربي تسيء إساءة بالغة لصورة العرب بمن فيهم الفلسطينيون في العالم الخارجي، وخاصة أن المنطقة اشتهر عنها أنها الاستثناء الباقي – مع قليل من الدول والمناطق – من موجة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي. ثم إن الاستبداد في الحالة الفلسطينية، وحالة الكثير من الدول العربية ترتبط أيضا بالفساد، وتردي الأداء الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما يضاعف الإساءة إلى تلك الصورة. فالمنطقة العربية كما هو معروف تعد الأسوأ في معدلات النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية في كل أنحاء العالم باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. ومن ناحية ثالثة فالاستبداد يمكن أن يكون سببا لإنتاج التطرف، وهي الحجة الرئيسية التي يوظفها اليمين الأمريكي لتبرير التدخل على عكس ما تمليه اعتبارات القانون الدولي بالقول بأن التطرف يهدد الأمن الأمريكي والأوروبي. وبهذا يستطيع اليمين الأمريكي أن يؤسس تحالفا عالميا لفرض "الإصلاحات الديمقراطية" على العالم العربي. وأخيرا يمكن في سياق ذلك كله أن يدس الأمريكيون نظريتهم العليلة التي تقول إن الديمقراطية في المنطقة ستكون بداية سليمة للسلام في المنطقة لأن "الديمقراطيات لا تتحارب".

لا بد من الاعتراف بأن تلك المناورة السياسية بالغة الذكاء، وهي تشبه "كش ملك" في لعبة الشطرنج قبل الانقضاض الأخير على الخصم. وبدلا من أن نشغل العالم بقضية الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، والحصار ينشغل هذا العالم بقضية تبدو قوية ومبررة، وهي الديمقراطية في العالم العربي المنكشف تماما أمام أي هجوم عليه من هذه الناحية.

وقد ضاعف من أثر هذه المناورة الاستراتيجية أن الخطاب الرسمي العربي فشل إجمالا في التعامل معها، بل ضاعف من شدة الانكشاف، وأثره على المستوى العالمي. ويمكن القول إن الخطاب الرسمي لم يخدم نفسه، بل أضرها بشدة لأنه اعتمد على جملة من المقولات الضعيفة، وغير المقبولة سواء بإعمال المنطق، أو الخبرة التاريخية، أو المعرفة العلمية المتراكمة، أو ما صار يسمى بالفعل بالقيم المشتركة للبشرية. والاستثناء الوحيد من هذا الضعف القاتل في الخطاب الرسمي هو ما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

ومكمن القوة في هذه القضية أنها تتجاوز الضرورات الدعائية في "صراع الخطابات"؛ إذ يدرك المجتمع الدولي تماما أن استمرار الظلم القومي الواقع على الشعب الفلسطيني يدفع الشباب العربي للتطرف والعنف، وهو ما يجعل التحول الديمقراطي أكثر صعوبة. ومن المنطقي أيضا أن يربط هؤلاء الشباب بين القهر والبطش الإسرائيلي من ناحية، والحماية الممنوحة لإسرائيلي من جانب الولايات المتحدة، وهو ما يؤدي ببعضهم إلى أن يصب جام

غضبه عليها فإذا بها تدفع ثمن حمايتها، وتعزيزها لنظام الاحتلال والبطش الإسرائيلي، وهـو ما حدث فيما هو منسوب لتنظيم القاعدة من أحداث ١١ سبتمبر.

كانت آلة الدعاية الصهيونية الجبارة تدرك قوة هذه الحقيقة وتأثيرها الكبير على الرأي العام الأمريكي بعد ١١ سبتمبر، وبالفعل اتجه جانب مهم من مشاعر الأمريكيين وفكرهم بعـد ١١ سبتمبر مباشرة إلى التساؤل عما يدعو بلادهم لدفع مثل هذا الثمن البـاهظ لا مـن أجـل قضية عادلة، وإنما من أجل حماية نظام استعماري بغيض. ومن ثم ركزت هذه الآلـة علـى تحويل الذهن الأمريكي بعيدا عن تلك الفكرة البديهية بتركيزه على الطابع العاجل الاستئصـال الإرهاب أولا. ومع ذلك يظل للفكرة أهميتها لدى قطاع عريض من الأمريكيين.

ثم إن الخطاب العربي وخاصة الخطاب المعرفي يستطيع أن يدحض بسهولة فكرة أن إرساء الديمقراطية أولا من أجل الوصول إلى سلام في المنطقة. فقد تكـون تلـك النظريـة صحيحة في سياقات أخرى لا شأن للصراع العربـي الإسـرائيلي بهـا. فعلمـاء السياسـة الأمريكيون الذين وضعوا نظرية أن الديمقراطيات لا تتحارب استثنوا منها تحديـدا الحـروب الاستعمارية التي بدأتها "ديمقراطيات أوروبية". ولا يمكن تغيير حقائق التاريخ التي تقول بأن أوروبا الاستعمارية سواء كانت ديمقراطية، أم غير ذلك كانت معتدية في تلك الحالة. كمـا لا يمكن تغيير سياق التاريخ الذي يقول بأن إسرائيل دولة ولدت هي ذاتها بالعـدوان، وبسـرقة أراضي شعب آخر. ومن هنا فحل القضية الفلسـطينية ليسـت فقـط مسـتقلة عـن قضـية الديمقراطية، بل إنها تكتسب أولوية أخلاقية حتى بالمقارنة بالديمقراطية.

ولكن إذا تجاوزنا نقطة القوة هذه، فالخطاب العربي الرسمي يبدو ضعيفا للغايـة فـي الرد على "سيل المبادرات " الأمريكية والأوروبية.

فالقول بأن الديمقراطية شأن داخلي، أو أنها لا تستورد، ولا تفرض مـن الخـارج لا يفسر لماذا لم تطبق إصلاحات ديمقراطية من الداخل، ولماذا لم تسـتجب الحكومـات لنـداء الديمقراطية الذي بدأ منذ النقد الديمقراطي لهزيمة عام ١٩٦٧، ثم النقد الـديمقراطي لوقـائع الصمت العربي أمام الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢. وإضـافة لـذلك فـالقول بـأن الديمقراطية قضية داخلية ليس ذكيا تماما حتى لو أنه مقبول من الناحية القانونية. فعندما يكون المرء معيبا في جوانب جوهرية لا يمكنه الاكتفاء بأن يقول للآخرين "مالكوش دعوة". فحتـى لو اعترفوا بذلك فلن ينشأ ذلك صورة مختلفة أو فهما مختلفا للواقع المعيب.

ثم إن الخطاب الرسمي يكون أكثر ضعفا عندما يحتج بالخصوصية. لذلك أن توظيف الخصوصية لتبرير عنف الدولـة ضـد مواطنيهـا، أو الافتقـار إلـى الحريـات العامـة أو استئثار طبقة أو عائلة بالثروة والسلطة، أو شيوع ممارسات الفساد وعدم الفصل بين المـال

العام والخاص، أو انعدام فرص مساءلة ومراجعة السلطات العامة ليس من الأمور التي تحسن الصورة، وإنما تزيد من الإساءة إليها. وتصل الإساءة هنا إلى عمق الثقافة والذاتية العربية.

ولا شك أن الخطاب الرسمي العربي أيضا بدا تبريريا ودفاعيا وغير مقنع. فالقول بأن الديمقراطية تطبق بالتدريج قد يكون صحيحا في حالات، وغير صحيح في حـالات أخـرى. فالديمقراطية في الغالبية الساحقة من الحالات طبقت بخطوات، وتدابير قويـة مـن الناحيـة الدستورية، ثم أخذت تتعمق بالتدريج، وتنشئ ثقافة خاصة بها عندما لـم تكـن هـذه الثقافـة حاضرة ومتجذرة. أما بالنسبة للحالة العربية فالديمقراطية ليست غريبة تمامـا عـن ثقافتنـا. فرواد الفكر العربي الحديث مثل الأفغاني، ومحمد عبده نظروا للحكومـة الشـورية وكـانوا يقصدون بها الحكومة الديمقراطية، والدستورية الحديثة باعتبارها الاستجابة السـليمة لتحـدي الاستعمار الغربي. ولذلك من حقنا أن نفخر بأن دستور الثورة العرابية كان من بـين أوائـل الدساتير الديمقراطية في العالم، وأن مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ كان من بـين أوائـل البرلمانات في العالم. ثم إن المطالب الديمقراطية ليست مستجدة على العالم العربي، وكما قلنا بدأت في أعقاب الهزيمة عام ١٩٦٧ مباشرة. واعترفت الدولة بأن الديمقراطية مطلب عـادل وسليم منذ بيان ٣٠ مارس عام ١٩٦٨. وكانت الدولة العربية تدرك أن الديمقراطية مطلب له شعبية كبيرة، وهو ما حدا بالرئيس السادات إلى العمل على وضع دستور كان أكثر اسـتجابة للحقوق الديمقراطية عام ١٩٧١ والتحول إلى التعددية عام ١٩٧٦. وكان ذلك هو مـا فعلـه رؤساء وملوك عرب آخرون، وإن كان بعضهم قد مضى بالديمقراطية شوطا أطول مثل حالة المغرب، وبعضهم قاد انقلابا على الديمقراطية بعد استخدام شعاراتها لفترة مثل حالة تونس.

الخطاب العربي في الخارج:

وبدا الخطاب الرسمي العربي أيضا مغرقا ضعيفا حتى في التعامل مع أقوى حججـه، وقضاياه وهي القضية الفلسطينية. فقد وظف هذه الحجة، وما يرتبط بها من أفكـار صـحيحة مثل حقيقة الكيل بمكيالين في النظام الدولي حكومات عربية لم تفعل أي شيء تقريبا للقضـية الفلسطينية، وهي بعيدة عنها جغرافيا وسياسيا. وفي غير فلسطين ليست هناك حجة مقنعة في استعمال القضية الفلسطينية لوقف التحول الديمقراطي، وخاصة أن الثقافـة العربيـة حافلـة بالتأكيدات على أن التحول الديمقراطي هو أمر يفيد القضية الفلسطينية، ولا يضرها في شيء. غير أنه حتى عندما نأتي إلى الأصـحاب المباشـرين للقضـية نجـد سـوءا فـي التقـدير لا يضارعه سوء. صحيح أن تصحيح الظلم القومي الواقع على الشعب الفلسطيني هـدف لـه أولوية حتى بالمقارنة بالديمقراطية، ولكن هـذه الصـياغة لا تعنـي التفلـت مـن الالتـزام بالديمقراطية لا كهدف فحسب، بل كممارسة نضالية ووطنية وخاصة إذا كان الحكم الفلسطيني

اتسم خلال سنوات أوسلو بالتعسف التام، والمزاجيـة الضـارة تقريبـا.. فـاحترام مبـادئ الديمقراطية يقوي القضية عشرات المرات بالمقارنة باستمرار الاستبداد بالرأي، والهيمنة على المال العام. وكانت الاستجابة السليمة لخطاب بوش في ٢٤ يونيو عام ٢٠٠٢ هي التحول إلى نظام برلماني ينشئ حكومة برئاسة مستقلة ذات سلطات فعلية، ويقيـد سـلطة الـرئيس فـي استعمال الأجهزة الأمنية المتعددة، والمتصارعة بصورة مخلة ومضرة بكل الأهداف الوطنية. وقد أهدف الفلسطينيون عامين من التردد والصراعات الضارة لأن الرئيس الفلسطيني يصـر على السيطرة على هذه الأجهزة، والتلاعب بها، وعلى المال العام، واستعماله بطريقـة غيـر منطقية على عكس المطالب الوطنية والدولية المعقولـة. ولـم يبـدأ فـي الاعتـراف بهـذه الضرورات حتى أيام قليلة خلت.

ليس هناك شك إذن أن الحكومات العربية تحتاج إلى خطاب جديد، ومقنـع للمجتمـع الدولي وللمجتمعات العربية ذاتها. ومن المهم في هذا الإطار فضح المواقف الفعلية للولايـات المتحدة. فهي لا تملك مصداقية فيما يتعلق بالديمقراطية خارج الولايات المتحدة، بل العكـس هو الصحيح؛ حيث دبرت عشرات من الانقلابات العسكرية في العالم الخـارجي، أو أيـدتها وخاصة في أمريكا اللاتينية. وحتى فيما يتعلق بالقضـية الفلسـطينية لا زال الدبلوماسـيون المتمرسون يتذكرون كيف أن الأمريكيين هم من أيدوا الرئيس عرفات فـي السـيطرة علـى أموال المعونة بشخصه، ومنصبه ضد احتجاجات الأوروبيين الذين طـالبوا بنظـام معقـول للشفافية المالية. وكانوا أيضا هم من أيده في تأسيس نظام معقد للأجهزة الأمنية. كان ذلك في بداية تطبيق أوسلو عندما كان الرئيس عرفات مفيدا لهم وشريكا مرضيا عنـه مـن جانـب إسرائيل. وكان ذلك لصالح إسرائيل التي كانت تسميت لإثبات أن العرب فاسـدون بطـبعهم، وأنهم ما أن يحتكروا السيطرة على المال – ولو مال المعونة – حتى يبدأ الفساد والاسـتبداد، ومن ثم يستطيعون التشهير به عندما يغضبون عليه.

ولكن إعلان حقائق التاريخ من أجل التشهير ليس بذاته مصدر قوة للذات الوطنية، أو للخطاب العربي رسميا كان أو غير رسمي. ولذلك لن يكون لهذا الخطـاب أي تـأثير فـي المجتمع الدولي أو العربي، إلا إذا نهض علـى أطروحـات إيجابيـة تسـتند علـى حقـائق موضوعية، وعلى طموحات الشعوب والمبادئ المقبولة من عموم المجتمع الإنساني. كمـا أن المهم ليس الخطاب اللغوي، وإنما الممارسة الفعلية.

الاستجابة لتحدي "ديمقراطية بوش"

أفضل استجابة لتحدي الرئيس الأمريكي بوش في حديثه عن الديمقراطية في الشـرق الأوسط يوم ٦ نوفمبر الحالي هو إنتاج خطاب ديمقراطي عربي لا فقط فيما يتعلـق بالعـالم العربي وحده بل و.. أمريكا أيضا.

أما معظم الاستجابات الأخرى فهي في أفضل تقدير غيـر مفيـدة؛ إذ تنقسـم هـذه الاستجابات كما جاءت بالصحافة العربية إلى ثلاث فئات. الأولى تبريرية صرفة، والثانية تقع إلى حد بعيد خارج الموضوع. أما الثالثة فهي حكيمة أكاديميا، ولكنها تخدم الاستبداد في العالم العربي لغير مصلحة الشعوب العربية.

الاستجابات التبريرية تبدو هي التيار الرئيسي في تعليقات الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون بغض النظر عن المستوى الفكري لمروجيها. وأكثرها سخفا هي تلك التي تقـول إن النظام المعني الذي يدافع عنه هذا الخطاب كامل الأوصاف مـن الناحيـة الديمقراطيـة. فالبرلمانات منتخبة والرؤساء والملوك غاية في الود والرحمة، والشعب يقف وراءهم بكاملـه. ولا أحد يصدق هذا الخطاب حتى أشد المتحمسين في الرطانة به. وثمة صياغة أكثر عقلانية، وإن لم تكن تنطق بالحقيقة. وهي تبرر الأوضاع السياسية الراهنة بالقول بأن الديمقراطيـة لا تولد فجأة، أو كاملة، وأن البلد (المعني) يسير حثيثا في الطريق إلى الديمقراطية، وفي طريقها إلى الديمقراطية الكاملة. ولكن هذا الخطاب التبريري لا يفوز برءوس النـاس التـي تـدرك بحساسياتها الطازجة الفارق الكبير بين الخطوات الجادة فعلا نحـو الديمقراطيـة، والمسـرح السياسي الذي تنصبه الحكومات الاستبدادية، وتشغل فيه بعض "ممثلـي" المعارضـة الـذين يخدمونها بأكثر مما يخدمها كادرها البوليسي.

لندع إذن الخطاب التبريري جانبا لا لأنه بعيد عن الحقيقة فحسب (وإن كان هذا البعد يكفي) وإنما لأنه ليس استجابة ذات مصداقية لا بالنسبة للأمريكيين، ولا بالنسبة للشعوب العربية.

أما الاستجابات التي تقع خارج الموضوع إلى حد كبير، فيمكن تلخيصها في مجمـل النقد الموجه لأمريكا، وسياساتها العالمية، وبصفة أخص انعـدام العدالـة، والإنصـاف فـي السياسات الأمريكية نحو الشعب الفلسطيني. ولا شك أن هذا النقد صحيح، ولكنه لا يبرر ذبح الحريات العامة في أغلب البلاد العربية.

وبكل أسف فإن بعض كبار مفكرينا العرب يفضلون هذه الاستجابات، حتى لو كانـت بعيدة عن المنطق في الجدل السليم حول القضية. ولو تأملنا البنية المنطقية لأدركنا أنهـا تقـع فيما يسمى "مفارقة التوكيد في غير محله". فكون أمريكا غير عادلة لا يرد على افتقارنا نحـن

للديمقراطية. بل إن من شأن تحرير الشعوب العربية من الاستبداد أن يمكنهـا مـن النضـال بفعالية ضد السياسات الأمريكية المجحفة. ومحاولة الشعوب الاحتجاج على هـذه السياسـات الأمريكية يتم قمعها كما حدث مع المتظاهرين ضد الغزو الأمريكي للعراق.

أما الاستجابات الحكيمة والتي تضر مع ذلك بأكثر مما تنفع فهي تحشـد جملـة مـن الحجج التي تنتهي في المنطق والواقع إلى تبرير الكف عن التحول الـديمقراطي. مـن هـذه الحجج القول بأن الديمقراطية هي شأن داخلي، وأنها لا تأتي بالدبابات، وأنها ليست من صيغة واحدة، ولا يمكن استيرادها جاهزة..إلخ. وهذا كله صحيح نظرا وعقلا، ولكنه لا يفيد شيئا في الرد على "تحدي بوش". فإذا كان ذلك كله صحيحا فلماذا لا نتحرك نحو الديمقراطية بإرادتنـا الداخلية، وقبل أن تأتينا الدبابات؟ ولماذا لا نصوغ الديمقراطية وفقا لواقعنا الوطني أو القومي بشرط أن تكون ديمقراطية فعلا؟ ولماذا لا نبدع نحن نماذجنـا الديمقراطيـة، ولا نسـتوردها جاهزة؟ ثم إن هذه الاستجابات لا ترد على ما قاله بوش مثل أنه لا يريد منا أن نقلد أمريكـا، أو أن نشبهها، وأنه يدرك أن التحديث شيء و"الغربنة" شيء آخر، وأن الديمقراطية تتفق تماما مع الإسلام.. إلخ.

الاستجابة الوحيدة المقنعة والتي تتسم بالمصداقية هي التحول الديمقراطي الفعلي. فإذا كان البعض يقول بأن الغرب وأمريكا تخرق الديمقراطية وحقوق الإنسان – وهذا غير صحيح في الجوهر إلا على المستوى الخارجي – فلماذا لا نصنع ديمقراطية أفضل، ونحترم حقـوق الإنسان بدرجة أقوى؟ وإذا كنا ندرك أنه لا توجد ديمقراطية جـاهزة أو مسـتوردة لمـاذا لا نشتبك في مناقشات معمقة حول النموذج أو النماذج الديمقراطية التي تتفق مع أعلى مستويات الأداء في ضبط السلطات العامة، ومحاسبتها وأفضل مقـاييس التمكـين للشـعوب، وتقنـين لحريات الأساسية، وتراجع تشريعاتنا المهلهلة والقمعية، ونغيرها ونعمـق ونـدقق الحمايـة الدستورية لها. بذلك نكون قد قدمنا أفضل استجابة لتحدي بوش.

ولكن الاستجابة السليمة يجب أن تقوم أيضا على ما يلي. إن السيد بوش يعتبـر مـن الطبيعي، والمنطقي أن ينصحنا، بل وأن يضغط علينا لتدشين نظم ديمقراطيـة فـي بلادنـا العربية لأنه ينطلق من نظريات عامة مقبولة مـن حيـث المبـدأ. ونحـن بـدورنا وإيماننـا بالديمقراطية، وبتلك النظريات نفسها لنا نفس الحق في توجيه النصح لأمريكا. وعلينا أن نكون في غاية الأمانة والدقة المبدئية، فيما يتعلق بهذا النصح المخلص!

وربما يكون أهم مجالات هذا النصح أو "التحدي الديمقراطي المضاد" هو تصحيح مـا وقع من تآكل للديمقراطية في الولايات المتحدة في ظل حكم الرئيس بوش وبعض من سبقوه. فقانون الأدلة السرية لا يتفق مع التزامات أمريكا؛ وفقـا للعهـد الـدولي للحقـوق المدنيـة

والسياسية، ومنها الحق في محاكمة عادلة ونزيهة، وهو ما تفسره بوضوح معـايير هافانـا، والتي تدين الأدلة السرية. وقانون "الوطنية" هو بدوره انتهاك خطير للمبـادئ الديمقراطيـة، والحقوقية، كما جاءت في العهد المذكور، وفي الإعلان العالمي لحقـوق الإنسـان. ومسـودة مشروع القانون الذي قد يقره الكونجرس قريبا حول الجامعات الأمريكيـة، ويقـوم علـى أن الأكاديمية الأمريكية يجب أن تروج لوجهة النظر الأمريكية في الشئون الدولية هـو انتهـاك خطير لحرية الفكر والتعبير والحريات الأكاديمية، ولأهم مبادئ الديمقراطية.

ومن ناحية ثانية فإن الممارسات الدولية والسياسات الخارجية للولايات المتحدة لـيس فيها من الديمقراطية شيء. فالمبدأ الذي يحرك تلك السياسة الآن هو "أن الدول غير متساوية". وأن الأمم المتحدة منظمة معادية لأمريكا لأنها تقوم على "الأغلبية الأوتوماتيكيـة". والضـغط والعدوان على الدول ذات السيادة هو خرق لقواعد الديمقراطيـة الدوليـة والداخليـة أيضـا. فالإمبريالية الخارجية والظلم القومي الواقع على الشعب الفلسطيني مثلا، والانقلابـات التـي دبرتها أمريكا في الخارج، وآخر الفضائح ذات الصلة بالموضوع جاء في الوثائق الأمريكيـة المفرج عنها حديثا بخصوص تدبير انقلاب في فيتنام الجنوبية بواسطة رجال الرئيس كيندي.. هذه الممارسات كلها انتهاك خطير للديمقراطية الأمريكية، وهي تسبب لنا تهديدا داهما مثلمـا يرى هو أن فقدان الديمقراطية في البلاد العربية يهدد أمن أمريكا.

ومن ناحية ثالثة فبوسعنا أن نتحدث عن استمرار التمييز العنصـري فـي الولايـات المتحدة من الناحية الفعلية، وأن نطلب من أمريكا انتهاج إصلاحات ديمقراطيـة تنهـي تلـك العنصرية، وتؤمن الحماية الفعلية للحق في المساواة. وبدون هذه المساواة لا تكون ديمقراطية.

ويمكننا أيضا أن ننصح الرئيس بوش بأن الديمقراطية العزيزة على قلبه في فلسـطين تستلزم أن تكون فلسطين دولة ذات سيادة. وعليه فإن صديقه وحليفه شارون يجب أن يسحب قواته من الأرض المحتلة حتى تعقد الانتخابات العامة على كل المستويات.

وأخيرا علينا أن ننصح الرئيس بوش أن الديمقراطية فـي أمريكـا يجـب أن تكـون للجميع، وليست لليهود فقط. وأن عليه أن يتحلى بالشجاعة الحقيقية، ويثبت أنـه قـادر علـى التصدي لحفنة قليلة من الصهاينة الذين "اختطفوا" الديمقراطية الأمريكية ويشغلونها لمصلحتهم وحدهم سواء في الداخل أو الخارج. وإن لم يكن يصدقنا فليسأل الشعب الأمريكي في اقتـراع سري حول هذا الأمر.

تهافت الخطاب التبريري العربي

لا أريد أن أخفي شعوري الشخصي بالصدمة حيال الخطاب الرسمي العربي نحو مـا يسمى بمبادرة الشرق الأوسط الكبير التي تطرحها أمريكا، وقد تشاركها فيها أوروبـا. وفـي تقديري أن هذا الخطاب غير مقنع لأحد، وأنه بائس ومتهافت نصا وممارسة.

ويستند هذا الخطاب على رؤية اعتذارية أو تبريرية تقوم على أربـع حجـج نمطيـة لرفض هذه المبادرة. الحجة الأولى أن الديمقراطية والإصلاحات السياسـية لا تفـرض مـن الخارج. والثانية أنها لم تناقش قبل طرحها مع المعنيين بها. والمفترض أن المعنيين بها هـو حكومات المنطقة. والثالثة أن هذه المبادرة تطرح حلا أو صيغة نمطية لرقعة جغرافية واسعة، وبالغة التنوع من حيث تاريخها الاجتماعي والسياسي، وواقعها الاقتصادي والثقافي. والرابعة أن تلك المبادرة قد أهملت أهم قضايا المنطقة، وهي القضية الفلسـطينية، وإنهـاء العـدوان الإسرائيلي الذي يمثل واحدا من أهم إن لم يكن أهم أسباب التطرف في المنطقة.

تبدو هذه الحجج مقنعة بذاتها. وما يجعلها متهافتة ليس كونها خاطئة، وإنما أنها تحمل في مجموعها منطقا اعتذاريا يبرر استمرار الأمر الواقع، ويضفي الشرعية على واقع سياسي واقتصادي واجتماعي لا يمكن الدفاع عنه، وفشل في مواجهة أية مهمة، أو قضـية جوهريـة لمستقبل المنطقة وشعوبها، وينفض يد الحكومات، والنظم من أي التـزام بمبـادرات كبـرى لتحويل وتغيير الأمر الواقع سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي.

الداخل والخارج:

فحجة أن الإصلاح لا يفرض من الخارج خلابة لغويا وبراقة منطقيا. ولكن مشـكلتها أنها لا تتعامل مع الموضوع بالمطلق. فليكن أن الإصلاح لا يفرض من الخارج فلماذا إذن لا يأتي من الداخل؟ ولماذا لم يأت من الداخل بعد أزمات وزلازل كبرى في التـاريخ الحـديث للمنطقة؟ لماذا مثلا لم يأت الإصلاح من الداخل بعد أن وقعت أزمة الخلـيج الثانيـة، والتـي زلزلت الوجدان العربي، وفرضت عليه فرضا ًمناقشة إشكالية الاستبداد في العـالم العربـي، والذي اتفق الجميع تقريبا على أنه أحد أهم العوامل المفسرة لهـذا الزلـزال، مـع إدراك أن الفارق بين النظام العراقي والنظم العربية الأخرى كان فارقا في الدرجة، وليس فـي النـوع؟ ولنترك أزمة الخليج الثانية لنتحدث عن أزمة الخليج الثالثة، والتي أكدت على المعنـى ذاتـه لنسأل لماذا إذن لم يقم أكثر الحكام العرب بأية مبادرة لإصلاح الأوضاع السياسية في بلادهـم لإقناع شعوبهم والعالم أن ثمة حركة تصحيح إيجابية يمكن التعويل عليها في بنـاء مسـتقبل أفضل للمنطقة؟ بل ولماذا حتى بعد أن عرف الجميع أن الأمريكيين مصممون على الضـغط

باسم الديمقراطية منذ خطاب بوش في ٦ نوفمبر الماضي لم يقم الحكام بمبادرات إصلاحية مهمة حتى يمكن تجنيب العرب عار أن يتم وضعهم تحت الوصاية، وهو المعنى الحقيقي لمبادرة الشرق الأوسط الكبير؟

تلك الحجة لا تناقش قضية الإصلاح ذاتها، وليست معنية بكيفية طرحها، ولا بالإصلاح أصلا. فهي ترفض طرحه من الخارج، ولا تطرحه بذاتها من الداخل. ويعني ذلك نتيجة واحدة وهي رفض الإصلاح الديمقراطي ذاته. فلو لم يكن هذا هو الحال لكانت تلك النظم قد طرحت رؤيتها هي للإصلاح الديمقراطي بحيث لا تضطر للتعامل مع القضية بطريقة البقال المستعد للمساومات الصغيرة مع الأمريكيين أو غير الأمريكيين. وما حدث حتى الآن من "إصلاحات" لا تصلح للمناقشة تحت بند الإصلاح الديمقراطي؛ إذ يعلم الجميع أنها أقرب للخدع الصغيرة، وأعمال التجميل البسيطة التي لا تكاد تقنع أحدا.

تدخل مرفض:

أما الحجة الثانية فهي أشد تهافتا. فهي أولا متناقضة مع الحجة الأولى لأن قوامها أن مناقشتها مع الحكومات كان يمكن أن يجعل بعضها على الأقل مقبولا. وعلى المرء أن يقول بحسم أنه يرفض مناقشة الشئون الداخلية مع قوى أجنبية فيكون أكثر نزاهة بكثير من أن يرفض مبادرة أجنبية تخص الشئون الداخلية لمجرد أنها لم تناقش مع الحكومات المعنية. وهي متهافتة لأنها تفرض السؤال التالي: هل كان الحكام العرب يقبلون بتلك المبادرة، أو أقل أو أكثر منها لو أن الأمريكيين قد ناقشوها معهم قبل طرحها علنا؟ ولو كانت الإجابة بالإثبات لكان في المسألة فضيحة مزدوجة؛ إذ إن قبول مناقشة الاختيارات السياسية الداخلية للدول العربية يمنح الأمريكيين حقا ليس لهم، وقد يؤدي إلى النتيجة التي رفضتها الحجة الأولى، وهي أن يكون للأمريكيين اختصاص في مناقشة التطور الداخلي لشعوبنا العربية. ومن ناحية أخرى سيطرح السؤال التالي: لماذا لم يبادر الحكام العرب بطرح وتطبيق الإصلاحات الجوهرية التي يمكنهم قبولها قبل أن يضطروا لمناقشتها مع الأمريكيين على الأقل ليتجنبوا منح الأمريكيين صلاحية الضغط عليهم في هذه القضايا. أما أن كانت الإجابة بالسلب، وأن الحكومات العربية سترفض تلك المبادرات للإصلاح السياسي في بلادها لا يكون لتلك الحجة مقام لأن الحجة الأهم هي أن تلك الإصلاحات مرفوضة من حيث المبدأ، وأن التدخل الخارجي مرفوض من حيث الأصل سواء تم بمناقشة، أو بدون مناقشة الحكومات العربية.

أما الحجة الثالثة فهي في أفضل الأحوال غير ذات موضوع. فما نشر عن تلك المبادرة – في الواشنطن بوست والحياة – ليس سوى رطانة بالغة العمومية، وليس قوالب محددة تفصل في طبيعة الأنظمة السياسية أو صيغة الحكم الديمقراطي المرغوب.

وتبقى أهم الحجج التي ساقها الحكام العرب على الإطلاق وهي القضـية الفلسـطينية. ولا يختلف عربي على أن تلك هي قضية القضايا، وأنها تتداخل مع كل القضايا الأخرى. ولكنها ليست حجة مانعة للديمقراطية بأي حال. فالديمقراطية تعزز النضال ضـد الاحـتلال وتقـوي المقاومـة والمناعة الوطنية، وقد صار خطاب لا صوت يعلو على صوت المعركة ممجوجا ومرفوضا؟ لأنـه يصادر على الديمقراطية، والحريات العامة دون أن يحرر فلسطين.

غير أن الجانب الآخر من الصورة لا يقل أهمية. فطرح قضية فلسطين في سياق الرد على حديث الأمريكيين عن الديمقراطية يعني مجرد نقل عبء قضية فلسطين من عاتق الحكام العـرب إلى عاتق الأمريكيين. ويبدو الأمر وكأن الحكام العرب يقولون للأمريكيين إن عليكم حـل القضـية الفلسطينية قبل أي حديث عن الديمقراطية في بلادنا العربية! وقد يعنـي هـذا المنطـق أيضـا أن الحكومات العربية ستأخذ شعوبها رهينة الاستبداد طالما أن فلسطين باقية رهينة الاحتلال! ولا يقـل عن ذلك أهمية، وخطورة أن تلك الحجة تقود إلى استمرار خدعة أنـه يمكـن إقنـاع الأمـريكيين بالمنطق، والعقل بحل القضية الفلسطينية بالضغط على إسرائيل أو عقابها.

أما حقيقة الأمر فهي أن الأمريكيين لن يضغطوا على إسرائيل، إلا إذا ضغط علـيهم الحكام العرب عبر صيغة نضالية تهدد المصالح الأمريكية الجوهرية في المنطقـة بصـورة جدية، وهو ما يعني أن لدى الحكام العرب رؤيـة لتحريـر الأرض المحتلـة بمـا يتجـاوز المناشدات المهينة للأمريكيين، وبالاعتماد على القوة العربية.

وهنا نعود إلى العلة الأعظم وراء تهافت الخطاب الحكومي العربي حول الديمقراطية. إن ما يقوله الحكام العرب يعني أنه ليست لديهم أية رؤية كبيرة، أو أيـة مبـادرات عظمـى ملهمة، أو مثيرة للحماس حول أي موضوع، وأي قضية مهمة، وخاصة فيما يتعلق بـالتطور والمستقبل السياسي للعرب. وأن ما يهمهم هو القعود في السلطة إلى الأبد بدون أي التزام بأي قيد سياسي، أو دستوري، ودون أي ضمان يتعلق بمضمون السياسات، أو بالإنجـاز فـي أي مجال، وخاصة مجال الدفاع عن الاستقلال، والسيادة بمناهضة العودة إلى عصر الاسـتعمال (الأمريكي هذه المرة) وتصفية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وقد حكم بعضهم ربـع قرن حكما استبداديا دون أن تتحرر فلسطين ودون أن يحصل الشعب على الحرية، وتراجعت بلادنا العربية إلى المنطقة الأقل إنجازا في التنمية بعد إفريقيا الاستوائية! وهم يريدون مزيـدا من هذا كله دون مناقشة لا من الداخل، ولا من الخارج!

الديمقراطية بين خطابات متهافتة

خلصنا في العدد الماضي إلى أننا لا نملك بعد خطابا جيدا للانتقال الـديمقراطي فـي العالم العربي والإسلامي، بل في العالم الثالث كله.

فالخطاب الأمريكي للإصلاح الديمقراطي لا يزيد عـن نصـوص اختطفتهـا الإدارة الأمريكية من جملة من المشروعات، أو البرامج البحثية التي تشكلت فـي عصـر الحـرب الباردة، وشكلت الجهاز الفكري لهذه الحرب فضلا عن تلك التي كانت تناقش علاقات أمريكـا بمناطق أخرى من العالم وخاصة أمريكا اللاتينية. ولم تستنكف الإدارة اليمينية المتطرفة عـن الاستعارة، والاقتراض من الإنتاج الفكري والليبرالي والتقدمي الناقد للسياسة الأمريكيـة فـي هذه المناطق من أجل منح خطاب الديمقراطية في العالم العربي طابع النص النقدي؛ إذ كانـت هذه الإدارة بحاجة شديدة للانتصار لوجهة نظرها التي تقول إن الولايات المتحـدة يجـب أن تجعل التحول الديمقراطي أحد أهدافها في الشرق الأوسط حتى لا تبدو في عيوب الشعوب قوة معادية لها بسبب تحالفها مع الحكومات الاستبدادية. ففي العالم العربي تكن الشعوب كراهيـة عميقة للسياسة الأمريكية لأنها تتحالف مع فكرة عنصرية تلبست دولة عسكرية أسست مجتمعا استعماريا استيطانيا على حساب الشعب الفلسطيني الذي قامت بمحاولة تدميره رمزيا وماديـا ولا تزال. ولا شأن لهذه الكراهية بالتحالف الأمريكي مع حكومات استبدادية، رغـم أن هـذه حقيقة بدورها وبذاتها. وتنتمي هذه الفكرة كما قلنا للنقد الديمقراطي للسياسة الأمريكيـة فـي أمريكا اللاتينية؛ حيث مارست الشعوب نضالا واسع النطاق ضد الاستبداد والتسلط، وهو أمر لم تقم به الشعوب العربية إلا لماما. وعندما كانت الإدارة الأمريكية تطوع تلك الفكرة لخدمـة مشروع الشرق الأوسط العظيم ببراءة مزعومة، وروح نقدية مصطنعة كانت تطعن بقسوة لا مراء فيها القيم الديمقراطية أثناء تدبير انقلاب عسكري في فنـزويلا ضـد رئـيس منتخـب ديمقراطيا وهو الرئيس تشيفاس.

أما الأدبيات السياسية العربية فهي ليست بعيدة تماما عن التوظيف السياسي، والرؤى الأيديولوجية لقضية الديمقراطية. فإذا تركنا الخطابات الحكومية التي تتسـم بدعايـة تافهـة وسمجة؛ وجدنا طيفا واسعا من الآراء التي تتحدث عن الديمقراطية كحل لجميـع معضـلات التطور السياسي والاجتماعي للبلاد العربية. وكانت هذه هي الطريقة التي تناولت بها الأدبيات التقدمية العربية شعارات الاشتراكية، وكذلك شعارات الوحدة وغيرها من الشعارات.

وأخشى بالطبع وهذا يشكل أحد أهم دوافعي الفكرية للكتابة في الموضوع أن تتحـول الديمقراطية إلى ترياق شامل لكل أمراض – وكل المعطيات الصعبة – لواقعنا المعقد. ويؤدي هذا الفهم إلى فشل مؤكد كما فشلت الخطابات التي نظرت للاشتراكية بنفس الطريقة إن لم نبدأ حل إشكاليات التطور، أو الانتقال الديمقراطي كعملية تاريخية.

ولا بد أولا من أن تناضل الجماهير من أجل الديمقراطية والحريات العامة. ويبدأ هذا النضال بداهة بأن تطرح النخب السياسية والثقافية القيم الديمقراطيـة كأحـد مفـاتيح الحـل للإشكاليات المعقدة للتطور المجتمعي في بلاد لم تشهد بالضرورة عملية بناء الأمة، ولم تمـر دولة واحدة بالثورة الصناعية، ويتسم الاقتصاد بالطابع الريعي، فضلا عن افتقاره العميق إلى الصلابة والقدرة على تمليك الناس مهارات العصر الحديث في التفكير والتنظيم الاجتماعي.

وليس من المستحيل أن تتجذر الديمقراطية حتى في هـذا النـوع الديمقراطيـة مـن المجتمعات. فهذا هو ما حدث في الهند مثلا؛ حيث أضافت الديمقراطية معطيات مهمة لحـل إشكالية التخلف بالغة التعقيد، فضلا عن ضمانها لحد أدنى من الحريات العامة وحكم القانون.

ولذلك يجب أن يبدأ أي بحث عن الانتقال الديمقراطي في العالم العربي بالتساؤل عن المعطيات الذاتية، والموضوعية للديمقراطية داخل المجتمعات العربية، ثم يبنـي علـى هـذه المعطيات مضيفا لها هذه اللمسات الضرورية لجعل الفكرة الديمقراطية مقدمة لفصل جديد في التاريخ العربي؛ يتيح حل إشكالية التخلف انطلاقا من الزوايا المناسبة والممكنة تاريخيـا. إن الديمقراطية تصبح من هذا المنظور "وسيطا تاريخيا" للانتقال إلى العصر الحديث مـن حيـث التنظيم الاجتماعي ومن حيث الثقافة.

ولكن هذا لدينا معطيات ديمقراطية في العالم العربي؟

للغرابة كانت لدينا هذه المعطيات على الأقل على صعيد الفكر إن لم يكن على صعيد السياسة أيضا خلال ما أسماه ألبرت حوراني بالعصر الليبرالي. فتبنت الطبقة المثقفـة القـيم الديمقراطية، وبدت لها منسجمة تماما مع الإسلام، والتراث الروحي للمنطقة، وحاولـت مـن خلالها حل إشكالية الاستبداد الكامن في تكوين الإمبراطورية العثمانية. أما في النصف الثـاني من القرن التاسع عشر فقد هيمنت خطابات أخرى تماما. وبدا أن الصراع والجـدل الفكـري يدور بين خطابات غير ديمقراطية.

المعطيات العملية للديمقراطية:

ومع ذلك فلا يمكن القول بفقدان المعطيات الديمقراطية. فأين نجد هذه المعطيات؟ لعلنا نبدأ بمقارنة مختلف الدول العربية من حيث النضوج النسبي لمعطيات الديمقراطية السياسية لنحدد بعض أهم المتغيرات التي تدفع في اتجاه الديمقراطية.

إن وجود تعددية سياسية أو حزبية في الماضي، أو الحاضر لا يشكل عاملا يفسر بذاته التفاوت في الاقتراب من النموذج الديمقراطي للسلطة أو البعد عنها. وإن كانت الديمقراطية تملي التعددية، فإن الاعتراف الرسمي بالتعددية الحرة أو المقيدة ليس مؤشرا جديا للمشاركة السياسية، أو حرية ونزاهة الانتخابات أو التمتع بضمانات دستورية وتشريعية لحرية التعبير، وحقوق الإنسان الأخرى. فعدد لا بأس به من الدول العربية تسمح، وتعترف بالتعددية الحزبية. وبعضها يشرك ولو بصورة رمزية عددا من الأحزاب تحت مسميات مختلفة، وخاصة الجبهة الوطنية التقدمية دون أن يعني ذلك وجود أدنى درجات الحماية القانونية، أو الفعلية لحقوق الإنسان، أو أدنى إمكانية لتبادل السلطة في انتخابات حرة نزيهة. فالتعددية السياسية، أو الحزبية بذاتها لا تشير إلى وجود التوازن السياسي الضروري لنشر السلطة في المجتمع والدولة. وقد تؤدي التحديات التي يمثلها بروز تيار معارضة قوي إلى نتائج وخيمة على الديمقراطية والاستقرار السياسي وحقوق الإنسان. وهذا ما يحدث في طائفة الدول العربية التي صعد فيها التيار الإسلامي بصورة محسوسة ليشكل تحديا لهيمنة النخبة البيروقراطية. وبوجه عام يبدو أن السبب الرئيسي للعنف ليس هو هذا التحدي ذاته، وليس كون هذا التيار غير مؤمن بالديمقراطية، وإنما غياب التعلم السياسي وهو ما يفضي إلى وهم إمكانية اقتلاع هذا التيار بوسائل العنف. ويؤدي العنف الذي تمارسه الدولة أو تمارسه بعض تيارات الإسلام السياسي إلى أزمة شديدة تعصف – لفترة من الوقت على – الأقل ببقايا التسامح السياسي، أو بالمتبقي من الضمانات القانونية للحريات العامة، وإقامة أنظمة قوانين الطوارئ.

ولكن غياب أو ضعف التيار الإسلامي أو التعددية السياسية الفعلية والتوازن النسبي بين التيارات السياسية الفعلية لا يعني توفر شروط أفضل للديمقراطية، أو الانتقال الديمقراطي. بل إن العكس أقرب إلى الصحة. فغياب أي تحد حقيقي وجاد للهيمنة السياسية التي تمارسها النخب البيروقراطية يعني غياب أن باعث أو حافز للانتقال الديمقراطي. وعادة لا تبدأ الدولة في إصدار خطاب يشتمل على أي معنى من معاني الديمقراطية إلا بعد اهتزاز هيمنة الدولة لسبب أو آخر وخاصة بروز تيارات جديدة في المجتمع ترنو إلى تشكيل نظام سياسي جديد.

وبينما لا تقود التعددية الحزبية السياسية الرسمية أو الفعلية إلـى الديمقراطيـة، فـإن التعددية الإثنية لها بعض الدور في تفسير بعـض تجـارب الحكـم الـديمقراطي. وتنسـب الديمقراطية في الهند إلى كونها الحل السليم الذي يضمن الاستقرار السياسي النسبي لمجتمـع تعددي بالمعنى الإثني. وهنا نجد مجالا نظريا وجدلا غاية في الثراء النظري. لقـد أصـرت النظريات التقليدية للديمقراطية على تجاهل هـذا الجانـب التعـددي. فافترضـت الليبراليـة والماركسية أن الديمقراطية البرلمانية تصير ممكنة بعد إتمام عملية بناء الأمة. وترى المذاهب الليبرالية أن الثقافة هي جوهر هذه العملية، بينما تنسبها الماركسية إلى تكون أسـواق قوميـة بفضل صعود الرأسمالية والبرجوازية. والأن لم يعد أحد يؤمن بهذه الافتراضات. لقـد تمـت عملية بناء الأمة تاريخيا بوسائل القهر، أكثر مما تمت بوسائل القبول والتراضي. ولم يعد من الممكن "صهر" جماعات مختلفة إثنيا (طائفيا – دينيا – عرقيـا – ثقافيـا ولغويـا) بـالقوة. وأصبحت حقوق الأقليات أحد أهم جوانب النظام الديمقراطي ذاته.

غير أن المفارقة التي تكمن في التعددية الإثنية هي أن الديمقراطية تصبح مستحيلة في المجتمعات التي لم تمر بالثورة الصناعية، ولم تسد التنظيم الاجتماعي الحـديث. فالممارسـة السياسية من منطلقات إثنية تؤدي إلى صراع مميت حول الرموز الكبرى وحول سلطة الدولة، وهو ما يؤدي إلى حركات انفصالية، وحروب أهلية أو انقلابات عسكرية، أو شـلل سياسـي ممتد. ومثلت فكرة صهر المجتمع في بوتقة واحدة أحد أهم مبررات التسلط السياسي.

ولكن التجربة الهندية تثبت أن الديمقراطية يمكن أن تكون الإطار الأفضل الذي يتحمل الصراعات، والمنافسات الإثنية ويفتح إمكانية حلها على المدى الطويل. ولكن هـذا الإطـار يقتضي تكيف النظام السياسي الديمقراطي تبعا لحاجات التوازن الإثني. وقدمت النخبة الهندية فرصة هذا التكيف من خلال حزب المؤتمر الهندي. وتعرض هذا النموذج للتحدي عندما تولى حزب ذي عقيدة إثنية، وهو حزب "بهارتيا جاناتا" الحكم خلال السنوات الأخيرة. وقـد ثبتـت الديمقراطية الهندية أمام هذا التحدي، وإن ليس بدون جروح معينة.

وفي العالم العربي هناك تجربة لبنان وهي الدولة الأكثر ديمقراطية في العالم العربي؛ حيث أقيم النظام السياسي على صيغة التعدد والتوازن الطائفي. ولكن لا توجـد دول عربيـة أخرى أخذت بهذا الحل؛ إذ فضلت النخب الحاكمة الأخذ بنموذج الحل التسلطي لإشكالية التعدد الإثني. ومع ذلك فإن هذا الملف لم يغلق. فالتجربة الحالية للسودان بعد توقيع اتفاقية ماشاكوس تقترب اقترابا حثيثا من النموذج المضاد؛ حيث يملـي التعـدد العرقـي والثقـافي وضـعية ديمقراطية، أو شبه ديمقراطية بعد فترة من التعلم الصعب. كما أن تجربة البحرين بعد الميثاق تقترب أيضا من هذا النموذج.

هل تفسر العوامل الخارجية التفاوت النسبي في المعطيات السياسية أو الأخلاقية للديمقراطية؟ ليس هذا صحيحا على الإطلاق. فالبلاد التي خضعت للتراث الإداري والقانوني والإداري للاستعمار الفرنسي تختلف فيما بينها اختلافات كبرى في الوضع السياسي. وبينما سجلت المغرب تقدما كبيرا فإن الجزائر لم تكن في أي وقت نظاما ديمقراطيا. وبينما حققت لبنان وضعا نسبيا أفضل من النواحي الديمقراطية لم تحقق سوريا؛ أي تقدم بعد نهاية العصر الليبرالي. أما البلاد التي خضعت للاستعمار البريطاني فلم يكن التفاوت فيما بينها أقل شدة من النواحي الديمقراطية والسياسية. فالتاريخ السياسي المصري يختلف تماما عن التاريخ المناظر له في السودان منذ الاستقلال. والعراق يمثل من حيث شدة انتهاكات حقوق الإنسان قطبا مقابلا لمصر التي لم يتسم فيها الحكم بالقسوة ذاتها على الإطلاق.

وليس هناك فارق يذكر بين الدول التي خاضت صراعا مباشرا، وطويلا مع إسرائيل والدول البعيدة نسبيا عن هذا الصراع. ولا يمكن تفسير نهاية العصر الليبرالي بهذا العامل وحده؛ حيث لم تشتبك المغرب أو تونس أو السعودية ودول الخليج الأخرى مثلا إلا على نحو بسيط مع هذا الصراع. وباستثناء المغرب لم تحقق أي من هذه الدول تقدما على طريق التداول الديمقراطي، كما أن الاقتراب أو الابتعاد النسبي عن النفوذ الأمريكي ليست له أدنى قيمة تفسيرية للمسار السياسي الداخلي من حيث الاقتراب، والابتعاد عن التداول الديمقراطي للسلطة أو مجرد التسامح السياسي.

تراث الثقافة السياسية:

ويشكل التراث الثقافي السياسي عاملا آخر يمكن أن يسهم في تعميق البنية التسلطية للدولة أو العكس. فوجود تراث للحداثة السياسية، أو غيابه يفسر إلى حد ما ليونة أساليب الدولة في الهيمنة على المجتمع، أو قسوة هذه الأساليب. ففي مصر التي عاشت لنحو قرن (١٨٦٦ – ١٩٥٢) في ظل تجربة ليبرالية سياسية، ودخلتها الحداثة السياسية والاجتماعية بقوة أكبر لم يتسم الحكم الشعبوي بنفس القسوة التي ميزت تجربة بلاد عربية أخرى رفضت الثقافة الحديثة كلية مثل السعودية، أو انقضت عليها مثل السودان في ظل حكم الإنقاذ، أو لم تلمسها الثقافة السياسية الحديثة إلا على نحو سطحي للغاية، ولفترة قصيرة مثل العراق. ولكن هذا العامل لا يفسر على الإطلاق قسوة الحكم الشعبوي السوري في ظل الرئيس الأسد (الأب والابن) أو قسوة النظام الحالي في تونس، بالرغم من أن سوريا وتونس من بين الدول التي بدأت، وتجذرت فيها الحداثة السياسية والثقافية في أوقات متقاربة مع مصر.

ويبدو من الأسهل نسبيا – أو هذا هو ما تنبئ به التطورات السياسية حتى اللحظة الراهنة – أن من الأسهل المرور إلى الديمقراطية من بوابة تجربة ليبرالية غير منقطعة في الاقتصاد، والحياة الاجتماعية بالمقارنة بالدول التي مرت بتجارب راديكالية ممتدة أسست نمطا اقتصاديا يتمركز حول الدولة، أو ينتهي إلى اقتصاد مختلط. ويصدق ذلك على تجربة المغرب والبحرين ولبنان، ولكنه لا يصدق على دول الخليج الأخرى لأسباب تاريخية ونفطية. كما أن حالة تونس تمثل استثناء خارقا؛ حيث استمرت الليبرالية الاقتصادية بدون انقطاع، ولكن النظام السياسي انزلق إلى وضع أشبه بالفاشية. وبالمقابل فإن الصعوبات العميقة في الانتقال الديمقراطي في البلاد التي مرت بتجارب راديكالية اقتصادية واجتماعية مثل مصر وسوريا والعراق وإلى حد أقل السودان يؤكد هذا المعنى. وعلى أية حال يمكن القول إنه حيث تلعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد تتكون نخب بيروقراطية قوية للغاية تعرقل بقوة الانتقال الديمقراطي، وإن لم يكن ذلك هو العامل الوحيد وراء التسلط أو الانتقال الديمقراطي.

إن التخلف والتقدم الاقتصادي النسبي قد يكون له دور، وإن كان محدود في تفسير التفاوت في بعض المؤشرات الأولية للانتقال الديمقراطي. فإن أخذنا بوزن الصناعة التحويلية كأحد أهم مصادر التقدم النسبي في البنية الاقتصادية، لما وجدنا ارتباطا يذكر مع التقدم النسبي في التسامح السياسي، أو المشاركة، أو حتى مجرد وجود دستور؛ حيث تسجل السعودية – التي يغيب فيها معنى الدستور ذاته، ومهما كان شكليا كما هو الحال مع الدول العربية الأخرى – أعلى نسبة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي. وحتى إن استبعدنا السعودية بسبب العامل النفطي؛ سنجد أن البلاد التالية في الثقل النسبي للصناعة التحويلية ليست هي الأكثر اقترابا من النموذج الديمقراطي للحكم. فالعراق وسوريا ومصر وتونس لا تختلف من حيث شدة الاحتكار السياسي، وإن كان سجلها متفاوتا في شدة انتهاكات حقوق الإنسان. كما أن شدة هذه الانتهاكات تفاوتت بين لحظة وأخرى، بالرغم من ثبات ثقل الصناعة التحويلية في الاقتصاد.

ولكن تحقيق تقدم اقتصادي يعزز كثيرا ويجذر بقوة تجربة الانتقال الديمقراطي ما أن تقع فعليا. فالمغرب حقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي خلال سنوات الانتقال الديمقراطي، وهو الأمر الذي منع انقلابات مضادة للديمقراطية، وحسن صورتها في أعين الشعب. كما أن حدوث تحسن في عدالة توزيع الدخل يحسب لصالح الديمقراطية. وهذا هو ما يحتاجه المغرب، ولو بعد فترة كافية من النمو المتواصل.

وفي هذا السياق نفسه نجد أن التفاوت بين الغنى والفقر غير ذي دلالة بالنسبة للتفاوت في الأداء السياسي بين الدول العربية قربا وبعدا عن الانتقال الديمقراطي. فبعض الدول العربية الغنية مثل السعودية من أقلها تسامحا مع الفكرة الديمقراطية، وبعض أشدها فقرا مثل

المغرب اقتربت بصورة محسوسة من هذا النموذج. والعكس صحيح أيضا. فبعض أفقر الدول العربية لا شأن لها بالديمقراطية مثل الصومال، وبعض الدول الغنية مثـل الكويـت أقامـت تجارب تقترب بدرجة أكبر من القيم الديمقراطية. ومع ذلك يبدو أن الفقر النسبي يـدفع نحـو منازعة حقيقية للسلطة بأكثر؛ مما يسمح به الثراء النسبي. فمن بين الدول التي حققت تقـدما أكبر على طريق الضمانات التشريعية لحرية التعبير نجد أغلبية من الدول الفقيرة مثل المغرب وموريتانيا واليمن والسودان.

تشكل الكفاحية السياسية بذاتها أحد أهم معطيات الديمقراطية عالميا. فكما أشرنا مـن قبل نشأت الديمقراطية السياسية تاريخيا في أوروبا الغربيـة لـيس بفضـل انتشـار الفكـر الدستوري، وإنما بسبب انقسامات وصراعات أساسية في النخبة السياسية، أو بين نخبة الحكـم القائم ونخبة بديلة. وقد اكتشفت هذه النخب بعد فترة تعلم أن حل الصراع سلميا عبر صناديق الاقتراع أفضل من مباشرة صراع مدمر وممتد. وينسجم هذا النموذج مع تجارب دول مثـل المغرب والجزائر. فالتناوب الديمقراطي في المغرب تم بفضل تراث كفاحي عظيم دفـع فيـه الشعب المغربي ضريبة قاسية. ويقوم بفضل تراث كفاحي عظيم دفع فيه الشـعب المغربـي ضريبة قاسية. ويقوم هذا التراث الكفاحي على طبقة عمالية منظمة نقابيا بصورة جيدة، وعلى أحزاب وحركات سياسية رفضت التسليم للحكم الملكي المطلق، وناضلت طوال عقود من أجل الحكم الدستوري. أما في الجزائر فقد دار الصراع بين قوى غير ديمقراطية هي نخبة الدولة، وحركة الإسلام السياسي بتياراتها المختلفة. وكل هذا الصراع الدامي وراء بعض الإنجـازات السياسية مثل التنافس الرئاسي وحرية الصحافة والتعبير وقانون الوئام الوطني، وبروز تيـار كبير داخل حركة الإسلام السياسي يصدر خطابا سلميا يتعلق بالديمقراطية وحكم القانون، وهو ما يعني أن التعلم كان نشطا وقويا بسبب فداحة الخطب الممثل في حرب أهلية دموية بصورة مذهلة. وعلى العكس فإن ثبات معارضة علمانية لحكم إسلامي شمولي يفتح الطريق أمام "حل ديمقراطي" على المدى الأبعد، وهو ما حدث في السودان؛ حيث ثبتت المعارضـة العلمانيـة الشمالية إلى جانب المعارضة العرقية والسياسية الجنوبية أمام هيمنة الجبهة الإسلامية للإنقـاذ على المجتمع السوداني بوسائل عنيفة منذ انقلاب عام ١٩٨٩.

وبوجه عام نستطيع أن نقول إن تسليم النخب السياسية والثقافية التي عاشـت تجربـة ليبرالية متقدمة نسبيا أمام الانقلاب الشمولي مبكرا يشكل "خطيئة أصلية" قد لا يمكن تصحيحها قبل مرور وقت طويل. وكان ذلك هو حال مصر وسوريا والعراق في الخمسـينيات، وحـال الجزائر في الستينيات، وتونس في السبعينيات والثمانينيات. أمـا فـي السـودان والمغـرب والبحرين؛ حيث رفضت النخب الثقافية والسياسية التاريخية التسليم التـام أمـام الانقلابـات

العسكرية والسياسية الشمولية، أو التسلطية جعلهـا فـي وضـع أفضـل كثيـرا لاسـتعادة الحكم الديمقراطي.

الكفاحية:

إن المقارنات السابقة ذات قيمة محدودة للغاية. فنحن لا نقارن بين طائفتين من الدول إحداها قطعت شوطا طويلا على طريق الديمقراطية، والأخرى ظلت قابعة في كهف التسـلط بين دول عربية لم تحقق أي منها تطورا ديمقراطيا جذريا، ولا يكاد أي منها يحقـق إنجـازا مهما على الطريق إلى التنظيم الاقتصادي والاجتماعي الحديث المنبثق من الثورات الصناعية والتكنولوجية. ومع ذلك قد يمكننا القول إن تزامل بعض المعطيات له بعض القيمة التفسـيرية للانتقال الديمقراطي. فالدول الأكثر تأهيلا للانتقال الديمقراطي هي تلك التي تمتعـت بتـراث أطول في الثقافة السياسية الحديث عموما، والليبرالية خصوصا، والتـي لـم تمـر بتجربـة اقتصادية راديكالية، أو شعبوية، أو التي استعادت بدرجة كبيرة اقتصاد السوق، وتلـك التـي يتسم تاريخها السياسي بكفاحية عالية منذ بداية الانقلاب السياسي التسلطي، والتي تتسم بقـدر ملحوظ من التعددية الإثنية بالمعنى الواسع للكلمة. ولكن هل يمكن الاعتماد على هذه العوامل في بناء نموذج ديمقراطي متواصل؟ بالقطع لا. فهذه البلاد أقلية ضئيلة من الدول العربية!

يحتاج التطور الديمقراطي إلى تعزيز هذه المعطيات وربطها بعضها ببعض على نحو أفضل. فمعظم الدول العربية تخوض في الوقت الحالي تجارب فـي الانتقـال إلـى اقتصـاد السوق، ولكن هذه الاستراتيجية لم تحقق الكثير على طريق النهوض الاقتصادي. ويعود ذلـك في أغلب الأحوال إلى بطء هذا الانتقال، وتشوهه، وعجز القطاع الخاص عن التعويض عـن دور الدولة في رفع مستوى التراكم الرأسمالي، فضلا عن توسع وانتشار الفساد، وسوء توزيع الدخل. وحتى في البلاد التي عاشت تجربة ثقافية سياسية حديثة لفترة طويلة، ويتوفر فيها تأييد شعبي لا بأس به للانتقال الديمقراطي، قد يؤدي انخفاض مستوى المعيشة، وانتشـار البطالـة والفساد، واستمرار سوء توزيع الدخل، إلى احتدام الأزمة الاجتماعية، وانصراف الشعب عن الممارسة السياسية، وانفضاض الجيل الشاب من حول الأحـزاب الديمقراطيـة ذات التـراث النضالي المرتفع. ويواجه المغرب هذا التحدي. كما أن هذه الأزمة قد تعبر عـن ذاتهـا فـي أشكال سلبية من التفاعل بين الجماعات الطائفية، أو اللغوية والثقافية، أو الدينيـة والقوميـة. وعندما تغيب العدالة في توزيع السلطة قد تنفجر صراعات مدوية على نحـو يخيـف التيـار الأساسي من المجتمع من عدم الاستقرار السياسي. ومن ناحية ثالثة قد يؤدي صعود حركـات الإسلام السياسي إلى انكماش فعلي في مستوى التعددية السياسية، ويغيب التوازن الاجتماعي، وقد يؤدي ذلك بدوره إلى ميل كبير للتصادم والعنف، وهو ما يضر بالقيم الديمقراطية.

ليست الديمقراطية بذاتها ضرورة لنجاح مجتمع سياسي ما في التعامل مع قضاياه الكبرى. ولكن الحال ليس كذلك في العالم العربي. فبينما لا يمكن تفسير الانقلابات التسلطية بالاشتباك مع الصراع العربي الإسرائيلي، فقد لا يمكن أن يعيش الانتقال الديمقراطي طويلا في البلاد العربية التي تتعرض لتحديات هذا الصراع على نحو مباشر، وخاصة سوريا ولبنان ومصر وفلسطين ذاتها، إلا إذا نجحت في مقابلة هذا التحدي على نحو أفضل من النظم الاستبدادية. كما أن بناء دولة قادرة على تعزيز التقدم الاجتماعي، واقتلاع الفقر وتحقيق الحد الأدنى من العدالة التوزيعية، طبقيا وجيليا، ومن زاوية الجنوسة، أو العلاقات بين الرجل والمرأة، تعد مهام أساسية تحاسب الديمقراطية شعبيا وسياسيا عليها.

وبإيجاز فإن الديمقراطية لن تكون ممكنة إلا على نحو عرضي، إن لم تدفع التطور الاجتماعي، وتنضج الظروف الأساسية لحل المعضلات الكبرى لمجتمعات عربية مأزومة على نحو غير مسبوق.

يقتضي ذلك كله تزويد النظام الديمقراطي بعدد من التجهيزات الأساسية التي تقوي معطيات الانتقال، مثل توسيع قاعدة التراكم والتقدم في مجال العدالة التوزيعية، ونشر السلطة، وضمان توازنها وحياديتها في العلاقة بين الجماعات الإثنية، وتحسين الأداء المؤسسي، وبصورة خاصة عبر آليات الحكم الصالح مثل الشفافية، والمحاسبية، وبناء نظام قضائي سليم وفعال.

آليات الكفاح السلمي:

غير أن ما يهمنا في السياق الحالي هو العملية الكفاحية الديمقراطية ذاتها. فهي أهم هذه المعطيات التي يمكن الاعتماد عليها لتعزيز فرص الانتقال الديمقراطي.

إن المهمة هي تحسين وزيادة فعالية الكفاح من أجل الديمقراطية في البلاد العربية. ويتوقف هذا الهدف على عمليات قصيرة المدى، وإنجازات طويلة المدى.

على المدى القصير تبدو أهم العوامل المؤثرة على الفعالية السياسية للكفاح الديمقراطي، والحقوقي السلمي هي ما يلي:

١- الكفاءة التواصلية أو الحوار بين مختلف قطاعات النخبة الديمقراطية: ويشكل الحوار الآلية الرئيسية للتعلم، ونشر المعرفة، والتوفيق بين الآراء، وبناء موقف وطني عام يجمع القوى الفكرية والسياسية المتباينة في أي مجتمع. وما أن يجتمع المجتمع على رأي عام متحد حتى يصير من المستحيل على أي حكومة، أو نظام سياسي تجنبه أو تهميشه أو تدميره، وبينما يجب أن نبدأ بالنخب الفكرية والسياسية فإن تعميق الحوار، وتجذيره في

المجتمع يؤدي إلى تمكين الجماهير من ممارسته على مختلف المستويات. إن الحوار هو شيء نتعلمه، ويجب أن نمارسه في الواقع الفعلي وصولا إلى تكوين نخبة ديمقراطية، ومجتمع متسامح، وقادر على التوصل إلى أفضل الحلول الممكنة لمشكلاته. وربما يكون الحوار هو الفضيلة الأهم في أي مجتمع ديموقراطي، والأسلوب الأكثر نجاعة في تكوين رصيد معقول للكفاح السلمي. ولا يجب أن نقلل من صعوبات الإيمان بقيمة الحوار حتى بين المناضلين الديمقراطيين، والحقوقيين لأنهم يتأثرون بعمق بالثقافة السائدة، وهم يؤمنون بشدة بأرائهم، وليسوا مستعدين للتنازل عن بعض هذه الآراء لصالح تكوين آراء جديدة من خلال الحوار. ومن الطبيعي أن يعتبر كل داعية أن أفكاره هي الصحيحة. ولا شك أن الحوار يقتضي الاستعداد للتخلي عن بعض هذه الأراء. كما أننا لا يجب أن نقلل من الفضاءات المجهولة بالنسبة لأي مناضل أو داعية أو مفكر. فالآفاق الجديدة لا تعرف، أو تكشف نفسها تلقائيا، وتحتاج إلى قرار نفسي ومعرفي بالإبحار في محيط الخيال للتعرف على معانٍ وأساليب، وتقنيات جديدة للحوار والتواصل مع الآخرين، وهو ما يمكن تحقيقه عندما نسقط، ولو جانبا من تصوراتنا النمطية عنهم، أو نتمكن من إقامة جسور معهم.

٢- توسيع قاعدة هذه النخبة بشد قطاعات جديدة: وكامتداد للفكرة السابقة ليست الصعوبة هي شد وجذب المؤمنين فعلا بالقيم الحقوقية والديمقراطية، وإنما غير المؤمنين بها. إن مهمتنا الحقوقية والديمقراطية هي "أنسنة" الفكر والممارسة السياسية، وهذه المهمة يمكن الوصول إليها عبر خبرة الحياة، فكثير من المناضلين من أجل إقامة دولة إسلامية مثلا يصلون بالتجربة إلى تثمين فكرة الأنسنة، والحقوق الأساسية للإنسان، والتالي القيم الديمقراطية من خبرة القمع، سواء الذي يقع عليهم هم، أو ينبثق من تجربتهم هم في الحكم، ولا يجب أن نقلل من قيمة هذه الخبرة الإنسانية والسياسية، وأن نوجه خطابنا لجميع المناضلين السياسيين أيا كانت معتقداتهم الفكرية، أو السياسية انطلاقا من هذه الخبرة المشتركة من أجل توسيع التحالف ومن أجل الديمقراطية.

٣- تحسين الأداء التضامني في مواجهة قمع الدولة: ولا يمكن أن يكون الحوار مجديا إلا إذا تمكن المناضلون من أجل الديمقراطية من التضامن بفعالية مع كل صاحب رأي يواجه بطش أو قمع الدولة. وتحسين فعالية هذا التضامن أمر ضروري للوصول برسالة الحوار إلى الجميع، وتقليل تكلفة البطش على النفس، والعقل الإنساني الفردي والجماعي. فالبطش قد يؤدي إلى الوصول إلى استنتاج مناقض؛ أي إلى التوحش. وهذه هي القيمة الأعلى للتضامن في مواجهة بطش الدولة؛ أي تمكين الجميع من

مزاولة نقد ديمقراطي، وإنساني للبطش بذاته أيـا كـان مـن يمارسـه، أو لصـالح أية فكرة.

٤- تجذير الخطاب الديمقراطي بين الجماهير عبر تقنيات النضال المدني، وبناء الحركات الاجتماعية: يجب أن نبدع كل الأشكال الممكنة لتعلـيم الجمـاهير، وتمكينهـا مـن المشاركة السلمية ولو بالإلحاح. وأفضل ما أنتجه البشر من آليات التمكين هو النضال المدني المنظم في جمعيات، ونقابات، ومجالس، وحركات اجتماعية. ويجـب نشـر المعرفة والخبرة بهذه الآليات للممارسة الفعلية للمشاركة الجماهيرية، وهـي الوسـط الطبيعي الذي يمكن للخطاب الديمقراطي أن يزدهر فيه.

٥- التجديد المتواصل لآليات التضامن الدولي: ومن الواضح أن آليات التضـامن داخـل المجتمع الوطني غير كافية في أحوال كثيرة للوصول إلى وقـف الـبطش، والقهـر السياسي الذي تقوم به الدولة. وهنا يجب التوصل إلى أفضل صيغ ممكنة للتضـامن الدولي. وقد تكتسب الدولة الباطشة "مناعة" معينة ضد الأشكال القديمة من التضـامن الدولي، ولذلك يجب تجديد صيغ هذا التضامن كل فترة.

٦- الخيال في تأسيس الهياكل التعبوية والتنظيمية: وتتطلب مواجهة بطش وإرهاب الدولة قدرا كبيرا من الخيال في تجديد الأشكال التعبوية، والتنظيمية التي يسعى من خلالهـا المناضلون الحقوقيون، والديمقراطيون إلى الثبات أمام البطش، وضـمان اسـتمرار النضال الديمقراطي. وقد قدم الإنترنت، وما يتيحه من إمكانيات غير محدودة لبنـاء الشبكات فرصة كبيرة لتوسيع آليات، وآفاق النضال. غير أن الاكتفاء بهذا الأسـلوب قد يؤدي إلى نتائج معاكسة. ومن المهم أن نجمع خبرات مختلف التيارات السياسـية في هذا المجال المهم، فثمة دائما إمكانيات كامنة في الحياة ذاتها للإفلات من بطـش الدولة، أو تخفيف نتائجه بالنسبة للمناضلين. وعليهم التعرف على الموجود منها كـل فترة، فهي أكثر تنوعا من قدرة أي عقل منفرد على متابعتها وإبداعها.

المهم في ذلك كله هو استمرارية وثبات النضال السلمي من أجل الديمقراطيـة في العالم العربي. وتتطلب هذه المهمة ما هو أكثر بكثير من النضال اليومي العملـي. فعلى الديمقراطيين أن يواجهوا أيضا متطلبات تثبيت، وتنمية المكتسبات الديمقراطيـة على مستوى المجتمع والدولة.

وعلى المدى الطويل يحتاج الأمر – قبل كل شيء آخر – إلـى اجتهـادات نظريـة تؤسس لعقد سياسي جديد قابل لتعزيز الديمقراطية على نحو متواصل، وتشييد هياكل مناسـبة

لحل المشكلات الأبرز على المستوى الوطني والقومي، ونقل المجتمع بانطلاقات كبرى إلـى المستويات العصرية في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي.

الإصلاح أم النهضة

لا شك أننا نعاني من مشكلة كبيرة في مصر، وهذا هو ما تستثمره المبادرة الأمريكية بخصوص الإصلاح في مصر، وبقية العالم الإسلامي.

ولم تبدأ هذه المشكلة في السنوات الأخيرة، والتي شهدت الركود الاقتصـادي بعـدما توفر شيء من الأمل في نجاح تطبيق خطة الإصلاح ١٩٩٠ – ١٩٩٥. وهي لم تنشأ خـلال العشرين عاما الأخيرة. بل هي مشكلة باتساع أكثر من قرنين من التاريخ الوطني المصـري، فقد بدأنا التحديث قبل الآخرين – بمن فيهم اليابان ذاتها – ولكن بعضا منهم انطلق إلى التقـدم الاقتصادي والاجتماعي، بينما راوحت مصر في مكانها، ولم تتمكن من القطيعة مع التخلف أو الفقر. ويجب أن نتأمل هذه النتيجة المؤسفة. بل يجب أن نتأمل أيضا حقيقة أننا لا زلنا نناقش نفس المشكلات الجوهرية السياسية، والثقافية الكبرى التي كنا نناقشها، ونعاني منها منذ قـرن كامل. فالبيروقراطية كانت تخنق الإنسان المصري، وتهينه وتغربه عـن النظـام السياسـي، وتهمشه، أو تتعامل معه كأنه كائن فائض عن الحاجة، أو مجرد عبء. والثقافة الشـعبية بـل وجانب كبير من ثقافة الطبقة الوسطى كانت محملة بالشك في التقدم، وفي الانتقال الحاسم إلى الحداثة، مستعينة في ذلك إما بالأعراف المتجذرة، أو بالدين، والتفسيرات المحافظة له. وبعـد تحسن مطرد للوضع الاقتصادي، ومستويات المعيشة بفضل صادرات القطن خـلال العقـود الأخيرة من القرن التاسع عشر، والأولى من القرن العشرين؛ بدأت معدلات النمـو الحقيقـي تنخفض بانتظام. وفشلت مصر في الانتقال إلى الصـناعة، أو تعزيـز الابتكـار والمعرفـة، والإبداع التكنولوجي، وأهدر القرن العشرون بكامله تقريبا دون تحقيق تغيير ثوري في الهيكل الاقتصادي، أو إنهاء التخلف والفقر. ولا زال الهيكل الاقتصادي ومستويات الإنتاجية، والهيكل المهاري لقوة العمل، ومستويات التعليم، والتنمية البشرية بالغـة الانخفـاض، وتنتمـي فـي مجموعها لفئة الدول المتوسطة منخفضة الدخل؛ أي المجموعة الأقـل تطـورا بـين الـدول الوسيطة. ولأننا لم نحدث تقدما صناعيا مهما، فنحن لا نشارك في التجارة العالمية، ولا يكـاد يكون لنا وزن في الاقتصاد الدولي. ونعاني بالتالي من عجز مزمن وطويل المدى جـدا فـي الميزان التجاري.

وبالمقارنة بالنصف الأول من القرن العشرين حدث تقدم كبير في مستويات كثير مـن المؤشرات الاقتصادية والبشرية مثل متوسطات العمر، والمستوى الصحي والتعليمي. ولكن إذا أخذنا بالمعطيات النسبية، والمقارنة، يبدو الوضع الآن أكثر صعوبة ربما من أي وقت مضى. فالفارق الذي يتعين علينا اجتيازه صار أوسع حتى مع دول مثل ماليزيا، ناهيك عـن الصـين

ودول جنوب شرق آسيا الأخرى. والموقف الثقافي بالغ التعقيد لأنه يتسم بالعودة إلـى ثقافـة القرن التاسع عشر على المستوى الشعبي، مضافا إليه التطرف الديني الـذي يجتـاح الطبقـة الوسطى، وسيادة اتجاهات لا تشجع على المعرفة والابتكار.

ولا تنبع كل هذه الظروف من الوضع السياسي، فهي باختصار نتيجة تفاعل معقد بين كل المجالات. وجوهر ما حدث هو أن الاستعداد للتضحية من أجل توفير الطاقة الضـرورية للتقدم السريع لم يتوفر إلا لماما. واجتمعت الدولة والمجتمع على المعيشة يوما بيـوم، وعلـى الحافة بحيث لم تتوفر فرصة التفكير بجدية في مستقبل بلادنا. ويبدو جوهر المشكلة السياسية في أن النظم السياسية المتعاقبة جعلت الأمن هو معيار كل شـيء. كمـا أن طمـوح النخبـة السياسية ظل منخفضا بشدة. وطغت اعتبارات البقاء في السلطة على أي اعتبار آخر.

إن أول ما يجب أن نتعلمه من العصر الحديث هو أنه لا يمكن قيادة أي مجتمع إلـى التقدم من خلال سيادة الجهاز الأمني. فالتقدم السريع في كل البلاد التي حققته يقوم على صيغة سياسية جديدة ابتدعتها بعض البلاد من خلال حركة سياسية قائدة في أطر ديمقراطية، وبـلاد أخرى في ظل أطر غير ديمقراطية. وفي حالتنا لا يمكن الاستمرار طويلا في المحافظة على السيطرة السياسية الحديدية لأن البلاد عاشت نحو ستين عاما متصلة في ظل أحكـام عرفيـة، بينما يتوقف إلهام المجتمع، وقيادته على إنهاء هذا الوضع. فالإصلاح السياسـي الـديمقراطي صار أمرا مطلوبا بذاته، وإن لم يتحقق ستستمر معنويات المصريين في التدهور، وهو أمـر غير موات للانطلاق. كما لا يمكن التقدم من خلال نخبة سياسية وبيروقراطية جامدة تتعـيش على قوة الدولة دون أن تضيف إليها من خلال قدرتها الفعلية على توفير القيـادة للمجتمـع. والصيغة السياسية الحالية نجحت بكل تأكيد في إنهاء الإرهاب، ولكنها تدفع مزيدا من النـاس من كل الطبقات إلى التطرف الديني. والجديد في هذه الصورة أن قسما متناميا من الطبقـات العليا في المجتمع تندفع في نفس هذا الاتجاه بعد أن كاد يسيطر تماما على الطبقة الوسـطى. ويعكس هذا الواقع شدة الجمود السياسي مـن ناحيـة، والعجـز عـن التقـدم الاقتصـادي، والاجتماعي من ناحية أخرى.

تحتم هذه الأوضاع طرح رؤية للتغير تتجاوز المشكلات اليومية، وتتعامل مع مستقبل مصر بمسئولية وطموح. فلا يمكن حل معضلة التقدم بسياسات اعتيادية.

والواقع أنه كان من الأسلم أن نبكر في طرح مثل تلك الرؤية الإيجابية قبل أن تعرض المبادرات الأمريكية والأوروبية، أو أن تذاع لأننا سنفقد جانبا من كرامتنا الوطنية بمجـرد أن يبدأ الآخرون في النظر إلينا كحالة مرضية أو كمجتمع خال من الحيوية وإرادة التغيير. فسواء وافقنا أو لم نوافق على ما يقولونه لا يمكن إنكار أن مشكلاتنا متجمـدة وأن أداءنـا لا يـدفع

للطمأنينة. وفي جميع الحالات سوف يبدو الأمر، وكأننا انتظرنا حتى أصبحنا موضوعا لاجتهادات وضغوط الآخرين، وهو أمر مهين بدون أي شك. وتمثل هذه الإهانة ثمنا للتأخر الزمني في طرح رؤى إصلاحية تنبع من البيئة الوطنية، وتستجيب لحاجاتنا الداخلية، وتكون في نفس الوقت متجاوزة للأطروحات الأمريكية والأوروبية.

دعوة النهضة:

وباختصار فإن لدينا سنوات قليلة متاحة لإنجاز ما لم ننجزه في عقود. ولكننا إن لم نفعل ذلك قد نفقد أشياء كثيرة، وتتعقد ظروف بلادنا بدرجة أكبر بما لا يقاس في المستقبل غير البعيد.

وبهذا المعنى فإن التغيير والإصلاح أمر حتمي، وليس لنا خيار فيه إن شئنا إنقاذ البلاد. والقضية التي يجب أن نحصر فيها المناقشة هي منهج الإصلاح، وفلسفته، وليس ضرورته من المنطلق الوطني الصرف. فإذا أضفنا الضغوط الخارجية سيكون من الواضح أن الإصلاح صار حتمية، وأنه يجب أن يبدأ بسرعة.

بل قد نقول إن المشاكل الكبرى التي نعاني منها صارت مع الوقت أكبر من أن تواجه بمفهوم الإصلاح. فعندما يتأخر الإصلاح إلى هذا الحد قد يهزم نفسه بنفسه مثلما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق. ولعلنا نفكر أكثر في التغيير الطموح من منظور النهضة، وليس الإصلاح. أعني أن المطلوب لحل المشكلات التي تواجه البلاد هو استنباط رؤية وبرنامج عمل أكثر طموحا حتى من مجرد إصلاحات جادة، فقد نبدأ بالإصلاح لأنه خطوة حتمية، ولكن من منظور أطول مدى، وبما يعيد للمجتمع والدولة القدرة على السيطرة على المصير.

هل لدينا عوامل كافية للحديث عن نهضة لا مجرد إصلاحات؟ يشعر كثيرون أن أقصى ما يمكننا عمله في هذه المرحلة هو تحريك وضع ظل راكدا لفترة طويلة حتى بات من شبه المستحيل الحديث فجأة عن السير في اتجاه معاكس تماما لما مشينا فيه طوال أكثر من ربع قرن. ويتناقض الحديث عن النهضة مع المعطيات الواقعية، وخاصة في المجال الثقافي.

لقد وضعت الدولة على قمة جهازها الثقافي عناصر وقوى تؤمن إيمانا عميقا بخطاب الاستنارة والنهضة. غير أنه ليس من الصعب أن نرى الوضع معاكسا تماما في الحياة الثقافية للجماهير بما فيها القطاع الأكبر من الطبقة الوسطى؛ إذ عادت ثقافة الخرافة والأفكار الكئيبة المرتبطة بمعاناة وأحزان القرون الوسطى لتطغى على المعتقدات الشعبية، متحالفة مع التطرف الديني. فليس هناك مجتمع آخر يقرأ الشباب فيه باستغراق كتبا عن "عذاب القبور" ومئات من الكتب المماثلة. وليس هناك مجتمعات كثيرة يعتقد فيها الناس أن المخاطرة بالحياة

من أجل الهجرة إلى بلد متقدم أمر جدير بالاعتبار؛ نظرا لصعوبة الحياة، وقلة الفـرص فـي بلادهم. كما أنه لم تعد هناك مجتمعات كثيرة يشعر فيها الناس بأن الأفضـل لهـم أن يقبلـوا بالتهميش، والنأي بأنفسهم عن العمل السلمي لتغيير ظروف حياتهم، والطريقة التي تتعامل بها الدولة، وخاصة جهازها الأمني معهم.

هذه هي بعض الأسباب التي تجعل من الصعب الحديث عن وجود تحالف اجتمـاعي، أو سياسي جاهز يملك، ويستطيع تطبيق رؤية حديثة، وأصيلة تنهض على العقـل وتناصـر الإبداع، والابتكار والتحرر الذهني، وقيمة المعرفة والعلم. وسوف يتحتم تأسـيس مثـل هـذا التحالف في سياق العملية الإصلاحية.

والواقع أن الديمقراطية بذاتها لن تضمن قيام مثل هذا التحالف. والأمل الحقيقي يتمثل في اكتساب قوة دفع نحو النهضة والاستنارة بحيث يتكون مثل هذا التحالف، ويقوم بوظيفتـه في دعم النمو المتواصل، والنهوض الشامل من خلال تحقيق نهوض اقتصادي عميق وواسـع النطاق. ووظيفة الإصلاح السياسي هو توفير قوة الدفع هذه.

فالتحول الاقتصادي وحده هو الذي يضمن تغيير الهيكل الاجتماعي، وإطلاق فـرص التعلم، وإكساب الناس عادات ذهنية جديدة متوثبة، وطموحة، ومفعمة بالتفاؤل، وهي عوامـل مهمة للغاية في إشاعة ذهنية حديثة، وفي دمج الجماهير الواسعة في ثقافة عقلانية وإنسـانية، ومبدعة حقا. فالتصنيع الناجح والإدارة الحديثة، وتحسين مستويات المعيشة، وإتاحة المعارف الجديدة على مستوى جماهيري، وإثبات أن الهوية القومية والثقافية يمكن خـدمتها، وتنميتهـا بشكل أفضل في سياق التقدم، وليس الركود أو الارتداد إلى الماضي؛ هي العوامل التي تغرس وتدفع الناس للإيمان بأنفسهم، وطاقاتهم الإنسانية غير المحدودة، وإلى قيم العصر.

لماذا الديمقراطية؟:

ولكن الديمقراطية صارت أمرا لا غنى عنه بحد ذاتها. فالحرية هي من حيث المبـدأ مطلب خاص بالتحقق الإنساني الفردي والجماعي. ومن الغباء المطلق أن تستمر الدولة فـي فرض أوضاع سياسية جامدة أثبتت فشلها. ومن العار أن تستمر الانتهاكات الواسعة لحقـوق الإنسان. ومن ناحية أخرى فإن لم يشارك الجميع في اتخـاذ القـرارات الكبـرى للإصـلاح والنهضة، فسوف يرفضون تماما تحمل التبعات والتضحيات الكبيرة التي يتعين تحملهـا مـن أجل الانطلاق.

فلا يوجد برنامج انطلاق أو حتى إصلاح محدود بدون تضـحية. هـذه هـي أولـى معطيات فكرة الاستنارة أو العقلانية. وقد توقفت تقريبا خلال ربع القرن الماضـي الوظيفـة الجوهرية للفكر العلمي، وللفكر عموما، وهي أن يقول للناس ما هي الاختيارات المتاحة لهـم. ومن نافل القول إن جميع هذه الاختيارات تشتمل على تضحيات، وتكاليف كبيرة وحتميـة، إن شاءوا التقدم في أي مجال، أو أية قضية من القضايا الكبرى التي تهمهم.

فإذا أخذنا بالمجال الاقتصادي سيكون من المطلوب في أي برنامج إصلاحي تحقيـق معـدل أعلى للنمو. ويعني تحقيق معدل ٧% فقط – وهو أمر لازم لامتصاص البطالة في زمن معقول تعبئة معدل ادخار يصل إلى ٢٥ – ٣٠% وهو ضعف المستوى الحالي. ويعني ذلك تضحيات مهمة علـى جانب الاستهلاك. ويكفي هذا السبب وحده لأن نشرك المجتمع كله في اتخاذ القرار، وهو ما يعني بيئة سياسية جديدة تقوم على التمثيل الأمين، والتفاوض، والمساومة؛ أي بيئة ديمقراطية. إن استنهاض همة المصريين للقيام بما يتعين عليهم القيام به من أجل النهوض الاقتصادي والاجتمـاعي صـار أمـرا مستحيلا بدون التأكيد على معنى الكرامة واحترام حقوق الإنسان، وحكم القانون، وإنهاء ما يشكو منـه الجميع، وخاصة جميع صور الفساد، وعلى رأسها الوساطة، والتعسف في ممارسة السـلطة العامـة، وطغيان الروتين القاتل وغياب المساءلة. إن الانتقال إلى "مجتمع المشاركة" هو الحد الأدنى للإصـلاح الديمقراطي الضروري لإنقاذ البلاد. أما إذا شئنا أن نحقق النهوض، فلا بديل عن توفير متطلبات أكبر تشمل الثقة التامة في الشعب، واستعادة ثقته بنفسه من خلال الصيغة السياسية والدسـتورية، وإحـداث تغيير تشريعي شامل، ونشر السلطة على كافة مستويات الحياة الاجتماعية، وتحقيق العدالة، وتمكـين الأجيال الشابة من قيادة البلاد.

ولن يكون ذلك كله سوى مرحلة أولى من عملية أطول مدى. فالمطلوب الآن هـو إحـداث قطيعة مع الركود، وتوفير قوة دفع كافية للنمو عبر إصلاحات مهمة في البنية السياسية والدسـتورية، وفي السياسات الاقتصادية. أما على المدى الأطول نسبيا فلا بـد مـن تغييـر الهيكـل الاقتصـادي والاجتماعي برمته، وهو هيكل صار متقادما، ولا يرجى منه أي نفع. فلم يعد لنا ميـزة نسـبية فـي الأنشطة التقليدية التي قام عليها الاقتصاد لنحو قرن كامل. والطريقة الوحيدة التي تضمن لنـا دخـول الاقتصاد العالمي، ومن ثم الحياة الثقافية الدولية هي التركيـز علـى المعرفـة، وبالتحديـد الإبـداع التكنولوجي والجمالي. ويعني ذلك ضمان الانتقال الحاسم من نسق اجتماعي ثقافي يقوم على التقليـد، وفرض التجانس، ويضيق مجال نمو الشخصية الفردية إلى نسق آخر تماما يحفز الإبـداع، ويشـجع الابتكار، والفكر المنفتح، ويحقق الاندماج والتكامل الاجتماعي عن طريق التواصل الفعال، والتنظـيم الأفضل للأنشطة الاجتماعية الخلاقة، وهو ما يستحيل تحقيقه في ظل الاتجاهات الثقافية السائدة حاليـا

أو بقيادة دولة لا تنظر للسياسة، إلا كمصدر للمشكلات، ولعدم الاستقرار أو للانقسـامات. فاقتصـاد الابتكار لا يخشى الانقسامات، بل يوظف التنوع من أجل تحقيق تكامل أرقى.

إن جوهر ما نطرحه هو أن نبدأ فورا عملية إصلاحية قوية، ولكن يتعـين علينـا أن نفكر في صياغة الإصلاح على نحو يحقق فرصة أقوى لتكوين تحالف اجتماعي قـادر علـى النهوض بالبلاد، وإعادة هيكلة الاقتصاد والمجتمع. فإنتاج رؤى ثقافية جديدة، بما في ذلك نسق أخلاقي جديد ومفهوم جديد أرقى للممارسة الدينية، والأمل في إعادة الحياة إلى ثقافة وطنيـة مقتدرة ومتفائلة، وعقلانية حقا، يتوقف إلى حد بعيد على النجاح في إنهاء الركود الراهن فـي الاقتصاد والحياة السياسية. وقد لا يمكن الوصول إلى عتبات نهضة حقيقية بدون إنجـاز حـد أدنى من هذه الإصلاحات فضلا عن اتخاذ قرارات جوهرية تمنح البلاد الفرصة للتفكير فـي مستقبلها بطريقة عقلانية، وتجعلها قادرة على السيطرة على مصيرها.

ويحتاج هذا المدخل إلى صياغة رؤى إصلاحية تفصيلية. فالتوقف عند العموميات كما تفعل المبادرات الخارجية قد لا يساعد في شيء، ففي المجال السياسي قد نقبل فكرة التحـول الأمن إلى الديمقراطية، ولكن ذلك لا يجب أن يفهم كتبرير لاستمرار الأمر الواقـع. كمـا لا يجب أبدا أن يفهم الانتقال الآمن، وكأنه شيء لا يقبل التعايش مع عناصـر المخـاطرة فـي الواقع. فمن لا يقبل التعايش مع المخاطر لا يمكنه أن يتجنبها. وهذه نتيجـة معاكسـة تمامـا لاتجاه الفكر الرسمي الذي يعتقد بأن المطلوب هو استئصال ما يراه خطرا. فما ينتهي إليه هذا الفكر هو تفضيل العنف، والركود عن المناهج التفاوضية والديناميكية التـي تغيـر معطيـات الموقف. وهذا لا يبعد المخاطر، بل يجعلها أشد. ويمكننا الجمع بين الحاجة إلى انتقال مأمون، والإسراع في الإصلاح السياسي في نفس الوقت من خلال الاتفاق على طريقة محددة للانتقال سياسيا ودستوريا، والبدء في تطبيقها على الفور. إن أحدا في هذا البلد لا يعترض على إيجاد ضمانات معقولة للاستقرار السياسي والدستوري، ولكن هناك فارقـا كبيـرا بـين ضـمانات للانتقال والإصلاح، وتلك النظرة التي تريد تثبيت وتجميد الأوضـاع السياسـية والدسـتورية الراهنة التي تعمق الركـود والاسـتبداد. ولعلنـا نفكـر بالفعـل فـي النمـوذج التركـي، أو نظهر شجاعة بالانتقال على الطريقة الإسبانية بعيدا عن نظام فرانكو، ونحـو ديمقراطيـة أوسع وأعمق.

وبالمناسبة يجب أن نلتفت إلى حقيقة أن معاناة أسبانيا من الإرهاب لم تمنعها من التقدم على طريق الديمقراطية، والنهوض الاقتصادي. والنتيجة هي أن إسبانيا تقدمت بسرعة خارقة بالرغم من بقاء خطر الإرهاب. لقد حسبوا الموقف بدقة وعقلانية. إن لم يكونوا قـد تقـدموا لكان الإرهاب قد صار أشد مما هو عليه الآن في ظل الديمقراطية، والنهوض الاقتصادي. أما

نحن فلا يمكن المبالغة في المخاطر السياسية، فليس هناك مجتمع سياسي على وجـه الأرض أكثر وداعة من مجتمعنا.

بين التطلعات والتعقيدات الداخلية

تندرج الإصلاحات السياسية المطلوبة في العـالم العربـي تحـت عنـاوين، أو مستويات ثلاثة عامة ومجردة، ولم تكن أبدا بعيدة عن التاريخ الفكري، والسياسي لمعظم الدول العربية. هذه العناوين هي حكم القانون، وأن يكون القانون عـادلا، ويقـوم علـى المبادئ الديمقراطية الحديثة، وأن ينشئ نظاما أو نظما فعالـة، وخاصـة فيمـا يتعلـق بالنهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

الدولة الوطنية:

يتفق العنوان الأول مع أساسيات فكرة الدولة الوطنية الحديثة. لقد نشأت هذه الفكـرة في أوروبا على قاعدة الاستبداد لسـبب جـوهري، وهـو أنهـا تمركـزت حـول الملـك أو صاحب السيادة في العاصمة، ووضعت في يده سلطات مفرطة من أجـل القضـاء علـى الإقطاع، أو السلطة التعسفية لأمـراء الأقـاليم. ولهـذا لـم يـرتبط الاسـتبداد الأوروبـي أو الياباني في مرحلة بناء الأمة، وتأسيس حكم القانون بالتعسف في استخدام السلطة.

وفي العالم العربي لم يستتب بعد مبدأ حكم القانون بسبب هذا العامل الجـوهري؛ أي التعسف في استخدام السلطة غير المقيدة. ويعود جانب كبير من استمرار التخلف، والتجـزؤ والمشكلات الأخرى إلى هذا العامل وحده. فالتجزؤ ينشأ عن انتشـار الانقسـامات العرقيـة والطائفية، والدينية والثقافية، ولجوء الحكام لإنعاش والتحالف مع تلـك الـولاءات الأوليـة، أو إدارة الحكم بطريقة شللية وعصبوية. كما يعود التعسف في ممارسة السلطة إلى الاحتكـار التام للفضاء السياسي، وانخفاض مستوى المشاركة الشعبية، وصعوبة محاسبة السلطات العامة في ظل غياب المجتمع السياسي والمدني أو ضعفه أو تدميره بصورة عمدية في مرحلة مبكرة من نشوء دولة ما بعد الاستقلال. وبذلك عادت المجتمعات العربيـة إلـى نسـق السـلطات المعروفة في العصور الوسطى؛ حيث يصبح المزاج التعسفي لأية مجموعة من القابضين على السلطة هو القانون، ويتقرر مصير الناس تبعا لقربهم أو بعدهم عن مراكز متعـددة، وأحيانـا متنافسة للسلطة وشخصنتها؛ أي توحدها مع شخص واحد أو أكثر، وتفضيل هؤلاء الأشخاص إدارة بلادهم، كما لو أنها من أملاكهم. فينحون القـانون جانبـا ويتخـذون القـرارات تبعـا لتفضيلاتهم المتغيرة، والتي لا يمكن التنبؤ بها أحيانا، وهو ما يقتلع من الجـذور مبـدأ حكـم القانون. ويرتبط ذلك التخلص من فكرة المواطنة والمساواة أمام القانون، والتفريـغ المسـتدام للسكان حتى يتم إبعادهم كلية عن المعترك السياسي، وسحق أية صورة من صور المعارضـة المنظمة، ولو في المجال المدني البحت. ويقوم الجهاز الأمني بإدارة الحيـاة السياسـية، بـل

وجميع مجالات الحياة. ويدار الاقتصاد بهذا الأسلوب المزاجي الصرف نفسه من خلال التحكم التام في أملاك الدولة وقطاعها العام. وحتى عندما يقوم الاقتصاد نظريا على السوق "الحر" تنشأ علاقة عمالة بين رأس المال والسلطة ويصبح للقابضين على الدولة رجال أعمال تابعون لهم أعمال يحتكرون الاقتصاد، وهو ما يعني أيضا أبعاد المنافسين عبر التمييز السياسي والإداري. ويتأقلم رأس المال الخاص مع هذه البيئة، فيتقرب رجال الأعمال الديمقراطية رجال السلطة، أو يتحدون معهم، ولا يبقى سوى عدد قليل ممن يفضلون النأي بأنفسهم عن الساسة، والسياسة معتمدين على الصدفة أو الإتاوة. وفي ظل سيادة هذه الأوضاع يصبح القانون مجرد وثائق معطلة، ويقع إتلاف شديد لنسيج المجتمع الوطني، ويتعثر الاقتصاد، وتضرب الفوضى أركان المجتمع وقاعدته.

القانون الديمقراطي:

وبينما يتعلق جانب مهم من الإصلاحات بإعادة تأسيس حكم القانون في مجتمع وطني متجانس ومتساو، فإنها لا يمكن أن تكتفي بهذا المستوى في عصرنا، ولا بد من إنجاز هذه الإصلاحات في سياق الأخذ بالمبادئ الديمقراطية. وتقوم معظم الدساتير العربية نظريا على هذا المبدأ، ولكن بعض النظم السياسية العربية لا تعرف بعد معنى الدستور، وبعضها الآخر لا يعرف عن الدستور شيئا سوى اسمه. أما بعضها الثالث فتطبق دساتير متقادمة تكرس الاستبداد، وتمنح شخصا واحدا كل السلطات، كل الوقت، بل وعادة ما يتم تطبيقه بصورة انتقائية تبعا للظروف، والحالة المزاجية، ودون أن تمر العملية السياسية والدستورية بالشعب إلا بصورة شكلية تماما. وتتولد السلطة عن السلطة، وليس عن الاختيار الشعبي. ويعود النظام السياسي إلى إنتاج الظواهر المرتبطة بالإقطاع، وهو ما يدمر فكرة حكم القانون، وتجانسه، ويحدث تلفا شديدا في نسيج الأمة والمجتمع، كما أشرنا من قبل. ولا يمكن إحداث قطيعة حقيقة مع هذا النمط للسياسة بدون الانتقال إلى الديمقراطية.

الفعالية:

وعندما يتحد تمركز السلطة مع السيطرة التامة على الاقتصاد وعالم الأعمال يصبح مبدأ سيادة الأمة مجرد مصطلح لا علاقة له بالواقع، وتكتسب كل الهياكل المنقولة عن الحداثة طبعا إقطاعيا. فالمؤسسات العاملة تدار بنفس الأسلوب الذي تدار به الدولة كلها؛ حيث يدور كل منها حول شخص واحد ينسق خطواته مع السلطات العليا وأجهزة الأمن. ويتم تحويل غالبية العاملين إلى اتباع شخصيين. وتسود قاعدة الولاء في منح هؤلاء وظائفهم، ويتم التخلص من الكفاءات بصورة ناعمة أحيانا، وخشنة أحيانا أخرى؛ مما يحدث تخريبا واسعا في

معنويات المجتمع كله. ويعد التخصيص التسلطي والولائي للوظائف على كل المستويات؛ أهم آليات السيطرة في هذا النسق السياسي والاجتماعي. ولهذا يتكون جيش هائـل مـن الأتبـاع المستعدين للتضحية بكل شيء من أجل تحققهم الشخصي، وخاصة عندما تكون الوظيفة العامة مناط المكانة، والاحترام في المجتمع. ويصبح التخصيص الولائي للوظـائف وسـيلة لتـأمين احتكار السلطة والإدارة التعسفية للمجتمع. وقد يعود المجتمع إلى التجزؤ بعد أن يكون قد حقق قدرا كبيرا من الاندماج الوطني إذا ما عاش لفترة طويلة في ظل أنظمة اسـتبدادية، أو حتـى أنظمة ديمقراطية شكلية تخصص الوظائف؛ وفقا لقاعدة الولاء والانتماء القبلي أو الطائفي، أو العرقي أو الديني أو غيرها من الانتماءات الميكانيكية. أما غالبية المجتمع فتشعر بالاسـتبعاد والظلم. فإما أن تمتثل للواقع وتقبل التهميش، أو أن تندفع للهجرة. ويؤدي استمرار هذا الواقع لفترة طويلة إلى تعقيدات لا حد لها عند بناء نظام ديمقراطي بالمعنى الإجرائـي للكلمـة؛ أي مجرد حكومة تقوم على التمثيل النيابي والانتخاب العام.

وبهذا المعنى كانت هناك أنظمة ديمقراطية شكلية تعمل بصورة سيئة للغايـة. ومـن المنطقي ألا تمثل العودة إلى هذه الأنظمة إصلاحا بالمعنى التقدمي للكلمة. ولـن يكـون مـن الممكن لهذه الأنظمة أن تعبِّد الطريق نحو التقدم أو النهوض الاقتصادي والاجتماعي. ولـذلك فسريعا ما تقع هذه الأنظمة ضحية لأزمات عويصة، وينتهي الأمر إلى حـدوث انقـلاب، أو حرب أهلية، أو تحلل طويل المدى، ويأس شامل. ويكفر الناس بالديمقراطية كما حـدث فـي دولة ما بعد الاستقلال في إفريقيا، والعالم العربي، وكثير من دول أمريكا اللاتينية.

ولا يمكن أن تقديم المجتمعات نظما ديمقراطية على أساس الانتخابات النزيهة وحدها، فالديمقراطية في عصرنا تعني قبل كل شيء مبادئ أساسية مثل حكـم القـانون، والمسـاواة، وحقوق التعبير، والتجمع والتنظيم، فضلا عن حد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعيـة. وعلـى نفـس الدرجـة مـن الأهميـة يجـب الاعتـراف بـأن ثمـة أنظمـة نوعيـة لا تقوم على الانتخابات، والتمثيل، والرضا الشعبي، وإنما على المعرفة التخصصية، والكفاءة في الأداء الفني. والجهاز الإداري للحكومة والجامعات، والنظم المحاسبية، ومراكـز البحـث مثلا لا تنهض إلا على الكفاءة والمعرفة العلميـة. وبوسـع المجتمـع أن يراقـب أداء هـذه المؤسسات، ولكن قواعد عملها يجب أن تقوم على معايير اسـتقلالية وتخصصـية. وهنـاك مستوى معين في كل الهياكل الكبرى للمجتمع ينهض على هذه المعرفة. وقد تتيح الديمقراطية فرصة الأخذ بتفضيلات بعينها من بين اختيارات متعددة متاحة، ولكن هذه الاختيارات جميعـا يجب أن تكون محسوبة بصورة معرفية أو علمية سليمة. فلا يمكن إدارة اقتصـاد حـديث أو حتى نظام تعليمي حديث، أو أي هيكل نوعي آخر بطريقة التفضيلات الشعبية الصرفة إلا إذا

كان المجتمع مستعدا للتضحية بالأداء السليم لهذه المؤسسات، وهو ما يعني أنه يكرس التخلف أو الفوضى أو كليهما. فأيا كانت التفضيلات الشعبية يجب أن تكون جميعا سليمة مـن حيـث المبدأ لأنها مضبوطة معرفيا. وعلى سبيل المثال لا يمكن تسليم إدارة مرفق عـام أو شـركة عامة لمن يجهلون أصول الإدارة السليمة. كما لا يمكن أن يقرر هؤلاء بيـع أو نهـب هـذه الأصول، أو إدارتها بصورة فوضوية بالادعاء بأن هذا هو قـرارهم الـديمقراطي. وعلـى مستوى الإدارة الكلية لم يحدث أن قرر مجتمع أن يحصل على كل ما يريده مرة واحدة بدون تضحيات تتناسب مع الجهد المطلوب، أو وضع سلم ما للأولويات. ولو لم يكن الأمـر كـذلك لقرر أي مجتمع أن يمضي في طبع النقود، كما شاء ظنا منه أنه يستطيع بـذلك أن يرضـي الجميع. فنتيجة مثل هذا الإجراء هو أن يقع خراب عام للاقتصاد، ويفقد المجتمع كل شـيء، وهذا بالمناسبة ما كان يحدث في كثير من الدول العربية. وبالنسبة لهذه البلاد كانت كل هـذه الظواهر أحد تجليات الإدارة المزاجية، والفوضوية للمجتمع في ظـل الاسـتبداد والطغيـان. فإرضاء الناس على حساب الإدارة السليمة للمؤسسات العامة، والدولة، ونظمهـا وأجهزتهـا النوعية شكل أهم آليات اكتساب الشرعية، وهو ما أدى إلى نتائج وخيمة.

ومن هذا المنظور فإن حكم القانون، والنظام الديمقراطي، لا يتحققان إلا على قاعـدة الحداثة بوصفها مسلمة تقوم على تحكيم المعرفة العلمية الأرقى في إدارة البنيـات الأساسـية للمجتمع مثل الإدارة الحكومية، والهياكل الاقتصادية والفنية والتخصصية، فالديمقراطية القادرة على الاستمرار هي تلك التي تتجنب تسييد السلطة السياسية على سلطة المعرفة، وتحتفل بهذه السلطة الأخيرة دون أن يكون ذلك بالضرورة على حساب المبادئ الديمقراطية، وعلى رأسها الشفافية والمحاسبية.

مبادرات:

لقد وصلت المجتمعات العربية إلى وضع بالغ التعقيد لأسباب معظمهـا كـامن فـي السياسة وفي التاريخ. وربما بسبب خروج المجتمعات من التاريخ تأكد عجزها عـن تحـين الفرص الكثيرة لاستيعاب أوليات الحداثة بوصفها معرفة، فضلا عن النتائج العميقة، وطويلـة المدى للخضوع للهيمنة والظلم الاستعماري والإمبريالي. ومـن الطبيعـي أن تشـعر تلـك المجتمعات بعدم الثقة في المبادرات، وبرامج العمل المصاغة في عواصم الدول التي غرست أوضاعا استعمارية ظالمة في منطقتنا. وعلى نفس الدرجة مـن الأهميـة لا يبـدو أن تلـك المبادرات قد توصلت إلى فهم سليم للظروف التاريخية والأوضـاع المعقـدة، أو المشـكلات المتداخلة التي تعيشها المجتمعات العربية في الوقت الراهن. غير أن ذلك لا يبـرر اسـتمرار التعايش مع الأمراض الكبرى التي أهدرت حق الشـعوب العربيـة فـي التقـدم السياسـي

والاجتماعي. ولا يمكن أيضا قبول أي تحليل تعسفي للواقع يفتقر للأمانة في تشخيص الواقـع لمجرد أنه أتى من الداخل حتى لو كان بهدف تأبيد أضاع لا يمكن استمرارها بـدون وقـوع خراب روحي ومادي هائل. وإذا كان التدرج أمرا مقبولا في حالات عديدة فإن الإصـلاحات الممكنة، والمطلوبة بإلحاح يجب أن تتحرك بنشاط وبقوة مقنعة لإنجاز المهمات الثلاث السابقة وصولا إلى النهضة والتقدم.

الحوار حول الإصلاح الديمقراطي

نتصور أن فترة ما بعد العيد ستشهد تنشيط الحوار الوطني الذي دعا إليه المؤتمر العام للحزب الوطني، ويعني التنشيط قبل كل شيء أن يتحرر الحوار من الغرف المغلقة، وأن تجري مقدماته في وسائل الإعلام تمهيدا لعقد مؤتمر وطني عام وموسع، تشارك فيه الأحزاب السياسية، وممثلون للمجتمع المدني والشخصيات العامة، ويكلف بوضع برنامج عمل للانتقال الآمن، والمنسجم للديمقراطية في مصر.

ونعتقد أن ما جرى حتى الآن من جلسات للحوار بين الحزب الوطني، وأحزاب المعارضة؛ هو في جوهره مشاورات أولية للتحضير لعملية الحوار الحقيقية التي يتمناها كل مواطن مصري لأسباب عديدة:

أول هذه الأسباب أن حصر الحوار بين الأحزاب السياسية يتجاهل حقيقة أن الغالبية العظمى من المصريين ليسوا أعضاء في هذه الأحزاب، وتوضح الاستطلاعات القليلة التي تمت على عينة قومية ممثلة لجميع فئات المواطنين أن عضوية الأحزاب لا تزيد كثيرا على ٢% منهم، ومن ثم فإن مصطلح الحوار الوطني نفسه يفرض إيجاد آليات إضافية لتقريب الحوار من فرصة التعبير عن وجهات نظر الفئات المختلفة من المواطنين، وقد يساعد على ذلك ضم ممثلين للمنظمات المدنية الكبيرة، وذات الثقل في التعبير عن قطاعات واسعة من المجتمع بحكم عضويتها، أو إفادتها من الخدمات، والمعارف التي تنتجها تلك المنظمات، وقد يوسع هذا هامش التمثيل المجازي إلى نحو ٧ % من المجتمع المنضمين إلى جمعيات أهلية، أو مؤسسات مدنية، ولأن هذا التمثيل المجازي، لا يكفي فلا بد من ضم شخصيات عامة من قطاعات مختلفة مثل الصحافة، والقضاء، والجامعات والمبدعين.

أما السبب الثاني فهو أن حصر الحوار في الغرف المغلقة يتلف فكرة الحوار من أساسها، فالحوار ضروري لأنه يشكل آلية متميزة للمشاركة في صنع مصير الوطن، بل ولأن له قيمة كبيرة في استعادة ثقة قطاعات واسعة من المجتمع التي لا تشارك في العملية السياسية لاعتقادها بأن صوتها لن يصنع فرقا مهما في الطريقة التي يعمل بها النظام السياسي أو في صياغة وتطبيق السياسات العامة، والحوار هو أيضا ضروري للتوصل إلى تراض وطني عام حول السياسات، وبرامج العمل، فإن لم يتم هذا الحوار على شاشات التلفاز والراديو والصحافة المطبوعة والإلكترونية، فلن نفقد مشاركة قطاعات واسعة من المجتمع، بل قد يفقد هو قيمته الحقيقية، لأنه لن يلفت نظر سوى أقلية ضئيلة من المواطنين.

ولكي نفهم هذه الحقيقة يتوجب التنويه إلى حقيقة أن فكرة الحوار الوطني هـي آليـة استثنائية يحتمها عدم كفاية الأطر المؤسساتية الموجودة بالفعل للتوصل إلـى حالـه سياسـية وطنية جديدة، فلو أن المطلوب هو حصر المشاركين في الأحزاب السياسـية المعتـرف بهـا رسميا لوفي مجلسي الشعب والشورى بالغرض. فالأحزاب المشاركة حاليا ممثلة، ولو بأعداد ضئيلة في المجلسين، وطالما أن المطلوب هو إطار آخر وأوسع من خلال الحوار يكون مـن المنطقي أن نوسع مدى المشاركة، وأن نجعل المشاورات، والمناقشات علنية حتى يتاح لجميع المواطنين إدراك جدية، أو خطورة المهمة المطروحة.

إن توسيع مجال المشاركة لتضم ممثلي المجتمع المدني والشخصيات العامة التي تمثل ركائز مهمة للحياة السياسية والثقافية، أو منصات جوهرية للرأي يحل تلقائيا مشكلة مشـاركة الأحزاب، والقوى المحجوبة عن الشرعية خاصة التيار الإسلامي المعتدل الذي ينبـذ العنـف والإرهاب؛ إذ يمكنها المشاركة من خلال الشخصيات المفكرة التي تسهم فـي طـرح وجهـة نظرها حتى نتمكن من التوصل إلى حل مقبول يتفـق مـع أفضـل مسـتويات الممارسـات الديمقراطية لتقنين الوجود السياسي لتلك القوى.

أما السبب الرابع فيتعلق بمدى أهمية جدول أعمال هذا الحوار الوطني، وقد فهمت من دعوة الحزب الوطني أن المطلوب هو التوصل إلى تراض وطني عام حول أشـياء مهمـة لا تقل عن مسار تطور النظام السياسي، وبصفة خاصـة قضـية الانتقـال الآمـن والمنسـجم للديمقراطية، فإن انحصرت مهمة الحوار في إلغاء، أو تعـديل بضـعة تشـريعات، فـالأمر لا يتطلب حوارا وطنيا بالمعنى العميق والجدير بالاهتمام؛ إذ يكفي أن تقرر الحكومة التقـدم بتشريعات جديدة، وأن تزاول الحوار من أرضية مجلسي الشعب والشورى، كما يجري عـادة ويتناقض ما توحي به دعوة الحوار مع أطروحة ميثاق شرف للأحزاب، فالأحزاب يجب أبـدا ألا تتقيد بميثاق شرف، وإنما بالقانون الديمقراطي.

والسبب الأخير لما نطرحه من رأي حول هذا الحوار هو أن مسألة الانتقال الآمـن، والمنسجم للديمقراطية صارت متحدة اتحادا تاما مع المسألة الوطنية؛ أي إنهـا تحولـت مـن مجرد مطلب يستعيد لمصر حياتها الديمقراطية، كما وعدت ثورة يوليو إلى القضية المحورية، والمحددة لمصير الوطن المصري والعربي أيضا.

فعبر الديمقراطية نستطيع أن نقاوم الضغوط الخارجية التي تتحجج بأن العـرب هـم الاستثناء الوحيد من موجة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، وفي الوقت نفسه فـإن التحول الديمقراطي وحده هو الذي يضمن استعادة مصر لموقع القيادة في العالم الثالث، وفـي العالم العربي، والواقع أن الديمقراطية وحدها هي التي يمكن أن تجعل مصر من جديد عروس

العالم، وأن تستعيد لها كامل مكانتها في قلب المجتمع العالمي الرسمي، والشعبي، ويجـب أن نعترف بأن مصر فقدت - أو كادت - هذا الموقع لأسباب عديدة، ويبطل هذا التحـول حجـة إسرائيل التقليدية التي توظفها بنجاح في كل المنابر العالمية، والتي تقول بأنهـا الديمقراطيـة الوحيدة في الشرق الأوسط، ومجرد انتقال مصر الحاسم إلى نظام ديمقراطي منسجم يمكننـا من عزل إسرائيل تماما باعتبارها مجتمع "أبارتهيد" يقوم على الاحتلال واغتصـاب أراضـي الآخرين بالقوة، ولا شأن له بالقيم الأساسية للديمقراطية لا بالقدر الذي كان لنظام الأبارتهيـد السابق في جنوب إفريقيا.

وفي حالتنا تحديدا صارت الديمقراطية، والأمن القومي قضية واحدة، وليس العكـس كما درجت الدعاية المعادية للديمقراطية في بلادنا على التلميح، أو التصريح، ولعلنا نتأسى هنا بما حدث للبلاد العربية التي حكمتها أنظمة شمولية مثل العراق والسودان وسوريا؛ حيث لـم تتورع المعارضة عن التحالف مع القوى الخارجية التي استباحت أمن هـذه الـبلاد العربيـة باسم الاستبداد.

وكان التاريخ المصري الحديث منذ ستينيات القرن التاسع عشر، وحتى بدايـة عقـد الخمسينيات؛ قد نهض على ثلاثية جوهرية مثلت الاستراتيجية العامة للتطور الـوطني، بـل تجاوزت ذلك إلى التعبير عن مكنون الشخصية المصرية الحديثـة ذاتهـا، وهـي الوطنيـة والديمقراطية، والاستنارة، وقد آن الأوان لاستعادة هذه الثلاثية الجوهرية من خلال الانتقـال الآمن لنظام ديمقراطي منسجم بعد فترة طويلة من الانقطاع والتجريب.

لقد انتهت عمليات التجريب السياسي التي شهدناها منذ ثوره يوليو١٩٥٢ إلى أوضاع انتقالية متتالية، وهذه التجارب والأوضاع الانتقالية أثبتت أن الطريق الوحيد لبناء نظام سياسي منسجم هو الديمقراطية ذاتها.

وإذا شئنا أن تنتهي التجربة الحالية للحوار الوطني إلى نتيجة مختلفة عـن التجربـة السابقة، ولم تسفر عن شيء فإن جدول الأعمال يجب أن يحدد بحسم في التشاور حول تـأمين الانتقال إلى نظام ديمقراطي منسجم، ويعني ذلك تناول الإشكاليات العامة والملموسة للانتقال، وصولا إلى توافق عام حول ترتيبات سياسية، ودستورية جديدة، ويهمنا هنا التأكيد على خمس إشكاليات جوهرية، وإن كانت تخص الظروف المرتبكة للانتقال الديمقراطي ذاته.

الإشكالية الأولى في تقديري هي الضيق الشديد لقاعدة الطبقة السياسية في مصـر؛ إذ لا يكاد المواطنون يتعرفون على أي عدد مهم من الشخصيات العامة بمـن فـي ذلـك قـادة الأحزاب السياسية، وأهم المبدعين وقادة الفكر والرأي ولا تعكس هذه الحقيقـة التـي تثبتهـا الاستطلاعات القليلة للرأي العام مجرد ظاهرة الأمية، أو العزوف عن المشاركة لأن ضـيق

قاعدة الطبقة السياسية في مصر نتج عن تآكل نخبة الحكم التي جـاءت بهـا ثـورة ١٩٥٢ لأسباب طبيعية وسياسية، كما نتجت عـن ممارسـة السـلطة العامـة مـن خـلال الإدارة البيروقراطية، وليس من خلال أساليب الانتخاب العام والتعددية الحزبية، وتـداول السـلطة، وهي الآليات المعروفة لتوسيع قاعدة الطبقة السياسية في المجتمعـات الديمقراطيـة، وهنـاك استراتيجيات مختلفة لتوسيع قاعدة، وتنمية مواهب ومهارات تلك الطبقة السياسية، ويجب بحث هذه الاستراتيجيات في إطار الحوار.

أما الإشكالية الثانية في النظام السياسي المصري فهي التمركز الشديد للسـلطة فـي الفرع التنفيذي من الحكومة، ومن المتفق عليه أن الحد الأدنى للنظام الديمقراطي هـو الـدور الجوهري للبرلمان، والاستقلال التام للقضاء. وقد أدى التمركز المتطرف للسلطة بيد رئـيس الدولة إلى مفارقات لا حل لها في النظام السياسي، فنظامنا لا يعترف مثلا بالمسئولية الجماعية للحكومة أمام البرلمان لأن الرئيس الحقيقي للحكومة ليس رئيس الوزراء، وهو منصب غيـر منتخب، وإنما رئيس الدولة ذاته. كما أن التوسع في سلطات رئيس الدولة يلغي عمليـا مبـدأ الفصل بين السلطات؛ إضافة لانعدام التوازن فيما بينها. وكان المرشح لرئاسة الدولة يسـمى من مجلس الشعب بأغلبية الثلثين، وهو ما ينتهي بدوره إلى مفارقات عديدة مع آلية الاستفتاء، فإذا أضفنا حقيقة أن التعديلات الدستورية لعام ١٩٨٠ قد ألغت قيد تولي الرئيس لولايتين يبرز الخوف من أن تقع البلاد في "فخ دستوري" يصعب إيجاد أي حل له إلا بوسائل استثنائية، كما وقع في تونس مثلا عام ١٩٨٧. وفضلا عن ذلك فإن وجود الرئيس على رأس حـزب مـن الأحزاب يسبب مفارقات (نظرية) أخرى لا تقل أهمية إذا لم يحصل هذا الحزب على الأغلبية البرلمانية المطلوبة. ولا يمكن مشابهة هذا الوضع لحالة فرنسا التي شهدت "حكومات الرأسين" لسبب أن للبرلمان في فرنسا سلطات كبيرة، وأن تقاليدها الديمقراطية أقدم وأشد رسوخا. ومع ذلك فحتى في فرنسا فشلت هذه التجربة فشلا تاما. ويحتم ذلك انتخاب رئيس الدولـة انتخابـا حرا مباشرا ولولايتين فقط، كما استقر العـرف الدسـتوري فـي جميـع الـدول الرئاسـية الديمقراطية تقريبا.

أما الإشكالية الثالثة فهي تتعلق بالأحزاب الدينية تحديدا والأحزاب الشمولية عمومـا، فتقنين وجود هذه الأحزاب ينطوي على مخاطر كثيرة أهمها إمكانية التحول إلى دولة دينيـة، ولكن إنكار الشرعية عنها يزعزع مصداقية العملية السياسية نظرا لتمثيلها لقطاع كبيـر مـن المواطنين وتجذرها في البيئة السياسية المصرية تاريخيا، وتختلف الـنظم الديمقراطيـة فـي موقفها من هذه القضية، ففي أمريكا وفرنسا مثلا يقع الاعتراف بالأحزاب الشـمولية، بينمـا يرفض النظام الدستوري الألماني الاعتراف بها، ومع ذلك ففي جميع الديمقراطيات الغربيـة

يقع الاعتراف بالأحزاب التي تحمل اسم المسيحية لأنها تقبل بالتنافس السلمي، والنظام الديمقراطي، ولا يبدو أن من المستحيل التوصل إلى حل توفيقي بين مختلف الاعتبارات المتناقضة والمشروعة، ويبدو أن المفتاح العملي لحل الإشكالية هو التفاوض حول طبيعة الحزب المعني. فمن الممكن مثلا إلزام الجميع بالاعتراف بحتمية الشفافية، والعلنية سواء في أسماء الأعضاء أو البرنامج السياسي، ورفع تسمية الدين من الحزب السياسي حتى لا يوحي بأنه يحتكر صفة الإسلام، أو تمثيل المسلمين، أما الحل الحقيقي فسوف يتوقف على مدى التمكن من ترسيخ القيم والعادات والآليات الديمقراطية، كما أن الفصل بين سلطة السيادة، وسلطة الحكم؛ توفر آلية حماية للديمقراطية والحريات العامة، والدستور غالبا ما تكون كافية حتى تتجذر التقاليد الديمقراطية، والأمر المؤكد هو أن تجذر الديمقراطية يحل تلك الإشكالية جذريا.

أما الإشكالية الرابعة فتتعلق بالنظام الانتخابي، فالانتقال إلى الديمقراطية المنسجمة في ظروف ضحالة المشاركة وضعف الأحزاب يكون نظام التمثيل النسبي غير المقيد أفضل إليه لتجذير التعددية السياسية، ولكن موقف المحكمة الدستورية حتم العودة إلى نظام الانتخاب الفردي غير أن حكم المحكمة الدستورية تأسس على واقع القيود على تأسيس الأحزاب فإذا زالت هذه القيود لا يكون هناك أساس للاعتراض على التمثيل النسبي؛ إذ لن يكون هناك سبب للامتناع عن المنافسة في الانتخابات العامة من خلال أحزاب، وتنتفي بذلك حجة المستقلين في وجود مخالفة لمبدأ المساواة، كما أن تأسيس هيئة دستورية لإدارة الانتخابات العامة مثلما يحدث في النظام الدستوري الهندي يستعيد المصداقية الكاملة للانتخابات العامة، ويضيف ضمانات أعظم للمساواة والنزاهة.

أما الإشكالية الأخيرة فهي تلك المتعلقة بالدستور. والواقع أنه لا يوجد سبب منطقي للقول إن البحث في وضع دستور جديد خط أحمر. فالمسألة باتت حتمية. والدستور الحالي لم يعد يتواءم مع التطورات الواقعية، ناهيك عن ضرورة ضمان الانسجام في عملية الانتقال إلى الديمقراطية. ووضع هذا الدستور في ظروف خاصة، وتم تعديله في ظروف بالغة الارتباك.

إن الغالبية العظمى من المصريين، ومن النخبة السياسية والثقافية تقبل أن يكون الانتقال إلى الديمقراطية المنسجمة تدريجيا في أمد زمني مقبول. ولكن ذلك يمكن لتعديلات دستورية تمهد لدستور جديد. ويبدو ذلك هو الحل الوحيد لضمان انتقال سلمي، وآمن للديمقراطية باعتبارها النظام الطبيعي القابل للديمومة، والذي تستحقه مصر، وينسجم مع شخصيتها وتاريخها الحديث، ومكانها ومكانتها في العالم.

الفصل الثالث

فك الاحتجاز

مخاطبة عقل الدولة العربية

في مواجهة الاستعصاءات التي تفسر الركود المذهل للمجتمعات العربية تطور مدخلان أساسيان، وهما مدخل الإصلاح السياسي، ومدخل المجتمع المدني. الأول يقوم بنهاية المطاف على مبادرات فوقية تدخل إصلاحات سياسية عميقة تعيد الحيوية للمجتمع السياسي وتؤمن الانتقال إلى نظام ديمقراطي في غالبية الأقطار العربية. وينظر البعض باستخفاف، وربما شيء من الإدانة إلى هذا المدخل لأنه فوقي أو مثالي يطلب المستحيل من حكومات، ونظم عنيدة لن تسلم أبدا بضرورة إنهاء الاحتكار السياسي، أو لأنه يطلب الإصلاح والديمقراطية دون كفاح طويل، ودون دفع ثمن. وينتقد البعض هذا المدخل أيضا لأنه يتسم بالسطحية والشكلية. فالإصلاحات التي تدخلها نخب حكم تحتكر السلطة والثروة لن تكون في أفضل الأحوال سوى تدابير جزئية وشكلية، وغالبا ما تأخذ باليد اليمنى ما تمنحه باليد اليسرى لتأبيد الوضع القائم. ويقول المعارضون لهذا المدخل إن الحياة السياسية لأي مجتمع ليست عملية هندسة اجتماعية وإنما هي تطور عضوي للنسيج المجتمعي وللتاريخ السياسي الخاص بكل مجتمع. ولا شك أن هذه الانتقادات صحيحة شكلا، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأشخاص، والأسر التي تتوسد قمة الدولة، ولكنها أيضا حافلة بالمبالغات.

فمدخل الإصلاح من أعلى لا يفتقر إلى نظرية سياسية، بل ويستند على ثروة كبيرة من التجارب التاريخية والحديثة. مقترب الإصلاح من أعلى هو تطبيق نوعي لنظرية أن للدولة عقلا يتحرك تبعا لهدف أسمى، وهو الاستمرار عن طريق التغلب الدائم على الصعوبات، والتأقلم مع المتغيرات الجديدة. فإن لم تبادر الدولة بالتغير والتأقلم الإيجابي قد تعرض نفسها للسقوط. وتعني نظرية عقل الدولة باستبعاد إمكانية الشخصنة التامة للحكم. فعقل الدولة هو وعاء الحسابات التي تضمن بقاءها ككيان مجرد حتى على حساب الأشخاص القياديين لأجهزتها المختلفة إن لم ينجحوا في قراءة التغيرات التي قد تعصف بالدولة. وتفترض هذه النظرية أن الدولة العربية تعايش الآن ظروفا مختلفة كثيرا عن تلك التي قادت إلى بناء نظم حكم سلطوية وعنيفة. فالمجتمع يخرج تدريجيا عن طوقها، ويتوق إلى مثل سياسية جديدة وبصورة أخص التعددية، والحريات العامة، وبناء أنساق حكم تقوم على انتخابات دورية حرة، ونزيهة في مجتمع يحكمه القانون.

ومن ناحية الخبرة التاريخية فإن لدينا نخب حكم حاولت إصلاح شأنها من الداخل عبر مبادرات فوقية بعضها فشل والآخر نقل المجتمع إلى الأمام، ولو بعد معاناة مريرة. فلا يمكن مثلا عزل تجربة الانتقال إلى الديمقراطية حتى في أوروبا الشرقية عن المبادرات الفوقية الدورية التي قامت بها الأحزاب الشيوعية الحاكمة وقتئذ. وفشلت هذه المبادرات لأسباب تتعلق

بالهيمنة السوفييتية، وليس بالأوضاع الداخلية لهذه الأحزاب، أو لهذه المجتمعات. فقام أمـري ناجي الأمين العام للحزب الشيوعي المجري بمبادرة ثورية للإصلاح السياسي والدستوري، بل وقاد ثورة وطنية عام ١٩٥٦ انتهت بالفشل نتيجة التدخل السوفييتي. وقام جومولكا بمحاولات متكررة في بولندا أثارت امتعاض السوفييت، ولكنها كانت أقل ثورية. ثم قام دوبتشيك الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكي بمحاولة مماثلة انتهت بدخول الدبابات السوفييتية إلى براج عام ١٩٦٨. وبإيجاز كان عقل الدولة يعمل لصالح الإصلاح. وبات من المؤكد أنه مـا أن يخـف الضغط السوفييتي سيتم انتقال سلمي للديمقراطية هناك، وهو ما حدث عـام ١٩٨٩. وسـوف نجد محاولات شتى للإصلاح من أعلى في النماذج المضادة مثل تجربة شـيلي؛ حيـث قـام بينوشيه بنفسه بقيادة التحول إلى نظام ليبرالي بعد أكثر من عقدين على الانقـلاب العسـكري الدموي الذي قاده ضد نظام الليندي في بداية السبعينيات. وهناك أيضا التسليم الطوعي للسلطة من جانب العسكريين في البرازيل، والأرجنتين دون أن تقوم ثورات شـعبية تجبـرهم علـى التسليم بالحل الديمقراطي بالقوة.

ولكن عقل الدولة لم يعمل في العالم العربي ربما باستثناء جزئي في حالة المغـرب، ونخبة الحكم في مختلف الدول العربية تناور لإبقاء الوضع القائم على ما هو عليه رغم الفشل المريع في تحقيق أي نهضة مهمة في أي مجال بما في ذلك المجال الأمني البحت الذي يشكل جوهر الاستراتيجيات السياسية لنخب الحكم العربية. ومن هنا بدا أن مدخل المجتمع المـدني هو الاستراتيجية السليمة التي يستند عليها جل الفكر السياسي تاريخيا، وفي الوقـت الحـالي لإحداث الانتقال الديمقراطي، واستعادة مشروع النهضة العربية. ويقوم مقترب المجتمع المدني على افتراضات شتى، فنضوج الثقافة المدنية والدستورية الحديثة هي العامل الـدافع لتحـول ديموقراطي أصيل وقابل للبقاء، ونمو المنظمات المدنية يشكل القاعدة التـي لا غنـى عنهـا لازدهار مجتمع سياسي قادر على إدارة سلمية لدولة ديمقراطية، بدءا من وقف تغول الدولـة ومصادرتها للحريات العامة، وصولا إلى التمكن من بناء دولة ديمقراطية.

وقد تطور جزئيا في شتى البلاد العربية مجتمع مدني وأهلي له تراث ثقافي واجتماعي عميق. ولكن من المتفق عليه أنه لا يزال بالغ الضعف والهشاشة بما يجعل الانتقـال السـريع للديمقراطية أمرا بالغ الصعوبة. فغالبية المجتمعات العربية ليست قوية بمـا يكفـي لمجـرد التصدي الفعال لانتهاك الدولة المستمر لحقوق الإنسان بما في ذلك أبشع هذه الانتهاكات مثـل استمرار نظم طوارئ متشددة، وشيوع ممارسة العقاب الجمـاعي والتعـذيب، والاعتقـالات الإدارية والعشوائية والمحاكم العسكرية وغير الشرعية. وتقر مختلـف القيـادات السياسـية والمدنية بهذا الواقع الصعب. ويكاد حتى النشطاء الأكثر كفاحية، واستقامة في الفضاء المدني

ينفضون أيديهم من الفكرة كلها بعد عقود من النضال في عدد من الدول العربية بما فيها تلك التي تمتعت بتراث ديمقراطي قديم مثل مصر.

وقد نقرأ الصورة من منظور يائس فنقول إننا قد نضرب رءوسنا في حائط الاستعصاء الديمقراطي لفترة طويلة مقبلة لأن المقتربين لم ينتجا تحولا يذكر، وهو ما يؤكده النموذج الشائع في العالم العربي مثل مصر وسوريا وتونس. ولكننا قد نقرأ الصورة من منظور آخر لنصل إلى نتيجة مختلفة مثلما يعتقد من التطورات الراهنة للحالة الفلسطينية، بل وربما أيضا من حالة السودان والجزائر، فضلا عن حالة المغرب والبحرين وغيرها.

إذ ليست ثمة مفاضلة بين مقتربين، بل هناك آفاق زمنية مختلفة، وربما سيناريوهات مختلفة لإنهاء الاستعصاء الديمقراطي. الإصلاح من أعلى له مزية السرعة. وهو يضمن الطابع السلمي للانتقال بأقصى ما يمكن عمليا، وهو أيضا ينضج المجتمع السياسي بصورة متوازنة إذا قام على تحرير الجدل الاجتماعي وروح الحوار، ولكنه قد يؤدي إلى نتائج أقل أصالة وتجذرا. وعلى نفس الدرجة من الأهمية فالإصلاح من أعلى يحافظ على تماسك المجتمع ولو شكليا بما يمكن الشعوب العربية من مواصلة النضال من أجل الحقوق القومية، وعلى رأسها حقوق الشعب الفلسطيني والشعب العراقي. أما النشاطية المدنية والسياسية فتحتاج إلى أفق زمني طويل، وقد تشتمل على صدامات سياسية وعنف غير صحي، ومعاناة ممتدة وتأخر في تحصيل نتائج الانتقال الديمقراطي بالنسبة للنهضة السياسية والاقتصادية. ولكن نضوج المجتمع المدني عبر كفاح متواصل يجعل الانتقال الديمقراطي أكثر عمقا وأصالة. ويبدو أن علينا أن نأخذ بما يأتي أولا، وبما يأتي لصالح الأمة والمجتمع والسلم الأهلي.

الحكم الجيد بين قوة وضعف الدولة

تكشف دراسة حديثة للبنك الدولي بعنوان "حكم أفضل من أجل التنمية فـي الشـرق الأوسط وشمال إفريقيا" عن عدد من الحقائق المثيرة.

من أهم هذه الحقائق أنه لو كانت منطقتنا قد نمت بنفس المعدل الذي حققته دولة مثـل ماليزيا خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، لكان الدخل الفردي المتوسط قد صار ضـعف ما هو عليه الآن، ولم يملك كتاب هذا التقرير سوى أن يعبروا عن الدهشة لهـذا الاسـتنتاج فهتفوا مرتين: ضعف الدخل!

من تلك الحقائق أيضا أن درجة جودة الحكم في هذه المنطقة أقل من جميع المنـاطق، والدول الأخرى التي تماثلها من حيث مستوى الدخل، وتعد منطقتنا استثناء من قاعدة عالميـة تقول إن نوعية الحكم تزيد جودة مع ارتفاع مستوى الدخل الفردي المتوسط، وبتعبير آخر فإن الحكم لا يتحسن في هذه المنطقة مع ارتفاع متوسط الدخل.

أما أهم الحقائق التي كشفت عنها هذه الدراسة فهي أن معدل النمو السنوي كان يمكن أن يزيد بنسبة واحد في المائة لو أن جودة الحكم في منطقتنا كانت تتحسن بـنفس المعـدلات التي حققتها عدة بلدان في جنوب شرق آسيا، وهي بلدان دخلت العالم بعدنا بعقود كثيرة.

وبتعبير آخر فإن باستطاعة منطقتنا أن تزيد معدل النمو دون اسـتثمار ملـيم واحـد إضافي إذا تحقق تحسن معقول في مؤشرات جودة الحكم، ولعلنا نوضح الصورة بقدر أكبـر بأن نشير إلى أن منطقتنا لم تحقق معدل نمو يصل إلى واحد في المائة سنويا منذ عـام١٩٨٠ فكان معدل النمو المتوسط يصل إلى ٠,٩% برغم الاستثمارات المالية الكبيرة التي ضـختها دول المنطقة في اقتصاداتها خلال هذه الفترة، وكان هذا المعدل أقل من أي منطقه أخرى فـي العالم بما فيها إفريقيا الاستوائية، وهو ما يشير بوضوح إلى الانخفاض الشديد فـي مسـتوى كفاءة إدارة الاقتصاد والمجتمع، ويوضح النتائج السلبية لتواضع مستوى جـودة الحكـم فـي منطقتنا من العالم..

ديمقراطية أم حُكم جيد؟

يعتقد كثيرون أن البنك الدولي قد اخترع الحكم الجيد حتـى يتهـرب مـن اسـتخدام مصطلح الديمقراطية، وربما كان ذلك صحيحا بصورة جزئيـة نظـرا للحساسـية السياسـية للمصطلح الأخير بالنسبة لحكومات كثيرة في العالم خاصة في المنطقة العربية. ولكـن هـذا المصطلح له تاريخ مستقل نسبيا عن مصطلح الديمقراطية، والواقع أني أجـده أفضـل مـن

مصطلح الديمقراطية برغم القيمة العاطفية العالية لكلمة ديمقراطيـة، فليسـت كـل الأنظمـة الديمقراطية جيدة من وجهة نظر شعوبها، أو بالقياس الموضوعي. فكثير مـن الـديمقراطيات تعاني من الفساد وسوء الإدارة والبطالة، وأحيانـا تكـون الديمقراطيـة أسـيرة السـخافات الأيديولوجية، والمماحكات السياسية وتواضع الأداء، فضلا عن الظلم الاجتمـاعي، والتشـوه الثقافي. كنا نعاني في مصر من هذه السمات في النظام السياسي الليبرالي قبل عـام ١٩٥٢، كما يشهد على ذلك أساتذتنا وآباؤنا. وليس في ذلك ما يقلل من أهمية الديمقراطيـة، وعلوهـا على كافة النظم السياسية الأخرى. كل ما نعنيه هو أن المهم هو أن تحقق الديمقراطية وعودها العظيمة، وهو ما قد تنجح أو تفشل فيه تبعا لأحوال المجتمع وثقافته وجودة بنيته الدسـتورية والتشريعية، وإخلاص ونزاهة نخبه السياسية، وسلامة تكوين طبقاته العليا، وامتلاكها للالتزام بمصالح المجتمع في التقدم، وليس بمصالحها الخاصة وحدها. وتعبير الحكم الجيد يشتمل على ما هو إيجابي في النظم الديمقراطية، ويضيف عليها اعتبارات حسن الإدارة والأداء الفني؛ أي الكفاءة في تدبير أمور المجتمع بمختلف مجالاته، وبذلك يشتمل الحكم الجيد على المؤشـرات الأساسية للديمقراطية مثل الحقوق السياسية، والحريات المدنية، وحرية الصـحافة، وانفتـاح المؤسسات السياسية على المجتمع، والتنافس على المناصـب النيابيـة العامـة، والمشـاركة والمحاسبية الديمقراطية والشفافية، وتوافر المعلومات عن أداء السلطات العامة، ثم هو فضـلا عن ذلك يشتمل على مؤشرات مناسبة لقياس كفاءة الإدارة الحكومية مثل درجة الفساد وجودة التشريعات، ومدى اتساع السوق السوداء وحسن إدارة الموازنات الحكومية، ويسر الإجراءات الإدارية في عديد من المجالات بدءا من المحاكم، ومرورا بـإجراءات الاسـتثمار ونزاهـة القضاء، وجودة الخدمات العامة خاصة التعليم والصحة والمساواة في توزيعها بين المواطنين. ومن المهم أن نضيف معاني المساواة بين الرجال والنساء والحـرص علـى نظافـة البيئـة الطبيعية، وسلامة المجتمع الأخلاقية، كما يظهر في معدلات الجريمة.. إلخ.

وفي جميع هذه المؤشرات يعاني العالم العربي والإسلامي تدهورا واضحا بالمقارنـة بالدول الأخرى، والمماثلة له في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويعد تواضع نوعية الحكم بذاته أحد أهم أسباب الإخفاق الاقتصادي، بينما لا يفسر الإخفاق الاقتصـادي إلا بقـدر معين سوء الأداء الحكومي سواء فيما يتعلق بالحقوق، والحريات العامة، أو فيما يتعلق بكفاءة إدارة المجتمع والشئون العامة، مثل بطء العدالة وانتشار الفساد، وتعقيد وتعـدد الإجـراءات الإدارية في كل مجال وهكذا.

معنى القوة والضعف:

أقدر تعبير الحكم الجيد بالنسبة لنا في العالم العربي والإسلامي لسبب إضافي؛ فهـذا التعبير يحل المفارقة أو اللغز الكامن في التجربة السياسية الراهنة لعدد من الأقطار العربيـة، فواقع الدولة وممارستها تكشف عن نقيضين، فالدولة تبدو بالنسبة للمجتمع قوية للغايـة فـي جوانب معينة، وضعيفة للغاية في جوانب أخرى. هي قوية ببطشها وصلفها وانتهاكها للحقوق الأساسية، وهي لا تسأل عن رأي المجتمع ولا تعتـرف بـأن سـلطتها مشـتقة عـن مبـدأ سيادة الأمة. وهي تستطيع تحويل حياة الناس إلى جحيم، وغالبا ما تفعل، ولكنها في الوقـت نفسه ضعيفة فيما يتعلق بتطبيـق القـانون، وفـي مواجهـة الفسـاد، وفـي ضـبط إيقـاع المجتمع بصورة إيجابية وبناءة، كما هو ضروري في أي مجتمع حديث، وهي ضعيفة بصورة عامة فيما يتعلق بأدائها التنموي، وفي تحقيق تراكم رأس المال والمعارف التكنولوجية، وفـي ميدان الثقافة الاجتماعية والشعبية. الدولة لا تستطيع مجرد تنظيم المرور أو القضـاء علـى الدروس الخصوصية، ولكنها قادرة على وضع الآلاف في السجون خـلال أقـل مـن أربـع وعشرين ساعة.

ويعني ذلك أن الدولة قوية في المجال الخطأ، وضعيفة في المجال الخطـأ؛ أي قويـة حيثما كان يجب أن تكون رحيمة وضعيفة حيثما يجب أن تكون صارمة. وهي على خطأ فـي الحالتين لأنها لا تطبق قانونا جيدا سواء من زاوية احترام الحريات العامـة، أو مـن زاويـة الكفاءة في إدارة التنمية، وهذا اللبس يجعل المجتمع نفسه مشوش التفكير، فهو يطالب بحكومة قوية لأنه يريد أن يطبق القانون بصرامة، وبالتساوي على الجميع، وهو في الوقت نفسه يتمنى لو أن الدولة كانت أضعف فيما تتعلق بقدرتها المهولة على اختـراق المجتمـع، وتقزيمـه أو إهانته وسحق كرامته، والتشوش هنا واضح فالحكومة التي تتعامل مع المجتمع كالغول ليسـت قوية، بل باطشة، والدولة التي تتساهل في تطبيق القانون، أو تسيء صياغته بضغط اعتبارات سياسية، أو حزبية أو شخصية عارضة، ليست ضعيفة، وإنما عشوائية وتعسـفية إنهـا فـي الحالتين على خطأ لأن المطلوب هو دولة قادرة على توفير حكم جيد فتكون قوية؛ حيث يحتاج الأمر إلى تطبيق القانون بصرامة وموضوعية، وتكون ضعيفة أو مقيدة حيثما يجب أن تلتـزم بحقوق المواطنين، وحرياتهم الأساسية فتقيد نفسها بأصول القانون ومثل الديمقراطية. ما نريده هو حكم جيد بمعنى أن يكون ديمقراطيا، وكفئا في الوقت نفسه، ونحن نستطيع أن نبني هـذا الحكم الجيد، لو قررنا أن نجعل بلادنا أفضل لأبنائنا سياسيا وتنمويا أيضا.

علماء سياسة أم شعراء؟

يقيس عالم السياسة الإمكانيات الموضوعية للإصلاح في أكثر البلاد العربيـة، وينتهي إلى نتائج محبطة. ويبدو هذا التقدير متوافقا مع الواقع. فلو أن قوى الإصـلاح والنهضة كانت قوية، وذات حضور فعال في الساحة السياسية أو المدنية، لما وصل بنا الحال إلى ما نحن فيه، ولكان قد شاهدها وشهد لها الجميع، ولكان جانب من الإصلاح قد فرض نفسه قبل أن "تمطرنا" مبادرات الإصلاح الخارجية على حد تعبيـر الأمـين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى.

ويتفق هذا التقدير أيضا مع "الشعور العام" بطبيعة اللحظـة الراهنـة فـي التـاريخ السياسي، والثقافي للعرب. فمشاعر شعوب المنطقة، ونخبها الحاكمة، وغير الحاكمـة علـى السواء مستوعبة إلى حد كبير في موضوع وحيد، أو رئيسي وهو موقع العرب فـي النظـام العالمي الراهن، وعلاقتهم المضطربة به بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، ثم قضية العراق، إضافة إلى القضايا التي تهم دولا عربية بعينها، ولم تتحول إلى "مشاع" عربي عام.

هذا ما ينتهي إليه عالم السياسة والاجتماع الأمين مع "علومه" وعـدتها مـن وسـائل ومناهج البحث والمعرفة. فالإصلاح موضوع يشغل الجماهير، وتتوق إليه الشعوب ولكـن لا تناضل من أجله، ولا تشق طريقها إليه بطلب فكر ثاقب والانضمام إلى جمعيـات، ونقابـات، وأحزاب تنادي به، والعمل يوما بيوم لنيله أو فرضه فرضا على حكومـات صـلفة تحتكـر السلطة والثروة، وتسيطر على كل ما يتحرك علـى الأرض العربيـة، ولا تتـرك فرصـة لمنافستها، أو تغييرها بصورة سـلمية. ومهمـا كانـت الأوضـاع سـيئة وغيـر عقلانيـة أو تم تبديد الثروة فيما لا ينفع ويفيد، بل ومهما وظفت السلطة في تـدمير المجتمـع جهـارا نهارا، وأعلن ذلك على الملأ باسم تبريرات، وأفكار ظاهرة الحمق والسخافة يخـاف النـاس ويدخلون إلى جلودهم، ويحكمون غلقها على أنفسهم وتلوينها بـالألوان السـائدة فـي البيئـة السياسية حتى لا يراهم أحد أو يخطئ النظر إليهم كعنصر غريب على النظام أو "خصم لـه". فتظل الأوضاع تتدهور يوما بعد يوم دون أن يملك أحد إنقاذ بلاده. وحتى عندما يضيق الحال بالناس يفضلون في أكثر البلاد العربية أن يخوضوا مخاطرة الموت هربـا إلـى أوروبـا أو أستراليا بحثا عن وطن بديل، أو حياة جديدة تجنبا للمخاطرة بالموت، والإهانة فـي السـجون بحثا عن الإصلاح في أوطانهم. ولهذا يبقى الإصلاح أو النضـال مـن أجلـه همـا لأقليـة الديمقراطية المثقفين والمشتغلين بالعمل العام، وهي أقلية لم تنجح في مجرد "نداء" الجمـاهير لدخول الحلبة ولو لمجرد المشاهدة.

ولكن أليس هذا الاستنتاج محبطا؟ ألا يقفل الدائرة، ويسبب اليأس ويعزز فعليا المنهج الإرهابي في الصراع حول العدالة مع القوى الاستعمارية في الغرب؟ فإذا كان نيـل العدالـة الدولية من خلال النهوض بالأداء الحضاري العام، والتقدم الاقتصادي والسياسي والتفـاوض المتحضر أمرا يبدو بعيد المنال في الأمد المنظور قد تصبح أية وسيلة أخرى، ولو الإرهـاب مشروعة بالمعنى التاريخي.

عدة العالم وخيال الشاعر:

والأهم أليس من الممكن أن تكون استنتاجات عالم السياسة أو الاجتمـاع خاطئـة لأن عدته في البحث والمعرفة ذاتها غير مناسبة للحالة التـي يبحثهـا؛ أي المجتمعـات العربيـة و"قوانين "تطورها؟!

إننا لا نلفت النظر إلى هذا النوع من الأخطاء، أو النبوءات "العلمية" التـي شـهدناها مؤخرا مثل النتائج المتوقعة للانتخابات العامة في بلاد مختلفة. وآخر هذه الأخطاء تمثل فـي نبوءة انتصار حزب الشعب المحافظ في إسبانيا قبل تفجيرات مدريد. بل نلفت النظـر أيضـا للفشل في التنبؤ بثورات كبيرة من نوع ثورات أوروبا الشرقية أو انهيار الاتحاد السـوفييتي، بل والفشل في التنبؤ بأحداث عربية هائلة الأثر.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية لم يشكل "علماء" السياسة والمجتمع في العالم العربـي قيادة لتيار جديد من الوعي والنضال من أجل الإصلاح. بل وقع "استيعاب" هؤلاء العلماء في النظم القائمة، وتم ضمان "تواطؤهم" مع الوضع القائم لقاء امتيازات أحيانا، وبدون مقابل سوى تركهم لحال سبيلهم أحيانا أخرى.

ولهذا قد يكون ما نحتاجه هو شعراء ومبدعين، وليس علماء مجتمـع. كمـا أن "علماء السياسة والمجتمع العرب الذين احتفظوا بنزاهتهم العلمية واستقلالهم الفكري، ولم يوظفوا علومهم في خدمة السلاطين، أو يشغلوا "وظائف" بائسة في جهاز الدولة المتهافت الذي أوصلنا إلى ما نحن فيه من أوضاع لم يدلونا بعد على "حلول" عميقة، وقادرة على إصلاح هذه الأوضاع عبـر اجتهـادات حقيقيـة، ومتحـررة مـن تجـارب الماضـي وأيديولوجياته. وربما يكون هذا القصور "عيبا في صنعة" العالم وحرفته. فهو لا يستطيع أن يحلم أو أن يطير في آفاق الخيال.

وبالمقابل، المبدع لا يستطيع أن يتخلى عن الأحلام والتطلعات الكبيرة لشعبه. وهو لا يسلم بالواقع بل ينشئ واقعا جديدا، وموازيا للترتيبات القائمة ونافيـا لهـا. وهـو لا يكتفـي بالمشاهدة "وتقدير الموقف" عن بعد. بل يهفو لتنشيط خيال الناس لتصور عالم، أو واقع بـديل

أقل سوءا. وهو قد يشط بعيدا حتى يبدو وكأنه منفصل عن الواقع، أو ينعزل في أبراج الخيال. كما تحركه خيالات وأضواء بعيدة فيصير مثل من يعيش في مدينة فاضلة، أو جزيرة في أطراف قصية الديمقراطية الكون بأفلاكه وعذاباته. ولكن هذا بالتحديد ما قد نحتاجه مضافا إليه قدرة الفعل الشعبي المنظم عندما تتحول الشعوب إلى "مبدع جماعي" قادر على إعادة السيطرة على شروط وجوده والتعامل معها ليس كواقع نهائي، وإنما كمادة خام قابلة للتشكل من جديدة؛ وفقا لرؤى البشر وأحلامهم وتطلعاتهم.

وبهذا المعنى قد يكون الشعراء والمبدعون هم "العلماء" الحقيقيين الذين نحتاجهم، ويجب أن نعيد قراءتهم. بل قد نزعم أن الشعراء والمبدعين قد يكونوا أكثر فهما للواقع من العلماء.

وليس فيما نقوله اختراع جديد. بل إن "العلوم العصرية" تقول ذلك أيضا، فالتيار الجديد في فلسفة العلم يرفض العزلة بين المعرفة العلمية والرؤى الإبداعية. وهو يرفض الفصل بين الفهم والفعل أو بين تشخيص الواقع وتغييره. وهو يبحث عن نمط جديد من المعرفة لا تقوم على القياس، وإنما على رفض القياس على الأمر الواقع، وإنشاء واقع موازٍ أو بديل. وهو يرفض التصنيفات الجاهزة، ويرى العالم في امتزاجاته المعقدة. وهو يثور على الافتراض الكامن في العلوم الحديثة التي شكلت ذاتها على "نموذج نيوتن" للعالم؛ حيث يخضع الفرد لنظم "طبيعية" ويذعن لقوانين الجاذبية. فالعلم الحديث يرى الناس يطيرون خارج قانون الجاذبية، ويسعى لأن يصنع لهم أجنحة. والبطل الحقيقي في الرؤية الجديدة للعلم ليس "العالم" التقليدي، وإنما الروائي والفنان التشكيلي والشاعر والموسيقي، أو هو الإنسان الذي يستعيد خياله ليصنع به عالما غير واقعي، أو غير مصاغ على صورة فوتوغرافية منه.

وهذا هو ما نحتاجه في العالم العربي. نحتاج أن نمكن الناس من استعادة خيالهم الذي "أنضبه" واقع تشغله الأشياء وليس الأفكار. ونحتاج إلى أن نرى في الواقع مادة خاما يمكن تشكيلها بإرادة الناس فيجمعون عناصر الأمل في الواقع، ويستنهضوها لتصبح هي العناصر الغالبة من أجل تغيير هذا الواقع وإصلاحه.

هل يمكن أن نحول شعوبنا إلى "مبدع جماعي" يعيد تشكيل الواقع العربي من جديد فينقذ نفسه من النضوب والانكماش إلى معدة وغرائز، وينقذ الوطن من الهزيمة والتراجع إلى الكهوف؟ نعم. ولهذا نحتاج إلى الشاعر أكثر من "عالم السياسة"، أو إلى "عالم شاعر" أو شاعر يفكر في مادة العلم ويعيد تكوينه.

لا تسقطوا خطاب النهضة أبدا

يهيمن خطاب اليأس هيمنة شبه تامة على الحياة الثقافية العربية. ونحن نحتـاج إلـى انتفاضة حقيقية، وكبيرة للخلاص من هذا الخطاب. وغالبا ما ينطلق خطاب اليأس مـن قـوة الدفع نحو التناول النقدي للمجتمعات، والنظم والأداءات العربية. ومع ذلك لا مجال للتحرر من خطاب اليأس قبل أن نحرره من الاختلاط مع الخطاب النقدي. فثمة فارق كبير بين الخطابين أو المنظورين. فالأخير هو وحده الذي يملك سلطة معرفيـة بديلـة، هـي المنبـع الكـريم للقوة الاقتراحية.

النقد الذي يقود لليأس هو تواطؤ مع محمولات لغوية بدائية غايتها هي الـدحض، أو إظهار التهافت الكامل في فكرة أو منتج ثقافي، أو واقع يترجم العشوائية، والفوضى المعرفيـة وفوضى المصالح. أما المعنى الأرقى للنقد فهو مناقشة قضايانا ومشكلاتنا على مستويات أرقى وأعلى؛ حيث تمكننا المعرفة من إنتاج حلول ممكنة موضوعيا – أو حتى وسيطة تاريخيـا – لمشكلاتنا المستفحلة. خطاب النهضة هو بالتحديد القدرة علـى إنتـاج أفكـار خلاقـة تحـل المشكلات على المستويات الكلية والجزئية. ولأن هذا الخطاب تعرض لأزمة مستعصية بعـد هزيمة ١٩٦٧ فقد كان طبيعيا أن يفقد زمام المبادرة ربما حتى الآن، وهو ما أتـاح لليائسـين والمتطرفين من كل الاتجاهات أن يتسلموا زمام المبادرة ليضاعفوا الشعور بالخراب في بلادنا العربية. وقد آن الأوان لوقف هذا الشعور وتجاوزه جذريا.

إن لدينا كل الحق في الشكوى من الواقع ورفض الأمر الواقع، فلدينا بلاد رائعة، بـل ولدينا شعوب رائعة، لا تقل في شيء عن غيرها ممن حققوا طفرات جبارة، ولكننا في قـاع الأداء العالمي في كل المجالات. ولكن الشكوى والنقد لن يضيفا شيئا إلا إذا التزم بتكوين قدرة اقتراحية، وسلطة معرفية أرقى. ولن يحدث ذلك إلا إذا غادرنا منصة اليأس وأعددنا مشروعا أرقى للنهضة إلى صدارة حياتنا الفكرية والثقافية.. والسياسية أيضا.

تبدأ السلطة الاقتراحية بالأمل باعتباره موردا ثقافيا وأخلاقيا لا ينضب، ولا يجـب أن نسمح له بالنضوب. نقول إن الأمل مورد ثقافي لأنه المنبع الذي يغرف منه الناس ما يضـيء وجدانهم وطريقهم عندما يحتاجونه بأكثر من أي وقت آخر؛ أي عندما يكـون هنـاك مبـرر حقيقي لليأس، والتسليم للضياع والبكاء على الأطلال، وعندما يهيمن الظلام، هنا والآن نحتاج أكثر من أي وقت آخر، إلى أن ننعش الروح ونحفز الناس بإشارات وبشارات. ولدينا الكثيـر من هذه البشارات، وخاصة في المواهب الفذة التي تتفجر في آلاف من الشباب فـي ربـوع الوطن العربي. وربما نشخص ببصرنا بشوق إلى الأجيال الشـابة والجديـدة لإنقـاذ بلادنـا

العربية؛ مما هي فيه، وأقترح أن يكون هم الأجيال الكبيرة الحالية أن تسلم هذه الأجيال الشابة زمام المبادرة من خلال بث المعرفة فيها، مزودة بالأمل والثقة.

لقد سلمنا أجدادنا مشروعا مثيرا، وفيه خيال يتفجر بالخصوبة، وفي تقديري أن هـذا المشروع؛ أي النهضة مفتوح وغير مغلق، فهو يقوم على النهل من تراثنا العربي الإسـلامي في عصور الإيناع الحضاري، والحيوية المعرفية والسياسية، وخاصة فـي القـرنين الثالـث والرابع الهجريين، ومما يناسبنا ويثري حياتنا السياسية والفكرية من إنجازات كل الحضارات الإنسانية الحديثة، بما فيها الحضارة الغربية. وهذه الصيغة مفتوحة لأن معرفتنـا بحضـارتنا العربية الإسلامية تتطور بصورة أفضل، كما أن المنبع الحقيقي للإنجازات الكبيرة في التاريخ العالمي جاء من خلال تحرير الإبداع الفردي والجماعي؛ أي من منبع مفتوح. وكل ما نحتاجه هو بيئة ثقافية ونظرية أخلاقية، وأطر سياسية تحفز وتحمي عملية تحويل كل مواطن عربـي إلى منبع للإبداع والتجديد الخلاق على أي مستوى. فكل إنسان هو منبع للإبداع، ولـو علـى مستوى الحي أو القرية.

ولكي يسترد مشروع النهضة زمام المبادرة، ونوفر أطرا سياسية وثقافيـة وأخلاقيـة لتفجير مكامن الإبداع، ومنابعه في كل مواطن عربي؛ يجب أن نؤسس كتلة مقاتلة من أنصار النهضة في كل البلاد العربية. ونحن نمتلك بالفعل بعض مفردات وعناصر هذه الكتلة. فكـل مواطن عربي، بغض النظر عن جنسيته، حركته تجربة دبي الاقتصادية، ويتـوق لأن يـرى بلاده تطبق منهجية البناء الاقتصادي في هذه الإمارة، وكل مواطن عربي يعيش فـي الـدار البيضاء لا بد أن تكون قد حركته التجربة الديمقراطية المثيرة التي تتدفق في المغرب، وكـل مواطن عربي يعيش في البحرين لا بد أن تكون قد حركته تجربة المناظرات الثقافية الخصبة هناك، وكل من يعيش في لبنان لا بد أن يكون قد شعر بـالغيرة حيـال التجربـة الصـحفية والإعلامية المنفتحة في هذا البلد الجميل. وكل من عاش في مصر لا بد أن يكون قـد تـأثر بأجواء التدين السلمي، والتسامح الفريد الذي كان معروفا عن مصر حتى عقدين أو ثلاثة عقود فقط. وبوسعنا أن نمضي في حصر هذه التجارب، والإضافات الرائعة في كل بلد عربي، بـل ونستطيع أن نفيد من تجربة كل قرية، أو كل عشيرة في حل مشكلة، ونعمم تجربة هذا الحـل ليحفز حلولا مشابهة أو مبدعة جديدة.

لدينا مشكلات كبيرة في تكوين كتلة مقاتلة للنهضة والإصلاح، ولدينا مشكلات أكبـر في توفير أطر وأجواء سياسية ونفسية في إطلاق طاقات عناصر، ومفردات هذه الكتلة. وهذا يشكل بذاته أجندة عمل تدعونا للاجتهاد والإبداع. فليس هناك طبقـة اجتماعيـة صـلبة، أو منسجمة في أي بلد عربي تطرح على المجتمع ثقافة تقدمية ونهضوية. ولكن التوق للنهضـة

والتقدم يتردد في قطاعات من كل الطبقات الاجتماعية الكبرى. ويعني ذلك أن المهمة هي تكوين تحالف رأسي من كل تلك القطاعات التي تهفو للتقدم، وهو أمر أكثر صعوبة بما لا يقاس بما حدث في أوروبا الغربية أثناء مرحلة الانتقال إلى الحداثة التي قادتها طبقة واحدة وهي البرجوازية التجارية ثم الصناعية. ولكن حل هذه الصعوبة يعني أن من الممكن أن يكون لدينا سبيكة اجتماعية أفضل تقود مشروع النهضة، وتتسلم زمام المبادرة في طرحه على المجتمعات العربية وممارسته بالفعل. فالأرستقراطية القديمة كان لديها ما تضيفه، وبدلا من إبادتها كما فعلت الثورات العسكرية التي انفجرت في عدد من الدول العربية كان – ولا يزال – من الممكن أن نأخذ منها الكثير. والبرجوازية الصناعية العربية كان – ولا يزال – لديها ما تعطيه للمجتمع، وخاصة في مجال ثقافة المشروعات وحس المخاطرة. والطبقة الوسطى الحديثة لديها على الأقل رصيد المعارف المهنية والعلمية والتكنولوجية. ثم إن لدينا المواطن العربي البسيط الذي يعد من أكثر الناس دماثة وأخلاقية في العالم. ويجب أن نجمع العناصر التقدمية من كل هذه الفئات في سبيكة جديدة تنهي عصر الانفراد بالثروة والسلطة، وادعاءات امتلاك الحقيقة. ويجب أن نجتهد في ابتكار صيغ لضمان توازن المصالح والرؤى، حتى لو كانت انتقائية وتوفيقية. فليس هناك عيب في الانتقائية، أما العيب الحقيقي فهو العشوائية، ومن هنا نحتاج إلى سلطة المعرفة.

ولكننا نحتاج سلطة المعرفة الخلاقة التي تعيد توليد ذاتها في رحم الحياة. ويتوقف هذا كله على حيوية القوى والعناصر القادرة على تحويل بلادنا العربية إلى ورشة إصلاح وإبداع دائم بروح الأمل والإصرار، وإرادة النجاح والنصر.

الإصلاح السياسي في خضم النضال الوطني

عاد النضال الوطني والقومي للاقتران والتلازم مع قضية الإصلاح الديمقراطي في أكثرية من الدول العربية التي تواجه الإمبرياليتين الأمريكية والصهيونية، بعد أن كان هذا التلازم قد انفك في دولة ما بعد الاستعمار. الحاجة للإصلاح السياسي والديمقراطي كانت، وتظل أكثر حدة وشدة وقيمة في الأرض المحتلة؛ حيث يخوض الشعب الفلسطيني نضالا وطنيا هائلا بكل المقاييس.

كان هذا التلازم قد غاب أيضا عن أفق الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية تجربة حكومة عموم فلسطين. ومع صعود نجم ياسر عرفات لم يكن الذي غاب عن أفق الحركة الوطنية الفلسطينية هو الديمقراطية وحدها، بل القيادة الصالحة بوجه عام. ومع ذلك لم يكن الشعب الفلسطيني قد لاحظ هذا الغياب إلا في الحيز الضيق للشكوى الفردية وداخل المجموعات الصغيرة من المناضلين المدنيين في الأرض المحتلة وخاصة في الضفة. وحتى داخل حلقات أنصار الثورة الفلسطينية الأشد إيمانا، ودعما للقضية في مصر والبلاد العربية الأخرى لم يكن النقد الديمقراطي والأخلاقي والثقافي للقيادة الفلسطينية يحظى باهتمام، وكان يتم العبور سريعا على إشكالياته لأن الكثرة اعتقدت أن أوان هذا النقد لم يأت. وكان يقال إن الشعب الفلسطيني لم يتمكن بعد من إنشاء دولته، وهو قول يتجاهل أن الحاجة للإصلاح أشد وأهم بالنسبة لمنظمة ثورية منه لنظام سياسي في بلد حقق الاستقلال بالفعل وتعفن بعد ذلك. وكانت هناك حجة أكثر سخافة من الناحية النظرية، ومن وجهة نظر المهمات الكفاحية الملموسة، وهي أن إسرائيل هي المستفيدة من أية صراعات فلسطينية تطرح نمط القيادة، ونمط السياسة الفلسطينية بشكل عام للتساؤل والمنازعة. ولذلك عملت غريزة العداء لأمريكا بصورة أوتوماتيكية بحيث بدا أن المناضلين على الأرض والشعب الفلسطيني بشكل عام يرفض تغيير قيادته، أو إصلاح النظام الذي أسسته لإدارة شئونه لمجرد أن الرئيس الأمريكي طلب ذلك في خطابه الشهير في ٢٤ يونيو ٢٠٠٢.

بالنسبة للناقدين من الحلقات الأشد دعما لقضية نضال الشعب الفلسطيني في مصر، والبلاد العربية الأخرى كانت هذه الوقائع مذهلة لأن الواقع كان مؤلما إلى أقصى حد، وكان ينزع جانبا كبيرا من شرعية النضال ذاته. فما معنى أن يتم توظيف آليات الفساد منذ عشرات السنين، وعلى أعلى مستوى في عملية بناء المؤسسات التي تقوم بالدور القيادي في النضال؟ وما معنى أن تقابل الشكوى من الإسراف المالي وعقلية استعراض الثروة الشخصية، وإهدارها علنا من جانب الكوادر القيادية للمنظمة وأسرهم والمحيطين بهم، وهي شكوى كانت

على لسان كل أردني ولبناني وتونسي، وكل من احتك بمنظمة التحرير الفلسطينية حتى فـي أوروبا الغربية منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن بالاستهتار وهز الأكتاف، وما معنـى مـا يعرفه الجميع من أن شخصا واحدا هو الرئيس الراحل عرفات كان يسيطر شخصيا علـى – وهو وحده الذي يعرف تفاصيل – الرصيد المالي التاريخي للمنظمة، وهو رصيد قد يمكن أن يضيع، ولا يهتدي إليه أحد عندما اختاره الله إلى جانبه كما يحدث لكل البشر؟

لا شك أن المسئولية عن هذه الوضعية الغريبة تقع على أكتاف الحكومات العربية، بل وعلى القوى الدولية التي لم تهتم بمبدأ المحاسبية المالية، إلا عندما بـدأت تضـيق بعرفـات لمواقفه السياسية. ولكن الجميع شركاء في تلك المسئولية لأن الجميع رفض أن يضع قضـية الإصلاح السياسي، والمالي الفلسطيني على جدول الأعمال، رغم أنها كانت ملحة منذ ثلاثـين عاما. وكانت مثل تلك الحقائق مذهلة لمن كان يناضل من أجل جمع التبرعات المالية، والدعم السياسي للنضال الفلسطيني من أبسط الناس في مختلف البلاد العربية. ولكنهم اكتفوا بالسخرية في حلقات ضيقة من إهدار أموال المنظمة، وإتاحة سرقتها من جانب كثيرين في شتى الـبلاد العربية، ومن جانب رجال عرفات أنفسهم بدلا من إثارة القضـية علنـا مـن أجـل فـرض إصلاحات جذرية. ومع ذلك ظلت الحجة القائلة إن إسرائيل هي التي تفيد من هذا النقد فاعلـة في إسكات المطالبين بالإصلاح الجذري من داخل وخارج المنظمة وفلسطين.

والواقع أنه لم توجد نظرية سياسية عربية أشد سخفا من نظريـة أن إسـرائيل هـي المستفيدة من طرح نمط القيادة الفلسطينية للتساؤل، وأن مساءلتها عن الفسـاد هـي تشـويه للنضال الوطني. فلم تستفد إسرائيل من شيء مثلما أفادت من معرفة العالم أجمع بمدى الفساد الضارب في أعلى مستويات السلطة الوطنية؛ إذ يكفي أن تشير إلى هذه الحقيقة التـي وثقهـا المجلس التشريعي ذاته في عدة مناسبات، وإن على نطاق لا يمس الرئيس عرفات ليهز العالم رأسه عجبا من أن يعشش الفساد في ثورة وطنية على هذا المستوى البطولي!

والأهم أن أحدا لم يقف كثيرا أمام العواقب النفسية والأخلاقية، بل والعملية للتوظيـف المنهجي للفساد كأسلوب للسيطرة، والحكم في حالة الثورة الفلسطينية، مكتفين بالحديث العـام عن أن المرض جماعي، وشائع في البلاد العربية جميعها تقريبا.

لم يكن في الموضوع أسرار من هذه الناحية على الأقل. فالفساد كأسلوب منهجي فـي الحكم ترجم منذ زمن طويل إلى نمط جزافي من التعيينات التي تتناقض مع أبسط مقتضـيات الكفاءة والتأهيل للقيام بالمهام السياسية الهائلة الملقاة على كوادر الثورة الفلسطينية بمـا فيهـا الكوادر العسكرية. ويعرف كل من اطلع على الأداء العسكري البائس للقوات الفلسطينية فـي جنوب لبنان أن تدني وتواضع الكفاءة العسكرية، والمهنية لعدد من أبرز وأكبر القـادة، بـل

وافتقارهم للحد الأدنى من الصلابة هو أهم أسباب هذا الأداء. ومع ذلك لـم تتوقـف القيـادة الفلسطينية عن هذا النمط من التعيينات الولائية والمزاجية والتي أسفرت عن حالـة فوضـوية كاملة، وجعلت تجربة بناء السلطة في الأرض المحتلة واحدة من أسـوأ التجـارب العربيـة بالرغم من التضحيات الهائلة، والحالة النضالية الفريدة للشـعب الفلسـطيني. كـان الواقـع والتجربة التاريخية تقول إن النضال الوطني الفلسطيني، وخاصة داخل الأرض المحتلة كـان ينبثق ويستمر بالرغم من، وليس بفضل، هذا النمط من القيادة وهو نمط يعد شاذا تماما بالنسبة لحركات التحرر الوطني التي تناضل بوسائل عسكرية. فالمناضلون الحقيقيون جاءوا من أبسط وأفقر الناس، بينما لم يقم كثير الديمقراطية قادة أجهزة الأمن الكبار والذين وضع عرفات ثقته فيهم بأبسط واجباتهم بعد تفجر الانتفاضة.

لم يكن ما يفيد إسرائيل هو طرح محاسبة الفاسدين ووقف الفساد والتعيينات الولائيـة والجزافية، بل السكوت عن هذه المهمة. ولحسن الحظ أن من أثارها هذه المرة ليس المثقفـون والمناضلون المدنيون والسياسيون في الأرض المحتلة أو بقية الدول العربية، وإنمـا بعـض كوادر شهداء الأقصى أنفسهم وهم من لا يمكن لأحد التشكيك في أوراق اعتمادهم النضالية.

وربما بسبب قلة الخبرة أثار مناضلو المخيمات قضية الفساد وكأنها حالات معزولـة محددة، وليست باعتبارها أسلوبا في الحكم وضمان الولاء، ولذلك كان طبيعيا أن ينجح عرفات بنهاية المطاف في المناورة على المطالب المحدودة التي رفعوها إليه لأنه ببساطة كان يحتكر الثروة والسلطة معا، فضلا عن أنه يملك الشرعية القانونيـة، وخبـرة البقـاء مـع الأنـواء والصعاب. ولم يتمكن أحد من ابتكار طريقة لإقناعه بأن مصلحة الوطن أهم وأعلى، وأبقـى من الدفاع عن سلطته الاستبدادية. وقد تمكن – آنذاك – من إسقاط حكومة أبو مازن التي كان يمكن أن تحصل على شيء أكثر قيمة من الانسحاب من غزة، وقبل أن يتمكن شـارون مـن فرض التراجع على النضال الفلسطيني، وحصره في المطالبة بهدم الجدار العنصـري. وقـد تهدر حتى فرصة الانسحاب من غزة، ويتضاعف تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية فيما لو لم تنجز إصلاحات سياسية فورية تسمح لجيل جديد من المناضلين الفلسطينيين من تسـلم مهمـة القيادة، وإيجاد طريقة مؤسسية للمحاسبة والحكم أو القيادة الصالحة.

ويبدو الأمل الوحيد لتطبيق إصلاحات جوهرية أن تقوم مؤسسات الشعب الفلسـطيني، وقواه الحية بوضع برنامج عمل شامل: داخليا وخارجيا تلتف حوله كل فئات المجتمع وتفرض إصلاحات جذرية قبل فوات الأوان. ويعني ذلك أن يتحرر الفلسطينيون مـن سـلطة الثـروة والأمن. فالثروة الفاسدة لا تجلب غير الهزيمة، والحكم الصالح هو وحده الـذي ينـتج ثـروة وسلطة أصيلة، وقادرة على تحقيق النصر.

الإصلاح البدائل والمداخل

من الواضح أن موضوع الإصلاح السياسي والاجتماعي هو موضع منازعة بين قطبين. ومن أجل الرمز فقط نقول إن المثقفين يمثلون قطب الإصلاح، وإن نخب الحكم تمثل قطب المحافظة على الأمر الواقع أو الترتيبات القائمة.

يشتمل المحتوى المباشر للنزاع على مصالح وضرورات. فنخب الحكم تتمتع بامتيازات كبيرة ترتبط ببقاء الأمر الواقع. وهي ليست وحدها في ذلك. فثمة كثيرون يفيدون من الأمر الواقع ويجفلون من المخاطرة بالتغيير والإصلاح. وعلى الجانب الآخر تكمن مصلحة المثقفين الجوهرية في الإمساك بأية فرصة سانحة لتطبيق رؤاهم الطموحة للإصلاح والانطلاق الوطني. وهم لا يحتكرون هذه المصلحة. فثمة كثيرون يتوقون للتغيير، إما لأن لديهم نفس الرؤى والطموحات، أو لأن مصالحهم الأساسية تتوقف على تطبيق إصلاحات مهمة أو جوهرية.

يبدو هذا الاستقطاب في الحالة العربية غير قابل للحل. فالمسافة الفاصلة كبيرة لأن الإصلاحات المطلوبة عميقة ولأن كل قطب لديه ما يفسد به مصالح، أو مواقف الآخر. المثقفون يمسكون في نهاية المطاف بمفتاح الشرعية. أما نخب الحكم فتملك السلطة الفعلية. فلا المثقف يستطيع إحداث التغيير والإصلاح بذاته، لأنه لا يملك قوة مادية ولا نخبة الحكم تستطيع الإفلات من مصيدة الشرعية حتى لو وضعت جميع المثقفين في السجون. ومن الممكن أن يخسر الطرفان. فعلى الأقل سوف يمضي الزمن دون أن تسنح للمثقفين فرصة تطبيق طموحاتهم، وسوف يروا بلادهم العربية تضمحل أو تتحلل أمام أعينهم دون أن يكون بوسعهم فعل شيء لإنقاذها، أو العمل على تقدمها، ورفعتها في الوقت الذي تطير فيه أمم أخرى، ولا نقول تسير إلى التقدم. أما نخب الحكم فسوف تحقق مصلحتها في احتكار الثروة والسلطة، ولكنها ستعيش حياة محرومة من الشرعية وسوف تتحمل أمام الشعب والتاريخ مسئولية إضاعة بلادها، وربما الزج بها في كهوف الاحتلال والحروب الأهلية، فضلا عن استمرار التخلف والفقر وتشوه الحياة الثقافية، والاجتماعية والأخلاقية.

المخرج من المأزق الحالي يبدأ بأن نفتح أفق الفكر للبحث عن "صفقة إصلاح" ممكنة، ولكنها قوية بما يكفي لضمان الانطلاق الوطني. هل توجد مثل هذه الصفقة؟

لا يمكن معالجة أطروحة الإصلاح بصورة تجريدية؛ إذ لن تكون هذه الأطروحة سوى طنطنة لا يمكن فهمها إلا كإيقاع موسيقي. ولذلك يجب أن نتحدث عن إصلاحات محددة. ويجب أن نبدأ بمحددات أساسية. فتعبير الإصلاح يشير بصورة عفوية لنظام الدولة،

ويترجم بمصطلحات الاقتصاد السياسي إلى نمط محدد لتنظيم إنتاج وتوزيع الثروة والمعرفـة والثقافة، وشروط الحياة كلها بما فيها شروطها البيئية. ومن ثم يجب أن نتحدث عن أطروحات محددة لإعادة بناء نظم الإنتاج والتوزيع ومضمون، وشكل الدولة المواكب لهذا البناء.

ويتعين قبل كل شيء أن نحدد لماذا يجب أن نتعامل بجدية، وعمق كافيين مع ضرورة الإصلاح أصلا لكي نتعرف عما نريد إصلاحه.

لماذا الإصلاح:

إن الحجج العامة لضرورة الإصلاح قوية للغاية علـى المسـتوى العلمـي. فالحيـاة السياسية للأقطار العربية صارت الأكثر تخلفا حتى بالقياس إلى إفريقيا جنوب الصحراء التي اجتاحها التغيير الديمقراطي خلال عقد التسعينيات. والأداء الاقتصادي هو الأسوأ بين جميـع مناطق العالم الثالث بالرغم – وربما بسبب – تمتع العالم العربي بالثروة النفطيـة. وتقتـرب الحياة الاقتصادية حثيثا من حالة من النهب العام أحيانا بصورة قانونية، وأحيانا أخرى بصورة غير شرعية، وفي أغلب الحالات مزيج من النمطين. وتكاد التنظيمات الرسمية للمجتمع تغيب مقابل استحالة تطبيقها، وتقادمها مقابل الهيمنة المتزايدة لترتيبات غير رسمية تستند على القوة، وتخرق المبادئ الأساسية للمجتمع، والدولة العصرية، وعلى رأسها مبدأ المساواة أمام القانون ومبدأ العدالة. وتولد الأنماط الاقتصادية، والاجتماعية السائدة قدرا كبيرا من العنف والتطرف. وتعيش بلاد عربية كثيرة حالة فوضى كاملة في كافة مجالات الحياة. كما تتآكل البيئة الطبيعية بسرعة يجب أن تقلق الجميع. وتتسم الحياة الثقافية في المجتمع بعـودة الخرافـة والابـتلاء بالعنف، وتدني الأذواق العامة والتشوه الأخلاقي، وشيوع الازدواجيـة. وتترافـق الفوضـى والعنف معا على كافة المستويات، بدءا من فوضى اتخاذ القرارات، والمتاهـات التشـريعية، وصولا إلى كثرة الحروب الأهلية والدولية، وامتدادها زمنيا، والإتلاف الذي سـببته للحيـاة، والتكوين الأخلاقي لكثير من المجتمعات. وثمة توثيق لا بأس به لهذه الأمـراض كلهـا فـي المؤلفات العلمية، والتقارير السنوية الإقليمية والدولية.

ولا شك أن ثمة عوامل قوة أيضا إلا لوقع انهيار كامل لهذه الأنماط الاجتماعية منـذ فترة طويلة. ولا شك أن الثقافة الموروثة، وما تكنه من معـاني الموادعـة وحسـن الخلـق والتراحم والإيمان الديني العميق، والتجانس الثقافي الفريد تمثل أهم العوامل التـي لا تـزال تربط عناصر المجتمع بعضه ببعض بالرغم من تفضيل الركود التام، والعزوف الملحوظ عن علاج المشكلات المتفاقمة في البنيات الأساسية للمجتمع، والدولة مثل أنظمة التعليم والصـحة والبحث العلمي والرياضة والثقافة العامة، فضلا عن القانون والتشريع. ولهذا السبب يشـتمل الواقع الاجتماعي والسياسي على ظاهرة اغتراب أصيلة وعميقة، وعلـى احتمـالات كبيـرة

للعنف ترجمت في حالات كثيرة في انفجارات شعبية، وفقدان للسلام الوطني، وفـي ظـاهرة التطرف الديني العاصف الذي شمل جميع الأقطار العربية تقريبا.

أما الإشكالية الرئيسية والحقيقية التي يشي بها هذا الوضع، فهي التناقض بـين شـدة الأزمات الهيكلية التي تعاني منها المجتمعات العربية من ناحية، وضعف القوى التـي تتبنـى برامج إصلاحية. وبمعنى ما يبدو أن الحاجة للإصلاح لا تترجم إلى قوة ضـاغطة كبيـرة. وبالتالي فإن آليات إدارة الانتقال الصحي في المجتمعات العربية تبدو معطلة بدرجة ملحوظـة ومقلقة. وتساهم الطبيعة الراهنة للدولة العربية ونظمها الدسـتورية وواقعهـا السياسـي فـي مصادرة الجدل الاجتماعي الصحي، وبالتالي نلحظ أيضا حالة عجيبة وغير مسبوقة من حجز ملكة التعلم لدى المجتمعات بما فيها أفضل عناصرها تعليما. ولهذا لم تتضح رؤى إصـلاحية تتجاوز تجارب الماضي، وتقتحم المستقبل بوضوح وشجاعة لبناء نسق اجتماعي عربي جديد على المستويين الوطني والقومي، وخاصة فيما يتعلق بالمجال الاقتصادي.

ففي المجال السياسي ثم قدر متفاوت من الوضوح بصدد التدابير الإصلاحية المطلوبة. ولكن ثمة أيضا خلافات عميقة حول صورة المجتمع المرغوب، وهو ما يجعل التوافق العـام الشكلي حول الإصلاح السياسي سطحيا إلى حد ما، بل ومثيرا للشكوك. فالاستقطاب الثنـائي المباشر يقع بين تيارات الإسلام السياسي القوية على المستوى الجماهيري من ناحية، ونخـب الحكم التي تدافع باستماتة، وعبر أشكال وتدابير استثنائية بعيدة عن روح الديمقراطية، ومعنى حكم القانون عن الأمر الواقع؛ أي عن احتكارها للسلطة على كافة المستويات، وهو ما يـؤدي إلى إغلاق كافة قنوات المشاركة تقريبا. وبهذا المعنى أشارت دراسات كثيـرة إلـى ضـعف القوى الديمقراطية. أما على المستوى الاقتصادي فثمة قدر أكبر من التعقيد؛ حيث تغيب رؤى وبرامج عمل واضحة حول نمط الاقتصاد البديل الممكن، والقـادر علـى تجـاوز الركـود والتخلف. وفي هذا المجال يبدو أيضا أن ثمة استقطابا بين قوى اجتماعية تعتمد اعتمادا شـبه مطلق على دعم الدولة المباشر، وغير المباشر للوظائف ومستويات المعيشة الحقيقيـة داخـل قطاع عام متداع، ويفتقر إلى الأسس الاقتصادية السليمة لاستمراره، وقـوى أخـرى فهمـت الانتقال إلى اقتصاد السوق باعتباره إباحة لممارسة النهب الصريح وغير الصريح في سـياق يفتقر إلى الضبط التشريعي، والبدائل الاقتصادية السليمة، ويتحيـز لصـالح الاسـتثمار فـي العقارات والأنشطة منخفضة الإنتاجية والتنافسية، وغياب هياكل التنمية التكنولوجية.

وبهذا المعنى يبدو أن الإشكالية الحقيقية للإصلاح هي التناقض بين ضعف قوى الإصلاح من ناحية، وحتمية القيام بإصلاحات طموحة لإنقاذ المجتمع العربي وإطلاق إمكانياته. وبتعبير آخر فإن التناقض الأعمق في اللحظة التاريخية الراهنة يتمثل في أن الإصلاح يبدو حاجة عقلية ماسة، ولكن الطلب عليه أو العمل من أجله لا يتدفق من قلب العملية الاجتماعية ذاتها، وخاصة في المستوى الاقتصادي؛ حيث يتعرض البناء الاقتصادي ذاته لتقادم واضح، ولا يمكنه دخول المنافسة العالمية، أو الدفاع عن السوق المحلي ذاته أمام منافسة أجنبية متزايدة حتى في المجالات التقليدية، وذلك بسبب التردي الواضح للبنيات الأساسية للمجتمع والدولة وعلى رأسها التعليم. وطالما أن إرادة الإصلاح تبدو محدودة في الواقع الفعلي، فلن يكون من الممكن حتى لأعتى القوى الخارجية أن توقف التحلل الاجتماعي العام، أو أن تعيد تأسيس النظم الكبرى اللازمة لاستعادة سلامة وحيوية المجتمع، وخاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي.

لقد طرحت عدة مداخل للإصلاح. فوضع البعض الأمل في التعلم بالتجربة، والخطأ وصولا إلى توافق عام في الوعي بالإحداثيات العامة للإصلاحات المطلوبة في البنية السياسية والنظام الاقتصادي. وقد أفادت بعض البلاد العربية بهذا المدخل، ولو جزئيا مثل المغرب. فالقوى الراديكالية التي لعبت دورا كبيرا، وقدمت تضحيات غالية في العمل من أجل الإصلاح السياسي؛ تعلمت أيضا أن السياسات التقليدية للتوصل إلى العدالة الاجتماعية مثل التأميم وامتلاك الدولة لقطاع عام كبير، والتسليم أمام الضغوط الهادفة لزيادة الأجور والمرتبات بدون تحسن حقيقي في الإنتاج والإنتاجية؛ تؤدي إلى تعميق الأزمة المالية للدولة، وتخفيض تنافسية الاقتصاد، وبالتالي الانحدار إلى وقف النمو الاقتصادي، والانحدار إلى موقف فقر أشد. ولذلك وضعت تركيزها في تحقيق التوازن السياسي بين الطبقات الشعبية ورأس المال المحلي والأجنبي عبر التحول الديمقراطي. وقد حققت تلك الصيغة؛ وفقا للاتجاه الركودي للاقتصاد، وحقق نموا لعدة سنوات متصلة. كما أن رأس المال المحلي والأجنبي تعلم أن الحكم عن طريق الاستبداد وتقويض التنظيمات النقابية وتصفية النسيج الجمعياتي وقمع الأحزاب السياسية ليس أسلم الطرق لتحقيق مصالحه على المدى الطويل. ويبقى أن يستكمل هذا النموذج من خلال الضبط التشريعي الصارم للاقتصاد تحقيقا للنزاهة، وضمانا للمنافسة النزيهة، ومن خلال تقدم الدولة للاضطلاع بالوظائف الجديدة التي تعزز تنافسية الاقتصاد، وتطلق طاقاته، وخاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، والاستمرار في تنمية التعليم، وتحسين أداء النظم الصحية، ونظم الإدارة الحضرية والبيئية والسياسات الثقافية، ونظم الدعم الاجتماعي.. إلخ.

كما مثلت أطروحة "المجتمع المدني" مدخلا آخر للإصلاح. ومن المفترض أن هذا المدخل يستلزم وقتا طويلا من أجل أن يعيد بث الحيوية في كيان اجتماعي متقادم فيبدأ الناس في طلب الإصلاحات السياسية وصولا إلى تحقيق ديمقراطية الدولة. ويقوم هذا المدخل على نظرية معاكسة للاتجاهات الرئيسية للإصلاح في القرن العشرين، والتي استندت على الدولة بصورة مطلقة تقريبا. وهنا أيضا تحقق بعض التقدم في بعض الدول العربية الأحدث، والأكثر يسرا من الناحية المالية مثل الكويت والأردن وبعض دول الخليج. كما أنه حقق مزيدا من التقدم في المغرب؛ حيث لم تنقطع أبدا تقاليد النشاطية النقابية والثقافية، وتوج نضال سياسي طويل بمكاسب ديمقراطية مهمة. أما في البلاد العربية الأخرى فيبدو أن النمو الجزئي للمؤسسات المدنية لم يعمل على تعزيز ثقافة مدنية قوية لأسباب كثيرة، وعلى رأسها شدة الضغوط الموضوعية التي تعصف بمستوى التمدن في الثقافة والحياة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذه الحالات قد يستغرق هذا المدخل وقتا أطول؛ مما يجعله ناجعا في إنقاذ المجتمع كله من التحلل، وخاصة في ظل تداعي الاقتصاد والتعليم وشيوع اليأس على المستوى الشعبي.

وأخيرا نجد مدخل الإصلاح من أعلى. وكان هذا هو المدخل الرئيسي في المجتمعات الشرقية منذ قديم الزمان. ويستند هذا إلى حقيقة أن الوعي بالأزمة غالبا ما يبدأ في الدولة ذاتها، وهي الهيئة التي يتوفر لديها المعلومات عن الأوضاع الحقيقية للمجتمع بمجالاته المختلفة. وغالبا ما يفرض هذا المدخل نفسه عندما تواجه الدولة خطرا خارجيا، أو تبدو علامات قوية على انهيار السلم الوطني، وتهدد الدولة اضطرابات شديدة من الداخل. وقد كان هذا هو العامل وراء جميع محاولات الإصلاح من أعلى في مصر أثناء العصر الفرعوني، وفي الإمبراطورية الرومانية أثناء عصر القياصرة الأول والثاني، وفي لحظات سريعة من تاريخ الخلافة الأموية. وفي العصر الحديث وقعت محاولات عديدة لإصلاح النظم الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية وأشهرها محاولات جومولكا في بولندا، ودوبتشيك في تشيكوسلوفاكيا. وانهارت هذه المحاولات بسبب التدخل السوفييتي. وأخيرا نجد محاولات غير مكتملة في العالم العربي مثل البحرين والأردن.

والواقع أن هذا المدخل يعاني من عيوب عديدة. فالدولة ذاتها هي التي تبدأ عملية تدمير المجتمع، وبالتالي بعثرة وتصفية القوى الراغبة، والقادرة معرفيا على الإصلاح. ثم إن هذا المدخل يعد استثناء ويتوقف على "صدفة" توافد قيادة جديدة لم يتجمد فكرها، وقوية بما يمكنها من مواجهة قوى الركود التي تغذت على قوة الدولة ذاتها، وصارت تعرف فنون إدارتها بالتآمر أحيانا، والتعطيل المتعمد للإصلاح أحيانا أخرى. وفي حالات كثيرة بدأ الإصلاح متأخرا جدا بحيث لم يعد هناك ما يمكن إصلاح، ويكون الناس قد يئسوا تماما

وأصابهم "تصدع روحي وأخلاقي" كامل مثلما حدث إبان محاولة جورباتشـوف فـي النظـام السوفييتي. ومع ذلك يبدو أن القانون العام لتاريخ الدول الشرقية عادة ما يعمل علـى تحطـيم المجتمع، وإصابته بالتحلل بسبب الميل للاستبداد والجمود. ولكن الإصلاحات عادة مـا تبـدأ أيضا بالدولة.

ونقول ذلك لا لأن هذا القانون لا زال صحيحا بالضرورة وإنما كمؤشر دلالي عام قد يكون مفيدا، وقد لا يكون، تبعا لعوامل فيها الضرورة والصدفة معا.

حوار مبارك مع التاريخ الوطني

بعد أن يعود الرئيس مبارك بالعافية إلى أرض الوطن سيتعين عليه أن يكمل تصـوره لعملية التغيير المطروحة على جدول الأعمال. وفي حدود ما نعلم يبدو التغيير محصورا فـي أفضل الأحوال في تشكيل وزاري جديد، وتقليدي في نفس الوقت. هو تقليدي بمعنى أنه يتكون في ذهن الرئيس مبارك وحده مع المؤسسات المعاونة التي تتعامل مع القضية بأعلى درجـات السرية. ووفقا لتصريحات سابقة للرئيس مبارك فهو يفضل أن تتم التغييرات الوزارية بصورة جزئية. فيحرص على بقاء أكبر عدد ممكن من الوزراء القدامى مع إدخال عدد محـدود مـن الوزراء الجدد حتى لا يتأثر العمل الحكومي إذا جاءت وزارة جديدة تماما. كمـا أن المعيـار الذي يستخدمه الرئيس مبارك هو القدرة على العمل الشاق، وليس الفلسفة، أو التوجـه الـذي عرف به مرشح ما جديد للوزارة.

ويتفق هذا الأسلوب للاختيار مع طبيعة النظام الدستوري المصري منذ عـام ١٩٥٢؛ حيث الوزراء خبراء وليسوا ساسة يملكون قواعد سياسية مستقلة. وحتى بصفتهم خبراء ليست مهمتهم العمل على ضوء فلسفة عامة تحظى بشعبية، أو قبول بين أي قطاع مـن المجتمـع، وإنما ترجمة توجهات الرئيس الذي يضع الدستور كل السلطات التنفيذية بين يديه. ولذلك كثيرا ما يطبق وزراء معروفون بالتوجه الليبرالي سياسات مناقضة لمواقفهم الأصلية أو العكس.

ولو طبق الرئيس هذا الأسلوب التقليدي في التغيير الوزاري المتوقع، لن يكون هنـاك سوى إصلاحات أقل من عادية حتى لو جاءت بعدد أكبر من الوزراء الجدد، بل وحتـى لـو استجابت لقوانين الطبيعة التي تلتزم بالتعاقب الجيلي فتأتي بعدد أكبر من الـوزراء الشـباب. فهي أقل من عادية لأن المجتمع يرنو للمشاركة في عملية التغيير، ولو بأبسـط المعـاني؛ أي المعرفة المسبقة بما ينادي به الوزراء المرشحون، والمدرسة الفكرية التي ينتمون إليها، ومـا يطلبونه من وسائل لتطبيق أفكارهم، هذا فضلا عن ضرورة أن يكونوا قد خاضوا منـاظرات حقيقية مع بقية أطراف الطيف السياسي، فيدرك المجتمع الخيارات التي يأتون بها بالمقارنة مع غيرها، ويوافق عليها بأمل، وتطلع وبروح من الشفافية والمحاسبية.

أما التغيير العادي الذي كنا نأمله وينعكس على التغيير الوزاري فهو قيـام الـرئيس مبارك بفتح الباب على مصراعيه لحوار وطني عميق وشفاف، وواسع النطاق حول المشكلات المحتدمة، والمتراكمة لمصر في كل المجالات. وتعرف مؤسسـات الدولـة جيـدا أن هـذه المشكلات جعلت مصر مجتمعا موقوف النمو، وحائرا بصدد حاضره وخياراته المستقبلية على جميع المستويات (انظر تقارير المجالس القومية المتخصصة، وتقارير مجلس الشورى)، وأن

الإصلاحات الممكنة والمطلوبة بإلحاح تتطلب أكبر قدر ممكن من التراضي الوطني الذي لا يمكن تحقيقه بدون حوار جاد هو أشبه بالمفاوضة الاجتماعية والسياسية حول مستقبل البلاد. وعلى ضوء هذا الحوار يتم وضع تصور دقيق حول الحكومة الجديدة التي تكون مهمتها واضحة، وهي تطبيق ما يتم التوصل إليه من إصلاحات محددة يتفق عليها، وعلى تكلفتها على ضوء ضرورتها الموضوعية، والعائد المنتظر منها.

نقول إن هذا المستوى من التغيير "عادي" لأنه ليس بعيدا عن التجربة السياسية الطويلة للرئيس مبارك، وخاصة في ولايته الأولى، وليس بعيدا عما نسميه هنا حوار الرئيس مبارك مع التاريخ. وربما يكون هذا هو المدخل المناسب للحديث عن الإصلاحات الحقيقية التي تطلبها البلد، وتحتاجها بإلحاح لا يقبل التأجيل.

فلنبدأ بما نسميه حوار الرئيس مبارك مع التاريخ. ويمكننا إيجاز هذا الحوار في ثلاث رؤى عامة تسم حكم الرئيس مبارك.

حوارات التاريخ:

الرؤية الأولى نجمت عن تقديره لأحوال المجتمع المصري منذ تسلم المسئولية عن الحكم. لقد كانت البلاد قد خرجت من حرب أكتوبر، وهي في حالة اقتصادية مريعة شملت انهيارا شبه كامل للبنية الأساسية، وافتراس الأجيال الشابة التي واجهت موجة التضخم العاتية خلال النصف الثاني من السبعينيات بدون أن يكون لديها وظائف، أو فرص عمل في الداخل تمكنها من الزواج والسكن. وكانت أزمة الدولة المالية قد وصلت إلى أسوأ حالاتها. كما أن موجة كبيرة من التفكك الاجتماعي كانت قد بدأت تعصف بالقيم والثقافة المدنية المميزة للمصريين. فضلا عن ذلك قسمت التحولات الانقلابية التي أحدثها الرئيس السادات في السياسة الخارجية البلاد بين ثلاث شرعيات متنافسة: شرعية الحركة الوطنية بمواقفها التقليدية من الغرب وإسرائيل، والشرعية الساداتية التي قامت على افتراض أن مستقبل البلاد يتوقف على السلام مع إسرائيل، والعلاقة مع الغرب وأمريكا على وجه الخصوص. ثم ظهرت الشرعية الإسلامية بوجهها السياسي بصورة متحدية، وفظة لتقلب جميع المعادلات والتوجهات والسياسات التي عاشها المصريون خلال قرنين بعنف بالغ بعد اغتيال الرئيس السادات.

إن رؤية الرئيس مبارك لهذه الأحوال قامت على أولوية الملف الاقتصادي، بالمقارنة بأي مطلب أو هم آخر. ولا نعرف على وجه الدقة ماذا كانت قناعات الرئيس مبارك فيما يتعلق بالفلسفة الاقتصادية. وأقرب التقديرات هي أن الرئيس مبارك كان يميل بمزاجه إلى المدرسة الليبرالية. ولكنه قدر أن المجتمع المصري الذي كان يعاني من حرمانات ما بعد حرب أكتوبر لا يستطيع أن يتحمل التضحيات الكبيرة التي يفرضها الإصلاح الليبرالي

الجذري. وبالتالي تلخصت رؤية الرئيس مبارك للإصلاح الاقتصادي في أنـه عمليـة فنيـة طويلة المدى جدا حتى تقل أعباؤها على جميع المصريين. ومن هنا حافظ على نظام الرفـاة الذي بناه الرئيس ناصر. والواقع أنه رغم كل ما يقال عن معاناة الفقراء – وهـو صـحيح – توسع في هذا النظام. ومثل الاستثمار في البنية الأساسية جوهر ما قام به الـرئيس مبـارك. وهذا هو أهم ما سيحتفظ به التاريخ للرئيس مبارك كثمرة لحواره الخاص معه.

أما الرؤية الثانية فتقوم على احتقار السياسة والخوف منها على الاستقرار السياسـي. وقد نجمت هذه الرؤية عن طبيعة الرئيس مبارك ذاته من حيث إنه لم يأت من، ولم يجـرب، الحياة السياسية والفكرية المصرية، بما فيها الحياة الداخلية لثورة ١٩٥٢ في بـدايتها. وكـان بالتالي شديد النزوع للشك في السياسة بذاتها، وفي الأيديولوجيات المطروحة علـى المجتمـع بداية الثمانينيات. وكان مدخله الأساسي للتعامل مع السياسة هو تبريدها بقدر المستطاع، وربما تجاهلها كلية بعد ذلك. وعبر فلسفة التبريد أقدم الرئيس على إطلاق سراح الرمـوز الكبـرى للسياسة المصرية الذين اعتقلهم الرئيس السادات. غير أن أهم التحديات التي واجهته كانت هي الصعود الصاروخي للحركات الإسلامية المتطرفة العنيفة. فزاوج الرئيس مبارك بين عنـف الدولة المضاد، وفلسفته في التبريد السياسي. واستثمرت الحركات الإسلامية الولايـة الأولـى للرئيس مبارك بأقصى ما تستطيع، وهو ما عزز وجودها بصورة خارقة، هددت بقاء الدولـة في الصعيد، ومناطق كثيرة أخرى. وعندما بدأت موجة الإرهاب اقتنع الرئيس مبـارك بـأن القوة، وليس الضعف هو المدخل السليم، فأطلق يد الجهاز الشرطي ضد الجماعات والجميع.

وتتلخص رؤية الرئيس مبارك هنا في نقل العملية السياسية برمتهـا إلـى مؤسسـات الدولة والأمن. وترتب على ذلك التجاهل التام تقريبا لجميع الاتجاهات السياسية، واعتبارهـا جميعا شرا مستطيرا لا تقبل سوى الإخضاع أو الضرب.

وقد ترتب على هذه الرؤية بعض الأشياء الإيجابية، ومنها إنقاذ الـبلاد مـن سـطوة الاتجاه العنفوي الأشد تطرفا في الحركة الإسلامية. وسوف يحتفظ له التاريخ بهذا الأمر.

أما الرؤية الثالثة فتتعلق بسياسة مصر الخارجية. وكان التقدير الأصلي للرئيس مبارك أنه يجب استعادة التوازن في السياسة الخارجية فيما بين العـرب والغـرب، وبـين أوروبـا وأمريكا وربما لو كان الاتحاد السوفييتي قد تم إنقاذه من الانهيار لكان قد أدخلـه أيضـا فـي المعادلة الخارجية المصرية. وكانت سياسة التوازن هذه هي المجال الأشد صـعوبة؛ حيـث اضطر الرئيس مبارك للمناورة بين مختلف الاختيارات في لحظات وأزمات عاصـفة تشـمل اجتياح لبنان عام ١٩٨٢ وأزمة الخليج الثانية عام ١٩٩٠، والثالثة عام ٢٠٠٣. ولكن الرئيس مبارك اكتشف أنه رغم التناقض السياسي الهائل مع أمريكا فهي القوة الوحيدة التي اسـتطاع

التعامل مع معطياتها بقدر من ثبات التوقعات، ولذلك لم يتخل عن العلاقة معها حتى في أحلك الأزمات والظروف. وقد تمكن مبارك لفترة طويلة من التغلب على صعوبات التعامـل مـع أمريكا، وخاصة بعد أن انفردت بقيادة النظام الدولي، وذلك لتمويل جانب مهـم مـن البنيـة الأساسية، وتحديث القوات المسلحة المصرية في حدود الممكن موضوعيا. وسوف يحتفظ لـه التاريخ بهذا الإنجاز.

بين الحاضر والمستقبل:

ولكن جميع هذه الرؤى أنتجت واقعا أشد تعقيدا. وباتت سـلبيات الوضـع المصـري تتزايد مع الوقت. ففي المجال الاقتصادي اضمحل الإنجاز المحقق في البنية الأساسـية مـع الوقت نظرا لتزايد الضغط السكاني. ولم يحقق القطاع الخاص تعويضا ملائمـا عـن توقـف استثمارات الدولة في الصناعة برغم الامتيازات الهائلة التي منحت للموثوق بهم مـن كبـار رجال الأعمال، وأطلق الجشع الاستهلاكي إلى آخر المدى؛ مما أدى إلى هبوط معدل الادخار والاستثمار إلى مستويات بالغة التدني. وتوقف التجديد التكنولوجي في قلب الصناعة، وقلـت تنافسيتها باستمرار فضلا عن تصدع بنياتها المالية والديون الكبيرة الميئوس مـن تحصـيلها. وهنا قد يتعين علينا أن نقارن بين مصر وماليزيا التي أخذت باختيار التركيز على الصناعات عالية التكنولوجيا، وأصبحت بفضل هذا الاختيار واحدة من المعجزات الاقتصادية الجديدة. ولم تصل إلى هذا الوضع بدون تضحيات. وقد ظهر واضحا أن التضحية بعض الوقت من أجـل إنجاز طموح في القدرات الإنتاجية أفضل كثيرا حتى من وجهة النظر السياسية والاجتماعيـة من تفضيل عدم التضحية، أو تخفيفها مع التضحية بالطموح في الإنجاز التنموي. ففـي تلـك الحالة الأخيرة كل ما يتحقق هو تأجيل التضحيات الحتمية والوصول إلى وضع لا تملك فيـه الدولة أصولا إنتاجية قادرة على الإنفاق على التجديد الدوري للبنيـة الأساسـية، والخـدمات الاجتماعية. ولأن النمو كان في أفضل الأحوال متواضعا ظلت الأزمة المالية للدولة تحتـدم، وقلت قدرتها على دفع مرتبات لها صلة بمستويات الأسعار، فتحولت ظاهرة الفساد الصـغير إلى قانون عام للحياة على أرض مصر. فإذا أضفنا الفساد الكبير والتفليسـات، والمـديونيات الكبيرة لرجال الأعمال الكبار، والإهدار الشديد للموارد فـي مشـروعات عقيمـة لأدركنـا حجم المشكلة.

أما على الصعيد السياسي الداخلي فقد تسبب تبريد الحياة السياسية، وتجاهلها في ركود سياسي، وجيلي عميق، مع تدني مستويات التدريب لنخبة الحكم في مؤسسات الدولة والحزب الذي يعتمد على جهاز الدولة؛ إذ لا يمكن أن تكتسب تلك النخبة حيوية حقيقية سوى في سياق التنافس السياسي والانتخابي السليم. وفضلا عن ذلك تعمل المؤسسات الكبرى للدولة والمجتمع

عند مستوى بالغ الانخفاض، بدءا من المدرسة مرورا بالجامعات، والمؤسسات الصحفية والإعلامية، وصولا إلى منظومة الوزارات التي تشكل قلب الحكومة، والتي لم تلمسها أية إصلاحات تقدمية تتعلق بالكفاءة، أو أي شيء آخر. وفضلا عن الركود السياسي وشيخوخة النخبة الحاكمة لجميع هذه المؤسسات عانت مصر من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أدت من بين ما أدت إلى تشوش هائل، فيما يتعلق بطبيعة الدولة الحقيقية. وأغلقت جميع قنوات المشاركة الحرة فتحول المصريون من مواطنين يستطيعون إضافة الخير لبلادهم إلى سكان يحاولون باستماتة الهرب إلى البلاد الأخرى عبر الهجرة الشرعية، أو غير الشرعية. وانتهى الأمر بأن الواقع غادر تماما تقريبا منصة حكم القانون، والمؤسسات التي تعد التجسيد الحي لرؤية الرئيس مبارك الأصلية في مجال السياسة الداخلية إلى واقع سياسي مرير.

أما على الصعيد الخارجي فقد انتهت سياسة التوازن إلى تيه حقيقي للسياسة الخارجية، فتبخرت أوسلو وانقلب الأمل في سلام عادل وشامل ودائم إلى كابوس شاروني، ولم يعد من الممكن التعامل بأدنى درجات الثقة مع الولايات المتحدة. وتفلت العالم العربي وتفكك بصورة مؤسفة، وخاصة في سياق أزمتي الخليج الثانية والثالثة. أما بقية قرارات العالم وقواه من الصين والهند مرورا بإفريقيا، ووصولا إلى أمريكا اللاتينية فلم تكن قد حظيت باهتمام كبير، ولم تحقق لنا مكاسب جوهرية ما، فضلا عن أننا لم نبن معها شرعية جديدة قوية.

إن هذا الواقع وليست الضغوط الأمريكية هي التي تملي الحاجة العميقة إلى إصلاحات جذرية. ذلك أنه لو استمرت التوجهات الكبرى للسياسة المصرية في الداخل والخارج، لن تكون هناك مفاجأة كبرى في أن تصبح مصر هي الأخيرة في جميع المؤشرات المهمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وهذا هو ما يحتاج من الرئيس مبارك إلى حوار جديد مع التاريخ.

حقق الرئيس مبارك إذن بعض الإنجازات الكبيرة بمقياس الأوضاع التي سادت مصر بعد توليه رئاسة الدولة، فقد جدد البنية الأساسية في مصر بدرجة كبيرة بالفعل، وأنقذ البلاد من غول الإرهاب، واستعاد التوازن النسبي في سياسة مصر الخارجية. ويجب على كل مراقب أمين أن يعترف بهذه الإيجابيات الكبيرة. وأعتقد أنها ستكتب لمبارك في التاريخ باعتبارها الجمل الجدلية التي تفاعلت مع الواقع الذي ورثه وعاشه مع بقية المصريين.

ولكن هذه الإنجازات تخص حقبة بعينها من تاريخ مصر الوطني. وقد لا يمكن إدراكها لمن لم يعش بنفسه تلك الفترة الصعبة عندما كانت شوارع القاهرة غارقة في المجاري والوحل، وكان من شبه المستحيل الحصول على سكن، وكانت سكاكين ورشاشات الإرهاب تجول بحرية في القاهرة وأسيوط تقتل، وتحرق الكنائس، وترعب البلد، وكانت البلاد تنتظر

بقلق خروج إسرائيل من سيناء، وتتساءل عن كيفية الاستمرار في تحديث القوات المسلحة بعد أن فقدنا الاتحاد السوفييتي، وصارت الموازنة العامة خاوية، وتعين على الدولة أن تنزل إلـى السوق لجمع ما يمكن الحصول عليه من الصرف الأجنبي سواء لتسديد الـديون، أو لشـراء المستلزمات الحيوية العسكرية والمدنية. كما كانت البلد تتساءل عن كيفية مد الجسور من جديد مع العالم العربي، واستئناف دعم القضية الفلسطينية.

نقول إن تلك الإنجازات هي بنت عصرها، وقد تكون – بالنسبة لمن يعـش آلام هـذا العصر – محصورة في وقائع ومشكلات هذا العصر.

هنا يكمن الجدل مع التاريخ. ولكن هنا يتوقف الجدل مع التاريخ أيضا فتلك الإنجازات على أهميتها في لحظتها الزمنية لم تنقل مصر نقلة كبيرة إلى الأمام، ولم تدلف بمصـر إلـى مسار التنمية المتواصلة، أو تحقق الانطلاق الذي نطمئن بعده إلى أن مصر في سـبيلها إلـى التقدم والحرية الخارجية والداخلية، مثلما تحقق لبلاد أخرى. وبالتالي استنفدت هذه الـرؤى أو الجمل الحوارية مع التاريخ فرصتها، ومجالها وزمنها وقدرتها على تحقيق ما تصبو إليه البلاد من مستقبل. وبوسع الرئيس مبارك أن يبني على ما حققه بتوجهات جديدة كلية فتتقدم مصـر. وهذا هو ما يجعل الإصلاح ضروريا وينقل جدل الحاضر والمستقبل إلى مرحلة جديدة مـن تاريخ مصر الوطني. وإن لم يتمم الرئيس مبارك حواره مع التاريخ على هذا النحو قد تعـود مصر دورة كاملة إلى ما كان عليه الوضع عندما تسلم مسئولية حكم البلاد.

الإصلاح الدستوري:

إن أولى الجمل الحوارية مع التاريخ في مفترق الطرق الراهن الذي تعيشه البلاد هي استرداد الأمل من خلال إتاحة الحرية، وبناء نظام سياسي جديد. فلا يمكـن أن يخفـى عـن الرئيس مبارك، أو مؤسسات الدولة أن اليأس قد عشش في صدور المصـريين، وأن ثقـتهم بأنفسهم كأمة شبه منهارة، وأن ذلك يرجع في جزء كبير منه إلى تردي مستويات الأداء فـي كل المجالات، وفي جزء آخر إلى حرمان المصـريين مـن الشـعور بالكرامـة الإنسـانية، والقومية نتيجة إخماد حس المواطنة، وانفلات الجهاز الشـرطي، وخروجـه عـن القـانون والأصول السليمة، وإمعانه في التعذيب، والاعتقالات التعسفية، وإساءة معاملة الناس، وانتهاك حقوق الإنسان على كافة المستويات. كما لا يمكن أن يخفى على الرئيس مبارك، ومؤسسـات الدولة أن الطبقة السياسية قد انكمشت انكماشا خطيرا، وأن دوران النخبة ناهيك عـن دوران السلطة موقوف؛ مما أدى إلى تدهور شـديد للثقافـة السياسـية، والمشـاركة فضـلا عـن الاستبداد البيروقراطي.

ولا شك أن تلك المظاهر للأزمة السياسية التي تعيشها البلاد تعود قبل كل شيء إلـى طبيعة النظام السياسي الذي أقامه دستور ١٩٧١، وبقية دساتير الثورة؛ فضلا عـن تقاليـدها السياسية التي حقرت من قيمة المشاركة، وحرمت الشعب من حقه في ممارسة سـيادته مـن خلال انتخابات عامة حرة نزيهة تقيم حياة نيابية سليمة، بل واحتقرت فكـرة حكـم القـانون واحترام الدستور على ما فيه مـن سـلطات مطلقـة لـرئيس الدولـة، وللسـلطة التنفيذيـة بصورة عامة.

ويدرك الرئيس مبارك بكل تأكيد أن الرأي العام في مصر يرى أن جوهر الإصـلاح يبدأ مع إنهاء النظام المعمول به في تولية رئيس الدولة، وأن فترة الرئاسة المقبلة يجب أن تبدأ بانتخاب رئيس الجمهورية انتخابا حرا مباشرا، وليس عن طريق الترشيح من مجلس الشعب، والاستفتاء الشعبي الذي لا يحضره أحد، وأن هذه الانتخابات يجب أن تكون تنافسية بين أكثر من مرشح، وأن يتولى رئيس الدولة منصبه فترتين فقط، وهي بالأصل طويلة تبعا للدسـتور الذي يمدها ست سنوات لكل فترة.

غير أن الرئيس مبارك يدرك أيضا أن هذه المطالب التي صارت موضـع اجتمـاع قومي، لا يمكن الأخذ بها إلا بعد تعديل الدستور. وطالما أن الدستور سيتم تعديله فلماذا لا يتم تغييره لكي يتسق مع التجديدات التي ينعقد عليها الإجماع القومي في اللحظة الراهنة؟. لنلاحظ أن التعديل سيزيد هذا الدستور تشوها عندما يدخل عليه أمورا لا تتفق مع طبيعته الكلية. ثم إن الهدف ليس هو تعديل نظام تولي رئاسة الدولة بذاته. وإنما الهدف الحقيقي أن تنتقل مصر إلى نظام ديمقراطي، وهو الأمر الذي لا مجال له في هذا الدستور. فهذا الدسـتور لا صـلة لـه بالديمقراطية. فهو لا يحمي الحريات العامة كما يجب. وهو يمركز السلطة بصورة مطلقة بيد رئيس الدولة. وهو يخل بالتوازن المطلوب بين السلطات. ولأن هذا الدستور متواضـع فـي تقدير نفسه، فهو يحيل كثيرا من القضايا الهامة إلى قوانين نعرف جميعا أنها غير ديمقراطية، وأنها تتنافى مع الأصول المرعية في المجتمعات الديمقراطية بصورة كاملة تقريبا. هذا كلـه فضلا عن أن هذا الدستور كان وليد لحظة، أو مرحلة أخرى تماما في التـاريخ الاجتمـاعي والاقتصادي للبلاد بحيث تطلب اتخاذ سياسات مثل الخصخصة انتهاك روحه ونصه معا.

وبنهاية الولاية الرابعة للرئيس مبارك سيكون قد حكم البلاد ٢٤ سنة متصلة. وسوف يكون هو في وضع يسمح له بأن يبدأ نظاما دستوريا جديدا يضمن نقل مصـر إلـى عصـر ديموقراطي جديد. فأي رئيس جديد لن يكون من مصلحته تغيير نظام دستوري يمنحه سلطات مطلقة، ولفترات غير محدودة. فليس من الطبيعة البشرية أن يتنازل الإنسان عن مثـل تلـك المزايا والسلطات. ولكن هذا النظام الدستوري يجعل تغييره بيد رئيس الدولة وحده. فإن شـاء

الشعب أو حاولت القوى السياسية تغييره رغم رفض رئيس الدولة، لن يكون أمامهـا سـوى الثورة أو العصيان المدني. ولا شك أن هذه الأمور غير مرغوبة، ولا نريد أن تصبح اختيارا اضطراريا للتعبير عن توق المصريين للحرية والكرامة ولنظام ديموقراطي جديد كما وعـدت ثورة ٢٣ يوليو ولو بعد أكثر من خمسين عاما من وقوعها. وبالتالي يصبح الأمل الوحيد فـي انتقال مصر إلى الديمقراطية بصورة سلمية بيد الرئيس مبارك وحده.

وهذا هو قدره مع التاريخ وفرصته الاستثنائية لدخولـه فـي أطيـب صـورة، مـن أوسع الأبواب.

والخطوة الضرورية للقيام بوضع دستور جديد هي دعوة جمعية تأسيسـية لصـياغة مسودة مقبولة شعبيا، بحيث يأتي الدستور موجزا وصغيرا ومحددا، ويسمح بتداول السـلطة، ومن ثم تغيير السياسات بين مرحلة وأخرى تبعا لما تسفر عنه الانتخابات النيابية من حكومات جديدة. ثم يتم الاستفتاء الشعبي على هذا الدستور لإقراره، وليبدأ العمل به قبـل الانتخابـات الرئاسية المقبلة بوقت كاف.

الطموح الوطني:

من حق الرئيس مبارك أن يشعر بشيء من القلق من هذا السيناريو. ولـذلك سـوف يستمر حواره مع نفسه، ومع القوى السياسية في البلاد فترة من الوقت. ومصادر القلق عديدة، فالتطرف الديني الذي حاربه بشدة لم يقل. كل ما حدث هو أنه ارتدى ثوبـا آخـر وتبـدلت أشكاله. فلم تعد خطورته على الإسلام والثقافة والوطن كامنة في العنف، بل صارت مركـزة في نكبة ثقافية تسيء فهم الإسلام، وتعيدنا إلى العصور الوسطى. ثم إن القـوى السياسـية لا زالت مختلفة فيما بينها اختلافات كبيرة حول فلسفة التطور الاقتصادي، والتوجهـات والأدوار الخارجية لمصر، بل وحول تعريف شخصية مصر الثقافية القومية. وهذه الخلافات قد تقـود إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ولا ريب أن هذه المخاوف حقيقية. ولكن من أسوأ مناهج السلوك على كافة المستويات أن يتصرف الناس بدافع من مخاوفهم، وليس بقوة تطلعاتهم. فليس هناك حل يأتي من جـوف الخوف. بل تأتي الحلول من الإبداع، ومن استلام زمام المبادرة لوضع أسس التقدم والانطلاق إلى مرحلة أعلى من النمو والنهضة. وبهذا المعنى سوف تكون هناك خلافات مهمـة. ولكـن ليس من المستحيل التغلب على تلك الخلافات بالتوافق والحوار المتصل، ووضع صيغ ترضي الحد الأدنى من تطلعات، ومطالب كل القوى الكبرى ذات الجـذور والأدوار الإيجابيـة فـي التاريخ الوطني المصري.

فإذا تقدمت الدولة المصرية من خلال الرئيس مبارك لاستلام زمام المبادرة في جـدل وحوار الإصلاح يجب أن تصاغ الخلافات على نحو يقبل بناء التراضي القـومي. أول تلـك الصياغات يتعلق بتجربة مصر القومية مع التحديث الاقتصادي. وأول الأسئلة التي يتعـين أن يجيب عليها الجميع هو ما يلي: هل يجب أن تعكس الفترة المقبلة التطلعات التاريخية للحركـة الوطنية المصرية لإحداث قطيعة مع الفقر والتخلف الاقتصادي فتطرح على نفسـها برنامجـا طموحا للانطلاق الاقتصادي، والتحديث الصناعي، أم تهتم أكثر بتدعيم مستويات المعيشة في الوقت الحالي، وهو ما يتم غالبا على حساب الطموح؟ ويتعلق بذلك السؤال التالي: هل نعطي الأولوية للاستثمار أم الاستهلاك؟ هل نعطي الأولوية للإنتاج والتشغيل الاقتصادي أم للتوزيع والخدمات؟ وما هو الدور السليم للدولة في هذا السياق بالمقارنة مع دور القطـاع الخـاص؟ وكيف نضمن قيام الأخير بواجبه؟ وما هي أولويات أدوار الدولة، وكيف تمولهـا، وتنجزهـا على خير وجه؟ وما هي القطاعات التي يجب أن تنمي أكثر من غيرها بالنظر إلـى عائـدها التنموي، والموارد المتاحة؟ وهناك عشرات من الأسئلة التي تتطلب إجابـة خلاقـة، وقابلـة للتطبيق، وللحصول على إجماع وطني.

ولا تقل قضايا السياسة الخارجية أهمية عن الأسئلة السابقة، ففضلا عن أهميتها بذاتها من حيث معيار الهوية والتقاليد التاريخية للوطنية المصرية فهـي تتعلـق بـالأمن القـومي، وبالآفاق الاقتصادية للبلاد بل وبثقافتها. ولـن نـدخل فـي تفاصـيل الاختيـارات الممكنـة والمتعارضة. بل يكفي أن نقول إنها جميعا صعبة، وهي أيضا موضع نزاع شديد، وإن لم يكن من المستحيل التوصل حولها إلى درجات معقولة من الاتفاق.

ثم هناك العلاقات الكلية بين تلك القضايا كلها، وهي العلاقات التي تحدد الاستراتيجية القومية خلال الحقبة المقبلة. وهي أيضا موضع نزاع ينشأ عن المنطق الشامل للأيديولوجيات الكبرى المتنافسة على عقل المصريين وقلوبهم.

الحوار والتغيير الوزاري:

المفتاح الأهم لحل المعضلات الكبرى للإصلاح على أي من تلـك المسـتويات هـو الحوار الوطني الجاد، والذي تتاح له معلومات دقيقة وتحليلات عميقة تفسر التجربة الوطنيـة بصورة علمية، وتستشرف آفاق المستقبل لكي تضع الأولويات السليمة. وعلى سبيل المثال إذا اختارت الأمة وضع برنامج طموح للتحديث والنهوض الاقتصادي فسـوف تضـطر للقيـام بتضحيات كبيرة. ويعتقد معظم صناع القرار الاستراتيجي أن هذه التضحيات سـوف تواجـه مقاومة شديدة، وبالتالي سوف تتطلب وقف أو تضييق مجال الانتقال الديمقراطي. وكان هـذا موضوعا لمناظرات ساخنة في مجال دراسات الإصلاح. ويتوفر لدينا الآن أدلـة إحصـائية

وعلمية على أن التقدم نحو الديمقراطية يخدم هدف الإصلاح الاقتصادي الطموح بأكثر كثيـرا مما يضر به. ولكن مفتاح النجاح هو المشاركة في المسئولية وفي الوطن. ومن ثـم يحتـاج الأمر إلى حوار، وربما إلى مشاركة مباشرة في المسئولية من خلال حكومة قومية.

وهذه هي الجملة الحاسمة في حوار الرئيس مبارك مع التاريخ الوطني المصري، ومع نفسه بكل تأكيد. الوقت ضاغط ولا بد من تحضيرات جيدة لإصلاحات طال انتظارها رغم أن المجتمع ليس مستعدا تماما لتضحياتها. وليس من الحكمة أن نتسرع في التغيير الوزاري قبـل أن يحسم الرئيس مبارك اختياراته التاريخية بعد أن يكون قد استمع إلى جميع القوى الفكريـة والسياسية، وبعد أن يكون المجتمع السياسي قد خاض تجربة حوار خصـب حـول البـدائل الاستراتيجية الكبرى، وتوصل إلى وفاق حولها.

وبذلك يمكن أن تعكس الحكومة الجديدة رغبة في إصلاحات كبرى تنقل المجتمع إلى الأمام، وتكون شفافة ومرضية لجميع الشركاء في الوطن.

إلى أين يقودون هذه الأمة؟ أو الثمن الرهيب لتأبيد الحُكم

بصراحة شديدة لست متفائلا بالانقلاب في الفكر الاقتصادي الرسمي، والـذي جـرى قبيل، وفي أعقاب المؤتمر العام الثاني للحـزب الـوطني. وإن كانـت تبعاتـه الاقتصـادية والاجتماعية هائلة بالطبع. وربما تكون هذه الحقيقة بداية لصناعة نظرية عامـة عـن بـؤس التاريخ المصري منذ آلاف السنين: ببساطة أن الحكام اضطروا لـدفع ثمـن تأبيـد الحكـم الاستبدادي عن طريق دفع رشاوى لقطاعات متنفذة من المجتمع، وهو ثمن مقطوع من اللحـم الحي للأمة ومستقبلها.

الواقع أننا لسنا بحاجة لإثبات أن هذه الحكومة ليس لديها سياسة اقتصادية قابلة للفهم. فقد أغنانا المراقبون في الجرائد الكبرى؛ حيث لمح الجميع صعوبة التوفيق بين رفـع سـعر الفائدة من ناحية، والتنازلات الضريبية والجمركية من ناحية أخرى، وهي أهم التدابير النقدية والمالية التي التزمت بها الحكومة وفاجأت بها المجتمع.

النظرية أو الاستراتيجية العامة واضحة: لا تغيير في المجال السياسي مقابل تحولات قوية إلى اقتصاد السوق. هذا يرضي الأمريكيين وربما يرضي رجال الأعمال الكبار. ولكن لا بد أيضا من إرضاء القوى المهمة في المجتمع. سوف تحصل البرجوازية الريفية التي يـأتي منها أغلب النواب على مصالحات كريمة للغاية في مجال تجريف الأراضي الزراعيـة فـي المستقبل، وبأثر رجعي كذلك. أما الطبقة الوسطى في المدن فتحصل على سلع معمرة وخاصة سيارات رخيصة من خلال التنازلات الجمركية فضلا عن تنازلات ضريبية بسـيطة. وربمـا تحصل أيضا على أرض رخيصة، أو حتى مجانية في الأراضي الصحراوية المحيطة بالمدن.

هذا كله سياسة السوق.. أو لنقل سياسة سوقية؛ حيث يتم شراء رضا المجتمع بمقابـل مادي أكثره من اللحم الحي للمجتمع، وأكثره مقترض من المستقبل. ولا يمكن قبول تبريـرات الاقتصاديين الذين يخدمون تلك السياسة لأنهم بلا نظرية اقتصادية على الإطلاق تقريبا. كل ما يقال هنا هو لغو يستخدم قاموس الاقتصاد. يقال مثلا إن المطلوب هو إنعاش الاقتصـاد مـن خلال ترك نقود أكثر بيد الخواص.

وكان نفس رجال الاقتصاد في هذه الحكومة يقسمون بأغلظ الإيمان أنه لا يوجد ركود أو انكماش. ربما يعود البعض إلى تصريحات الدكتور عاطف عبيد رئيس الـوزراء السـابق والدكتور عثمان وزير التخطيط فضلا عن الدكتور يوسف بطرس غالي. فإذا كانت الحكومـة الحالية قد أعادت تقدير الموقف، وأكدت أن الركود كان عميقا فلنقل ذلك علنا، وليشـرح لنـا اقتصاديو الحكومة أسباب هذا الركود، وإلا أصبح الأمر مسخرة حقيقية. فلا يمكـن انتهـاج

سياسة اقتصادية توسعية، إلا إذا كان تشخيص المشكلة هو أن الاقتصاد كان يعاني من الركود لأسباب محددة مثل انخفاض الطلب على الإنتاج الوطني لأسباب محددة. ويجب أن يتم ترشيح المشكلة بالتحديد لأن الطلب على السلع الرأسمالية والوسيطة والوقود لم يكن انخفاضا بما يبرر مستوى الركود الحاصل خلال السنوات الأولى من هذا العقد، وذلك قبل أن يتم اتخاذ سياسة توسعية. ولنترك تناقضات السياسة الاقتصادية التي تقدم تنازلات ضريبية وجمركية طويلة المدى، وفي نفس الوقت ترفع سعر الفائدة الذي يرفع تكلفة الاستثمار. فمن الواضح أن التفسير السليم للمسألة كلها سياسي واجتماعي وليس اقتصاديا.

لا تملك تلك الحكومة تفسيرا حقيقيا للمشكلة الاقتصادية الراهنة في مصر لأن المشكلة كامنة في النظام السياسي والاجتماعي. وهي ليست مشكلة اقتصاد، وإنما مشكلة نظام سياسي غير جاد ونظام اجتماعي تعسفي لا يقوم على قاعدة منطقية أو فكرة نظامية فاضلة. والسياسة الاقتصادية الجديدة لا تتعامل مع هذه المشكلة وإنما تعمقها. فالمطلوب سياسيا هو أن يشعر الناس بتحسن في مستوى معيشتهم بوسائل مصطنعة وغير طبيعية وغير منطقية، بل وعلى حساب النمو الحقيقي للاقتصاد ومستقبله. والاقتصاديون الحكوميون يقومون بـ "أداء الواجب" على أفضل وجه بجرأة متناهية لا تتفق مع درجات الدكتوراه التي يحملونها. فجميع التدابير المستخدمة ليس من شأنها زيادة الاستثمار، وإنما زيادة الاستهلاك والاستيراد. فالتنازلات الجمركية من حيث التعريف تعني ترخيص الواردات، ومن ثم تشجيعها. والتنازلات الضريبية والزيادة في سعر الفائدة تعني تمويل الزيادة في الواردات. وبذلك يمكن ضم قطاع جديد من المجتمع إلى فئة راكبي السيارات، وأصحاب المساكن الأفضل في القرى والمدن الصغيرة، وهو ما يستهدف إرضاءهم.

تنطلق تلك السياسة من افتراض يتمتع بشيوع هائل بين الحكومة والمعارضة على السواء، وهو أن ما يهم الناس في مصر هو الأمور المعيشية والاقتصادية. وبدا أن التركيز على هذه المقولة هو مناط الاستراتيجية السياسية لنخبة الحكم. ففي مواجهة مطالب الإصلاح الدستوري التي يرفعها المجتمع المدني والسياسي ستقول الحكومة إن كل هذه المطالب ليست غير كلام في كلام لا يغني ولا يسمن من جوع، وإنها ستتجاهله لأنها تريد التركيز على الحقوق والمطالب الحقيقية التي تهم الشعب!. وقد تطور الحكومة هذا الهجوم بأن تنسب للمعارضة المسئولية عن محاولة إعاقة "حل مشاكل الشعب الحقيقية".

ما نقوله إن الحكومة ليست لديها استراتيجية حقيقية لرفع مستوى المعيشة بصورة حقيقية، وإنها تقوم بتخفيضات سعرية وزيادة السيولة المالية بصورة اصطناعية، ولا تعكس

إنجازات في مجال زيادة الإنتاج والإنتاجية. ولكن من يجرؤ على الاعتراض على تخفيض الأسعار وزيادة السيولة من خلال التنازلات الجمركية والضريبية؟

لن يجرؤ سوى عدد محدود للغاية من الاقتصاديين والمهتمين بالشأن التنموي طويل المدى في البلاد. ولكن الهدف الذي ترمي إليه الحكومة لن يتحقق بدوره. فالناس تشعر بالأسى وعدم الرضا ليس لأن أوضاعها المالية سيئة. الواقع أنها تشعر بذلك لأسباب تتصل بالمعاني الأعمق للوجود الإنساني، والحالة العامة للوطن. فالوطن محجوز التطور وحالته العامة مثيرة للشفقة. والناس تعرف ذلك وهي حزينة بسبب هذه الحقيقة التي تبدو لها بصورة روحية ونفسية. وهي لا تستطيع أن تشرح حالتها بوضوح. فأغلب الناس لا يستطيع التعبير بدقة عن مكنونات نفسه. بل قد لا يستطيع أن يحدد بدقة لماذا يصيبه هذا القدر من الضيق. وهذا هو مناط المعرفة. فالواقع أن الناس تشعر بذلك لأنها لا تملك حياة مشبعة، أو مرضية في وطن يتقدم باطراد، ويصنع لنفسه مستقبلا أفضل وسط الأمم. وحتى في المجال الاقتصادي البحت الناس – أو أغلبها – لا تشعر بالرضى ليس لأنها لا تملك ما يكفي من المال، أو بسبب زيادة الأسعار وإنما لأنها لا تعمل بصورة مرضية، ولا تتقدم بصورة حقيقية، وتعيش حياة ملفقة لا أساس منطقيا لها. وإذا خيرنا الناس بين موقع أفضل في الاستهلاك، وموقع أفضل في التوظف والإنتاج فيقيني أنها ستختار البديل الأخير. وبتعبير آخر فإن ما يهم الناس أو أكثرهم هو الشعور بأن البلد يتقدم فعلا، ويتيح فرص عمل مثيرة ومشبعة للنفس. وهذا هو ما نقصده بالتقدم والتنمية وغيرها من المعاني التي يناضل من أجلها المثقفون والمهتمون بالشأن العام في مصر منذ قرنين. وهذا هو تحديدا ما تضحي به الحكومة لكي تحصل على رضا زائل من قطاعات مختلفة ومتنفذة من الشعب حتى يمكن تثبيت الأمر الواقع السياسي وفرضه، وتمرير عدم التغيير والاحتكار، والحكم الأبدي بدون مشاكل داخلية كبيرة.

كانت تلك سياسة قصيرة النفس وهي لا زالت كذلك. وأخشى أنها ستكون أسوأ وأكثر إفلاسا من الناحيتين الأخلاقية والتنموية.

شرح الرئيس مبارك موقفه الرافض لتعيين نائب للرئيس مرارا وتكرارا. وأكد أنه لا يريد أن يفرض الرئيس المقبل للبلاد، وأن اختيار الرئيس المقبل هو من حق الشعب وحده.

ولا أدري لماذا لم يتبن الحزب الوطني هذا الموقف ويترجمه إلى موقف عملي حتى الآن. ويمثل الحوار الوطني الذي اقترحه الحزب مناسبة مثالية لوضع هذه القضية وغيرها من قضايا الإصلاح السياسي على مائدة الحوار الوطني. فهي بالفعل قضية جوهرية لا يجب أن يقتصر القرار فيها على المنابر الاعتيادية لصنع السياسة لأنها تتمتع بمكانة فوق مكانة السياسة العادية. ذلك أن مثل هذا النوع من القضايا له منزلة دستورية، ومن ثم لا يليق أن يقررها مجلس الشعب مثلا وخاصة أنه يكاد يكون حكرا على الحزب الوطني دون غيره من سائر الأحزاب. والمسائل التي تكتسب منزلة دستورية يجب أن يقررها الشعب، وأن تخضع لمناقشات مستفيضة من جانب المجتمع المدني والسياسي كله.

قضية الخلافة السياسية:

والواقع أن إصلاح نظام الخلافة السياسية يمكن أن يصبح أعظم إنجازات الحوار الوطني، بل وأهم الإضافات والإصلاحات السياسية في عهد الرئيس مبارك على الإطلاق. فالنظام الذي يقرره الدستور لاختيار رئيس الدولة لا يحقق رؤية الرئيس مبارك التي تقول إن اختيار رئيس الدولة هو حق الشعب وحده. فالرئاسة في الدستور الحالي، بل في دساتير ثورة ٢٣ يوليو جميعها يحددها مجلس الشعب وليس الشعب. ولا تكاد تكون منصبا منتخبا، ولو على درجتين. فالشعب يقول رأيه في الاستفتاء حول قبول أو عدم قبول ترشيح مجلس الشعب للرئيس. ومن شبه المستحيل عمليا أن يناقض الشعب ترشيح مجلس الشعب وإلا وقع ارتباك دستوري، وفراغ سياسي لا حل له في الدستور، أو حتى في الفكر السياسي.

لقد جمع دستور ١٩٧١ في هذا النظام لتولية الرئيس بين نقيضين. فهذا الدستور تفنن في توسيع سلطات رئيس الدولة والتي تتعدى السلطة التنفيذية إلى غيرها من السلطات. ومعنى ذلك من وجهة النظر الديمقراطية أن يتم انتخاب الرئيس انتخابا حرا مباشرا من الشعب صاحب السيادة. وغير ذلك من الطرق لتولية الرئيس – ومنها الاستفتاء – معروفة في الأنظمة الملكية الدستورية أو الجمهورية البرلمانية؛ حيث لا يتمتع الرئيس بسلطات حكم حقيقية باعتباره مجرد رمز للسيادة. ولهذا قد يختاره البرلمان مثلما يحدث مثلا في النظامين الهندي والإسرائيلي. أو يرث الحكم مثلما في النظام الملكي الوراثي الإنجليزي. ولا بد من إنهاء هذا التناقض الذي يسم دستور ١٩٧١ الذي جعل الرئاسة منصبا مترامي السلطات، ومع

ذلك فهو لا يقوم على الانتخاب الشعبي المباشر، كما تملي الأصول الدستورية المرعية في المجتمعات الديمقراطية.

فالاستفتاء غير الانتخاب ابتداء. ومن المعروف أن الانتخاب يجب أن يتم بين أكثر من مرشح ليكون صحيحا. فالانتخاب بالتزكية هو أقرب لنظام البيعة منه إلى الانتخاب الصحيح حتى من الناحية اللغوية البحتة. فالمرء ينتخب بمعنى يختار من كثرة. والواقع أن الهدف الجوهري من فكرة الانتخاب ليست النيابة عن الشعب بذاتها فحسب، وإنما طرح البدائل الممكنة على الشعب ليختار من بينها ما يروق له ويعده صالحا أكثر من غيره. والأهم هو الأفكار والسياسات التي يدافع عنها المرشح للرئاسة، ويلتزم بها أمام الشعب أكثر من الشخص. وهذه هي الفكرة التي تجعل النظام الديمقراطي متفوقا من الناحية الفنية على غيره من النظم. فهو النظام الوحيد الذي يسمح للشعب أن يتعلم من تجربته، وأن يصحح تلك التجربة عندما يخطأ ويدفع غاليا ثمن هذا الخطأ. ولكي يتم حصر احتمال الصدفة والخطأ، ويقوم الاختيار على أسس صحيحة لا بد أن يعلم الشعب ابتداء ماذا ستكون عليه توجهات الرئيس، وما هي سياساته. والانتخاب الحقيقي هو تفويض من الشعب لشخص أو حزب أو جماعة ما بتطبيق سياسات وعاها المواطنون، ووافقوا عليها في لحظة معينة بالمقارنة بغيرها. ولذلك فالاختيار أو الانتخاب هو فعل نسبي، وليس مطلقا. فالنظام الديمقراطي لا يعرف "مطلقات" ولا يقرها.

ولهذا السبب نفسه لا زال الرئيس مبارك يرفض مثلا مفهوم الدولة الدينية، وهي الدولة التي تقوم على "مطلقات" لا يجوز تعريضها لفعل الاختيار أو الانتخاب العام. كما لا يزال يرفض مفهوم الحزب الديني لأن هذا الحزب يريد أن يحكم عن طريق تفويض مطلق؛ أي دون معرفة أو موافقة الشعب على السياسات المحددة التي سيأخذ بها هذا الحزب إذا وصل إلى السلطة. فاختيارات مثل هذا الحزب وسياساته ليست معروضة باعتبارها بدائل نسبية لها مزايا ما وعيوب ما، وإنما هي تفويض إلهي، أو هي إلزامات وليست التزامات طالما أنها تعني لديه نصوصا مقدسة، أو أوامر إلهية لا شأنا من شئون البشر يخطئون فيها ويصيبون. وباعتبارها كذلك فهي مطلقات يقوم على تفسيرها الشخص أو الحزب القائم على الحكم بدون التزام محدد أمام عموم المواطنين.

وعلى العكس من ذلك فالنظرية الديمقراطية ترى أن كل فعل أو اختيار سياسي هو نسبي، ويتعامل مع قضايا نسبية ومحددة. وهنا يختلف معنى الانتخاب في النظام الديمقراطي عن أي نظام آخر لاختيار، أو تعيين المسئولين السياسيين. فالمناصب ليست مجرد نيابة، وإنما هي تفويض أو نيابة في مسائل محدودة، وفي مدى محدد ولفترة محددة معروفة ومقررة سلفا.

وأي تفويض يفترض فيه الوعي بنتائجه سلبا وإيجابا. فكأن التفويض بمسئوليات الحكم يفترض وعي الهيئة الناخبة بكيفية الحكم، والتوجه الذي يأخذ به المرشحون للمناصب الحكومية حيال المواقف، والقضايا العامة التي تهم المجتمع بأسره. وهذا هو المعنى المراد من مبدأ النيابة في الفكر الديمقراطي. فالرئيس ينوب عن الشعب في تطبيق بديل من بين البدائل المتاحة في مجال الأفكار والفلسفات السياسية، وليس بديلا عن الشعب في أن يتخذ ما يراه مناسبا دون أن يكون الشعب على علم به لأن الشعب هو الذي يتحمل العواقب الحقيقية لما يفعله الرئيس والمسئولون السياسيون الآخرون. ويحتم هذا المبدأ أن يكون الرئيس الذي يختاره الناس من بين مرشحين آخرين معروفا لدى عموم المواطنين بما هو عليه من سمات شخصية، ومواقف من القضايا العامة. وهذا هو ما لم يضمنه نظام تولية الرئيس في الدستور الحالي.

تنهض هذه المعاني بوضوح خلف رؤية الرئيس مبارك وتعد هي السبب المعقول وراء معارضته للضغوط التي يتعرض لها لتعيين نائب للرئيس. فقد جرى العرف السياسي منذ ثورة ٢٣ يوليو على أن يتم تولية "نائب الرئيس" الذي حدث أن كان موجودا وقت أن اختار الله الرئيس القائم إلى جانبه. وقد يكون في ذلك نوع من أنواع الصدفة البحتة. ومن المؤكد أن مثل تلك الصدف قد تسبب مشاكل لا حصر لها للأمة. واعترف بذلك ضمنا الرئيس السادات الذي أطاح بمن احتلوا منصب النائب له شخصيا وقت أن تولى الحكم ملقيا عليهم شتى التهم. ولو افترضنا أن الصدف قادت إلى نتيجة مختلفة غير أن يتولى الرئيس السادات منصبه لكان من الممكن أن يكون لدينا رئيس أو رؤساء لم يكونوا موضع ثقته، أو سببا لإطمئنانه ناهيك عن ثقة أو اطمئنان الشعب.

ويكفي هذا السبب لإدراك حتمية تغيير نظام تولية الرئيس، أو الخلافة السياسية في الدستور الحالي، بل في نظام ٢٣ يوليو إجمالا. ذلك أن الرئاسة – بجلال قدرها وهيبتها في مصر – لا يجب أن تكون أمرا خاضعا للصدف، أو لاختيار شخص واحد هو الرئيس القائم.

قضية التوقيت:

والواقع أن "قضية نائب الرئيس" أو الخلافة السياسية ليست سوى مدخل للقضية الأوسع والأهم، وهي الإصلاح السياسي.

بل إن الحوار حول الإصلاح السياسي الوطني لو خلصت له النية قد ينتهي إلى اختيار نظام آخر للحكم غير ما أخذت به دساتير الثورة، ومنها دستور ١٩٧١. ولم يكن ذلك بعيدا عن تصورات ثورة ٢٣ يوليو التي جعلت أحد أهدافها الستة "إقامة نظام نيابي سليم". والنظام النيابي هو النظام البرلماني أو ما يسميه البعض بالجمهورية البرلمانية التي تقوم على سلطة البرلمان، وتزاول فيه حكومة منتخبة وظائف الحكم بصورة مستقلة عن وظائف السيادة مثلما

كان المأمول من دستور ١٩٢٣. وقد يتم الجمع بين بعض سمات النظامين البرلماني والرئاسي بدرجات مختلفة، وتبعا لخصائص الواقع المصري، أو بالأحرى لتطلعات المصريين في التقدم وقيادة المنطقة، والعالم الثالث نحو نظام ديموقراطي فعال.

وقد يطرح البعض السؤال التالي: هل الوقت الآن ملائم للحديث عن إصلاحات كبرى، وطموحة للنظام السياسي في مصر.

ثمة ما قد يسبب القلق في اللحظة الراهنة، وقد يجعلها من وجهة نظر البعض غير مناسبة لإدخال إصلاحات عميقة في النظام السياسي المصري؛ إذ إن مستويات المشاركة السياسية بين المواطنين منخفضة كثيرا. وهو ما يبرر الخوف أو حتى الاعتقاد بأن الموضوعات السياسية حتى لو كانت إصلاحات مهمة ليست من بين اهتمامات عموم الناس. ثم إن الوضع الاستراتيجي يشتمل على مخاطر جمة من الخارج وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر. وتتعرض الدول العربية جميعها لضغوط كبيرة من جانب القطب الولايات المتحدة، وهو ما نعتقد أنه يرمي إلى خدمة الأهداف الإسرائيلية في المنطقة. وهناك صعوبات اقتصادية كبيرة، ومشكلات في شتى جوانب الحياة. وهو ما يجعل البعض يعتقد أن الأولوية يجب أن تكون لقضايا الخبز. ثم إن هناك المزاج السياسي والثقافي في البلاد، والذي يثير مخاوف جادة من أن تأتي "الإصلاحات" إما على عكس المأمول فيه، أو المنتظر منها، وهو دفع البلاد على طريق الديمقراطية. وتقول الحكمة التقليدية إن رفع مطلب الإصلاح السياسي أو الاجتماعي في وقت يتسم بردة، أو نكسة ثقافية أو مزاج عام محافظ، أو رجعي هو عين الخطأ. وتقول الحكمة أخرى إنه لا يجب أبدا الوقوع في خطأ القيام بإصلاحات اقتصادية، وسياسية عميقة في الوقت نفسه.

يجب بالطبع أخذ هذه الظروف جميعا في الاعتبار أو التعامل مع هذه الحجج باحترام. ولكن الاحترام الحقيقي لأية أحكام أو مواقف هو مناقشتها بصورة عقلانية. فالواقع أنه لا توجد في عالم السياسة ظروف مثالية لأي إصلاحات، وإنما توجد ضرورات أو لوازم لها. وإذا كان هناك توقيت ملائم فهو لا يجب أن يكون مبكرا جدا بحيث يقع الاندفاع إلى المجهول في وقت تزيد فيه المخاطر أو المخاطرة. ولكن يجب ألا يكون التوقيت متأخرا جدا بحيث يستحيل أن يعطي أي نتائج. وكان الإصلاح المتأخر في الاتحاد السوفييتي السابق ومعظم أوروبا الاشتراكية الأخرى أهم الأسباب الكامنة وراء انهيارهما. وكان من الممكن إنقاذ هذه النظم لو كان سمح لها بتطبيق الإصلاحات التي اقترحتها هي ذاتها.

أما إذا نظرنا بشكل محدد لحالة مصر فلن يكون من الصعب التعامي عن المشاهدات التالية: أولا أن الإصلاحات التي نتحدث عنها بل وتحدثت عنها ثورة ٢٣ يوليو انتظرت لأكثر من خمسين عاما، وهو وقت طويل بكل المقاييس وخاصة في عالم متغير لا بد أن تتمتع فيه بلادنا بالمرونة وخفة الحركة. وثانيا أن المخاوف التي تثيرها وجهة النظر المتطيرة من توقيت الإصلاح نتجت تحديدا عن التأخر في الإصلاح السياسي الديمقراطي ولم تكن قدرا. وكانت هذه الاعتبارات نفسها قد وظفت لمصادرة أي حديث عن الإصلاح السياسي بعد أن رفع الرئيس عبد الناصر شعار "لا صوت يعلو على صوت المعركة". ولو أن الإصلاحات التي وعد بها الرئيسان عبد الناصر والسادات قد طبقت في موعدها لما انخفضت مستويات المشاركة، وعم اليأس من الإصلاح، ولما تضخم نفوذ الاتجاهات غير الديمقراطية في مصر وزاد – ولم يقل – مع الزمن. والواقع أنه رغم بعض المخاوف المبررة فلم تتمتع مصر بظروف أكثر ملاءمة للإصلاح من الوقت الحالي. فالمخاطر الخارجية أقل من أي مرحلة في تاريخ مصر الحديث. وعلى المستوى الداخلي فإن مصر هي الأقل معاناة للتوترات السياسية والاجتماعية من بين جميع بلاد العالم تقريبا. فقد اختفى الإرهاب بصورة تامة منذ نحو ست سنوات كاملة. وانخفضت كذلك كافة المؤشرات الأخرى للتوتر الاجتماعي والسياسي الظاهر. وتبدو المعارضة أكثر ولاء للنظام السياسي، وأكثر حرصا على الاستقرار من الحكومة. فماذا ننتظر وإلى أي خطر داخلي نشير؟

وإذا قال البعض إن الديمقراطية النيابية أقل قدرة على مواجهة المخاطر فليعيدوا قراءة التاريخ. لقد ثبتت الديمقراطية أمام المخاطر الخارجية والصعوبات الداخلية على السواء بأكثر كثيرا من أي نظام سياسي آخر. وحققت الديمقراطية الرفاهية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي أكثر مما حققه أي نظام سياسي آخر. والواقع أن اللا ديمقراطية هي أكثر التهديدات التي تواجه وطننا العربي وليس العكس. واستعادة التلازم التاريخي بين الوطنية والديمقراطية هو الطريق الوحيد للتغلب على المخاطر الحقيقية والمزعومة.

سياسة خارجية استثنائية

تمر السياسة الخارجية لكل دولة مهمة في النظام الدولي بدورة حيوية معروفة. فهي تذخر بالنشاط في مرحلة معينة وتميل للسكينة والهدوء في مرحلة ثانية، ثم تنكفئ الدولة على ذاتها في مرحلة ثالثة، وقد تستجيب بكسل ودون همة للتطورات العالمية الكبيرة في مرحلة رابعة إلى أن تبدأ دورة جديدة.

ودورات السياسة الخارجية لا تقاس بالكم فقط، بل بالنوع أيضا. ففي مرحلة معينة تمتلئ بالمبادرات الإيجابية والاستجابات الخلاقة. وفى مرحلة تالية تكتفي السياسة الخارجية بالاستجابات الاعتيادية، والاختيارية لمبادرات الآخرين. وفى مرحلة ثالثة قد تشعر الدولة بالإنهاك، وتخمل حواسها السياسية والثقافية فتتعامل مع التطورات الدولية بقدر ملحوظ من عدم الاكتراث، ويتم تشغيل آلياتها بطريقة باردة ودواوينية وعبر أعمال ورقية للتعامل حتى مع أكثر الأحداث الدولية حسما وصخبا. وتتفق هذه الدورة مع حالة المجتمع الحيوية وارتفاع وانخفاض مستويات طموحه القومي. وفى هذه المرحلة تستجيب السياسة الخارجية بردود سلبية، وغير متحمسة للمبادرات الدولية الكبيرة والصغيرة على السواء. وهي تكاد تسلم للأقدار دون أن تسعى لتغيير اتجاه الأحداث، أو تبني فلسفة جديدة، أو طرح أفكار ثاقبة.

والسياسة الخارجية المصرية ليست استثناء من قانون الدورة الحيوية. ولكنها مع ذلك محكومة بقانون آخر هو مسئولياتها الدولية، والتوقعات العالية منها لدى العالم كله، وخاصة أن مصر تشكل قيادة تاريخية لحركات وكتل دولية مهمة يرغب العالم حتى في مرحلة الانفرادية الأمريكية في الاستماع إليها، والتطلع لدورها. هذا القانون الأخير لا يسمح لمصر بأن تتصرف وفقا لقانون الدورة الحيوية عندما تشعر بالإنهاك أو بالحيرة، وحتى عندما تكون الاختيارات الإيجابية ضئيلة، والرغبة في الانكفاء على الذات قوية. فالفجوة في الأداء تصبح ملحوظة من جانب الجميع، والفارق المعنوي والمادي بين الانفتاح، والإبداع من ناحية، والانكفاء والخمول من ناحية أخرى يذهل من يتوقعون منها القيادة، ومن يرومون لها الخير، ومن يسألونها أن تصنع فرقا كبيرا بين حالة الطبيعة وحالة الحضارة. ونحن نشهد هذه الدهشة، وهذا الذهول في المرحلة الحالية. ولا مجال للرد بأن هذه هي طبيعة الحياة ودورتها، ومواسمها الطبيعية والإنسانية.

وما يجعل الدهشة أشد والذهول أشمل أن المرحلة الراهنة في الساحتين العالمية والعربية تشهد تطورات حاسمة قد تغير مصير العالم ككل والعالم العربي والإسلامي بشكل خاص؛ حيث تقع دوائر الاهتمام المصرية الرئيسية منذ عام ١٩٥٢. وبينما تمتعت مصر

بمكانة ممتازة في هذه الدوائر فإنها لم تتمكن من إنتاج تشخيص سليم، واقتراح علاج ناجع لمشكلات وأزمات هذه الدوائر.

إن الظاهرة الرئيسية التي تتعامل معها جميع دول العالم اليوم – بما فيها العالمين العربي والإسلامي - هي الهجوم المضاد الذي تشنه الولايات المتحدة بقصد تقويض المشروعية العالمية التي تأسست بفضل حركات التحرر الوطني. وتخلط الولايات المتحدة عمدا بين الحرب ضد الإرهاب، والحرب ضد القانون الدولي الحديث، وهو خلط تنبهت إليه القوى الكبرى الأخرى، وسجلت رفضها له بمناسبة بحث قضية الغزو الأمريكي للعراق.

ولكن الآمال الحقيقية في مواجهة هذا الهجوم بفعالية تتوقف ليس على الدول الكبرى الأخرى، وإنما على استجابة الدول الصغرى في جنوب العالم، وخاصة العالمين العربي والإسلامي. فلم يكن من الممكن أن يتمتع الهجوم الأمريكي المضاد بالفعالية، بل ولم يكن من الممكن أن يتحول العالم إلى نظام القطب الواحد إلا بسبب الأزمة الداخلية العميقة والطاحنة التي تعانيها معظم دول الجنوب. فكل ما احتاجته الولايات المتحدة هو استثمار حالة التحلل، والضعف الأخلاقي، والمادي الذي تعيشه معظم هذه الدول من أجل إخضاعها، وإنهاء سيادتها فعليا من خلال العصا والجذرة.

ولا شك أن الأسباب الكامنة وراء الأزمة العميقة والطاحنة التي يعيشها العالم العربي والإسلامي متعددة، وبعضها لا يمكن حله، أو مواجهته، إلا على المدى الطويل، ومن خلال ما أسميناه بالتنمية. ولكن ثمة مظهرين لتلك الأزمة كان لهما دور كبير في انهيار مناعة العالم العربي والإسلامي والعالم الثالث، أو الرابع ككل، وهما الاستبداد السياسي، والحروب الأفقية بين أبناء نفس البلد، أو فيما بين البلاد المتجاورة.

ومن يشاء المساهمة في قيادة العالم، وتعزيز مكانته الدولية عليه أن ينتج أفكارا مبدعة للتعامل مع هذين الجانبين من الأزمة العامة للعالم العربي والإسلامي، أو على الأقل مع الصراعات والحروب المنتشرة في أرجاء هذا العالم، وبناء السلام في ربوع هذا العالم. ويمكن القول إن تحقيق مستوى أعلى من المناعة من خلال هذه المهمة هو على الأقل نصف المطلوب للظفر بالمعركة العالمية من أجل تعزيز الاستقلال، والحصول على العدالة الدولية. وهذا هو تحديدا ما يجب على مصر أن تفكر فيه.

يكفينا في هذه المرحلة التصدي الفعال لظاهرة الحروب الأهلية، والصراعات الدولية التي تفتح الباب على مصراعيه للتدخل الخارجي، وتفضي إلى انهيار المناعة العربية والإسلامية. فلدينا في العالم العربي الصراع حول الصحراء الغربية، وهو صراع أهلي ومشتبك بصورة غير عقلانية مع العلاقة الثنائية بين المغرب والجزائر، وحالة الحرب الأهلية

في السودان، وهى أطول وأقسى الحروب الأهلية في العالم العربي، ثم لدينا الجانب الداخلي من قضية الشعب العراقي وهو جانب أساسي من معاجلة الاستقرار، والسلام في العالم العربي كله، إلى جانب كونه العامل الأهم في نيل استقلال العراق ذاته. أما على مستوى العالم الإسلامي فلدينا قضية الإرهاب والتطرف التي تسببت في معظم النكبات التي تعرض لها العالمين العربي، والإسلامي خلال السنوات القليلة الماضية. ولدينا في منطقة الحدود بين العالم الإسلامي والهند قضية كشمير التي سببت نزيفا مستمرا منذ عام ١٩٤٦، وقد تكون السبب في اشتعال حرب ذرية بين الهند وباكستان.

ندرك أن أغلب تلك الصراعات والقضايا الساخنة على امتداد العالم العربي والإسلامي، أو على حدوده معقد وممتنع عن الحل أو الوساطة. وندرك أيضا أن مصر لا تملك وحدها ما فشلت الأمم المتحدة بكاملها في حله، أو التعامل معه بفعالية. ولكننا ندرك أيضا أن استمرار تلك الصراعات هو السبب وراء خسائر جسيمة ألمت بقضايانا، وهو من بين أهم العلل وراء الضعف الجماعي للعالم الثالث، وخاصة في قارتي آسيا وإفريقيا.

وبداهة فإنه يستحيل على مصر أن تسهم في حل تلك الصراعات بالآليات، وأساليب العمل الاعتيادية. كما أنها لا تستطيع أن تضع هذه المهمة على جدول أعمالها إلا إذا دخلت مرحلة جديدة من دورة السياسة الخارجية تستجمع فيها كل ما لديها من طموح وحيوية. وبتعبير آخر فإن مصر يمكنها ولوج مرحلة جديدة في تاريخها السياسي الدولي، وتولي وظيفة جديدة تعزز مكانتها، وتعيد لها اللمعان والتقدير إذا ما وضعت على جدول أعمالها مهمة خارقة، وهى إحياء حركة العالم الثالث، وخاصة العالم الإسلامي عبر مراحل لا شك أن أولها وأهمها هو إنهاء الصراعات التي تستنزفه وتعصف بمناعته. ما نقوله إن هذه المهمة الخارقة تحتاج إلى سياسة خارجية خارقة، أو استثنائية لا تسلم نفسها للأساليب المعتادة أو للأدوات المكتبية.

وحتى تقوم مصر بهذه المهمة يجب عليها أن تنتج أفكارا جديدة، وأن تطلق مبادرات جديدة. فمعظم هذه الصراعات شهد جهودا دولية مستميتة من أجل حله دون طائل. ومعظمها يحرق يد من يقترب منه – إذا سمحت له الأطراف المباشرة بالاقتراب - حتى يهرب من التعامل معه. ولأن أغلبها يشتمل على عوامل ثقافية ودينية واستراتيجية معقدة فلا يصلح معها المداخل التقليدية بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، ولا حتى المطرقة الثقيلة للولايات المتحدة. ولكن مصر بالذات تتمتع بالمؤهلات الثقافية التي تجعلها مقبولة أكثر من غيرها، وخاصة عندما لا تكون وحدها، بل محاطة بزمالة دول وزعامات قوية وذات مصداقية أخلاقية عالية. ولهذا السبب قد يكون أفضل مدخل للتعامل مع معظم هذه الصراعات والقضايا

هو البدء بطرح فكرة تكوين جماعة من الزعماء الدوليين الذين يتمتعون بدعم، ومكانـة فـي بلادهم، وفي العالم لوضع تصورات للتعامل مع كل قضية علـى حـدة، والقيـام بـالجهود الضرورية لبدء حركة نشطة تضمن أقصى درجات النجاح لجهود الوساطة وحـل الصـراع. وقد نطلق على هذه الجهود تسمية دالة مثل "المبادرة من أجل السلام العالمي".

وقد ترى مصر أن الوقت قد حان لإنهاء عزلتها النسبية عن المجتمع المدني العـالمي الذي خاض أروع معركة في التاريخ عندما تولى مهمة مناهضة خطط الحرب الأمريكية ضد العراق، ولا يزال يقوم بهذا الدور طلبا لانسحاب القوات الأمريكية على وجه السـرعة مـن العراق. وما نعنيه في الحقيقة بسياسة خارجية مصرية استثنائية هو هـذا المعنـى تحديـدا. فالسياسة الخارجية المصرية اعتادت على الأساليب التقليدية للدبلوماسية، وأتقنتهـا وسـاهمت فيها بنشاط موفور أحيانا، ومحدود أحيانا أخرى. ولكن مصر لم تتأمل بل تعالت وخافت مـن التلامس مع حركة المجتمع المدني العالمي. وهذا الامتناع قد يفلت منها فرصة العمـر فـي استعادة مكانتها العالمية، أو مجرد المحافظة على ما تملكه من هـذه المكانـة. دعنـا نقـول بوضوح إن المكانة الدولية والقدرة على التأثير بالنسبة لدول مثل مصر؛ سوف تتحـدد فـي المستقبل بناءا على صورتها لدى المجتمع المدني العالمي الذي يتولى الآن الدور الأكبر فـي الدفاع عن السلام العالمي والعدالة الدولية.

والسياسة الخارجية المصرية بحكم تحفظها على التعامل بأساليب غير تقليدية، وبحكم امتناعها عن الارتباط بحركة المجتمع المدني العالمي لا تملك الخبرة الكافية لتعويض ما فاتها في هذا المجال. وطرح فكرة مثل "المبادرة من أجل السلام العالمي" يمكن أن تكون الفرصـة المثالية لتكوين هذه الخبرة. وبذلك يكون هناك إطاران للقيام بدور حـل الصـراعات: إطـار يتكون من نخبة من الزعماء العالميين الذين يتمتعون بمصداقية وإطار أوسع يتكون من حركة السلام العالمية النشطة، والتي تتمتع بتأييد كامل من جانب المجتمع المدني العالمي.

يتطلب الأمر كما قلنا خيالا واسعا وحيوية كبيرة، وفكر ثاقب، ومعرفة دقيقة بـأحوال النظام الدولي، وبخصائص تلك الصراعات التي نتحدث عنها؛ أي العناصر الأساسية لسياسـة خارجية استثنائية.

التغيير الوزاري المنشود

أفهم أن ثمة ضرورة لحسم قضية التغيير الوزاري في أقرب وقت ممكن حتى ينتهي الشلل الذي أصاب الجهاز الإداري للدولة خلال الشهر الماضي. ولكن من المهم أيضا التنبيه إلى أن الموضوع كله ملفوف بالغموض وعدم الشفافية، ولم يستوف حقه من المناقشة. وأفضل أن ننتظر بعض الوقت حتى نتفق على طبيعة الحكومة الجديدة؛ فيتم اختيار رئيسها ووزرائها ممن تضمنت منجزاتهم الفكرية أو العملية فلسفة أو مدرسة مميزة هي ما نستقر على الحاجة لها في هذه المرحلة من التطور الوطني.

والواقع أننا نحتاج إلى فلسفة شاملة جديدة وطموحة للحكومة الجديدة. ولا بأس أبدا من أن نتريث حتى نستكمل المناقشات حول طبيعة هذه الفلسفة لتكون حكومة ذات مهمة واضحة نستطيع أن نضمن أنها ستنهي الجمود السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي أمسك بخناق البلاد، وأنها ستضع مصر على مسار النهوض. فالفلسفة التي طبقتها ضمنا الحكومات السابقة لفترة ربع قرن فشلت في تحقيق ما تصبو إليه البلاد. ويكفي أن نقارن ما حققته ماليزيا خلال نفس الفترة الزمنية لكي نكتشف مدى هذا الفشل.

وإذا جاز الحديث عن فلسفة للحكومات السابقة؛ فإنه يمكن تلخيص ملامحها الجوهرية فيما يلي. تطبيق إصلاحات اقتصادية ليبرالية تدريجية عبر فترة طويلة جدا يتم من خلالها نقل الاقتصاد من السيطرة المباشرة للدولة إلى السوق والقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وتتركز استثمارات الدولة في النهوض بالبنية الأساسية والاستثمار في استصلاح الأراضي، مع التوسع في بناء المدن الجديدة لاستيعاب التوسع السكاني. وحتى تضمن الدولة نجاح هذا الانتقال، تم تثبيت الوضع السياسي بإغلاق جميع صور المشاركة الشعبية التلقائية بما في ذلك الإدارة المحلية. كما يتم تثبيت الوضع الاجتماعي بضمان أقصى قدر ممكن من الاستقرار في الهيئات والمؤسسات والمراكز العامة حتى لو كان أداؤها بالغ التدني، وتثبيت بل والتوسع في نظام الإعانات المباشرة وغير المباشرة للسلع والخدمات الأساسية، وامتصاص جانب من البطالة في الوظائف الحكومية قدر الإمكان. ويرتبط بذلك انتقاء رجال الأعمال الكبار بصورة لا تخلو من محاباة لضمان تعاونهم التام مع الدولة مقابل التوسع في منحهم امتيازات معينة من أراضي الدولة ومشروعاتها العامة أحيانا، فضلا عن تمييزهم في سياسات الإقراض. فتحملت الدولة عبء نظام للدعم موجه للفقراء والأغنياء معا على حساب قاعدتها التراكمية.

عانت تلك الفلسفة من مشكلات لا حصر لها في الممارسة. فالانتقال إلى اقتصاديات السوق بدأ منذ عام ١٩٧٤ وربما قبل ذلك، ولكنه لم يكتمل أبدا. وتمثلت المشكلة أن تدخل الدولة قام على التعسف، وليس على التشريع المرن العادل المتجانس، أو على تعزيز القاعدة التراكمية والتكنولوجية للاقتصاد. ويعني ذلك أنه كان لدينا طوال أكثر من ربع قرن نظام لا هو باقتصاد السوق، ولا هو اقتصاد موجه إداريا، بل اقتصاد ثنائي يعاني من علاقات غير صحية بين نوعين متناقضين من القواعد والعلاقات. وقد أثبت هذا الاقتصاد المختلط الذي تسوده علاقات تعسفية أنه مدمر للكفاءة والأخلاقيات الاقتصادية معا؛ إذ انتهى إلى تعميم الفساد وإفلاس عشرات من رجال الأعمال الكبار وهروبهم من تسديد ديونهم للبنوك دون تحقيق إنجاز يذكر خارج مجال البنية الأساسية. وبذلك فشل القطاع العام، وفشل أيضا القطاع الخاص الكبير.

وقد ترتب على الإصلاح الاقتصادي الجزئي في بداية عقد التسعينيات أن تدهور بشدة نصيب الادخار والاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يستطع القطاع الخاص رغم التوسع الهائل في القروض المصرفية وتخفيض معدل الفائدة أن يعوض عن غياب استثمارات الدولة في الفروع الإنتاجية. وأدى ذلك بدوره إلى وقف فعلي للتصنيع وهو الأمر الواضح من ثبات نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي وازدياد هيمنة الخدمات على الاقتصاد، فضلا عن مضاعفة نصيب الاستهلاك الخاص على حساب الاستثمار العام والخاص معا.

إن أهم أوجه الفشل في تلك الفلسفة العامة هو أنها أدت إلى ركود سياسي واجتماعي وجيلي ومؤسسي خطير. ولم يكن هذا الركود استقرارا لأنه ضاعف من شيوع الفساد في مختلف مؤسسات الدولة والمجتمع، والتأثير السلبي الشديد على سمعة البلاد في العالم الخارجي نتيجة للانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان بدون داع. فالضغط على حقوق الإنسان والحريات العامة في مناطق مثل أمريكا اللاتينية كان يتم أصلا لتمرير سياسات غير شعبية، وإنهاء وتصفية نظم الرفاة التي أسستها الحكومات الشعبوية، أو التقدمية السابقة، وهو الأمر الذي اقتضى انقلابات عسكرية. وبالفعل حققت بلاد مثل شيلي والبرازيل تقدما اقتصاديا واضحا مقابل التضحية بالحريات العامة خلال مرحلة الإصلاحات. ووقع شيء مشابه وإن كان أقل نطاقا بكثير في حالة ماليزيا. أما عندنا فلم يكن هناك داع لهذه الأوضاع. فرغم صعوبة الأوضاع والمشكلات الاجتماعية فالدولة المصرية حافظت على نظام الرفاة الاجتماعي، بل وتوسعت فيه (إضافة التأمين الصحي لتلاميذ المدارس). ومن ناحية أخرى لم تحقق الدولة في مصر الانطلاق الذي تحقق في بلاد أخرى؛ أخذت باختيار التكميش الإجباري للفضاء السياسي وفضاء حرية التعبير. وبتعبير آخر أدى تأجيل حسم الإصلاح الاقتصادي

وإصلاح الهياكل الكبرى للمجتمع إلى وضع أصعب وإنجاز أقل، مع تحمل تكلفة مماثلة في مجال الحريات السياسية والمدنية. ولو كانت الدولة قد أخذت بالإصلاح الاقتصادي والسياسي الليبرالي دفعة واحدة عندما كانت تتوفر كميات كبيرة من السيولة المالية في عقد الثمانينيات مثلا، لكنا الآن في وضع أفضل كثيرا من الناحية الاقتصادية والسياسية معا كما وقع في شيلي والبرازيل وماليزيا وكوريا وغيرها من دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ولو كنا طبقنا خططا طموحة لإعادة التصنيع يساهم فيها القطاع الخاص مع الحكومة لكنا قد وصلنا إلى وضع يؤهلنا للمنافسة العالمية.

والآن انتهت تلك الفلسفة إلى عكس النتائج المرجوة منها. فقلة الطموح وضعف النمو ساهم في تفضيل تثبيت الأوضاع المختلفة في الأنظمة الكبرى للمجتمع. ومن ثم تعرض العاملون فيها لتآكل دخولهم الحقيقية بسبب ركود الإنتاجية مع زيادة الأسعار وهو ما شجع الإهدار والفساد وضاعف مشكلة عدم العدالة. وبالتالي قلت قدرة المجتمع على تحمل عبء الإصلاح في المستقبل. لقد أجلنا التضحيات الضرورية للإصلاح والتحديث الاقتصادي، وسوف يتعين علينا القيام بها سواء شئنا أو لم نشأ. وضاع الوقت الذي كان يمكن أن نحقق فيه إنجازا كبيرا دون طائل.

هذا هو ما حدث بالنسبة للفلسفة الكلية للحكومات المتعاقبة خلال ربع القرن الماضي. والآن لم تعد هناك حلول سهلة نسبيا عندما توفرت سيولة كبيرة مثلما كان الحال في عقد الثمانينيات. فأمامنا أحد اختيارين: الأول هو الاستمرار في تحقيق نتائج اقتصادية متواضعة نتيجة الانخفاض الواضح في قاعدة التراكم. ويمتاز هذا الاختيار بأنه أقل تكلفة من الناحية السياسية على المدى المباشر ولهذا كان يتم تفضيله. ولكنه هو الاختيار الأسوأ على المدى الطويل اقتصاديا وسياسيا، كما اشرنا وكما تؤكد الدراسات الميدانية المقارنة لتجارب الإصلاح. أما الاختيار الثاني فهو تجاوز هذا الهدف المتواضع والتصميم على تحقيق طفرات كبيرة في النمو لا تقل عن ٧ – ٨% سنويا. وحتى يتحقق هذا الهدف على الحكومة المقبلة أن تضاعف من التراكم الرأسمالي، وهو ما يعني بالضرورة الضغط على الاستهلاك الخاص لفترة من الوقت حتى نتمكن من الانطلاق الاقتصادي. ولا يكفي مجرد زيادة التراكم الرأسمالي، بل لا بد من تحقيق طفرات كبيرة في معدلات نمو الإنتاجية وهو ما يحتم التقدم بشجاعة للأخذ بإصلاحات مؤسسية كبرى بالرغم من المعارضة المتوقعة من جانب مصالح وعادات ذهنية راسخة. وفضلا عن ذلك لا بد من اختيار الهيكل الاقتصادي السليم بناء على مستويات القيم المضافة، ولتحقيق نمو متواصل تلقائيا، وهو ما يعني في الجوهر التركيز على الفروع ذات القيم المضافة العالية في الصناعة والخدمات، وضمان قدرتها على الصمود، بل

والنصر في المباراة التجارية الدولية. وهذا كله سيضاعف من التكلفة السياسية، وقد يقتضـي جراحات اجتماعية ومؤسسية تستهدف تحقيق الانطلاق بروح من النزاهة واحترام المصـلحة القومية في الحاضر والمستقبل.

ولم يعد من الممكن إدخال هذه الإصلاحات الضرورية بوسائل قهرية. بل إن الأمـل الوحيد في نجاحها هو إتمامها من خلال آليات الوفاق العام والجدل والحوار الديمقراطي. بـل ويمكن المضي إلى أوسع مدى ممكن في ذلك من خلال إشراك كل القوى السياسية الكبرى في الحكومة الجديدة، وهو أمر تحتمه أيضا البيئة السياسية الدولية.

ما نطلبه من الحكومة الجديدة؟

يبدو لي أن الموقف السليم من الحكومة الجديدة هو أن نتفاءل بها. أعني بالتفاؤل هذا أن نقدم لها كمجتمع مطالبنا بأقصى قدر من حسن النية، وأن نستمر كمجتمع في مناقشة الإصلاحات المطلوبة بأقصى قدر من الوضوح وصولا إلى برنامج عمل للانطلاق الوطني.

فلا أظن أن الشخصيات الجديدة في الحكومة قد وجدت الوقت أو المناخ للإعلان عن توجهاتها، والسياسات التي ستعمل على تطبيقها في قطاعاتها المتنوعة، أو في التوجهات والسياسات العامة الكلية، أو حلقات الوصل بين السياسات القطاعية التي تطبقها، والسياسات والنتائج الكلية التي تستهدفها الحكومة. وسوف تفيد الحكومة إذا بدأ المجتمع بأحزابه ونقاباته ومنابره الفكرية، ومؤسساته العلمية والأكاديمية وجمعياته الأهلية، وشخصياته العامة مناقشة كل القضايا المطروحة على جدول الأعمال الوطني.

وقد درجت الحكومات السابقة على فهم وظيفتها على أنها وظيفة فنية عموما واقتصادية خصوصا. ولم يكن هذا الفهم صحيحا، فكل وظيفة فنية وكل سياسة اقتصادية لها منطلقات ومضاعفات سياسية واجتماعية. ولم يعد من المقبول أن يتم التعتيم على الأسس السياسية والاجتماعية التي تنطلق منها السياسات العامة الكلية والقطاعية. بل لم يعد من المقبول أن تحتكر الدولة صنع السياسات العامة، وكأن المجتمع غائب أو منعدم أو مغمى عليه.

السياسة والاقتصاد معا:

ولذلك يجب أن تكون أولى المطالب التي نتقدم بها للحكومة الجديدة وللدولة كلها أن تضع قضية الإصلاح السياسي والدستوري على جدول أعمالها. فالدستور وضع في ظروف مختلفة تماما، ولم يعد بند فيه يصلح لإدارة مجتمع ديموقراطي حديث قادر على المشاركة في صنع مصيره أو حاضره ومستقبله. ولذلك اضطرت الدولة ذاتها لتطبيق سياسات عامة لا تتفق مع الدستور مثل سياسات الخصخصة. ودستور عام ١٩٧١ هو امتداد لدساتير ثورة يوليو في حقبة عنفوانها ولجوئها لترتيبات استثنائية، وليس للأفكار الأساسية للنظام الديمقراطي مثل فكرة سيادة الأمة، وفكرة الفصل والتوازن بين السلطات والحدود القصوى الزمنية لتولي السلطات العامة بناء على تفويض مباشر من الأمة في انتخابات عامة دورية وحرة ونزيهة. ومن الواضح أن هذا الزمن الثوري قد ولى وانتهى، وأن الأمة تطالب باستعادة سلطاتها في نظام ديموقراطي تصنعه باختيارها. ولا بد أن الدولة قد أدركت أن هذا هو الاتجاه العام للرأي في البلاد وهو أمر لا بد أن تستجيب له. فالدولة المصرية كانت عموما

أكثر رغبة من غيرها في التلامس مع الرأي العام في البلاد وأكثر استعدادا للتفاعل الإيجـابي مع اتجاهات الرأي العام المستنير، وخاصة أن الإصلاحات الديمقراطية صارت أمرا لا غنـى عنه للدفاع عن الاستقلال الوطني، وتراث الحركة الوطنية المصرية.

أما بالنسبة للحكومة بالمعنى الضيق للمصطلح في النظام الدستوري الراهن فعليها أن تعلن بشفافية النظريات والتوجهات الأساسية لسياساتها العامة، وأن تخـوض مـع المجتمـع مناقشات مستفيضة للتوصل إلى أطر وضمانات حقيقية ترضي التطلعات الوطنية، وتحقق قدرا معقولا من التراضي العام فيما بين القوى السياسية والاجتماعية. فلا يمكن التعامل مـع هـذه الحكومة باعتبارها تعبيرا عن حزب سياسي لأن الجميع يدرك أن التعددية الحزبية لا تعمـل، ولن يسمح لها بأن تعمل، وحتى لا نستغرق في مناقشات لا جدوى منها حول تلـك القضـية يكفي تماما أن نلاحظ أنه لم يحدث تداول للسلطة منذ عـام ١٩٧٦ عنـدما بـدأت التجربـة "الحزبية". والقاعدة العامة هي أنه طالما لم يحدث تداول للسلطة، ولا يوجد أمل في تداولها في النظام الدستوري الراهن تتحول الأحزاب – الحاكمة والمعارضة على السواء – إلـى منـابر فكرية في أفضل الأحوال، وهو ما يعني أن الحكومة يجب أن تتصرف علـى أنهـا حكومـة قومية حتى تبدأ استعادة التعددية الحزبية الحقيقية بإصلاحات دستورية وسياسية عميقة.

ومن هذا المنظور يجب أن نسمع من الحكومة عن العوامل الجديدة التي تجعلها تعتقد أن أداءها ومواقفها وسياساتها، ونتائج هذه السياسات ستكون مختلفة عن الحكومات السابقة بما يعيد للمجتمع الأمل في الانطلاق والتقدم.

تحدثنا عن الشق الدستوري ولعلنا نتحدث الآن عن الشق الاقتصادي الذي كان جوهر مهمة الحكومات السابقة. أن أهم القضايا التي تحدد أو تحسم أداء هذه الحكومة؛ هو تصـورها عن إعادة هيكلة العلاقة مـع السـوق، وتصـورها عـن إعـادة هيكلـة دور الدولـة فـي علاقتها بالمجتمع.

لقد فشلت الدولة كمالك ومدير لقطاع عام كبير. ولكن القطاع الخاص فشل أيضا فـي ظل طائفة السياسات التي عمل في ظلها منذ عام ١٩٧٤ عنـدما أعلنـت سياسـة الانفتـاح الاقتصادي، أو التحول إلى النظام الرأسمالي؛ إذ لم يكتمل أبدا منطق وجهاز هذا النظام بسبب التدخل التعسفي للدولة في كل شيء إلا الشيء الأساسي الذي يجب أن تتدخل فيه باعتبارهـا الضامن الأقوى لحسن تشغيل هذا النظام. فكان لا بد من إصدار سلسـلة التشـريعات التـي تضمن التوازن في المصالح العامة للمجتمع، وفيما بين مختلف القوى الاجتماعية، فضلا عـن نزاهة المنافسة الاقتصادية مثل تشريعات حماية المستهلك، ومناهضة الاحتكـار، والإغـراق

وسمة النظام المحاسبي وسلامة نظم العقود الحكومية، ومحاربة الفساد والوقاية منه، وضـمان الشفافية في أسواق المال والأعمال.

وانتهى الأمر بأن تحيزت الدولة لمصلحة رجال أعمال كبار بعينهم، وهو مـا يعنـي أيضا استئصال من لا تريدهم بوسائل غير شفافة. وتحيزت سياسات الدولة لصالح الاسـتيراد وضد التصدير، ولصالح الاستثمارات العقارية والريعية ضد الصناعة التحويليـة والزراعـة والخدمات الاقتصادية.

إن إعادة هيكلة دور الدولة يعني تقسيما سليما للعمل بين الدولة والسوق، وبين الدولة والمجتمع المدني. ففي المجال الاقتصادي لم يعد حتى اليسار الراديكالي في العـالم الغربـي والنامي يصر على "ملكية وإدارة الدولة" المباشرة للأصول الإنتاجية المتوجهة للسـوق؛ إذ إن الدور الأقوى والأكثر أهمية وخاصة في الدول المتوسطة الدخل هو ضمان الانطـلاق العـام للاقتصاد، وهو الأمر الذي يمكن الوفاء به من خلال تركيز نشاط الدولة فـي مجـال تنميـة الموارد البشرية، وتنمية نظم الابتكار الوطنية، والرقابة على سـلامة أداء السـوق الـداخلي والعلاقات الاقتصادية الدولية، وضمان إنعاش البيئة ومحاربة عمليات تخريبها، فضـلا عـن السلامة العامة للاقتصاد وقاعدته المالية، ودورة حياته النقدية.

وبتعبير آخر فإن الدور الأفضل والأهم للدولة في نظام رأسمالي يكون مسـئولا عـن التنمية؛ هو التوسع المطرد لقاعدة التراكم وضمان نمو الإنتاجية الكلية، وتحسين نظم العدالـة والبيئة والإبداع التكنولوجي، وإدارة العلاقات الدولية. فقد صارت هذه هي العوامل الحاكمـة للشروط الكلية للتوازن الاجتماعي والنمو الاقتصادي. والإصرار على استمرار تركيـز دور الدولة في الملكية، والإدارة المباشرة للمشروعات والأنشطة الاقتصادية يؤدي إلى عجزها عن أداء هذه الأدوار الأكثر أهمية، والتي تمنحها قوة حقيقية. وإذا كانت الدولة قد عجـزت حتـى الآن عن إدارة مؤسسات التعليم والبحوث والعدالة والبيئة والتدريب، والمعلومـات بالصـورة المطلوبة بمقاييس المجتمع الحديث يكون من العبث أن نغرقها في تفاصيل إدارة مشـروعات، وأنشطة إنتاج وتسويق مباشر لا يمكن لغير سوق محايد وسليم البنية أن يقوم بها. فلا تـتمكن من القيام بهذا ولا ذاك على نحو سليم.

والوصول إلى تقسيم عمل سليم بين الدولة والسوق هو وحده الـذي يضـمن تركيـز الدولة على المصالح الكلية العامة للمجتمع في الانطلاق، وهو حده الـذي يضـمن التـوازن الاجتماعي وخاصة فيما بين الفاعلين الاقتصاديين الصغار والكبار، كما أنه هو وحـده الـذي يضمن تمكين الدولة من التوصل إلى أعلى مستويات الاستقلال عن طبقة رجال الأعمال، بـل

وتعديل بنية الطبقة الرأسمالية بما يضمن الكفاءة، بعيدا عن المحسوبية المزدوجة بين الطرفين (أي الدولة ورجال الأعمال).

أما في المجال الاجتماعي فإن الدولة يجب أن تكون مسئولة مسئولية مباشرة عن القطاع الأكثر فقرا أو الأكثر ضعفا في المجتمع. ويجب أن تقوم الدولة بهذا الدور كشريك للمجتمع المدني وبذاتها أيضا؛ فتوفر دعما اجتماعيا مباشرا للفئات التي يقل دخلها اليومي عن دولارين يوميا، وللفئات التي تعاني من بطالة مؤقتة. أما بقية الفئات فإن المطلوب هو إعمال فلسفة التمكين، من خلال التعليم والتدريب والتنظيم في أبنية تضامنية اجتماعية وإنتاجية؛ وهو الأمر الذي يجعل هذه الفئات قادرة على الحصول على عمل منتج وله معنى.

إصلاحات جوهرية:

ولكن النمو العام للمجتمع يتوقف أيضا على السياسات الاقتصادية. وهنا نستدعي ما قلناه عن القاعدة التراكمية وحسن التنظيم والإدارة الكلية للاقتصاد والمجتمع. فالنمو يتوقف على اتساع وقوة قاعدة التراكم، وعلى تنميته الإنتاجية.

ويجب على الحكومة أن توقف السياسات السابقة التي قامت على تشجيع الاستهلاك الخاص، وأن تقلب المعادلة الأساسية للسياسات الاقتصادية. فتعزيز الإنتاج عبر قاعدة تراكم قوية يؤدي في النهاية إلى تحسين مطرد للاستهلاك العاقل. أما العكس فهو غير صحيح بمعنى أن سياسات تشجيع الاستهلاك ضربت قاعدة التراكم الوطنية، وجعلتنا تحت رحمة المعونات الأجنبية دون أن نكون قادرين على ضمان الإشباع من الحاجات الأساسية، ومن الاستهلاك العاقل؛ فأهدرت موارد البلاد في أشياء عقيمة لا طائل من ورائها سوى إفساد الطبقة الغنية، وتعزيز ما لديها بالفعل من أنانية ونزعة استعراض، وابتذال أخلاقي واجتماعي.

ويتوقف النمو أيضا على زيادة الإنتاجية، وهو ما يعني تحسين نظم المعلومات، والإبداع التكنولوجي، وحسن إدارة قوة العمل، وزيادة مرونتها. والواقع أن هذه هي أهم أدوار الدولة والحكومة. فلا أمل بالمطلق في الانطلاق إلا عبر التوصل إلى أفضل قاعدة للمعرفة، وأفضل نظم إدارة العمل والمعلومات والبيئة، والاستيطان البشري. ويتطلب أداء هذا الدور إصلاحات شاملة في كل مستويات الحياة، وكافة مؤسسات الدولة والمجتمع من المدارس والجامعات، إلى الوزارات، إلى مراكز البحث والتطوير؛ وهي جميعا شبه عاطلة.

عالم واعد يتكون تحت الرماد

بالفعل فإن الأمريكيين سيصدرون لنا الديمقراطية. ولكنهم سيفعلون ذلك بفضل العنف والقسوة التي يمارسونها ضدنا في فلسطين ولبنان وسوريا والعراق وغيرها من أقطارنا العربية. فالحاجة هي أم الديمقراطية كأحد أهم الاختراعات في تاريخ الإنسانية. والضغوط والإهانات الأمريكية والإسرائيلية والمحن والهزائم، والنكبات التي ألمت بنا ستضطرنا للتعلم على نحو لم يحدث من قبل، نتعلم لا الديمقراطية وحدها، وإنما السياسة والحرب والفكر أيضا.

لم يكن الشعب اللبناني من الأجناس المحاربة كما يقال. لكن المحن التي تعرض لها وخاصة الاجتياح الإسرائيلي علمه ودربه على كثير من فنون القتال. ولم يكن للشعب الفلسطيني سوى خبرة ممتدة بالثورات المجهضة أو المهزومة. ولكنه منذ فترة يتعلم أيضا فن الحرب. ولا ينقصه سوى توظيف الحرب بمهارة لأهداف سياسية محددة. وسوف يتعلم هذا أيضا.

التنشيط السياسي:

ونحن – العرب – سنضطر لتعلم فنون الحرب على المستوى الشعبي بسبب "الحاجة للدفاع عن النفس" والحاجة للتحرر. بل سنتعلم أيضا فنون السياسة. والأشد إدهاشا أننا نتعلم على المستوى الشعبي أيضا التعاطي مع الممارسة السياسية الديمقراطية، وللأمريكيين دور في ذلك أيضا!

أبرز الأمثلة على ذلك هو التحول الذي يطرأ على الحالة السياسية للعرب، والمسلمين في الولايات المتحدة. فقد جرت العادة على أن يذهب العرب إلى دول المهجر، ولديهم حمولة ثقيلة من الاغتراب والاستلاب السياسي. وهو ما جعلهم كمية مهملة سياسيا لفترة طويلة من الزمن. ولكن المحن التي كانت ولا زالت تلم ببلادهم الأم فتحت أعينهم على "الحاجة إلى السياسة". أما محنتهم هم بعد ١١ سبتمبر، فقد جعلتهم مجبرين على ممارسة السياسة الديمقراطية. فوفقا لتقرير مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية عن استطلاع للرأي أجراه على عينة كبيرة من المسلمين في الولايات المتحدة تزايد النشاط الاجتماعي بينهم بنسبة ٥٢% والنشاط السياسي بنسبة ٤٥%. كما ذكر ٥٩% منهم أن مجتمعاتهم المسلمة زادت أنشطتها السياسية والاجتماعية بشكل عام. وعلى مستوى حقوقهم المدنية ذكر ٨٦% من المشاركين في الاستطلاع أنهم تلقوا مساندات إيجابية من الشعب الأمريكي.

ولكن هذا مظهر واحد من مظاهر النشـاطية السياسـية بـين المسـلمين، والعـرب (مسلمين ومسيحيين). فقد انبثقت عشرات من المنظمات السياسية التي تناضل من أجل تجديد العروبة السياسية في دول الهجرة، ومد الصلات مع الوطن الأم.

ولكن ما يحدث بين العرب في أوروبا وأمريكا يقع أيضا في البلاد العربية. فالشـعور بالمحنة نشط أذهان المفكرين العرب على نحو لم يحدث من قبل في العصر الحديث. ونستطيع بكل ثقة أن نؤكد أن المستوى النوعي والمحتوى السياسي والأخلاقي والفلسـفي فـي الفكـر العربي في اللحظة الراهنة يشكل ثورة فكرية صامتة، وهي للأسف لم تلفت نظـر الكثيـرين لأسباب عديدة منها الفجوة التي لا زالت واسعة بين الإنتاج والاستهلاك الفكري والإبداعي.

وما يحدث في ضروب الفكر والإبداع ينعكس في مجال الإعلام. فالصحافة العربيـة رغم استمرار مظاهر التخلف والقمع وسوء الإدارة، وكارثة العلاقة المشوهة مع السياسة تتقدم بخطى حثيثة. ولكن الانتفاضة الأكبر تتمدد في الفضاء الإلكتروني؛ حيث يتاح قدر مدهش من حرية الدخول، وتتدفق مقادير أعظم بكثير من الطزاجة والإخلاص عما هو متاح في الصحافة المطبوعة أو التلفازية. ومن يتابع ما يحدث في الفضاء الإليكتروني، وبين شتى المجموعـات الصغيرة التي تتبادل الأفكار في كل الاتجاهات الأصلية للجغرافيا والفكـر يمكنـه أن يلمـس ولادة هذا العالم المدهش.

يمكنه أيضا أن يلمس العلاقة بين شدة المحنة، وملموسيتها من ناحية، وانسياب الفكـر وجودته، وكفاحيته من ناحية أخرى. فأنشط وأفضل المجموعات الشابة التي تنازع الصـهاينة في الفضاء الإلكتروني هم شباب البلاد التي تمر بمحنة شديدة منذ فتـرة: فلسـطين والأردن ولبنان والعرب الأمريكيون والأوروبيون، وأيضا من الخليج والمغرب ومصر.

هذه المجموعات المنتشرة في الفضاء الإلكتروني، ولكن أيضا في الفضاءات الملموسة للإبداع مثل المسرح والآداب والسينما والثقافة، وحتى السياسة تلتقي حول معطيـات جديـدة للوعي. وهذه المعطيات هي التي تشكل نمط الاستجابة الجديدة للمحنـة الراهنـة بالمقارنـة بالمقاربات التي أخذت بها الأجيال السابقة، وخاصة الجيل الذي تفتق وعيه في سـياق محنـة عام ١٩٤٨.

ثلاثة فروق:

هناك ثلاثة فوارق مهمة وتلفت النظر بالذات في انعكاساتها المستقبلية على الأوضاع العربية الداخلية.

الفارق الأول: هو أن الأجيال الشابة عام ١٩٤٨ استجابت عن طريق حمـل السـلاح لتقـوم بانقلابات داخلية، ولم تمانع في الاشتباك في حروب تحريرية حتى وإن لم تكن قد استعدت لها تنظيميا وميدانيا، والأهم فكريا وهناك الآن من يحمـل السـلاح للنضال من خلال آليات الإرهاب. ولكن ليسـت تلـك هـي المجموعـات أو "المجتمع التحتي الشاب" الذي أقصده. فالأخيرة هي مجموعات تطرح أولويـة النضال السياسي الذي يستحيل كسبه بدون الفكر. فالنشاطية السياسية والمدنيـة هي الموهبة المتفردة للجيل الشاب الحالي بالمقارنة بآبائهم وأجـدادهم الـذين شهدوا محنتي عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧.

هذا الفارق ليس معترفا به بصورة كافية لسبب يتعلق بفارق آخر، وهو أن الأجيـال السابقة أقامت استجابتها على المستويات التجريدية للأيديولوجيات الكبرى. وقد ترتـب علـى ذلك حدة في الطباع، وتسطيح للواقع، وأحادية في المعالجات السياسية والاجتماعيـة، وميـل عارم للشمولية، واندفاع إلى العنف والانقسامية. أما الجيل الحالي فيأخذ من الأيديولوجيات تلك الحواس المواكبة للتجربة، والممارسة في عالم أكثر تعقيدا بما لا يقاس. وهو أكثر ميلا لبنـاء التحالفات، والعمل على المستوى القاعدي، والوصول إلى أوسع جماهير ممكنة، وتفكيك العزلة التي ضربت على المجتمعات العربية طويلا. فهو جيل عالمي حتى لو أن همه الأساسي قومي في طبيعته. وما يهم هذا الجيل هو النتائج لا المقدمات والنتائج لا النوايا.

لقد تعلم هذا الجيل السياسة في أحضان المجتمع المدني. وقد نقول في الفارق الثالـث إن هذا الجيل ابن المجتمع المدني وليس المجتمع السياسي بأحزابه ومؤامراته وشلله. ولهذا هو أكثر التصاقا بالقضايا والمشاكل المعقدة عن الأجيال السابقة. فهو يدرك أهميـة التكنولوجيـا ومهارات التفاوض والتنظيم وأهمية التواصل واستحالة الاعتماد على الدولة وحدها. والواقـع أن الثورات والانقلابات التاريخية في العالم العربي جاءت من قلب جهاز الدولة. أمـا أبنـاء الانتفاضة وكوادر حزب الله مثلا فهي لم تولد في أحشاء الدولة ومن ثم تسـتطيع أن تـدرك حدود السلطة السياسية مقارنة بأهمية العقول والضمائر والالتزامات المبنية على المشاركة في صنع القرار.

ولهذا السبب ستأخذ الاستجابة للمحنة الراهنة وقتا بالمقارنة بالاستجابة الفورية لجيـل ١٩٤٨، وهذا هو ما يخفي عن أعين المراقبين الذين ينتظرون شيئا مثل ثورة ١٩٥٢.

لم تقع ثورات كبرى. وواقعنا السياسي الراهن كله رماد تقريبا. ولكن هنـاك عالمـا مدهشا يتكون تحت الرماد. وهذا العالم سيكون مختلفا في مجال السياسة. فهو سيكون تحرريا في الخارج والداخل، أو ديموقراطيا ومحاربا في الوقت نفسه.

الحرب ضد الفساد: استراتيجية الهجوم

ثلاثة أبعاد أساسية للحرب ضد الفساد تعرضت لبحوث علمية متعمقة، إضافة إلى ما تتمتع به من دليل تاريخي، ومن روايات بالغة الثراء والدلالة. ومن الضروري لأي حرب ضد الإرهاب أن تبدأ بتجميع هذه الأبعاد لضمان النصر. وثمة بعد رابع لم تستطع البحوث العلمية أن تؤكده، أو حتى تتناوله بصورة مقبولة، أو تنتهي إلى نتائج حاسمة بشأنه لأسباب شتى. وهو ليس أقل أهمية، بل ربما يكون العنصر الحاسم، والذي إن غاب لن يكون هناك أمل حقيقي في الانقضاض الناجح على الفساد.

لنبدأ بالأبعاد الثلاثة الأولى:

أول هذه الأبعاد: هو وضع سياسة اقتصادية ومالية سليمة تسترد التناسب المرغوب بين الأسعار والأجور، وخاصة في القطاع الحكومي. فالفجوة الكبيرة بين الأسعار الحقيقية والأجور والمرتبات الاسمية مثلت العلة المباشرة وراء انحطاط معنويات موظفي الدولة، وخاصة في جهازها الأمني. وما أن يحدث ذلك حتى ينطلق الفساد فيها، ومن ثم في المجتمع كله. لقد حدث ذلك في المجتمعات قبل الرأسمالية نتيجة إغراق الاقتصاد بمعادن نفيسة رخيصة الثمن سواء نتيجة اكتشافات جديدة، أو النهب من بلاد أخرى. والحالة النموذجية هي الإمبراطورية العثمانية التي أغرقت بالذهب والفضة المتدفقين إليها من أمريكا اللاتينية عبر التهريب بدءا من القرن الثامن عشر، وهو ما أدى إلى أن الأجور المدفوعة بعملات من هذين المعدنين صارت ضئيلة في قيمتها الحقيقية. واضطر موظفو الدولة إلى قبول الرشاوى لتعويض الفجوة. وأدى استسلام الدولة لهذه الظاهرة إلى أن صار الأجر الحقيقي مقابل الوظيفة الحكومية يدفع إجبارا من قوى المجتمع، ومن ثم تمكنت مختلف القوى الاجتماعية وخاصة الأغنياء من تعطيل القانون، وشراء ذمم الموظفين العموميين من كافة قطاعات الدولة ومستوياتها؛ الأمر الذي أدى إلى انهيار حقيقي للمجتمع والإمبراطورية. وتعد تجربة العثمانيين تكرارا يكاد يكون نمطيا لما حدث للخلافات الإسلامية الأخرى، بل وللإمبراطورية

الرومانية، وهو ما شرحه المؤرخ جيبون ببراعة في تأريخـه الفـذ لسقوط روما.

أما في العصر الحديث فينشأ التضخم، وتعاظم الفجوة بين الأسعار والأجور الحقيقية، فينشأ عن أزمة الدولة المالية وعجزها عن تحصيل ضرائب كافية للإنفـاق المجـدي علـى جهازها المتضخم. ويعني ذلك بالنسبة لبلادنا العربية الكبيرة غير المصـدرة للـنفط حتميـة السيطرة على نمو الجهاز الحكومي، وتحسين أجوره الحقيقية من أجل ضمان انضباطه حتـى يمكن السيطرة على الفساد.

أما البُعد الثاني: فهو استقلالية الدولة، ونزاهة تطبيقها لتشريعات كافية لضبط التطور العام للمجتمع، وللمنافسة داخل السوق الرأسمالي سواء في الـداخل، أو في القطاع الخارجي. الاقتصاد الرأسمالي هـو أسـلوب إنتـاج وتوزيع يقوم نظريا على قواعد مجردة لا يمكن أن تعمل إلا إذا تـم ضمان نزاهة المنافسة، وخاصة في مشتروات ومشروعات الحكومة والقروض والعمليات المصرفية. ولكن هذا النظام مثله مثل أي نظام اقتصادي أو اجتماعي آخر يقوم على بشر لهم مصالح محـددة قـد تصطدم مع القوانين العامة المجردة للاقتصاد الرأسمالي، وخاصـة فيما يتعلق بالعمليات التي يتفاعل فيها الرأسماليون مـع الحكومـة والمصارف. ومعظم أحداث الفساد في العالم العربي، وفـي العـالم تنشأ داخل هذين الفضائين. ويحدث ذلك في حالات معينـة نتيجـة غياب أو نقص التشريعات الضرورية لمناهضة الفسـاد، وضـمان نزاهة المنافسة، وحيادية جهاز الدولة مع المتنافسين. وفي حـالات أخرى قد تكون التشريعات مرضية من ناحية النصوص، ولكنهـا لا تطبق نتيجة فقدان موظفي الدولة للنزاهة للأسباب السابق ذكرهـا. ولا يمكن للدولة أن تقوم بتشريع القوانين اللازمة مثـل مناهضـة الاحتكار، والإغراق وحماية المستهلك، وتجريم ومعاقبـة الرشـوة، والتسيب في أداء الوظيفة العامة إلا إذا كانت مستقلة. ويعني ذلـك بالنسبة للعالم العربي الفصل التام بـين المـال العـام، والخـاص، والتحرر من الطابع العائلي للحكم، ومنع المـوظفين العـامين مـن العمل بالأعمال التجارية والمالية، فضلا عن قيام السلطات العامـة على الرضا العام للمجتمع، وخاصة من خلال انتخابات حرة نزيهة

تقوم على المنافسة بين برامج سياسية، ولـيس رشـوة المـواطنين للحصول على أصواتهم مقابل التضحية بمصالح عامـة وبنزاهـة الحكم.

أما البُعد الثالث: فيتعلق باستراتيجية الإصلاح الاقتصادي، وتحديدا هذا النـوع مـن الإصلاحات الذي يقوم على الانتقال من الملكية العامة إلى الملكيـة الخاصة، ومن الاقتصاد الموجه إلى اقتصـاد السـوق. فالمرحلـة الأولى من الانتقال تؤدي إلى نشأة طبقة من المستفيدين الأوائل الذين لهم مصلحة في الحيلولة دون دخول عناصر جديدة إلى السوق، وهو ما يؤدي إلى وقف الانتقال، والإصـلاحات عنـد مرحلـة تتسـم بالغموض، وتعدد النظم وتضاربها، وسيادة أنساق سعرية متباينـة، وخاصة في مجال الصرف الأجنبي والمعاملات مع السوق العالمي، وترتيبات الخصخصة والتشريعات الضرورية لإعمال قواعد السوق بنزاهة. وتثبت البحوث العلمية حـول اسـتراتيجيات الانتقـال أن الانتقال الحاسم والمتكامل من النواحي التشريعية والعملياتية؛ يؤدي إلى فساد أقل بكثير من الإصلاحات التدريجية والناقصـة، والتـي تترك منطقة رمادية كبيرة بين النظام القديم والنظام الجديد. ولهـذا الاستدلال نتائج بالغة الأهمية بالنسبة للمناظرة التي تدور في عـدة بلاد عربية حول مدى وسرعة الإصلاح. فعندما يتم الانتقال؛ وفقـا لتشريعات متكاملة تقوم الدولة بتطبيقها بصرامة ونزاهـة يقتـرب النظام الجديد من الصورة المثالية أو المجردة للنظـام الرأسـمالي بحيث لا يترك مجالا كبيرا لتفادي المنافسة، أو الحصول على أرباح احتكارية، أو ضرب القانون. كما يتحقق توازن أفضل فيمـا بـين الفروع المختلفة للرأسمالية الجديدة. أما عندما يكون الانتقال تدريجيا وناقصا من الناحية التشريعية؛ فهو يسمح للمستفيدين الأوائل بإنشاء روابط خاصة مع جهاز الدولة، والحصول على الممتلكات العامـة بأسعار رخيصة، أو بدون سعر وازدهار أنشطة المضاربة، والسوق السوداء، وعمليات النصب، والتلاعب بأنظمة المحاسبة الضـريبية والمالية للشركات. ويصبح الفساد هو القانون العام الرئيسي المحـدد لطبيعة عمليات الانتقال.

البُعد الأخلاقي:

ثمة بعد رابع يمكن تسميته البعد الغائب في نظرية الحرب ضد الفساد، وهـو يتعلـق بالجانب الأخلاقي لأي مجتمع عموما، وبمناهضة استشراء الجشع خصوصا. فمهما كانت قوة التدابير المادية المتخذة للحرب ضد الفساد لن يكون لها مردود حقيقي إلا إذا استرد المجتمـع الإيمان بوجود نظام أخلاقي يقوم على وضع حدود ما على شدة الطمع في المـال والسـلطة والمتع المادية الأخرى. ومن الطريف أن منظرا للرأسمالية بحجم السـيد جرينسـبان مـدير المجلس الاحتياطي الفيدرالي، وهو البنك المركزي في الولايات المتحدة لم يجد شرحا كافيا لما أصاب الرأسمالية الأمريكية من أزمات عاصفة في السنوات الأخيرة سوى التركيز على أهمية عنصر الجشع الذي أصاب الرأسماليين، بل والمجتمع الأمريكي كله. إن تماسك قيم مثل العمل الشاق والتقشف والإيمان بالربح المعقول، وليس الغرف بلا حدود من جيب المستهلك والدولة، والارتباط بين العمل والابتكار، والعائد؛ كانت هي القيم التي مكنت من نجاح الرأسمالية فـي أمريكا وأوروبا الغربية. وعكس هذه القيم كلها؛ أي الجشع سيكون وراء انهيارها.

ولكن المشكلة هي كيف يمكن استرداد هذه القيم؟ في أحوال كثيـرة يتطلـب الأمـر ثورات كبرى تعيد صهر المجتمع عقلا وجسدا وروحا، وتعيد بث الإيمان بهذه القـيم. وفـي حالات أخرى يتطلب الأمر الانتقال السلمي إلـى الديمقراطيـة الصـحيحة، وقـيم الشـفافية والمحاسبية. وفي حالات ثالثة قد تتطلب زعماء على درجة عاليـة مـن القـوة والصـرامة والتقشف هم أنفسهم. أما في حالتنا العربية فيتطلب الأمر إلى جانب ذلك كله تصحيح حركـة الإحياء الديني، والتأكيد على القيم الأخلاقية الرفيعة للإسلام في إعادة تربية الأجيال الراهنـة من المسلمين.

أفكار حول مستقبل التربية

تولى منظمات حقوق الإنسان في العالم العربي الحق في التعليم قدرا مـن الاهتمـام، ولكن هذا الاهتمام ينصرف إلى معنى ضيق للغاية يشمل صد الهجوم على مبدأ مجانية التعليم بكل مستوياته، أو على الأقل في المرحلة الإلزامية، والعمل على إشباع الحق في التعليم مـن الأصل بهدف ضمان وصول هذا الحق إلى مستحقيه، ولكن هذه المنظمات لـم تهـتم علـى الإطلاق تقريبا بفلسفة التعليم بما يتجاوز نقد طبيعته الطبقية. كما أضافت – في السنوات القليلة الأخيرة – شيئا من النقد للمقررات التعليمية التي يشجع بعضها على عدم التسامح. وتطالـب منظمات حقوق الإنسان بنشر تعليم هذه الحقوق والوثائق الدولية ذات الصلة فـي المسـتويات التعليمية المختلفة.

لقد عبرت لرفاق النضال الحقوقي عن قلقي من التركيز على تعليم حقوق الإنسان في النظام المدرسي لإدراكي أن الطلاب يكنون قدرا كبيرا من الكراهية لهذا النظام، الذي تحـول بذاته إلى نظام قهري. وخشيت أن تؤدي إضافة مقررات جديدة تنهض بمهمة تعلـيم حقـوق الإنسان في النظم المدرسية العربية إلى نتيجة عكسية. وكنت أشير إلى شعورنا نحن بوطـأة هذه النتائج السلبية عندما أو حيثما كانت هناك مقررات تعني بما كان يسمى في مصـر فـي عقدي الخمسينيات والستينيات بـ "التربية الوطنية"، أو "الاشتراكية" أو "الثورة" وغيرها مـن المقررات المشابهة التي كانت تقوم على غرس معتقدات سياسية بعينها.

وأرغب هنا في التوسع في شرح أسباب تحفظي على حشر مقررات تقوم على "تعليم حقوق الإنسان" في النظم المدرسية العربية. ذلك أن هذه النظم ليست مؤهلة لغرس قيم أخلاقية وإنسانية سامية، وهو ما يعود إلى أسباب، بعضها يخص العالم العربي، وبعضها الآخر يخص المرجعية الأساسية للنظم المدرسية، وهي المرجعية الغربية الحديثة. إن القضية الأساسية التي تحتاج إلى مناقشة مستفيضة هي الفلسفة التعليمية ذاتها، ومن ثم إثارة المقصود بـ التعليم مـن حيث الأصل.

أولا: الفلسفة التعليمية:

يقع نشر التعليم ضمن أهم مسئوليات الدولة المعاصرة، كما أنه يحظى باهتمام كبيـر من جانب عدد هائل من المنظمات الدولية. ومع ذلك فهناك نقد متزايد للأداء العربي في هـذا المجال الحيوي.

ويتم نقد الأداء في العالم العربي على مرجعية التعليم في البلاد المتقدمة، وهو ما يمثل خطأ كبيرا. فالواقع أن التعليم الغربي المتقدم ذاته غارق في مشكلات أساسية لم يتم حلها بل ولا ينتبه لها غير أقلية من فلاسفة التعليم لأن الغالبية أسست نظرتها للتعليم على قاعدة القبول بالأمر الواقع، وبصفة أخص فيما يتعلق بفلسفة التعليم ودوره. وبذلك صار النموذج الملهم للتعليم في العالم العربي هو ذلك الذي يساعد على الوصول إلى التقدم بمؤشراته، ومعناه في العالم الغربي والدول المتقدمة عموما. ولا شك أن هذا المستوى من المعالجة ضروري، بل وملح إذا كان المقصود منه هو الوصول إلى المؤشرات الكمية المعروفة، والتي تذخر بها أدبيات المنظمات الدولية مثل معدلات الالتحاق بالمدارس ونسب المدرسين إلى الطلاب، ومتوسط الوقت الذي يقضيه الطلاب في المدارس، ومدى تقدم المقررات التعليمية، ومدى الاهتمام بالأنشطة غير التقليدية، مثل الرياضة والفنون والآداب والرحلات والمناقشات الحرة. كما تشكل تلك المؤشرات قضايا نوعية مثل مدى الاهتمام بالقدرة على التفكير، والتعبير بالمقارنة بالحفظ والتلقين، ومدى توفر الأبنية والتسهيلات التعليمية، ومن ثم الموازنات التي يحتاجها هذا القطاع للوصول إلى المعدلات الكمية المقبولة عالميا. وتتفق الشكاوى من الأداء في النظام التعليمي في العالم العربي من وجهة النظر هذه على طائفة من القضايا النوعية: فالتعليم العربي – الرسمي على الأقل – يقوم على التلقين وهو ما يؤدي إلى تشكيل عقل أصم يعتبر نفسه مخزنا للمعلومات، وليس طاقة رائعة للتفكير، واستخدام أساليب تسلطية في المدرسة تقوم على النهي والزجر، وأحيانا الضرب. وفي نفس الوقت نجد فلسفة شعبوية في التعليم وتقدير أداء الطلاب يهتم برشوة الشعب بتحديد معدلات للنجاح في الشهادات العامة أعلى بكثير من مستويات الأداء الحقيقة للطلاب. وفي البلاد العربية الفقيرة يعاني النظام المدرسي من مشكلات شتى تشمل بؤس الأبنية، وقصر الوقت المتاح، وتدني مستويات المدرسين والحشو المبالغ فيه في المقررات التعليمية، وضآلة الصلة بين التعليم وحاجات ومهارات العمل المتاح. وقد انقسم النظام المدرسي إلى أطر طبقية؛ حيث يتمتع الطلاب المنتمون للطبقات الغنية بمستويات كمية مقبولة، بينما يعاني التعليم الحكومي من فقر شديد في كافة المؤشرات المعروفة. ويعيد النظام المدرسي إنتاج البنية الطبقية القائمة، وقد يساعد على تدهورها من حيث عدم تكافؤ الفرص والتركيز المتزايد للثروة. أما في البلاد العربية الغنية، فثمة طائفة أخرى من المشاكل بما فيها التسيب في تقويم الأداء الطلابي في الشهادات العامة، وعدم المساواة بين الطبقات، والمناطق، والاهتمام بالكم على حساب النوع، واستمرار عزل الجنسين في المدارس والجامعات. وقد أضيف لكل ذلك الشكوى الأمريكية والعالمية من المقررات التعليمية الحافلة بصور عدم التسامح والقسوة والعنف، فضلا عن تفضيل الشكل على المضمون.

وسوف نتناول بعض هذه المشكلات الخاصة بالمستوى العربي تحديدا في المسـتقبل. أما الآن فما نريد أن نقوم به هو التأكيد على الحاجة إلى رفض النموذج المرجعـي للتعلـيم، والذي يتمثل في التعليم الغربي الحديث، أو ما يعتقد أنه كذلك. وعلينا منذ البدايـة أن نفـرق بين التعليم والنظام المدرسي. فالأخير لا يضمن في الحقيقة تعليما، بل قد يؤدي إلى "تجهيل"، بل إن الكيفية التي تتم بها "العملية التعليمية" قد تشتمل بذاتها علـى تجهيـل مـن النـاحيتين الأخلاقية والعلمية.

لقد ارتبط التعليم ارتباطا قويا للغاية بإنتاج المجتمع القومي الرأسمالي والاسـتهلاكي الحديث بكل ما يشتمل عليه من تعصب. فالارتباط بين السـجل التعليمـي وحسـن الخلـق أو لطف المعشر، أو الميل للتعاون أو الرغبة في مساعدة الآخرين أو الحب الحقيقي للمجتمع، وتقديره أو الشعور بالمسئوليات الأخلاقية عموما ضعيف. ولم يساعد التعليم في شـيء علـى تحسين البيئة الدولية، ووضع حد للحروب المدمرة والظلم الاجتماعي، أو حتى ثقافة الكراهية والعنف. وربما يكون الافتقار إلى هذا الرباط الجوهري هو العلة وراء اتساع الفجوة بين التقدم التكنولوجي، والعلمي المذهل من ناحية، والتقدم الأخلاقي المحدود للغاية الذي أحرزته البشرية حتى الآن. وبينما كان رؤساء القبائل التقليديون يمارسون في الماضـي كـلا مـن الحـرب والتعاون البناء مع غيرهم، فإن القادة المحدثين للحروب، والحركات العرقية، والإثنية والدينية، والذين حصل أغلبهم على مستوى مرتفع للغاية من التعليم الحديث يميلون أكثر نحـو العنـف والحرب، وأقل كثيرا نحو تأسيس روابط إنسانية أعمق وأوسع مع غيـرهم، وخاصـة مـن يعتبرونهم خصوما، أو أعداء لهوياتهم المتضخمة على حساب الرابطة الجامعة بـين البشـر. ويمتلك هؤلاء مهارات أقل في نشر المحبة عن أسلافهم الذين توقف تعليمهم علـى اسـتيعاب الحكمة التقليدية الموروثة.

ولم يعد من النادر أن نرى علماء أو مهنيين مبدعين، وعلى قدر مرتفع للغايـة مـن التعليم والمعرفة ينشرون الكراهية، ويشعرون بالحقد يغلي في صدورهم، ولا يتورعون عـن قيادة عمليات الإرهاب الفردي، أو إرهاب الدولة، ويرسلون جيوشها عبر آلاف الأميال لشـن حروب تسبب دمارا كبيرا، وتترك الآلاف أو الملايين قتلى وجرحى، ومعاقين، كمـا تتـرك بلادا بكاملها وقد عمها الخراب وحرم أهلها من أبسط الخدمات والحقوق الإنسانية. إن الـذين يقومون بالتعذيب والمعاملة المهينة لمواطنيهم، أو يأمرون بهما؛ هم قادة كبـار فـي أجهـزة الشرطة المحلية في عشرات من دول العالم حصلوا على قدر لا بأس به من التعليم، وتتاح لهم أفضل الفرص للتدريب والثقافة. والذين لا يتورعون عن الحصول على الرشـاوى، والقيـام بعمليات فساد مضرة للاقتصاد الوطني والعالمي، ويحرمون بذلك إخوانهم في الـوطن وفـي

العالم الخارجي من الفرص الدنيا لتلقي التعليم المناسب، أو الحصول على ماء الشرب النظيفة، أو مجرد التمتع بالحد الأدنى من الخدمات الصحية، والوقائية، أو مجرد الغـذاء الضـروري للحياة؛ هم أيضا في العادة ممن تلقوا تعليما عاليا. ويمكننا أن نمضي في رصـد الأمـراض الخطيرة التي تفتك بالأخلاق العامة، وتسبب أشد الأضرار بالبشر، وننسبها لأفـراد حصـلوا على مستويات عالية من التعليم.

وبينما لا يمكننا أن نغزو هذه الأمراض كلها للتعليم بذاته، لا يمكـن أيضـا تجنـب الاستنتاج بأن التعليم لم يوفر قاعدة مرضية للتطور الأخلاقي، كما أن هذه الحقائق تنبهنا إلـى أن التعليم المعاصر صار منبت الصلة بالتربية الأخلاقية والإنسانية. بل يمكننا أن نذهب إلـى ما هو أبعد لنقول إن التعليم ربما يكون أحد العوامل التي تحفز الأشـخاص علـى الشـعور بالتفوق. وتصوغ بعض الفلسفات تطلعات مريضة للوصول إلى حالة "سوبرمانية" من جانـب أشخاص يشعرون بأنهم عباقرة، ويسكنون في سماوات تطل على بقية البشر من أعلى دون أن يكون لديهم الإيمان بالمسئولية الأخلاقية أمام البشرية على أية مستوى، بل تنصرف تطلعاتهم هذه إلى البحث في مختلف الطرق والسياسات التي تضمن لهم دفع الأشياء لمصلحتهم الأنانية بما في ذلك السيطرة على الآخرين، وإخضاعهم لمعاملـة متدنيـة؛ حيـث تحتقـر الحقـوق الأساسية، وتنتهك أبسط القيم السامية التي عدها الناس عبر التاريخ أثمن ما أنتجتـه التجربـة الاجتماعية والحضارة ذاتها.

ثانيا: مشكلات التعليم الحديث:

وكما قلنا فإن التعليم قد لا يكون المسئول الأول أو الوحيد عن تلك التشوهات المخيفة للشخصية الإنسانية التي ترتبط بالحروب، ومختلف ضروب القسوة، والفساد والكراهية، فضلا عن تسخير العلم ذاته فيما لا يجب سوى التعاسة. ولكن التعليم يظل مسئولا عن الفشـل فـي الحيلولة دون بروز هذه التشوهات على النحو الذي تشهده في اللوحة السياسية والاجتماعيـة العالمية. كما أنه يظل مسئولا – بين عوامل وقوى أخرى كامنة في صميم المجتمـع – عـن انفكاك الصلة بين المعرفة والأخلاق الرفيعة فضلا عن الشعور بالمسئولية الاجتماعية.

ويجب أن نبحث بصورة ميدانية أسباب فشل التعليم في إنتـاج الشـعور بالمسـئولية الأخلاقية، وعن جعل المعرفة صنوا للرقي الإنساني بكل أبعاده. فالتعليم ليس شيئا متجانسا في جميع المجتمعات، أو حتى في المجتمع الواحد. بل وقد لا يكون للمصـطلح نفـس المعـاني، والدلالات المبثوثة فيه عبر الثقافات والمجتمعات والدول. ولذلك يتعين علينا أن نرصـد تلـك المسئولية بصورة ميدانية، وفي السياقات الوطنية والقومية والثقافية والجغرافيـة، وأن نقـوم ببحوث تفصيلية عن تلك الارتباطات المشكوك فيها بين التعليم، والرقي الأخلاقي والمعرفي.

غير أننا نستطيع أن ننسب قدرا كبيرا من الأمراض العالمية التي أشرنا إلى بعضـها، إلى مشكلات مشـتركة، وربمـا تكـون القائمـة التاليـة أهـم تلـك المشـاكل المشـتركة عبر الثقافات والمجتمعات.

١- التركيز على التعليم بالمعنى الضيق على حساب التربية، فـأكثر نظـم التعلـيم الراهنة تكتفي بالتركيز على إجبار الطلاب علـى اسـتيعاب قـدر كبيـر مـن المعلومات، ولا تلقى بالا إلى التربية الأخلاقية. ويلاحظ أن هذا التركيز الأحادي وسقوط "أجندة" التربية من لائحة المسئوليات، والمهام التي يقوم بها جهاز التعليم يرتبط إلى حد كبير بالأوضاع السائدة في المجتمع ذاته نتيجة التركيز على إطلاق حريات الفرد، وإعلاء القيم المادية كرمز لولادته ولادة حرة، وذلك على حسـاب الروابط الاجتماعية المشتركة، والمسئوليات الأخلاقية التي يجـب أن تحميهـا، وتنميها وتطورها على الدوام. وربما يعود هذا التركيز الأحـادي إلـى الفشـل المتأصل في نظم التعليم البيروقراطية ذاتها. إن بيروقراطية التعلـيم تجـد مـن الأسهل لها القيام بشروح لمعلومات تبدو موضوعية، أو حقائق مطلقة ذات أهمية في السوق والاقتصاد، وذلك بالمقارنة بواجب القيام بشروح مستفيضة للواجبـات الأخلاقية. ويبدو أن المحيط الاجتماعي بجوانبه المختلفة بدأ يدفع الطلاب أنفسهم للسخرية من القيم الأخلاقية، أو المقررات الدراسية، أو الشروح التي تتعمد غرس هذه القيم في نفوسهم. وفي حالات كثيرة صارت المدارس والفصـول الدراسـية ذاتها هي الميدان الذي يتعلم فيه الأطفال، واليافعون ضـروب العنـف والفسـاد المختلفة. ولا تعني إشارتنا إلى البيروقراطية التعليمية أننا نوجه الاتهام إلى نظـم التعليم العامة التي ترعاها الحكومات وحدها، بل قد تكون مسئولية نظـم التعلـيم الخاصة والتي تتمتع بظروف أفضل كثيرا أشد مسئولية عن بعـض الأمـراض الأخلاقية المنتشرة. ولنلاحظ أن كبار الساسة وغيرهم من العناصر المسئولة عن شن حروب الدمار هم – في حالات كثيرة – خريجو أفضل المدارس والجامعات الخاصة، ففي الحالتين، وإن بطرق مختلفة وتبعا لظروف متباينة نجـد ظـاهرة انفكاك الصلة بين التعليم والتربية الأخلاقية، والتركيز على الأول دون – وعلـى حساب – الثاني.

٢- تجزئة المعرفة والشخصية الإنسانية: فجانب كبير من التعليم المدرسي بمـا فيـه الجامعي ينصرف في أكثرية دول العالم على شروح المقـررات منعزلـة عـن بعضها البعض ومناهج عمل، وأساليب تدريس نمطية، ومجزأة إلى حد كبير. كما

تتم عملية التدريس ذاتها بقدر كبير من النمطية، ويؤدي هذا الإرث إلى تكون معرفي متشظ وبعيد عن أن يمنح الطلاب رؤية معرفية شاملة، أو إدراكا شاملا للأشياء. ويفهم أكثر التلاميذ دروس اللغة بمعزل عن دروس الرياضيات. وتنفصل المعارف المتاحة عن المجتمع عن تلك التي ينظر إليها باعتبارها معارف علمية، أو وضعية صارمة لا مجال للشك فيها. إن الحقيقة البشرية والطبيعية ذاتها تبدو وكأنها مقسمة بين مجالات مختلفة، وباردة تجاه بعضها البعض. ونادرا ما يوحي التعليم للطلاب بأننا نتحدث عن نفس المجتمع، أو نفس المادة البشرية والطبيعية، وأن المقررات التعليمية لا تناقش سوى جوانب مختلفة من نفس الحقائق أو الأشياء، وأن المباحث المختلفة حول تلك الأشياء ليست سوى طرق للتركيز على تنمية مهارات أكثر تخصصا دون أن يكون ذلك سببا لفصم العرى بين الجوانب المختلفة من نفس الظواهر. وبذلك يحرم الطلاب من فرصة تكوين شخصية شاملة، أو إدراك المعرفة باعتبارها عملية غير قابلة للتجزؤ. وتقود عملية التشظي هذه إلى تشظ مقابل للشخصية، وإلى مضاعفة السدود والموانع فيما بين البشر أنفسهم.

٣- التمركز حول الدولة والهوية (تعليم الدولة القومية): والواقع أن تطور التعليم الحديث نفسه يرتبط ارتباطا قويا بالدولة والهوية العرقية، والثقافية على حساب الهوية الإنسانية. وتنظر دول كثيرة للتعليم على اعتبار أنه أداة للمشايعة السياسية، وتكوين مواطن متحد تمام الاتحاد مع دولته وهويته بما في ذلك لغته هو وثقافته القومية. وكثيرا ما يعني ذلك غرس الكراهية للقوميات، والدول الأخرى منذ الصغر. وتخلط تلك الدولة بين مسئوليتها عن التعليم العام من ناحية و"حقها" المزعوم في صب الإنسان في قالب المواطنة التقليدي الذي يجد نموذجه الأعلى في الجندي المحارب "من أجل بلاده". ولهذا السبب ترتبط نظم التعليم بالأيديولوجيا القومية والهويات العرقية ارتباطا حميما، ولا تتمكن من إيجاد الصياغات الضرورية للفت النظر إلى أن انتماء الشخص لهوية ما ليس بالضرورة على حساب الهويات الأخرى. وبذلك يقوم التعليم بصهر الوجدان، وتأطير العقول بما يناسب الأيديولوجيا القومية والعرقية والدينية. وبذلك يتكون في الحقيقة جندي لدى الدولة بغض النظر عما إذا كان يعمل بالقوات المسلحة للبلد المعني، أم في أنشطة أخرى. إن مثل هذا التوظيف السياسي والأيديولوجي للتعليم هو المسئول الأول عن الميول نحو العنف، وفك عرى الارتباط بين

المعرفة والمسئولية الأخلاقية. لقد صار تعليم الدولة القومية بمثابة حضانات يعد فيها الناس لكي يصيروا وطنيين، وليس لكي يكونوا بشرا أفضل. بهذا المعنى فالتعليم الحديث هو المفرخ الأول للشمولية، أو على الأقل واحدية الهوية.

٤ - العزلة الطويلة عن الحياة في نظم أشبه بالثكنات: ويقودنا هذا إلى واحدة من أهم مشكلات التعليم الحديث، وهي أنه المؤسسة الموازية للمجتمع الجماهيري، والتي تضمن بقاء هذا المجتمع؛ إذ يتم عزل الطلاب منذ نعومة أظفارهم عن الحياة، وذلك لفترة طويلة قبل أن يبدأ دفعهم فجأة إلى الوظائف التي تتعلق بشئون الحياة. ويفتقد الناس في مثل هذا النظام الإدراك الطازج للحياة بما فيها من معاناة وتعقيد، وما تستلزمه من حكمة لا من حقائق ومعارف مجزأة. وفي غالبية دول العالم الثالث لا يضمن التعليم فرصا للعمل المشبع، ويتم التصريح علنا وبدرجة مذهلة من التسليم بالأمر الواقع أن ما يتلقاه الطلاب من معارف لا تضمن لهم حتى الحد الأدنى من المهارات المطلوبة للقيام بأعمال ووظائف محددة. ومن أغرب نتائج هذه النظم التعليمية أن يعيش الناس أفضل سنوات عمرهم باسم التعليم في أماكن معزولة، وذات أسوار لكي يتخرجوا دون أن يمتلكوا هذه المهارات. ويضطر أصحاب الأعمال في أحوال كثيرة إلى تدريب خريجي النظام التعليمي الحديث على مهارات أساسية لم يتعلموها. وتصل السخرية إلى حد أن كثيرا من الطلاب – الذين كان أسلافهم من الأطفال، واليافعين في الماضي يعلمون كل شيء عن محيطهم الاجتماعي والبيئي – لا يكادون يعرفون شيئًا عن جيرانهم أنفسهم، أو عن المزروعات والأنشطة السائدة في مناطقهم. وبذلك تتعزز الطبيعة التجريدية للمحيط البيئي والاجتماعي، وتصبح مجرد أشياء ربما وردت في الكتب، ولكنها تبدو باردة وغريبة أو حتى كريهة. وتغرس هذه المقومات إمكانية العنف تجاه عناصر البيئة الاجتماعية، والبيئية المحيطة. أما الشعوب الأخرى في نفس المحيط، أو على جواره فهي تصبح طلاسم يصعب فهمها، وقد توضع فيها دلالات سلبية. وعندما لا يمتلك النظام التعليمي الحكومي الموارد الكافية تتم التضحية حتى بالأنشطة البدنية، والإبداعية التي يمارسها الناس كجزء لا يتجزأ من وجودهم ذاته، ويحرم الأطفال واليافعون من فرص النمو الطبيعي، ووسط الطبيعة والمجتمع، ويتحولون إلى مخازن لمعلومات متفرقة لا تقود إلى أي نوع من الحكمة، أو المعارف الحقيقية، فضلا عما تتضمنه من حرمان من مقومات أساسية للشخصية الإنسانية مثل النشاطات البدنية والإبداعية. ويعزز هذا

التكوين من الطابع التجريدي، والمفقر للشخصية الإنسانية، وقد يدفع تلقائيا إلـى العنف كما يحدث في المدارس ذاتها.

ثالثا: ملامح لمستقبل منشود:

إن التفكير الأخلاقي المسئول حول مستقبل التعليم لا بد أن يواجـه تلـك المشـكلات المستعصية للتعليم، سواء على المستوى الوطني أو العالمي. وتبدو صعوبة هذا التفكير في أن التعليم هو عملية إعادة إنتاج للمجتمع ذاته. فلا يمكن لمجتمع أن يعلم أولاده سوى ما يعلمه أو يؤمن به. ويعني ذلك تلقائيا أنه لن يعلم أولاده ما يجهله، أو ما لـيس الديمقراطيـة اللاندـة الأساسية لمنظومته القيمية. فإذا كان المجتمع كله يحتفل بالخرافة، فلن يكـون مـن الممكـن لأطنان من المعلومات العلمية أن تنتج طلابا مغايرين. وإذا كان المجتمع ممسوسا بـالتطرف الديني فسوف تجد هذه المشاعر طريقها للنفاذ إلى قلب المؤسسة التعليمية بمئات من الطـرق، وهكذا قد يكون من السهل علينا أن نصرح بأن التعليم هو أيضا أداة للتغيير الاجتماعي، ولكن وضع هذه الأطروحة موضع التطبيق في الممارسة العملية قد يكون أصـعب الأشـياء. فـإذا كانت بنية القوة في المجتمع تتركز حول فئات معينة مثل رجال الدولـة والمـاليين الكبـار، وأصحاب المشروعات أو شركات الأعمال التي تقوم بالتوظيف والجيوش الكبيـرة، وقـوات البوليس فضلا عن المؤسسات الدينية والحركات الاجتماعية، والسياسية التي تتمتع بنفوذ كبير على العقول والضمائر دون أن تكون مؤهلة لمناقشة أي من الأمور التي تدافع عنها بصـورة عقلانية، أو نقدية، فإن هذه الهيئات ذاتها ستتمتع بسلطة القرار التعليمي مثلما تتمتـع بسـلطة الحياة والموت على المواطنين، سواء كانوا داخـل أو خـارج النظـام التعليمـي. وسـوف يتابع هؤلاء التأثير بعقلياته ومصالحهم على نظم التعليم الوطنية مثلها فـي ذلـك مثـل كـل النظم الأخرى.

ويضاعف من تلك الحقيقة أن نظم التعليم الحديث أثبتت فعاليتها في إنتـاج الجيـوش الضرورية للحروب، وللإنتاج العلمي والتكنولوجي والاقتصادي الذي أتاح الثروات المذهلـة، وغير المسبوقة المرتبطة بمعنى الحداثة نفسه لدى المؤسسات المهيمنة. ومع ذلك كلـه فـإن هناك قدرا كافيا من الغضب على نمط المجتمعات الحديثة، سواء كانت أصـيلة فـي إنتـاج الحداثة الزائفة التي نعايشها الآن، أو كانت مجرد تقليد هزيل وغير متقن للأولى، كمـا هـو شائع في العالم الثالث، وبالذات البلاد الأقل نموا. كما أن هناك قدرا كافيا من المعارف التـي تؤكد استحالة مواصلة العيش بالطريقة التي تأسست في القرن الثامن عشر، وازدهرت بصورة غير مسبوقة في القرن العشرين. ويهدد انتشار الحروب، وثقافة الكراهية، والتطرف الـديني والميول الإثنية والقومية المتطرفة، وغيرها من مظاهر السياسة المعاصرة بتدهور شـامل لا

للأخلاق الإنسانية فحسب، بل وللحياة ذاتها. ولهذا السبب فإن تطلعنا إلى تعليم مختلف قد يتمتع بقدر معقول من التأييد لدى أوساط اجتماعية وثقافية عديدة. كما لا يمكن التقليل من نفوذ الأفكار الإيجابية، والبناءة حتى لو لم تكن تتمتع بتأييد أو سلطة مادية في السياقات الوطنية، والعالمية الراهنة. إن الغالبية الساحقة من المفكرين وذوي الضمائر تتطلع إلى تأسيس حضارة إنسانية جديدة، وهو ما يجعل التفكير بشجاعة في مستقبل التعليم مشروعا ممكنا، وقد يحظى باهتمام كبير من دوائر متعددة.

ولكن السؤال يتعلق بطبيعة التعليم المستقبلي الذي نصبو إليه. وهنا قد لا يكون لدينا تصور كامل. وينبغي مناقشة الأمر بصورة جماعية، وعلى أصعدة اجتماعية شتى حتى نصل إلى أفكار، وملامح تطمئننا على أن ما قد نؤسسه ليس ردة إلى الماضي، وليس مخاطرة بما نملك من أجل أحلام ضبابية.

وجل ما نستطيعه هنا هو التفكير بصوت عال في بعض هذه الملامح المطلوبة. وعلينا أن نلفت النظر بالذات إلى تلك الملامح لتعليم مستقبلي بناء يعالج المشكلات الخطيرة التي أشرنا إلى بعضها في الفقرات السابقة. ومن ثم فإننا ندعو للتفكير في الأطروحات التالية:

١- استرداد الوظيفة الأخلاقية والتربوية للتعليم على كافة المستويات. وإذا كنا نفكر في التعليم كأداة لبناء حضارة إنسانية جديدة في سياقات تعددية ثقافية واجتماعية ودينية فإن علينا التركيز على أخلاقيات الحياة المدنية المأمولة، وهو ما يعني التركيز على التربية المدنية. ويثير هذا التوجه قضايا لا حصر لها تكمن في صميم فكرتنا على مجتمعاتنا وهوياتنا المتعددة. وقد أثيرت بالفعل مناظرات ذات صلة بهذا التوجه أثناء المفاوضات حول كثرة من التشريعات الدولية، وخاصة تلك المتصلة بحقوق الطفل. وعلى سبيل المثال لا بد من طرح أسئلة حول تربية الطفل على الأسس والموروثات ذات الصلة بهوية أبوية. ولكن ذلك قد ينطوي على ما يعد تربية غير مناسبة على بعض الأفكار، والنزعات الكارهة للآخر، أو التي تزرع عقدة تفوق في نفوس النشء. كما أثيرت مناظرات أخرى تتعلق بمفهوم معين للحق في التعليم تحول دون قيام الأطفال بأي نوع من الأعمال. وبالمقابل قد لا يكون ذلك أمرا ضارا بنهاية المطاف برفاهية الأسر الفقيرة في المجتمعات المحرومة فحسب، بل قد تكون تلك الفكرة ضارة بتربية الأطفال من حيث إنها تعزلهم عن بعض أهم خصائص العملية التربوية السليمة بالمعنى الواسع للكلمة لأن التعليم والتربية المعزولة عن العمل قد لا تنتج غير تكوين تجريدي، وقليل الحساسية للحياة الاجتماعية. غير أن أهم تلك المناظرات هي تلك

التي تتعلق بتوجهات المؤسسات العائلية والدينية والمؤسسات والحركات الأخرى مسيسة الصلة بالتربية الأخلاقية مثل المؤسسات الدينية، والتي قد تكون منغمسـة كلية في توجهات تغذي الكراهية أو الاحتقار، والرفض للآخر الديني أو الثقافي. وتثير مثل تلك الإشكاليات قضايا لا حصر لها بخصوص الاختيـارات الممكنـة للسياسة التربوية والثقافية؛ حيث لا يمكن حرمان أي شخص من التزود بعناصر أساسية من ثقافته، ولكن هذا التزوج لا يجب أن يقوده إلى العنـف والكراهيـة، والعقل المغلق ونزعات الانتقام أو التعلق بتلك النزعات كحقائق مطلقة، كمـا أن تعدد وضمان الحريات الدينية والسياسية يطرح إشكالية الكيفية التي يمكـن بهـا مباشرة التربية الأخلاقية المدنية في سياقات قد تغذي نزعات مضادة. وأخيرا فإن هناك إشكالية الكيفية التي يمكن بها استرداد الوظيفة التربوية لتعليم تباشره هيئات بيروقراطية قد لا تكون مخلصة للمسئولية، والرسالة الأخلاقيـة المدنيـة التـي نتحدث عنها.

٢- استرداد الصلة العضوية بين التعليم والحياة الاجتماعية. وقد أسلفنا أن العزلة التي تعيشها غالبية أنظمة التعليم المعاصرة قد تنطوي على إطـلاق للنزعـات غيـر الاجتماعية أو العنيفة، أو تلك التي تتضمن تشـوّها واضـحا فـي رؤى العـالم والصور الشائعة عن الحياة. ومع ذلك فإن استرجاع تلك الصلة لا يجب أن يعني حصر رؤية العالم في هيئات محددة، أو التعلق بما قد تبثه من معتقدات، ونزعات قد لا تكون مؤاتية للمشروع الحضاري الجديد الذي نتحدث عنه. ومن هنا يجـب أن نعرف تعريفا دقيقا ما نعنيه باستعادة الصلة بين التعليم والحياة الاجتماعيـة، والكيفية التي تضمن أن يكون مردود هذه الاستعادة إيجابيا، والمؤسسات القـادرة والراغبة في الاضطلاع بهذه المهمة. وعلى سبيل المثال قد نفكر بمنظور ثوري في تحويل المجتمع كله إلى ورشة تعليمية، ونشر مهمة التعليم والتربية على عدد كبير من المؤسسات بما فيها مؤسسة المدرسة. ويعني ذلك أن يتعلم الطلاب فـي المصانع والمكاتب والمؤسسات الأخرى للمجتمع جوانب معينة من الحياة لـيفهم الطلاب كيف انعكست، ووظفت طائفة واسعة للغاية من المعارف عن الطبيعـة، والمجتمع على السواء في الممارسة. وفي نفس الوقت يجب تخصـيص أوقـات معينة لتعلم الأصول العلمية التجريدية، وهي التي نسميها العلوم الأساسية سـواء داخل مقرات مخصصة لهذا الغرض في هذه المؤسسـات، أو فـي مؤسسـات مخصصة للتعليم الأساسي، وهي ما نسميه حاليا بالمدارس أو الفصول التعليمية.

ويمكن لمثل هذا التصور أن يحقق ما نريده من تعليم مستمر، ومتواصل مدى الحياة. كما يمكن أن يكون التعليم ذاته أمرا أكثر مرونة وحرية مما هو متاح حاليا؛ حيث يمكن أن يداوم المرء على الدراسة وحدها طوال فترة التعليم، أو يتوقف قليلا لكي يقوم بأعمال ووظائف يتلقى فيها تعليما تجريبيا وحقليا، ثم يعود لمقاعد الدراسة المتخصصة. وقد يمكن أيضا أن يغرف المرء طوال حياته من نمط التعليم الذي توفره مؤسسات العمل، والإنتاج دون حاجة للذهاب إلى مدرسة، أو جامعة أصلا، لأنه يحصل على المعارف التي يحتاج لها في الميدان، وإن بصورة أرقى كثيرا جدا من المفهوم البسيط للتدريب في الموقع.

٣- التأكيد على التكامل المعرفي. وربما يكون هذا المبدأ هو أكثر الطرق فعالية في الدفع نحو التطور الأخلاقي وضمان غرس المسئولية الاجتماعية والإنسانية والمدنية للتعليم. فلا بد من تجاوز ونفي الفكرة التي تقول إن هدف العلم والمعرفة هو السيطرة على الطبيعة، وهو ما يعني في الواقع تخريبها، وإشاعة الفوضى في نظامها الحيوي. كما لا بد من إنهاء العزلة بين المعرفة الاجتماعية، وتلك المتعلقة بالطبيعة لأن الإنسان هو جزء لا يتجزأ من الطبيعة أو الخلية العاقلة في منظومتها الحيوية. وكذلك لا بد من نفي، وتجاوز الفكرة التي تقول إن المعارف الخاصة بالطبيعة بما في ذلك قوانين الكيمياء ومبادئ الرياضيات، وغيرها من المعارف التامة والتطبيقية؛ يمكن استخدامها على أي نحو دون تكلفة. فتفضيل التوظيف التدميري للطاقة النووية بمجرد تطبيق علوم الطبيعة، ليس قرارا معرفيا، بل إنه قرار سلطوي معاد للمعرفة والعقل، ويؤدي إلى ضريبة فادحة لا بالنسبة لأعداء بعينهم بل بالنسبة للجميع. وتوجيه تكنولوجيا الدمار الشامل أو الجزئي إلى أعداء مفترضين ليس قرارا يتفق مع المعرفة السليمة لأن القاتل يخسر على نحو لا يقل أثرا عن المقتول بغض النظر عن ذرائع القتل، وهكذا. فإن الفكرة التي يجب أن نتطلع إليها هي أن إعادة التكامل بين أوجه وميادين المعرفة هي أمر يعيد الحساسية الإنسانية التي نضحي بها من خلال تشظيها وتجزئتها على النحو المعروف في النظم المدرسية الحالية. إننا لا نناقش هذا قضية أكاديمية، ولا نطلب مجرد العمل وفق ما صار معروفا باسم تكامل نظم المعرفة. فالأهم هو أن يدرك الطلاب أن ما يعرفونه من اكتشافات وتكنولوجيات هي جميعا جوانب لنفس الشيء. فالمعارف الفلكية عن الأجرام السماوية ليست منفصلة عن الإبداع الشعري حولها، وليست منفصلة عن قوانين الرياضيات التي

تسخرها لفهم هذه الأجرام، ولا عن المركبات الكيماوية التي نتعرف على خصائصها، ولا عن التراث الطويل من الاسترشاد بها في الحركة والملاحة، وأن المعلومات السوسيولوجية ليست منبتة الصلة بالنمط المحدد من التطور التكنولوجي، أو خصائص السلطة في مختلف المراحل والحقب التاريخية، أو أنماط التنظيم والإدارة التي ترسخها تلك السلطات. ولا توجد أدنى إمكانية للفصل بين الاقتصاد وسبل المعيشة والتنظيم الاجتماعي. ويجب أن نطرح تكامل العملية المعرفية، ومن ثم التعليمية على نحو يثير الدهشة أو حتى السخرية من ضيق الأفق الذي فرض أنماطا محددة من التوظيف، والمعارف التي أخذنا بها، بينما كان يمكن أن تكون اختياراتنا أكثر رشدا وإنسانية. والمهم في ذلك كله أن نفهم أن العلم والتكنولوجيا ليسا شيئين منفصلين عن إنسانيتنا، ولا يجب أبدا أن نتوافق مع الادعاء بأنهما اللذان يحددان حياتنا، بينما من يحددها هي سلطات اجتماعية وبشرية ضيقة، وليست سلطة التكنولوجيا بذاتها أو سلطة الجميع الناتجة عن الاختيار العاقل والحر. ويمكن في هذا السياق التفكير في القوالب التعليمية التي تحقق هذا الغرض. فينبغي مثلا أن نبدأ برواية واحدة ومستمرة، ومتغيرة هي رواية الحياة الإنسانية، كما وقعت في التاريخ لكي نشرح كيف تتم المعارف، وما هي الاكتشافات التي حققناها وتلك التي يمكن تحقيقها عبر مستقبل مختلف، وبذلك تعود الرياضيات للاندماج مع الكيمياء والطبيعة، وتعود هذه الهموم المعرفية للاندماج مع المعرفة بالمجتمع والسياسة، وهكذا.

٤- تنوع وتضافر وتوازن المؤسسات القائمة على التعليم: ويعني ذلك أن نفكر في تعليم ما بعد المدرسة، أو ما بعد التعليم الجماهيري والنمطي والمعزول في أبنية مدرسية، ونظم بيروقراطية صارمة. وإذا قبلنا بمبدأ نشر المهمة التعليمية على عدد كبير من المؤسسات التي تشغي بها الحياة يجب أن ننهي نفوذ وسلطة الشهادات على الأقل بالمعنى الذي ساد طويلا في أيديولوجيا التعليم والأيديولوجيات البيروقراطية والطبقية السائدة. فالشهادات ليست مدخلا للانتماءات الطبقية المتراتبة رأسيا. وثنائية المتعلم – الجاهل أو صاحب الشهادة – الأمي ليست فقط زائفة ولا علاقة لها بالحقيقة، بل هي أيضا ضارة بالجميع. فالعلم ليس القدرة على استرجاع معلومات ما صحيحة أو زائفة، وإنما هو امتلاك ناصية الحكمة، والتطلع للأفكار المؤسسة على دليل وخبرة حقيقية من أجل التصرف بصورة سليمة مع أسئلة الحياة بما فيها الإنتاج الاقتصادي. ومن هذا

المنطلق فالمستقبل يجب أن يكون تعليما يعني بالتنوع الأفقي للمهارات والمواهب، وليس الترتيب الرأسي للمكانات ومن ثم الثروات والسلطات. والتعليم الحقيقي هو القدرة على الذهاب إلى ما هو أبعد من الخبرة الحسـية بالتكراريـات الظاهريـة للظواهر والتعرف على الإمكانيات الكامنة في احتمالات متعددة لفكها وتركيبهـا، وهو ما يعني أيضا التعرف على القوانين التجريدية لحركة الأشـياء. وإذا كـان التعليم هو الذهاب في المعرفة إلى ما هو أبعد من الخبرة فإن التعليم الذي لا يستند على الخبرة ليس تعليما، وذلك الذي لا يمكن الناس من التعـرف علـى الطـرق المتعددة لفك وتركيب وتوظيف الأشياء والظواهر من أجل تعزيز، وتحسين الحياة ليس تعليما. ولهذا السبب يجب أن تتوزع عملية التعليم علـى كافـة مؤسسـات وطاقات المجتمع، ويجب ألا يسمح باحتكار أية جهة أو مؤسسة للمهام التعليميـة. ويدفع هذا المنظور للتعليم إلى إعادة صياغة المؤسسات ذاتهـا بمـا يتفـق مـع المعرفة بالاحتمالات المتعددة لتنظيمها، وتخصيصها في الإنتاج والإدارة.

إن هذه المعاني ليست ترياقا أو علاجا كافيا للأمراض، والعلل التي تحيطنا من كـل جانب، سواء في التعليم أو المجتمع الأوسع. فالتجاوز الحقيقي لهذه العلل لا يـتم إلا بمناقشـة الموضوع على أوسع نطاق، وبما يسمح بتدفق حر للإبداع والعبقرية الجماعية. وربما تكـون مجرد بداية لمناقشة أعمق، وهذا هو جل ما نطمع فيه.

المقاومة وتكون مشروع وطني وحقوقي جديد

كعادة الأزمات الكبيرة والزلازل العملاقة التي تهـز وطننـا العربـي أدى العـدوان الأمريكي الإجرامي ضد العراق إلى تنشيط هائل للعقل السياسي، والمجتمع المدني والسياسي في جميع الأقطار العربية.

وقبل أن نستنبط الاتجاهات الرئيسية للتحول الفكري والسياسي في العالم العربي لا بد أن نشير أولا إلى أن وصف العدوان الأنجلو أمريكي على العراق بصفة الإجـرام فـي هـذا السياق لا يأتي كنوع من المبالغة، أو التحريض، أو السب، وإنما كمصطلح قانوني. فالواقع أن هذا العدوان يتسم بكل الخصائص التي جاءت في تعريف الأمم المتحدة بصفتها الجهة المخولة بالقيام بصيانة الأمن، والسلم الدوليين، وتوثيق الاتجاهـات الجديـدة فـي القـانون الـدولي لمصطلح "العدوان".

فالعدوان الأنجلو أمريكي على العراق لم يتم نتيجة أية "استفزازات"، ولم يتم التفويض به من أية جهة قانونية دولية، ولا يرد على عدوان قامت به العراق، وليس فيه أدنـى شـبهة "الدفاع عن النفس" المنصوص عليها في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وبهذا المعنى فهو خرق خطير لميثاق الأمم المتحدة، ويعد "حربا إجرامية" تستدعي قيام الأمم المتحدة بتحريـك آلياتها الخاصة بالدفاع عن السلم والأمن الدوليين، وقمع هذا العدوان بالوسـائل المنصـوص عليها في الفصل السابع من الميثاق.

ويمنع مثل هذا الإجراء أن من قام بالعدوان هي دول من الدول الأعضـاء الـدائمين بمجلس الأمن، وضد إرادة المجلس، وميثاق الأمم المتحدة فليس من المتصـور عمليـا فـي الظروف الحالية أن تقوم الدول الأصغر، سواء بالمجلس أو بالجمعية العامة بمحاربـة أقـوى قوتين عسكريتين في العالم حتى لو أن واجبها في الدفاع عن الميثاق يفترض ذلك.

ولكن الصفة الإجرامية للعدوان الأنجلو أمريكي لا تنتفي لمجرد عجز الأمم المتحـدة عن الدفاع عن نفسها، وتحريك آلياتها لقمعه. وقد يأتي يوم نستطيع فيه محاكمة المسئولين عن القيام بهذا الخرق الخطير لميثاق الأمم المتحدة، وتهديد السلم والأمن الدوليين. وحتى يتم ذلـك يملي الواجب أن يقوم جميع المثقفين والمعنيين في العالم أجمع بالتذكير بهذا الطابع الإجرامي للعدوان الأمريكي على العراق فيستخدمون هذا المصطلح بصورة مستدامة حتى لا ينسى أحد واجب القيام بمحاكمة هؤلاء المسئولين السياسيين، وجميع المسئولين عما تشمله تلك الحـرب من جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية.

لقد نشطت تلك الحرب الإجرامية أذهان العالم أجمع، وحواس المقاومة المشروعة لها في المجتمعات المدنية والسياسية في العالم أجمع تقريبا، وتحركت مظاهرات ومسيرات المعارضة في الولايات المتحدة ضد التهديد بالعدوان منذ يونيو عام ٢٠٠٢، وأخذت تنمو حركة مناهضة الحرب هناك بسرعة خارقة لا تصدق. وبداية من هذا العام أخذت العدوى تنتقل إلى بقية العالم الغربي، وخاصة أوروبا الغربية والشمالية، ومن ثم إلى بقية أرجاء العالم. وفي يوم ١٥ فبراير ٢٠٠٣ تحركت جموع هائلة في شوارع وميادين ما لا يقل عن ٦٠٠ مدينة في أكثر من ستين دولة تنتمي إلى قارات العالم الست لمناهضة ورفض التهديد بالعدوان.

وخلال فترة طويلة عجزت المجتمعات المدنية والسياسية العربية عن المشاركة في حركة المناهضة العالمية لمشروع العدوان الأنجلو أمريكي على العراق. هذا العجز حرك نوعا من الشعور بالفجوة، بل وبالعار بين النشطاء في الحركة الديمقراطية والحقوقية العربية، وبين الإعلاميين والمثقفين والقادة السياسيين العرب. ولم يقلل من هذا الشعور أن عددا من المسيرات الكبيرة تحركت في عدد محدود من العواصم العربية في مرحلة متأخرة من التهديد بتلك الحرب الإجرامية، وخاصة في الدار البيضاء، وأخيرا في القاهرة.

لقد أدرك هؤلاء جميعا مدى الفجوة التي تفصل بين المجتمعات الديمقراطية ومجتمعاتنا. فبينما يستهدف الهجوم العدواني والعسكري الأمريكي مجتمعات، وأقطارا عربية فإن المجتمعات الديمقراطية هي التي تحركت لمناهضته، وليس مجتمعاتنا العربية.

كان الشعور بالخجل أو العار قد انبثق من إدراك المدى المذهل من التلف، والخمود الذي أصاب المجتمعات العربية بسبب الخضوع لنظم سياسية قمعية، وشمولية طوال فترة طويلة جدا من الزمن. ولم يكن من الممكن لأية مدرسة فكرية أو سياسية، أو أي شخص عاقل تجنب استنتاج أن السبب البسيط والحقيقي وراء تلك الفجوة المذهلة في أداء ومواقف المجتمع المدني العالمي من ناحية، والمجتمعات العربية يتلخص في كلمات قليلة: الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية. فالنظم القمعية العربية لم تدخر وسعا في نزع الحيوية من مجتمعاتها، ولم تتردد في تحريك كل آليات القمع التي تنتهك حقوق الإنسان كلما تجمع أي عدد من الناس للتفكير.. مجرد التفكير في الشأن العام والمصالح المشتركة للبلاد العربية. وبكل أسف تمكنت هذه النظم من توظيف الخطاب الوطني، أو الاجتماعي السطحي لتبرير تلك الانتهاكات الواسعة، والمنهجية للحق في التعبير والتجمع والتنظيم والحق في محاكمة نزيهة، وفي تلقي وإرسال المعلومات أو تبرير ممارسة جرائم التعذيب والاعتقال العشوائي، وتزوير الانتخابات العامة، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وساعد عدد لا بأس به من المثقفين

والإعلاميين، وخاصة هؤلاء الذين عاشوا طويلا بعقلية عبادة النماذج الشمولية على التغطية على تلك الجرائم أو التنظير لها "بعمق" فقال البعض إن التركيز على الديمقراطية والحقوق السياسية هو تبعية للغرب، ووصف كثير من هؤلاء حركة حقوق الإنسان بأشنع الصفات والألفاظ. بينما قال آخرون إن الأولوية يجب أن تكون للقمة العيش في تبرير كلاسيكي بالغ السخف للاستخفاف بحرية التعبير، والحقوق المدنية والسياسية بصورة عامة، والتنظير للشمولية والاستبداد. ووظف هؤلاء جميعا "عقدة الخوف من الغرب" توظيفا انتهازيا وسيء النية لوقف النضال من أجل الديمقراطية.

لقد فضحت طائفة من الاتجاهات القومية والعالمية الجديدة هذه الموجة من الانتهازية الفكرية والسياسية. فتدفق النضال العالمي ضد الحرب، ووقوف فرنسا وألمانيا وروسيا ضد مشروع الغزو الأمريكي للعراق في مجلس الأمن، ونجاح هذه القوى في حرمان هذا المشروع من الشرعية الدولية أسقط الفكرة الانتهازية القائلة إن الصراع يدور بين العرب والغرب. فالغرب ظهر كفضاء بالغ التنوع ليس فقط من الناحية الثقافية فحسب، بل ومن الناحية السياسية أيضا. أما الحركة المدنية الكفاحية الرائعة التي تدفقت في جميع أنحاء العالم ومن داخل كافة أقاليمه السياسية والثقافية، فقد أسقطت ما ركزت عليه اتجاهات معينة في الفكر السياسي العربي من دوافع ثقافية وراء الحملة الأمريكية المعادية للعالم العربي وثقافته. ومن ثم لم يعد من الممكن الدفاع عن أحادية خطاب الهوية الذي دفع المجتمعات العربية إلى رؤية للعالم تتوجس من أو تقود إلى رفض التفاعل الخلاق مع الثقافات الأخرى في العالم، والانكماش على الذات القومية، أو الدينية، أو تغليظ الحدود بيننا، وبين الآخرين، أو إثارة الكراهية والخوف من جميع الأنظمة الثقافية والمجتمعية الأخرى.

وعلى نفس الدرجة من الأهمية فضح خطاب الأمن القومي الذي استخدم لتبرير قمع الحريات العامة، وحركات الإصلاح السياسي والدستوري نفسه تماما. فعندما آن أوان الدفاع عن الوطن، أو مناهضة العدوان الأمريكي على العراق لم تقم الأنظمة العربية بواجبها. وتواطأ بعضها بصورة سافرة مع العدوان الأمريكي ضد العراق. وقامت جميع هذه الأنظمة بقمع التحركات الشعبية القليلة للتضامن مع الشعب العراقي، وإدانة العدوان الأنجلو الأمريكي.

لقد تمكنت بعض القوى الشعبية من التحرك لإعلان التضامن مع الشعب العراقي، وإدانة العدوان الأمريكي ضد العراق في عدد من الدول العربية بعد أن بدأ الغزو بالفعل.

وقامت قوات الأمن بقمع شديد لهذه التحركات الشرعية والسلمية، وهو ما أدى إلى إضعافها، أو انحرافها إلى بعض مظاهر العنف. ورغم أن تلك التحركات قد أزالت الشعور بالعار الناتج عن غيابها قبل الغزو الفعلي فلا يمكن مقارنتها حجما أو نوعا وتأثيرا بما يتم

خارج العالم العربي، وحتى في بلاد بعيدة جدا عن مركز أو بـؤرة الصـراع مثـل الفلبـين والأرجنتين وكوريا الجنوبية.

وتكفي هذه الفجوة بين مستويات نمو الحركة المناهضة للحرب في العالم وبين واقـع التحرك المدني العربي للتضامن مع الشعب العراقي لإبراز ما أدى إليه الحرمان من الحقـوق الديمقراطية. لقد قلنا دائما إن المجتمعات المدنية، بل وفكرة المجتمع ذاتها قد تخمد فـي ظـل الواقع التسلطي الذي عشناه لعقود في مختلف الأقطار العربية، وإن إيقاظ حتى الحس الوطني والقومي صار مرهونا بالتحول الحاسم إلى الديمقراطية والاحترام التام لحقوق الإنسان. كـان هذا الاكتشاف العملي أحد العوامل المؤثرة وراء مساهمة عدد كبير من المفكرين المنتمين إلى المدرسة القومية في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان عـام ١٩٨٣م، بعـد الاجتيـاح الإسرائيلي للبنان. والآن تظهر نفس الحقيقة بمزيد من الوضوح لتمثل إدانة شـديدة لهـؤلاء الذين واصلوا تبرير الشمولية السياسية في العالم العربي تحت غطاءات ومبررات شتى.

تثبت ضآلة التحركات المبكرة ضد الحرب وللتضامن مع الشعب العراقي أيضا صحة أحد الأفكار الأساسية التي رمت الحركة الحقوقية العربية إلى غرسها بقوة في الوعي العـام. نشير هنا تحديدا إلى أن الحرمان الممتد من الحقوق المدنية والسياسية واستمرار الانتهاكـات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تقوم بها أنظمة شمولية، وتسلطية يسبب أضرارا شـديدة حتـى بقدرة الشعوب على الدفاع عن الوطن. كما أنه يحرمها بالطبع من القدرة على الـدفاع عـن نفسها، وعن حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فلا يمكـن تفسـير ضـعف حركـة المناهضة للحرب والتضامن مع الشعب العراقي – في العالم العربـي – إلا كنتيجـة للواقـع التسلطي الذي عاشته الشعوب العربية لعقود طويلة. فحتى لو كانت النظم العربية قد تسامحت مع أعمال التظاهر السياسي السلمي والمسيرات، وأعمال التضامن الجمـاعي الأخـرى مـع العراق، لما ضمن ذلك ضخامة، أو فاعلية النضال الشعبي ضد الغزو الأنجلو أمريكي للعراق. فالحيوية الشعبية والمدنية لا تنبثق فجأة إلا نادرا وقد تضـمر سـريعا، أو تـنكمش طاقتهـا المحركة إذا لم يكن الناس قد تمتعوا بالحد الأدنى من الحريات العامة لفترة طويلـة سـابقة، ونجحوا في بناء مؤسساتهم الشعبية والمدنية والسياسية.

وقد أشار بيان أصدره نادر القضاة في مصر بعد أيام من العدوان الأنجلـو أمريكـي على العراق إلى هذه الحقيقة. فضعف أداء النظم العربية في منع الحرب يتسق تماما مع مـا أدت إليه ممارساتها من نزع، وطعن كرامة الإنسان العربي، وحرمانه من حقوقـه السياسـية والمدنية. وأشار البيان أيضا إلى أن ما يحدث في العالم من معارضة للعدوان الأمريكي علـى العراق يؤكد أن الصراع سياسي صرف، ولا شأن له بصراع الحضارات أو الثقافات.

وأشار بيان آخر يدين العدوان الأنجلو أمريكي على العراق صدر باسم "مبادرة تجديد المشروع الوطني" إلى "ضرورة إصلاح دستوري وسياسي، وتشريعي جذري في بلادنا، وتحديث بنى المجتمع، وتعزيز قيم الاستنارة والعقلانية كشرط أساسي، وضروري لحشد الطاقات لمواجهة ما يحيق بنا من أخطار في إطار دولة مدنية ديمقراطية".

ولعلنا نسأل في هذا السياق إلى أي حد قد يدشن العدوان الأنجلو أمريكي على العراق مرحلة جديدة في التاريخ السياسي والاجتماعي العربي: مرحلة تحدث قطيعة مع التسلط والشمولية السياسية، وتنهض على الديمقراطية وحقوق الإنسان.

لا يجب أن يكون هناك أي خلط حول الطبيعة الحقيقية للعدوان الأنجلو أمريكي. فالدعاية المبتذلة الصادرة عن الإدارة اليمينية الأمريكية، ومختلف مراكز الهيمنة الأيديولوجية في الولايات المتحدة بما فيها الصحف، ومحطات التليفزيون وكثرة من مراكز البحوث اليمينية هناك أنشأت خطابا تبريريا للحرب والعدوان يقوم على الادعاء بأن أحد أهداف هذه الحرب الإجرامية هو إقامة نظام ديمقراطي في العراق بعد تدمير نظام صدام حسين.

والواقع أن الشعب العراقي قد رد على هذه الدعاية المبتذلة بنفسه، ومن خلال المقاومة الجبارة، والباسلة التي قابل بها قوات العدوان. تشتمل هذه المقاومة على رسالة خالدة تقول إن الديمقراطية لا تأتي من خلال العدوان والغزو، والاحتلال أو بفوهة الدبابات والمدافع. وتفضح هذه المقاومة النوايا الحقيقية للعدوان، وهي الاستعمار والسيطرة على الموارد النفطية العربية، وتتبيع النظم السياسية العربية وعلى رأسها العراق، وتوظيفها في خدمة الأهداف الاستراتيجية للحركة الصهيونية العنصرية في إسرائيل والولايات المتحدة نفسها. ولا شيء مطلقا يجيز لمجرمي الحرب المتربصين بالشعوب في الإدارة الأمريكية، والأجهزة العسكرية والأمنية والسياسية التي تقف خلف هذه الإدارة التحدث باسم الشعوب، وخاصة الشعوب العربية التي لم تكف هذه القوى عن التنكيل بها، وإبادتها في فلسطين، وفي عدد كبير من الدول العربية والإسلامية. ولا يمكن لهذه الشعوب أن تثق فيمن يقف لدعم المشروع الصهيوني الإمبريالي والقهري الذي يسعى لتأمين الشروط اللازمة لاستكمال تصفية الشعب الفلسطيني، والهيمنة بوسائل الحرب على كافة شعوب المنطقة العربية. ولم تتوقف هذه القوى الإجرامية عن فضح نفسها بنفسها عندما تعلن بكل وقاحة عن نواياها في السيطرة على العالم باسم الشعب الأمريكي، وبناء إمبراطورية عالمية على حساب هدم الأمم المتحدة، واحتقار وتدمير القانون الدولي، والسيطرة على النفط العربي، وتغيير الحياة الثقافية والسياسية في البلاد العربية بصورة قسرية، وبمختلف وسائل العنف والابتزاز، كما أن هذه القوى تفضح نفسها بتركيز نيرانها على كافة مظاهر المقاومة لدى الشعوب العربية، وإعلان الحرب على الشعب

الفلسطيني والتدمير المنظم والمنهجي طويل المدى للعراق حتى قبل القيام بعـدوانها الأخيـر ضد العراق.

في إطار هذا النوع من الأفكار والممارسات والمؤامرات العسكرية والسياسية لا يوجد مكان للديمقراطية إلا إذا كانت تعني تخريب وضرب المجتمع والدولـة والقـانون وحرمـان الشعوب من حقها المقدس في تقرير مصيرها، وحكم نفسها بنفسها. ويعرف الجميع أن هـذه القوى نفسها هي التي قادت الانقلابات التشريعية ضد الحقوق والحريـات الديمقراطيـة فـي الولايات المتحدة منذ ١١ سبتمبر. وهي بهذه الصفة ليست مؤهلة لإلقـاء محاضـرات حـول الديمقراطية للآخرين.

وبالنسبة للشعوب العربية لا يمكن فصل الديمقراطية عن الاستقلال الوطني. وتحـتفظ الجماهير العربية في جميع الأقطـار فـي ذاكرتهـا التاريخيـة بشـتى صـنوف التلاعـب بالمصطلحات المشرقة مثل الحريات الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق الأقليـات التـي وظفت بصورة انتهازية وحقيرة لتبرير الاسـتعمار الغربـي للـبلاد العربيـة، أو التلاعـب بحاضرها ومستقبلها السياسي.

وبسبب هذه الدعايات المبتذلة والحقيرة يختلط الأمر أحيانا لدى أقسـام مـن النخبـة السياسية والثقافية العربية فتلجأ إلى إبراز خطاب ينبذ هذه المصطلحات نفسـها، أو يـرفض الاعتراف بأولويتها وضرورتها للتطور الصحي للمجتمعات العربية نفسها. ومـن المنطقـي للغاية أن تقوم تلك الأقسام بالتعبير عن استهانتها بتشخيص النظم العربية، أو الواقع الدستوري والسياسي والثقافي الفعلي للبلاد العربية كنتيجة للاستبداد والتسلط والعنـف الرسـمي مقابـل التركيز الأحادي على دور بعض هذه النظم في مقاومة الاستعمار أو الصهيونية وإسـرائيل. وهذا هو ما يجري بالفعل بالنسبة للحالة العراقية.

فالمقاومة الباسلة للشعب والجيش العراقي تبدو من وجهة نظر الفكر الشمولي العربي كنتيجة لقيادة نظم "قومية" أو "ثورية" أو "تقدمية"، أو غير ذلك من الصفات التي أطلقتها تلـك النظم على نفسها، وعلى رأسها النظام العراقي.

والواقع أن الحقيقة تبدو غير ذلك تماما. فالمقاومة الباسلة للعدوان الإجرامي الأنجلـو أمريكي بين صفوف الشعب والجيش لم تتدفق بفضل التراث، أو النظام الاستبدادي الذي يهيمن عليه الرئيس صدام حسين، وإنما بالرغم منه. وبوسعنا أن نبرهن على أن إحدى نتـائج هـذه المقاومة الوطنية هي استمرارها في المستقبل على المحور أو المستوى الديمقراطي.

مبادئ تجديد المشروع الوطني

يفضح الواقع المأساوي الذي تعيشه الغالبية العظمى من الشعوب العربية حقيقة الأداء المزري للنظم العربية الراهنة، والأخطاء والجرائم الجسيمة التي ارتكبتها بحق هذه الشعوب وكرامتها ومكانتها في التاريخ. فالمنطقة العربية هي الأقل في سجل الأداء في جميع المجالات من بين كل أقاليم العالم باستثناء إفريقيا جنوب الصحراء. ففي المجال السياسي تعيش بلادنا العربية حالة من الركود والبطش السياسي لا تقل إن لم تزد سوءا عما شهدته حتى على يد أسوأ النظم الاستعمارية. فغالبية النظم العربية إما لا تعرف معنى حكم القانون أو تعيش بصورة لا تنقطع في ظل الأحكام العرفية وقوانين الطوارئ. وتضيق الساحة السياسية كل يوم. وتهيمن البيروقراطية، وأجهزة الأمن على عملية صنع السياسة ويترك لها الحبل على الغارب في تزوير الانتخابات والاستفتاءات العامة بما يلقى فيضا من الشكوك حول احترام القانون وإرادة الشعب والمبادئ الدستورية المستقرة، ومن بينها مبدأ سيادة الشعب. بل تفوض بصورة كاملة في العصف بالحقوق الأساسية للإنسان. فتستغل قوانين الطوارئ للفتك بالمعارضين، وإلقاء عشرات الآلاف من الناس في المعتقلات دون سند أو بينة، أو حكم قضائي ذي مصداقية. وتمارس جريمة التعذيب بصورة منظمة وواسعة النطاق، وتطال في العادة كل من يقع بيد أجهزة الأمن، ولو بصورة عابرة. وفي عدد من البلاد العربية مثل العراق تم اغتيال عشرات الآلاف من الناس.

وفي جميع هذه البلاد تقريبا يفتقد المواطنون الحد الأدنى من الضمانات القانونية والقضائية، والفعلية لممارسة أبسط الحقوق السياسية والمدنية، وعلى رأسها حرية التعبير والتجمع والتنظيم السياسي. وفي كثير منها يحرم الناس حتى من مجرد تكوين منتديات فكرية. وفي أغلبها يتم تجريم تشكيل نقابات مستقلة، ولا يسمح للبرلمانات التي تأتي عبر انتخابات لا تتمتع بمصداقية سوى بأقل السلطات أهمية. ويتم فرض قيود صارمة على الحق في إنشاء الصحف، ولا يسمح لأحد بإنشاء محطات الراديو أو التليفزيون. وتعاني الأحزاب إن وجدت أصلا – من أغلال تحيلها إلى كيانات هزيلة تعيش على هامش الحياة السياسية. بل ووصل الأمر إلى احتكار كامل للسلطة من جانب أجيال قديمة، بل وشلل محددة من هذه الأجيال. وتنغلق بصورة تامة تقريبا كافة قنوات التغيير السلمي. وأدى ذلك كله إلى انكماش الحياة السياسية والثقافية، وانصراف الناس عن الاهتمام بالشئون العامة أو المشاركة فيها وتمزيق الروابط الوطنية، وإنعاش القبلية والعشائرية والطائفية الدينية. ولا شك أن هذا المناخ السياسي القاتل هو السبب الرئيسي وراء استدراج قطاعات كبيرة من الأجيال الشابة إلى التطرف والجمود الديني. كما أن هذا المناخ السياسي القاتل هو السبب الرئيسي وراء استدراج قطاعات

كبيرة من الأجيال الشابة إلى التطرف والجمود الديني. كما أن هذا المناخ السياسي الخانق هو السبب الرئيس وراء انحطاط الحالة الثقافية بين الجماهير. ولا شك أيضا أن سحق كرامة المواطن، واستفحال كافة صور الفساد والمحسوبية، وظاهرة التوريث التي عمت قطاعات كبيرة من المهن كانت من بين أهم أسباب نزيف العقول، وتفضيل مئات الآلاف من أنبغ العناصر العربية الهجرة من بلادها، واللجوء إلى الدول المتقدمة.

إن هذه النظم الباطشة والراكدة لا تختلف كثيرا عما عاشته بلادنا العربية في القرون الوسطى ليس فقط من حيث مستوى البطش والركود، وإنما أيضا من ناحية إدارة الاقتصاد. فالأداء الاقتصادي للنظم العربية هو الأسوأ بين جميع أقاليم العالم باستثناء إفريقيا الاستوائية بالرغم من تدفق الثروة البترولية، ومختلف صور المعونة المالية، والدعم الاقتصادي الخارجي. وتمتلئ كافة التقارير الصادرة عن المنظمات الاقتصادية العالمية، والعربية بالإحصاءات والوقائع المخيفة عن تردي الأوضاع الاقتصادية العربية، وما قادت إليه من تبعية متزايدة في مجالات مختلفة بما فيها التبعية الغذائية. وتنفرد بلادنا العربية بظاهرة تراجع الصناعة والأنشطة الإنتاجية عموما. وتعاني غالبية هذه الدول من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها وفي موازناتها العامة. ولاشك أن الوضع المشين الذي تعيشه بلادنا العربية من الناحية الاقتصادية يعود إلى الإدارة الجزافية التي لا تقيم بالا لهدف الإدارة السليمة للموارد العامة، أو للكفاءة أو لأهداف التنمية بالمقارنة بالمصالح السياسية، والخاصة للقوى المتحكمة في العملية السياسية بعيدا عن المحاسبة الشعبية أو الشفافية الضرورية لتفهم الرأي العام، ومشاركته في صنع القرار الاقتصادي والسياسي.

لقد أدت تلك الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي سادت بلادنا العربية لعقود إلى تراجع شديد في نوعية وأساليب الحياة، وإلى تقهقر في المجال الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الفئات المستضعفة، وعلى رأسها النساء والشباب والفئات الأكثر فقرا. وتكونت بسبب هذا كله فئات مهمشة بالغة الاتساع تكاد تفقد أي صلات بالحياة الاجتماعية، أو بالمجتمع الوطني العريض، ويباعد الفقر والحرمان بينها، وبين التعلق أو التمسك بأية منظومة قيم وطنية، وقد تبادر أو تشارك في تدمير المجتمع في أول فرصة سانحة، وهو ما شهدنا نموذجا مأساويا له في العراق.

إن مأساة العراق بجميع ملامحها وجوانبها تؤكد الخطأ المريع الذي وقعت فيه أنظمة قامت على تراث الحركات الوطنية والقومية، ولكنها استعملت الشعارات الوطنية والقومية أسوأ استعمال لوأد المطالب، وحركات الإصلاح الاجتماعي والسياسي والدستوري السلمي. ونتيجة لشعارات مثل " لا صوت يعلو على صوت المعركة" الذي رفع في مختلف الدول

العربية حتى تلك البعيدة كلية عن أية معارك وطنية حقيقية أخمدت الحياة السياسية، وتـأخرت الإصلاحات الاجتماعية، وبدأ الكيان الاجتماعي كله في التهرؤ والتعفن بصورة باديـة للعـين المجردة. وكان من الطبيعي لذلك ألا تنجح تلك النظم في التصدي للهجمة الصهيونية الممتـدة منذ عام ١٩٦٧، أو منذ إنشاء إسرائيل على حساب تدمير الشعب الفلسطيني. والآن يتأكد فشل هذه النظم جميعا في التصدي للهجمة الأمريكية التي تردنا إلى عصر الاستعمار، وتلغي نضال أجيال متتالية من آبائنا، وجدودنا من أجل التحرر من السيطرة الخارجية، وتـوفير الظـروف الملائمة للنهضة.

إن أسوأ كارثة قد تحل ببلد، أو مجتمع هو أن يرى بلاده تعـيش مثـل هـذا الواقـع المأساوي على جميع الأصعدة، وأن يرى بلاده عاجزة لذلك عن الدفاع عن أبسط حقوقها، بما فيها الحق في الاستقلال، وتقرير المصير دون أن يحرك ساكنا، أو أن يقـوم بعمليـة تجديـد شاملة لكيانه. أننا نعتقد أن إنقاذ بلادنا من الانهيار والتهرؤ الاجتماعي والاقتصـادي، ومـن العودة إلى عصر الاستعمار في سياق الهجمة الأمريكية الراهنة والمتواصـلة علـى العـالم العربي؛ أصبح مرهونا بتطبيق مشروع نهضوي وطني جديد. كما أننا نعتقد أن البداية السليمة لعملية الإحياء، والنهوض التي تتوق إليها شعوبنا العربيـة، وتمتـين مقاومتهـا للاسـتعمار الأمريكي، وحليفه الصهيوني يجب أن تتم في الميدان السياسي. إن القطيعة الكاملة مع الخداع والوعود الكاذبة التي قطعتها النظم العربية على نفسها، ونكثت بها على الدوام صارت مسـألة حياة أو موت، وأنها لن تتم سوى بالانتقال إلى نظم ديمقراطية بصورة سلمية، وعبـر كفـاح سياسي ومدني ودستوري منظم لا ينقطع.

إن البداية الطبيعية للانتقال إلى الديمقراطية هي إلغاء الأحكام العرفية إلغـاء كـاملا، وكافة القوانين والتشريعات الاستثنائية والمقيدة للحريات، وإطلاق سراح كافة المعتقلين الـذين لم يصدر بحقهم أحكام قضائية نهائية، وذات مصداقية من محاكم طبيعيـة، ووفقـا للقـانون الطبيعي، وإنهاء ظاهرة التعذيب ومعاقبة مرتكبيها، وإلزام كافة الجهات الحكوميـة بالشـفافية الكاملة في ميادين عملها، وإقرار الحق في المعلومات، وإحياء المشاركة الشعبية بكل صورها، واستعادة الحريات العامة بما فيها الحق في التعبير، وإطلاق حق تشكيل الجمعيات، وتأسـيس الصحف وإنشاء محطات الراديو والتليفزيون، وضمان استقلال النقابات العماليـة، والمهنيـة واستقلال الجامعات، وتشكيل لجان للحقيقة والمصالحة تضع تقارير حـول المسـئولية عـن الجرائم السياسية بما فيها جرائم الفساد السياسي، وإشاعة مناخ عام من الحـوار، والتسـامح والاعتراف والقبول بالآخر، وترسيخ القيم الديمقراطية والثقافة المدنية السليمة، وإنعاش الآمال في مستقبل أفضل للشعوب كافة وللأجيال الشابة بشكل خاص مـن خـلال تـأمين كرامـة

المواطنين، وحمايتهم من كافة صور العدوان علـى المبـادئ الدسـتورية، وعلـى رأسـها المساواة والعدالة.

ومما لا شك فيه أن من حق الجميع أن يشارك من خلال حوارات مكثفة ومنظمة فـي وضع صيغة النظام السياسي والسياسات الاجتماعية، وقضايا الاستراتيجية القوميـة وخاصـة فيما يتعلق بالدفاع عن الوطن، والالتزامات والعلاقات الدولية والعربية للبلاد.

ومن جانبنا فإننا نرى أن النظام الديمقراطي الذي نعتقد أنه كفيل بإنقـاذ بلادنـا مـن البطش والاستبداد والتخلف؛ يجب أن يقام على مشروع كامل دستوري واجتمـاعي يضـمن النهضة؛ وفقا للمبادئ التالية:

١ - مبادئ الإصلاح السياسي والدستوري:

أولا: وضع دستور جديد للبلاد يؤمن الانتقال إلى نظام برلماني يقوم على التوازن بـين السلطات، وضمان الاستقلال الكامل للقضاء. وتتـولى هيئـة مسـتقلة يقررهـا الدستور وظيفة إجراء الانتخابات العامة بكل مستوياتها ومجالاتها.

ثانيا: حماية وتعزيز الطبيعة المدنية للدولة المصرية، والتأمين الكامل لحرية الضـمير، والاعتقاد مع تعزيز دور الأديان السماوية في تقوية، وتعميـق الالتـزام بـالقيم الأخلاقية والفضائل العليا، والشعور بالمسئولية تجاه المال العام، وواجب التكافل الاجتماعي، ومراعاة العدالة، واحترام حقوق الغير وقدسـية الحيـاة الإنسـانية، وتعزيز العمل التطوعي والإغاثي والإنساني، ونشر المحبة بين جميع الشـعوب المحبة للسلام.

ثالثا: نشر الشفافية على جميع أصعدة ومستويات الحياة الاجتماعيـة، وتقويـة الشـعور بالانتماء إلى الجماعة، والمجتمع بصفة خاصة من خلال منظومة قويـة للحكـم المحلي تضمن مشاركة جميع المواطنين في رسم السياسات، واتخـاذ القـرارات والرقابة على تنفيذها بشفافية كاملة، وعلى أساس مبدأ المحاسبية.

رابعا: الاحترام الكامل للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، واعتبارها جزءا واجب التطبيق من التشريع المحلي، وقاعدة أساسية للنظام الدستوري. ويجب ضمان المسـاواة التامة بغض النظر عن أي اعتبار كان، وحماية هذا المبدأ الدستوري من خـلال تشريع تفصيلي يضمن الانتصاف ضد أي صورة من صور التمييز، أو الإخلال بتكافؤ الفرص على أي مستوى أو في أي قطاع.

خامسا: إخضاع جميع مؤسسات الدولة الدستورية للرقابة البرلمانية الديمقراطية، ووضع حد أقصى زمنيا لتولي الوظائف السياسية، وتشديد العقوبات على جرائم التعذيب والفساد السياسي، واغتصاب السلطة، والتلاعب بالنظام الدستوري والقانوني من جانب المسئولين السياسيين أو الموظفين العموميين.

سادسا: مع اعتبار المواثيق الدولية لحقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من النظام الدستوري بما في ذلك الحقوق المنصوص عليها في العهد الـدولي للحقـوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية تترك السياسات الاجتماعية والاقتصادية المحددة ليحـددها القانون، أو الحكومات المنتخبة على أساس ديمقراطي.

٢ - مبادئ الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي:

أولا: تعميم النموذج الديمقراطي في المجال الاجتماعي. ويعني ذلك إقرار مبدأ تـوازن المصالح الاجتماعية، وتشجيع الديمقراطية والمشاركة في الحياة الاقتصادية بكافـة تجلياتها وتعبيراتها دون إخلال بالحق في الملكية الخاصة.

ويعني ذلك إنهاء التمييز ضد قطاع الأعمال الصغير وتشجيعه وضمان تعدد صـور الملكية، وتشجيع الملكية التعاونية، ونمط الإنتاج التعاوني، وإقرار الحق في تشـكيل نقابـات مستقلة والحق في الإضراب، والحق في الانتصاف القضائي، والحق المتساوي في دعم الدولة للمشروعات الخاصة والعامة التي تحقق أهدافا تكافلية وإنتاجية.

ثانيا: إن النهوض الاقتصادي الشامل وبناء اقتصاد إنتاجي متقدم هو أهم آليات دفع التقدم الاجتماعي على جميع الأصعدة. ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف بدون بنية تشـريعية اقتصادية حديثة، وتعزيز الثقافة والعقلانية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع مشاركة النساء والأجيال الشابة، ونشر الموارد والاسـتثمارات بطريقـة عادلـة جغرافيـا واجتماعيا، وضمان احترام الواجب الضريبي وعدالته، وحسن اسـتخدام المـوارد العامة، وتأكيد المسئولية الاجتماعية والإنتاجية لكل صور الثروة والملكية.

ثالثا: تركيز جهود الدولة على مهام اقتلاع الفقر ووضع وتطبيق استراتيجية قومية للتقدم التكنولوجي، وتشجيع البحث العلمي والمعرفي والتنمية البشرية المتواصـلة، وفـي قلبها نشر الثقافة والمهارات الحديثة، جوهر استراتيجية النهضـة. وتقـوم الدولـة بالتشريع الذي يضمن حدا أدنى من المسئولية الاجتماعية فـي كافـة التصـرفات الاقتصادية، وكافة الفاعلين الاقتصاديين.

رابعا: مبدأ التمكين والاعتماد على الذات فرديا وجماعيا إلى أقصى حد ممكن على كافة المستويات دون إجحاف بحق أكثر الفئات فقرا في التماس حماية ودعم الدولـة والمجتمع، وتشجيع قيم المبـادرة الفرديـة والاجتماعيـة، وعـادات البحـث والاستكشاف والابتكار.

خامسا: بعث دور الوقفيات الدينية في ضمان التكافل الاجتمـاعي، وتعزيـز العمـل التطوعي، وإدارتها إدارة اقتصادية واجتماعية سليمة.

سادسا: وضع معايير محددة للوفاء بمتطلبات النهضة بالنظـام التعليمـي والصـحي والثقافي والرياضي، ونظام الرفاة جنبا إلـى جنـب، وبمـا يعـزز القـدرات الإنتاجية للمجتمع.

سابعا: إقامة العلاقات الاقتصادية الدولية للبلاد على أسس وقواعد تدعم القدرة الإنتاجية الداخلية للبلاد، وتجعلها جزءا فاعلا في الاقتصاد العالمي، وإعـادة التفـاوض وصياغة التشريعات بما يتلاءم مع هذا الهدف، واحترام تلك الاتفاقيات والـنظم الاقتصادية الدولية التي تسهم في تحقيق التكافؤ والعدالة الاقتصـادية الدوليـة، والتعاون والاعتماد المتبادل والمتكافئ.

٣ - مبادئ للسياسة الخارجية والاستراتيجية القومية:

أولا: الاستقلال السياسي لا يخضع إلى تفاوض أو تنازلات أو اتفاقيـات، أو ترتيبـات تضعفه أو تقلل من القدرة على الدفاع عن الوطن، أو تمنح أية دولة أجنبية أيـة امتيازات عسكرية أو غير عسكرية غير ما تـنص عليـه الاتفاقيـات الدوليـة والقانون الدولي.

ثانيا: التزام مصر القومي الكامل بالعمل على نيل الشعب الفلسطيني حقوقـه السياسـية والقومية. ويشكل هذا الالتزام جزءا لا يتجزأ من استراتيجية مصر الوطنية.

ثالثا: تمتين الروابط مع المجتمع المدني العالمي، ومع القوى المحبة للسـلام، والمؤمنـة بمبادئ السلام والعدالة الدولية.

رابعا: إنهاء تبعية مصر للولايات المتحدة بما في ذلك تحضير الـبلاد للاسـتغناء عـن المعونة الأمريكية، ومناهضة سياسات الهيمنة والعدوان، وتعميق الدور المصري في الدفاع عن القانون الدولي، وتصحيح مسار الأمم المتحدة، وبنـاء تحالفـات دولية مواتية لمبادئ العدالة، والإنصاف الدوليين، ومقرطة العلاقـات الدوليـة، وتكثيف الحوار مع جميع القوى المحبة للسلام بغض النظر عـن الجنسـية، أو

النظام الثقافي أو الاجتماعي، وضمان توازن المصالح علـى كـل المسـتويات والتوازن في علاقات مصر الدولية.

خامسا: إعادة بناء النظام العربي وضمان تعبيره عن الإرادة الشعبية، وتعميق الاتحـاد من أجل التنمية، والعدالة بين الدول العربية الراغبة في ذلك.

سادسـا: النهضة الداخلية هي الضمان الرئيسي لاستعادة مكانة مصر العالمية على رأس القوى المناضلة من أجل السلام والعدالة والقانون. ويجب استعادة أولوية الاهتمام بالنهضة الداخلية دون أن يعني ذلك أبدا الانكفاء على الذات.

سابعا: الإبداع الثقافي والاجتهاد المعرفي والتجديـد التكنولـوجي والسـمو الأخلاقـي، والتمسك بقيم العدالة الدولية والاحترام الكامل لحقـوق الإنسـان فـي الـداخل والخارج هي أهم موارد مصر، وأفضل مدخل لها في المعترك الدولي. ويجـب أن تقام استراتيجية مصر القومية على هذه الاعتبارات.

القضية الدستورية

لا أرغب في الاستطراد في شرح الحاجة الملحة لدستور جديد تماما. غير أني أود أن أبدأ بنقطتين أساسيتين للتمهيد لفكرتي الأساسية، وهي أي دستور يحتاجه هذا البلد المكلوم.

النقطة الأولى هي أن من الأفضل كثيرا أن ننتظر حتى ننجح في نسج إجماع وطني حقيقي، وصلب حول طبيعة النظام السياسي الذي يمكنه أن يجذر الديمقراطية باعتبارها الخيار الذي يلتقي عنده فكر وبرامج مختلف القوى السياسية الكبرى في البلاد عن أن نواصل تطبيق منهج ترقيعي من خلال تعديلات محدودة، أو محددة في كيان دستوري أقل، ولم يعد يصلح لشيء، ولا يتلامس في شيء مع الوقائع الحية، والتطورات الفعلية في المجتمع، وفي نظام الدولة. الدستور الحالي بكل بساطة مضمحل ومتلاش فضلا عن أنه لا ينشئ نظاما دستوريا مفهوما أو ذا جدوى. وهو بهذا المعنى لا يصلح بالمرة لإجراء تعديلات تضاعف من التشوهات الكامنة فيه، ولا تخدم غير غرض مؤقت، وغير منسجم.

يبدو لي هذا المعنى جوهريا للغاية لأن رأي الأغلبية من النخبة السياسية الحية يتجه إلى إجراء مجرد تعديلات على أسلوب انتخاب رئيس الدولة، وتقييد مدة تولية السلطة الرئاسية بفترة ولايتين، وهو الأمر الذي يسيد منهج الترقيع في دستور يقوم في مبناه ومعناه وصلبه على جسم دستوري واحد وهو الرئاسة التي تكاد تحتكر احتكارا تاما كل السلطات، ويقوم فيما عدا ذلك على لصق رقع متناقضة من أنظمة دستورية شتى. فإذا أخذنا بهذا الاختيار نكون قد واصلنا رهن البلد بإرادة وقدرات وبالطبيعة الخاصة لشخص واحد بما يمنحه له دستور ١٩٧١ من سلطات كلية، ومطلقة وشاملة. إن السلطات الاستبدادية التي يمنحها دستور ١٩٧١ لرئيس الدولة تجعله قادرا – ما أن يستتب في الحكم – على إحداث ما يشاء من تعديلات بالأسلوب الذي يأخذ به الدستور الحالي، وهو الاستفتاءات العامة سيئة السمعة في التاريخ السياسي والدستوري المصري بما في ذلك رفع القيد على مدد تولي السلطة، وهو ما فعله الرئيس السابق أنور السادات عام ١٩٨٠. وليس في هذا الدستور ما يمنع ذلك طالما أنه لم يأخذ بمبدأ توازن السلطات، وطالما أنه جعل النخبة السياسية فضلا عن الشعب ذاته في خدمة الرئيس ورهن إشارته، الأمر الذي أفضى – بين سلبيات كثيرة أخرى – إلى تكميش وتهميش النخبة السياسية وأصابها بتعطل دائم، وهي النخبة الضرورية لإدارة نظام الدولة في أي مكان في العالم.

أما النقطة الثانية فهي ضرورة أن نبدأ ونواصل الحوار حول طبيعة النظام السياسي الذي يعالج التشوهات وأوجه العوار والنقص، القائلة في الدستور الحالي ودساتير ثورة يوليو عموما. فنحن لا نتحدث عن مجرد وثيقة هامة، وإنما عن النظام السياسي الذي يدير البلاد. ويجب أن يحقق الدستور الذي نريده الأغراض، والوظائف المحددة التي نبتغيها للعلاج، بل وللنمو والتطور المقبل للمجتمع، ونظام الدولة. ومن وجهة النظر هذه، نريد دستورا يحمي الحريات العامة ويبلور آليات الحكم التمثيلي الديمقراطي بكل دقة، ويترجم مبدأ توازن السلطات ويدرج طائفة من الاحتياطات الضرورية للحيلولة دون الاستبداد، ويضمن الحد الأدنى من كفاءة تشغيل مؤسسات الحكم، وسلاسة عملها، ويوسع نطاق النخبة السياسية بالتأكيد على المؤسسات الدستورية، وطابعها التمثيلي الضروري لاكتساب هذه النخبة، وزنا حقيقيا مستقلا عن البيروقراطية الإدارية، والسلطة التنفيذية ورأس هذه السلطة.

ويجب ألا نتوقف لحظة عن المطالبة بدستور جديد، وأن نتنادى حول هذا المطلب وأن نطلق حوارات قومية على كل الأصعدة حول كل من القضايا، والأبعاد الجوهرية للدستور الذي نريده، حتى يصبح أمرا حتميا، ونسد كل أبواب التهرب منه ونكون في نفس الوقت قد تقدمنا في إنضاج التراضي الوطني حول كل هذه المبادئ. وبدون أن نخوض هذه العملية لا يكون الدستور سوى وثيقة مهمة لا نلجأ إليها إلا عند الاختلاف في التفسير الفني لبند، أو آخر فيهدر المعنى الحقيقي للدستور الذي يحفظه الناس عن ظهر قلب، ويعدونه حجتهم في كل شيء له صلة بنظام الحكام بالمعنى الدقيق للمصطلح. إن أهمية العملية الدستورية ليست في الوثيقة ذاتها بقدر ما هي في عملية التعلم، والتثقيف السياسي الجبارة التي تمر بها الشعوب، وهي تضع لنفسها الدستور الذي ترتضيه. ولأن دساتير ثورة يوليو كانت مجرد وثائق توضع في الأرشيف فور أن يتم عليها استفتاء مزور بقضه وقضيضه، وسرعان ما تنتهك من كل النواحي دون أدنى مشكلة حتى من جانب المحكمة الدستورية. وكانت المحكمة قد استدعت من القبر ذات مرة نظرية السيادة الميتة منذ عقود إن لم يكن قرونا، ومكنت رئيس الدولة باعتباره "السيد" من تقديم من يراه متهما من المدنيين لمحكمة عسكرية دون أدنى مبرر أو سبب معقول.

وإن لم نستوعب هذا الدرس فإن إنتاج أفضل الوثائق الدستورية لن ينشئ نظاما ديمقراطيا، ولن يكون له سوى مغزى فني صرف تعرفه المحاكم، ولا يهم الشعب إلا في أقل القليل. ومن جديد يكون من الأفضل أن ننتظر قبل أن نقدم على هذه العملية الدستورية الكبرى حتى تنضج الظروف الضرورية لفهم معنى الدستور في التقاليد الديمقراطية.

أما إن أخذنا بهذه الاعتبارات فسيكون أمامنا عشرات من الأسئلة التي يجب أن نجيب عليها إجابات مرضية. ولدى اليوم سؤال واحد ولكنه جوهري. هل نريـد وثيقـة دسـتورية تفصيلية ومتداخلة، أو متلامسة مع كل الطموحات والأغـراض السياسـية والاجتماعيـة أم دستورا صغيرا يترجم المبادئ الديمقراطية، وعلى رأسها مبدأ سيادة الأمة، ويحمي الحريـات العامة، ويوضح طريقة تولي السلطات العامة، ويحدد بدقة وظائفها، ويضمن كفاءة تشـغيلها، ومحاسبتها ويقيدها بالقيود الضرورية في مجتمع ديموقراطي؟

لقد اختارت نخبة يوليو لنفسها دساتير من النوع الأول لأنها بكل بساطة لـم تعتـرف بمبدأ تداول السلطة، ولم تتصور وقوعه. وهو بالتالي صاغت سلطتها كسلطة أبدية بديلة عـن سلطة الشعب التي تترجم في انتخابات دورية حرة ونزيهة، ومن ثم انتحلـت لنفسـها صـفة الإجماع والجمع بين كل الأغراض السياسية، وترتب عليها بالتالي أن تضع أهـدافا سياسـية واجتماعية شتى في صلب الدستور. وعلى النقيض من هذه الفلسفة فإن الديمقراطية تقوم على انتخابات دورية ليس فقط لتأكيد معنى المحاسبية، وإنما لأن الديمقراطية تقوم على افتـراض النسبية والتغيير. فالمجتمع الذي يختار حكومة ما في لحظة ما قد يغيـر رأيـه مـع تـوالي الأجيال، ومع عملية التعلم ومع تغير الأمزجة، والتحالفات وطبيعة القضـايا ذاتهـا، فيختـار حكومة أخرى ذات توجهات وفلسفة مغايرة. فتميز الحياة الديمقراطية بين السياسات مهما عظم شأنها وقيمتها في حياة الأمم، والطريقة التي يعمل بها النظام السياسي بصورة دائمة أو لفتـرة طويلة من الوقت. فالأخيرة فقط هي ما تستحق أن توثق في الدستور بصورة دقيقة لا غموض فيها أو التباس أو تناقض، أما الأولى فهي تدخل في صلب مهام الحكومات التي تتغيـر بـين فترة وأخرى. فيختار الناس حكومة اشتراكية قد توسع القطاع العام، أو تأخذ بمبادئ التخطيط أو حكومة محافظة ورأسمالية قد تنخرط في خصخصة القطاع العام، أو حكومة تأخذ بما تعده أو تستلهمه من مبادئ إسلامية أو أخلاقية، أو حكومة تقوم بتطبيق ما تعده أمورا وضرورات نهضوية وعقلانية، أو غير ذلك كله مما يكون في فضاء السياسة من أحزاب وقوى سياسـية ومدارس فكرية خلال فترة محددة. فإن قال قائل إن بعض الأمور والسياسـات هـي ثوابـت وطنية يتحقق عليها الإجماع العام بدون أن تكون من أبعاد نظام الحكم فتعد بذلك من مبـادئ الدستور، نقول إن ما هو إجماع اليوم قد يتغير مع الوقت بقدر ما تنضج التجربـة، وتتغيـر القضايا، وتحل التباسات جديدة محل أخرى قديمة، أو إجماع جديد محـل إجمـاع قـديم، أو يختلف عليها الناس بقدر ما تتنوع وتتباين مصالحهم ورؤاهم، فلا يكون من المناسب أن تدخل هذه إلى الدستور ذاته، الذي نريده راسخا لفترة طويلة من الزمن.

وفي تقديري أن بعض المشروعات التي ظهرت مؤخرا لاقتراح مسـودات لدسـتور ديموقراطي بدت لي، وكأنها ميثاق وطني جديد لأنها أغرقت نفسها في السياسات، والأغراض الاجتماعية والثقافية فضيقت من الحيز المتغير في السياسة، وأفرطت في التفصيل حتى تعطي لكل من يرغب في شيء رغبة قوية قطعة تعجبه من الدستور، فيفقد الدستور بـذلك وظيفتـه وقدسيته ويتمزق نسيجه ذاته بأن يمنح كل من يشاء رقعة منه يختال بها، ويعدها حجة على ما عداه دون أن يلتزم بنفس القوة بغيرها من الرقع. وهذا ما لا يجب ولا يصح أن يكون.

ورشة وطنية للإصلاح

الإصلاح السياسي ليس هو كل الإصلاح المطلوب حتى نتحرر من الركـود ونتهيـأ للتقدم، ولا يشعر المواطن بالإصلاح فعلا إلا إذا لمسه بيده ورآه بأم عينيه على مستوى الحياة العادية، وفي المؤسسات التي يتعامل معها بصورة اعتيادية، وهذه الإصلاحات هي التي تحدث التحول في مفهوم المواطن، ومفهوم المواطنية، بل وهي التي تغير وجه الوطن بأكثر كثيـرا من الإصلاح السياسي بذاته فلو أن مؤسسات المجتمع والدولة تتحرك نحو التطـور وتشـغي بالإصلاحات سوف نسترد أو ننشئ المواطن المهموم فعلا بشـئون بـلاده، والقـادر علـى المشاركة في صنع مستقبلها لأن هذه هي المؤسسات التي تستوعب جل حياة المواطنين، وهي التي تحدد مستوى صحتهم ولياقتهم البدنية، وثقافتهم ومستوى معيشتهم ودرجه الإشباع النـاتج عن علاقاتهم الاجتماعية وتطورهم وما يمتلكونه، أو لا يمتلكونه من مهارات، ومعارف، بـل وأسلوب تفكيرهم والعوامل الحاكمة لتطور شخصياتهم، وهي التي تحـدد بالتـالي مسـتوى حضورهم في المجال السياسي، أو الثقافي أو الاقتصادي أي نوعية المجتمع ككل.

والتقدم هو بكل بساطة الوصول بمؤسسات المجتمع والدولة إلى المستويات العالميـة للأداء في مختلف القطاعات التي تعمل بها، ولكن ما نرجوه في المدى المنظور هو الوصـول إلى المستويات المعروفة للأداء في البلاد متوسطة التطور، وتخليص هـذه المؤسسـات ممـا تعانيه من ركود وتراجع ينعكس سلبا على جميع مظاهر الحياة في مصر ونوعية هذه الحياة، بل نذهب إلى أن المطلوب هو استرداد نفس مستوى الكفاءة التي كنا قد حققناهـا فـي عقـد الأربعينيات والخمسينيات، والتي تجعل كثيرا من الناس يعاني من هذا الحنين الطـاغي إلـى الماضي، فلو أن لدينا الحد الأدنى من الكفاءة في إدارة شركات القطـاع العـام، والاقتصـاد عموما، لكنا قد انطلقنا اقتصاديا منذ عقود، ولو أن لدينا نظم تدريب وتمويل وإدارة ديناميكية، لكان قد أصبح لدينا قطاع خاص ممتلئا بالخيال والحيوية، ولو أن لدينا نظاما جيـدا للابتكـار والبحث والتطوير لصرنا مجتمعا يصدر الاختراعات والمعارف ويملأ بها حياتـه، ولـو أن الإدارة الحضرية تمتعت بالحد الأدنى من الكفاءة والعقلانية، لما سادت العشوائية حياتنا فـي جميع جوانبها، ولو أن نظام التعليم يتفق مع الحد الأدنى من العقلانية، لما كـان لـدينا نفـس مستويات البطالة وتواضع الموهبة، ولما خرجت الحركات الدينية المتطرفة من عباءة التعلـيم الحديث، ولو أن النظام الصحي يحقق ما يتفق مع ما وضع فيه من استثمارات، لما كان لـدينا هذا المستوى المريع من الإصابة بأمراض وبائية تمتص وتنهك حياة المصريين، ولو أن لدينا نظاما جيدا للطرق، والمرور لما وقع نفس عدد الحوادث، أو سقط نفس عدد الضحايا، ولو أن لدينا نظام جيدا للأمن العام، لما وقعت عملية تعذيب واحدة، ولو أن لدينا نظام جيـد للرعايـة الاجتماعية، أو كنا قد حافظنا على ما كان لدينا بالفعل، لما كان لدينا ملايين مـن المعـوقين المحجوبة حقوقهم، ولكانوا قد صاروا من أنجب أبناء الوطن وأكثرهم إبداعا وبهجة ولـو أن

لدينا مجرد نظام إحصائي جيد، أو حافظنا على ما كان لدينا بالفعل، لكنا قد استطعنا تشخيص مشكلاتنا بدرجة معقولة من الدقة، ونستطيع أن نمضي في هذه الأمثلة إلى ما لا نهاية.

الصعوبات:

ولكن الإصلاح في هذه المجالات ليس أمرا سهلا فإذا كان التخلف يعني شـيئا، فهـو بالتحديد العجز عن الإفادة بما يتوافر للمجتمع فعلا من أموال، وأصول ومعـارف وقـدرات كامنة، وفي حالتنا تعاظمت كميا هذه الأموال والأصول والمعارف والقدرات، ولكننـا صـرنا أكثر عجزا عن الإفادة بها في الوصول إلى معدلات الأداء المتوسطة في شتى قطاعات الحياة، وبتعبير آخر صار المجتمع ككل أقل فقرا، ولكنه أقل تقدما أيضا، وتصور هذه الحقيقة مـدى صعوبة مشكلة التخلف التي تواجهنا، ومدى تعقيد عملية الإصلاح الضرورية لجميع مؤسسات المجتمع، والدولة في اللحظة الراهنة حتى بالمقارنة مع الماضي، ويعزو مختلف النـاس هـذا الاستعصاء في إصلاح شئوننا لمختلف العوامل المهمة في الحياة مثل تدهور منظومـة القـيم والنسق الأخلاقي السائد، ونوعية وطبيعة الدوافع الشخصية والجماعية، أو المصالح الطبقيـة وطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي ونظم الإدارة والنظام العالمي الظالم.. إلخ. ومن الواضح أن الشعور السائد باليأس هو تعبير خالص عن تلك الصعوبات التي تعيق الإصلاح، والوصول إلى أعلى معدلات ومستويات الأداء، أو حتى إلى مستويات أداء مقبولة ومتوسطة، ولهذا قد لا يمكن إنجاز الإصلاح المطلوب لمؤسسات المجتمع والدولة بدون إصـلاح سياسـي، ولكننـا نخشى أن يقود هذا القول إلى متاهة لأن الإصلاح السياسي قد لا يحقـق شـيئا إلا إذا تحقـق إصلاح حقيقي لهذه المؤسسات، والنظم الفرعية في مجالات التعليم والتدريب والصحة والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإدارة المرافق الأساسية والحضرية والاقتصاد بجميع قطاعاته.

المدخل الوحيد الذي يخلصنا من هذه المتاهة هو أن نحول بلادنا إلى ورشة إصـلاح أعني أن نصوغ برامج أصلاح على كافة المستويات، وفي جميع المجـالات، وكـل مواقـع الحياة، وأن نناضل فعلا من أجل وضعها موضع التطبيق، فما يتطلبه هذا المدخل هو أن نطلق إرادة الإصلاح الكامنة فعلا في النفس الإنسانية، وفي الكيان الشخصي والجماعي المصـري، فالنفس الإنسانية تنفر من الخطأ والاعوجاج، والانحراف والمواطن المصري يتعـذب عنـدما يضطر لمسايرة الانحراف والخطأ، أو يشعر بضعف الكفاءة، وهو قـد لا يملـك المعـارف الضرورية، ولكنه يملك الفطرة السليمة والحس النقدي المطلوب لملاحظه الفارق بين الصحيح والمنحرف، وتمييز النافع من الضار، وهو يملك حسا أخلاقيا قويا لم تخمده حتـى مسـايرته للموجة الكبيرة من الفساد التي طغت خلال العقود الثلاثة الماضية، وهو يتحدث كثيـرا بهـذه الأمور على الأقل في محيطه الخاص، بل هو يقتحم المجال العام، ويطرق أعلـى مسـتويات

السلطة أملا في تقويم الاعوجاج، والدليل على ذلك هو العدد المذهل من العرائض والشكاوى التي تمس أمورا عامة يعيشها المواطن المصري على المستويات التحتية للحياة الاجتماعية، وهذه سمة قد لا نجدها في كل الشعوب خاصة تلك التي تربت على الطاعة العمياء، والتسليم الكامل هيمنة النظم، أو الطبقات أو النخب السائدة.

ولا يحتاج تحويل بلدنا إلى ورشة إصلاح سوى إحداث تحول أو تجديد واحد، أو جوهري في الذهنية السياسية السائدة، وهي عدم رغبتها في الثقة بالشعب، وإطلاق طاقاته الإصلاحية والإبداعية، وقد لاحظت أدبيات البنك الدولي أن قدرا كبيرا من التطور قد حدث لمجرد احترام حق المواطنين ذوي المصلحة في المشاركة في إدارة الشئون العامة، ولو على المستوى المحلي في بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، واستنباط الأساليب والأطر السليمة للإفادة بهذه المشاركة الجماعية في اتخاذ القرارات ورسم السياسات.

ولماذا نذهب إلى البنك الدولي إذا كانت الفلسفة التشريعية المصرية قد أخذت في الماضي شكليا بفلسفة المشاركة عندما منحت بعض السلطات للجمعيات العامة المنتخبة في مختلف الشركات وبعض المؤسسات، وبطبيعة الحال لم تترجم الفلسفة التشريعية إلى سلوك ملموس، كما أن الانحراف نحو الإدارة الفردية والتسلطية صار عاما، واجتاح مختلف المؤسسات بما في ذلك أكثرها رقيا وتقدما وتعاملا مع قضايا الفكر مثل المؤسسات الصحفية والجامعية والثقافية، ومؤسسات البحث والتطوير، إن عمق هذا الانحراف نحو الإدارة الفردية كامن أيضا في فلسفة التشريع التي قصرت في منح الجمعيات العمومية سلطات كافية لوقف الفساد وسوء الإدارة، وركزت السلطة الإدارية الفعلية بيد شخص واحد بنهاية المطاف، كما أن الحاجات المادية أخمدت إرادة الإصلاح لدى أعضاء هذه الجمعيات أحيانا؛ حيث يمسك شخص واحد بمفتاح التقدم الوظيفي للكافة، ويحيط نفسه ببطانة من المستفيدين، ويطبق قواعد ثواب وعقاب معكوسة تأمينا لسلطاته أو مصالحه، وتضاعفت المشكلة نتيجة الركود السياسي ويأس الناس من استماع نخبة السلطة العليا لأصواتهم، وهي تنبه لانتهاك أبسط القواعد، ومع ذلك كله فثمة ما يمكن الاستناد عليه في تراثنا القانوني لبعث الحيوية في مختلف المؤسسات سواء بالاعتماد على الجمعيات العمومية القائمة، أو بالتوسع في إنشائها حيثما تكون غائبة أو حتى بمجرد الإصغاء بعناية، واهتمام لما يقوله الناس في مختلف المواقع، أو ببساطة تشجيع الناس على النضال من أجل الإصلاح مهما كان الثمن المدفوع، وسوف يمثل التزامن بين مختلف الجهود والاقتراحات الإصلاحية عاملا مهما في الإسناد المتبادل للمناضلين من أبناء الشعب من أجل إصلاح مختلف المؤسسات والمواقع.

السؤال:

المفتاح للإصلاح على مستوى مؤسسات المجتمع والدولة من أدنى وعبر فلسفة المشاركة، يتمثل في أسئلة بسيطة أهم هذه الأسئلة هي: ما هي الاقتراحات والسبل للوصول إلى معدلات ومستويات أداء أعلى في موقعك في حدود الموارد المتاحة له، إن الحكومة لا تسأل هذا السؤال أبدا رغم أهميته، وهي لا تصغي للناس عندما يقترحون حتى عندما تتوافر قدرة اقتراحية عالية في مواقع ومؤسسات مثل الجامعات والمؤسسات الصحفية، ومؤسسات البحث العلمي، بل وكثيرا ما يرسل المسئولون الكبار الشكاوى والاقتراحات المرسلة إليهم من العاملين في هذه المؤسسات، وفي غيرها إلى الإدارة العليا التي غالبا ما تكون قد حاربت بشراسة الاقتراحات الإصلاحية، وقد يكون الحل الوحيد هو أن يتشجع المواطن المصري على وضع اقتراحاته أمام مؤتمر من المشتغلين بنفس الموقع فيقومون بتحكيم هذه الاقتراحات والإضافة إليها وتحسينها، والنضال من أجل تطبيقها على جميع المستويات، ويمكن لأي عدد من الناس الذين يتمتعون بالشجاعة الدعوة لمثل هذه المؤتمرات كلما طرأت أفكار مهمة في تحقيق الإصلاح، أو أعاق المسئولون الكبار تطبيق أفكار خلاقة، وإصلاحات جوهرية، وخاصة في المؤسسات التي قد تتداعى وتنهار من كثرة المشكلات وركود الأوضاع.

السياسات العامة:

لقد حصرنا الاقتراحات الإصلاحية في الورشة الوطنية التي نطالب بها في كيفية الوصول إلى مستويات أداء أرقى في حدود نفس الموارد، لأننا على قناعة تامة بأن ذلك ممكن من خلال تغيير نظم عمل عتيقة، وأساليب إدارة سيئة، ولكننا ندرك أن الإصلاحات الأعمق لن تتم إلا بتغيير جوهري للسياسات العامة، والتشريعات التي كرست هذه النظم، أو شلت المؤسسات العامة، وإنجاز هذه الإصلاحات يحتاج، ليس فقط إلى إصلاح سياسي، وتشريعي شامل، بل يحتاج أيضا إلى تغيير العقلية السائدة، والدوافع المهيمنة والمصالح المادية المتحكمة، بل ويحتاج أكثر إلى علوم ومعارف وصياغات بديلة لم يوفرها العقل العلمي المصري، أو لم تلفت انتباهه أصلا، وفي كثير من الحالات يتطلب الأمر إحداث ثورة حقيقية في مستويات التمويل المتاحة لمؤسسات على درجة عالية من الأهمية في إطلاق قدرات المصريين والوصول بهم إلى معدلات الإنجاز، والأداء العالمية مثل مؤسسات البحث والتطوير التكنولوجي.

ولكن لماذا ننتظر أن تتوافر إرادة الإصلاح على المستوى السياسي لكي نجعل بلادنا ورشة إصلاح، ولكي نقوم بإصلاحات يومية في مواقعنا خاصة عندما تكون هذه الإصلاحات قضية حياة، أو موت بالنسبة لملايين من الناس، أليست هذه حياتنا التي ندافع عنها؟ أليس هذا وطننا الذي يستحق أن ننهض به؟

أيهما أولا التشريع أم الخيال؟

في مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية عقد بنهاية الأسبوع الماضي مؤتمر مثير لعرض نتائج مشروع قادته الهيئة القبطية الإنجيلية لتوسيع قاعدة الديمقراطية ومشاركة المواطنين في صنع القرار. وأقول ببساطة إن هذا المؤتمر أعاد شحن عدة خلايا ضوئية في الوجدان كانت بسبيلها إلى الانطفاء. لقد شهدنا ورشة إصلاح حقيقية شارك فيها محافظا القاهرة والمنيا وقادة خمس عشرة من الجمعيات التي خاضت هذه التجربة التنموية المثيرة في المنيا والقاهرة، فضلا عن شبكة عامة من الجمعيات الأهلية التنموية.

أريد أن أقول إن علينا أن ننفض عنا اليأس ومناخ الإحباط القاتل الذي أهدر سنوات كثيرة من فرصة هذا الوطن الغالي في النهوض السريع. فالمشاركة الشعبية ممكنة، وهذا ما تثبته تجربة الهيئة القبطية الإنجيلية وتجارب عشرات من الجمعيات الأهلية الأجنبية والمصرية التي تعمل في الريف.

لقد انبثقت فلسفة التمكين الشعبي من تجارب لا تحصى في أمريكا اللاتينية، وسرعان ما اقتحمت دوائر الأمم المتحدة التي كانت تفكر حتى قرب نهاية عقد الستينيات بطريقة لا تختلف كثيرا عن صندوق النقد والبنك الدوليين، وصارت بذلك التيار الفكري الأساسي في حقل التنمية. الفكرة بسيطة وهي أن التنمية للشعب، ويجب أن يحدثها الشعب، وليس حفنة من الرجال الذين يدعون العظمة لأنهم يملكون المال والسلطة. يحدثها الشعب عندما يسيطر على شروط أساسية في بيئته المحيطة ويثق بنفسه، ويتجمع في هياكل منظمة تناقش كل شيء بمشاركة الجميع من النساء والرجال على قيد المساواة، ويصر على حقه في صنع القرار، ومراجعة المسئولين، بل وانتخابهم انتخابا حرا مباشرا، وبعد تتبع أدائهم السياسي والاقتصادي، في الميدان.

لم تكن مصر معزولة عن هذا الفكر، حتى عندما بدأ في الاختمار في عقد الخمسينيات. فقد كانت الفكرة قد بزغت أيضا في الدوائر المشتغلة بالتنمية، والعمل الأهلي، وخاصة الجمعية القبطية الإنجيلية التي أسسها، وأمدها بهذا الفكر الأب صمويل حبيب مع قيادات إسلامية ومسيحية. ويجب أن نفخر لأننا شاركنا في إنتاج هذا التيار الفكري الذي يأخذ من مختلف مناهل الفلسفة والفكر والسياسة العصرية.

لقد ناقش المؤتمر هذه التجربة، ولكنه تخطاها إلى تناول المشكلات العامة والقومية في مثل هذه التجارب، وعلى رأسها مشكلة التشريع الخاص بالحكم المحلي. فنحن ننتظر تشريعا ديمقراطيا، وتمكينيا منذ فترة من الزمن. وكان بعض المشاركين والمسئولين يرجون لو أمكن

أن يصدر هذا التشريع خلال الدورة البرلمانية الحالية. وهنا ثار جدل مفيد وإن كان يجب أن يوسع إلى كل بقعة حية في هذا الوطن: هل نعطي الأولوية لتشريع جديد نظل ننتظره ليهبط علينا في إحدى الغارات التشريعية التي اعتدناها في مصر، أم نطلق الخيال المثقف والشعبي لحل المشكلات، ولتحقيق المشاركة زودنا الحياة بسلطة المعرفة وبروح الانتماء للشعب لأصبحت لدينا قوة لا يمكن لأي تشريع مهما كان سيئا – والقوانين الخاصة بالحكم المحلي لدينا نموذج مثالي للتشريعات السيئة – أن يوقفه.

ربما نوسع حيز المناقشة لتصحيح أسلوب تناول قضية الإصلاح في بلادنا. فالإصلاح سيتم حتما لو أن هناك طلبا حقيقيا عليه من خلال الممارسة الخلاقة للمشاركة الفعلية والتنمية في ربوع البلاد، وهذا ما ذهبت إليه عندما ناشدت كل العقول المستنيرة، وكل القوى المخلصة والحية أن يحيلوا أرض هذا البلد إلى ورشة إصلاح. أما العكس فغير صحيح. فلو أن لدينا أفضل التشريعات في الدنيا الواسعة قد لا نستطيع أن نضمن المشاركة الشعبية، ولا ننتزع إصلاحات حقيقية أو نحقق تنمية مبدعة لصالح الشعب. وبتعبير آخر، علينا أن نمارس المشاركة بالفعل حتى نتمكن من انتزاع تشريع جيد ومستحق.

والواقع أنه لن يكون لدينا مشروع أو برنامج إصلاح حقيقي دون أن ندفع جميع القوى الحية في هذا الوطن للمشاركة بما لديها أو بما تمتاز به، وخاصة فيما يتعلق بإعادة صنع الحياة على المستوى المحلي. فنحن نحتاج إلى حفز الفكر المناسب لتكوين مشروع عمراني مصري؛ إذ لم يظهر كتاب واحد في هذا المجال منذ سجل علي مبارك التركيب العمراني لمصر في "الخطط التوفيقية". ولدينا مشكلات مستجدة منذ أن طبق الخديو إسماعيل مشروعه في جعل القاهرة باريس الشرق. فالقاهرة الحالية صارت أبعد ما تكون عن ذلك. وفي جميع أرجاء البلاد تتآكل وتتساقط قلوب المدن الكبرى التي بنيت بمفهوم باريس الشرق، وكان هذا المفهوم قد حقق نجاحات مثيرة، على الأقل في نقل التراث المعماري الغربي، وبعث بعض التيمات المعمارية الشرقية. ولكن تداعي الميراث المعماري لهذه المرحلة أحال بلادنا وعمراننا إلى كتل خرسانية صماء، وأحال بساتين بلادنا إلى حوائط عبثية. وعندما نطرح مشروعا عمرانيا يجب أن نتطلع إلى أعلى مستويات الطموح. فلم يصلح الترقيع. فما نحتاجه هو صياغة مشروع عمراني متكامل ينطلق من حقائق وإبداعات عصرنا ومصرنا. ومن قلب هذا المشروع قد نؤسس مشروعا معماريا يأخذ من أفكار حسن فتحي الذي يفيد منه العالم، بينما أدت المصالح الفاسدة إلى تجاهله هنا في مصر.

هذا المشروع يجب أن تصنعه مدرسة فكرية وهندسية مصرية جديدة، نناشد كل من لديه عناصرها أن يبدأ فورا في التعريف بها، وإثارة النقاش حولها. ولعلنا نؤكد على أن هذا المشروع اجتماعي، وليس جماليا فحسب، لأن النسيج الاجتماعي المصري أصابه قدر كبير من التلف بسبب تطور عمراني واقتصادي سلبي، وبسبب إهدار أهم ما يملكه المصريون وهو القدرة التواصلية الإنسانية الرفيعة.

لدينا إذن حاجة ملحة لمشروع كبير لإعادة البناء المجتمعي. إن الفكر العمراني والاجتماعي المصري لديه الكثير ليقوله لنا، ولدينا بدايات مبشرة في "مشروع ٢٠٢٠" الذي يطرحه مركز العالم الثالث بقيادة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ومراكز علمية أخرى، ولكن فلسفة التمكين تقول إن هذه المشروعات يجب أن تودع وتخصب في رحم الحياة وبمشاركة الشعب، وهو ما يعني أن يطلبها من يحتاجونها بقيادة الجمعيات الأهلية والمنظمات والهيئات المدنية. كما يحتاج هذا المشروع إلى استلهام وعصرنة الفكر الإسلامي والقبطي القديم لأن لديه الكثير جدا مما يعطيه في هذا الحقل.

ثم إنه يجب أن يكون لدينا مشروعنا الاقتصادي، وهنا سعدت بما حدث من توافق تلقائي على فكرة أساسية عادة ما تقال ولكنها لا تكتسب قوة الفلسفة والحقيقة: أي فكرة المزارع الصغير والحرفي والمصنع الصغير. لقد تمكنت دول جنوب شرق آسيا من إقامة معجزاتها الاقتصادية على هذا المفهوم: أو هذه القوة الإنسانية الجبارة؛ أي الحرفي ورجل الأعمال الصغير، بكل مستوياته. فهذا القطاع هو أكثر من يخلق فرص العمل، وهو أعلى إنتاجية وأقل تكلفة، وأكثر حيوية وتحررا من البيروقراطيات الكبيرة التي تنشئها الشركات الكبيرة التي تحصل على كل شيء، وتعطي القليل. وقد أساءت السياسة الاقتصادية المصرية عندما صاغت سياساتها المصرفية لمصلحة عدد محدود من رجال الأعمال الكبار، فأهدرت مالا كثيرا دون عائد اجتماعي أو اقتصادي يذكر، ولا بد من إعادة صياغة السياسات العامة لكي تدور حول الإنسان المصري البسيط الذي يمتلك الرغبة الجادة والموهبة اللازمة للإنتاج والعمل. ووظيفة المجتمع الأهلي والمدني هو إمداده بالأفكار والصلات والمعارف، فضلا عن الضغط السياسي الضروري لإعادة صياغة السياسات المصرفية والمالية، وغيرها لدفع التقدم الاقتصادي من خلال المنتج والمبدع الصغير.

وهذا كله يحتاج إلى تشريعات جديدة وإصلاحات عميقة في البنية السياسية والتشريعية ذات الصلة بالحكم المحلي. ولكن التشريع المقدم إلى مجلس الشعب لم يناقش بما يكفي وبما يتفق مع فلسفة التمكين، وعلى ضوء الفلسفات الإصلاحية الأرقى، وقد لا نحصل حتى على هذا الحق إلا إذا انتزعناه بالفعل، ودفعنا تلك المشروعات الوطنية الكبرى خطوات كثيرة إلى الأمام.

سقطة سيزيفية

اعتبر أن نص تعديل المادة ٧٦ من الدستور خطأ سياسي كبير وهو "سقطة سيزيفية". أشير هنا إلى أسطورة سيزيف الذي حكمت عليه الآلهة بأن يرفع صخرة كبيرة إلـى أعلـى الجبل حتى إذا وصل إلى القمة انزلقت من يده، وتدحرجت من جديد إلى الأرض ليعاود رفعها وهكذا. فما كادت الثورة العرابية تنجز مشروعها الدستوري عام ١٨٨١ و ١٨٨٢ حتى وقعت مصر ضحية الغزو البريطاني. وتحقق دستور ١٩٢٣ بفضل ثورة ١٩١٩، ولكنه سرعان ما وقع ضحية التآمر بالإلغاء (عام ١٩٣٠)، ثم بالانقلابات الدستورية والسياسية المتكررة حتـى عام ١٩٥٢. وفتحت ثورة يوليو باب الأمل بإمكانية تحقيق حياة نيابية سليمة عندما كلفت لجنة لوضع دستور ١٩٥٤ وكانت صياغته جيدة، ولكن الضباط تجنبوه أو تناسوه، ومضوا في بناء سلطة استبدادية، حتى استيقظت الأمة على هزيمة يونيو ١٩٦٧. وقبل عبد الناصر – لفترة – الفكرة التي طرحتها الحركة الطلابية والعمالية عام ١٩٦٨ بأن الهزيمة وقعت بسبب غيـاب المساءلة والمحاسبة والحريات الديمقراطية بشكل عام. وما أن صدر بيان ٣٠ مـارس حتـى تآمرت عليه القوى المستفيدة من الأمر الواقع وعاد كل شيء إلى ما كان عليه وأكثر. وعندما تفاعل المصريون بالصياغة الأولى لدستور ١٩٧١ وقعت تـدخلات جسـيمة قبـل عرضـه للاستفتاء، ثم وقعت سقطة التعديل في ١٩٨٠ بما في ذلك رفع القيود على مدد تولي رئـيس الدولة لولايته. وتقع أمام أعيننا الآن نفس العملية من جديد. لقد تفاعل الكثيرون باقتراح تعديل نص المادة ٧٦ في البداية حتى بدأ الحديث عن "ضمانات الجدية"، ثم بدأت القيـود تتسـرب، وعرفنا أنهم لن يتركون التعديل يأخذ مجراه الطبيعي أو المنطقي ليدفع الانتقال الـديمقراطي إلى الأمام دفعة كبيرة، ولو لمجرد إنقاذ سمعة مصر الخارجية.

سقط مجلسا الشعب والشورى في خطأ سياسي كبير لأن نص التعديل فشـل فـي أن يحقق الغرض من اقتراح الرئيس مبارك، فالغرض الأساسي من تعديل نص المادة ٧٦ بالذات هو تغيير صورة النظام السياسي في مصر لدى الرأي العام الخارجي والداخلي، والتأكيد على أنه ينتقل من وضعية استثنائية إلى الوضع الطبيعي لـو جـاز التعبيـر.. أي إلـى وضـع ديموقراطي. فنظام اختيار رئيس الدولة بالاستفتاء كان وضعا استثنائيا لأنه يعني في الجـوهر أن الدولة التي شاركت في تنصيب أعضاء مجلس الشعب والشورى تعين رئيسـها، وتكتفـي بالحصول على موافقة شكلية من جانب الشعب، وهو وضع استثنائي لأنه يعني أن مصر لـم تستقر بعد على الأخذ بالنظام الديمقراطي الذي يتم فيه اختيـار جميـع المناصـب السياسـية بالانتخاب الحر المباشر في انتخابات تعددية وتنافسية وذات برامج. والواقع أن العـالم يبنـي صورة على مدى الديمقراطية في الانتخابات العامة ليس بقراءة عقل أو حتى نـص القـوانين

والدساتير، بل عن طريق علامات بسيطة. الأيقونة التي تدل على الاستبداد وعدم الاسـتقرار الحقيقي هي الانتخابات التي يتم كسبها بنسبة أكثر من ٩٠%. ويتحقق الانتقال إلى الديمقراطية عندما لا يكسب أي شخص الانتخابات العامة، وخاصة في الدورة الأولى إلا بنسـبة لا تزيـد عن ٦٠% بأي حال من الأحوال.

وهنا تصطدم ليس فقط الأهداف بل والثقافات. فما تريده نخبة الحكم المحلية عادة هو الاستمرار في نفاق الرئيس بصورة تبدو – في رأي الغربيين – مبالغا فيها. فهي تقـول فـي الجوهر إنه لا سبيل إلى وضع حدود، أو قيود على مدد تولي الرئاسة لأن الرئيس الذي يتولى فعلا السلطة هو شخصية خارقة واستثنائية، وهو ما يعني أن القوانين والترتيبات العادية التـي تسري على أي رئيس لا يجب أن تسري على هذا الرئيس. وما يحدث هو أن نخـب الحكـم تقول ذلك في الواقع على كل رئيس يتولى الحكم، ولذلك يجب ضمان أن يكسب الانتخابـات العامة بنسب تزيد عن الحدود الطبيعية في أي مجتمع سياسي. وهو ما يعني أنه لـن تكـون هناك أبدا أية فرصة لإقامة القاعدة الدستورية العادية التي تضع حـدودا علـى مـدد تـولي الرئاسة، أو تضع حدودا طبيعية على نسب كسب المعارك الانتخابية. والواقع أن المجتمعـات الغربية لا تفهم هذه الذهنية، وعندما تقابلها فهي تقول تلقائيا إن المجتمعات الغربية لا تفهم هذه الذهنية، وعندما تقابلها فهي تقول تلقائيا إن الانتقال إلى الديمقراطية لم يحدث وإن النخبة ليس لديها النية لقبول الانتقال إلى النظام الديمقراطي. وهذا هو ما حدث مع التعديل الـذي مـرره مجلسا الشعب والشورى.

ولكي نفهم الأمر على حقيقته يجب أن نعرف أن القوى الغربية الكبرى تصنف مصر في فئة لا تبعد كثيرا عن الفئة التي تصنف فيها أوكرانيا (قبل التغيير الأخيـر) وأوزبكسـتان وزيمبابوي وإيران وسوريا وعددا محدودا للغاية من الدول التي "تناضل" من أجل ألا تكـون ديمقراطية. ووفقا للتعديل الأخير نقدم أنفسنا، وكأننا أصبحنا نقلد تونس على الأقل فيما يتعلـق بالانتخابات الرئاسية. وبتعبير آخر فإن صياغة التعديل لم تخرج بمصر عن التصنيف الـذي تضعها فيه الدول الغربية، ومن ثم يكون قد سقط التعديل فيما استهدفه.

والواقع أنه لن تتغير نظرة الغرب أو الشرق للنظام السياسي في مصر، إلا إذا تغيرت نظرة المصريين أنفسهم له. ومن الواضح أن المصريين لم يشعروا بأن التعديل يغير فعلا من طبيعة النظام السياسي والدستوري. والواقع أن السقطة هنا فكرية وسياسية معا. يقول بعـض المنظرين إن صياغة التعديل تعكس الشروط والقيود الشائعة في المجتمعات الديمقراطية، وهذا غير صحيح إطلاقا. فأكثر النظم الانتخابية المعاصرة تراجع فلسفة "ضمانات الجديـة" أصـلا والتي وضعت في سياقات تتسم بالانحسار الديمقراطي. ومن ناحية أخرى لم يصل أي نظـام

معروف إلى درجة التقييد التي أخذ بها التعديل المصري، وخاصة فيما يتعلق بالعدد المطلوب من مجالس محلية لا تملك أدنى سلطات، وليس لديها أية ضمانات حقيقة لدورها هي؛ أي إنها هي ذاتها تفتقر لضمانات الجدية.

وعلى أية حال فإن النقاش حول العدد يتخطى المسألة الجوهرية، وهي ما إذا كانـت تلك القيود تفضي إلى تمكين البلاد من عقد انتخابات رئاسية ذات معنى ودلالة، أم لا، وذلـك في الظروف التاريخية والملموسة والمحددة التي تنعقد فيها؟ السؤال هو إلى أي حد يمكننـا أن نعقد انتخابات رئاسية يفوز فيها من يفوز بنسبة طبيعيـة، ومألوفـة فـي مجتمـع تعـددي وديموقراطي. وأعتقد أن الإجابة هي أن فرصة عقد هذه الانتخابات قـد أهـدرت، وبالتـالي أهدرت الفكرة الجوهرية وراء التعديل؛ أي إثبات أننا – مثلنا مثل خلق الله جميعا – مجتمـع سياسي طبيعي لديه نفس الميول والخصائص المعروفة لدى غيرنا من المجتمعات، وأننا لسـنا فئة وحدها من المجتمعات، سواء أسموها فرعونية ليضفوا عليهـا قيمـة تاريخيـة إيجابيـة مصطنعة، أو أسموها استبدادية بهدف التشهير بها.

الديمقراطية والأيديولوجيا

عجيب أن الموقف من قضية الإصلاحات الديمقراطية في العالم العربي لا يكاد يتفق مع أية أيديولوجية بعينها، فهي تقسم أنصار جميع الأيديولوجيات الكبرى بين فريقين، الأول متحمس للانتقال إلى الديمقراطية، والثاني متخوف ومتشكك في الديمقراطية، ومعارض للانتقال الديمقراطي.

عجيب لأن الأصل هو أن الديمقراطية والدعوة للحرية بدأت كمشروع يتبناه الليبراليون، ثم أكسبها الاشتراكيون بعدها الاجتماعي، فنشأت دولة الرفاهة في ظل الديمقراطية مما أكسب الرأسمالية صلابة كان يمكن أن تفقدها لو ظلت الرأسمالية على الصورة الوحشية التي ولدت بها. ومع ذلك فإن الوضع عندنا كان في الماضي، وهو الآن غير كذلك. فالليبراليون قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانوا منقسمين على أنفسهم وساهم التيار الأكثر إخلاصا للفكرة الليبرالية بذاتها في عدد من الانقلابات الدستورية التي عطلت إسهامه الأساسي، وهو دستور ١٩٢٣. واليوم ينقسم الليبراليون الاقتصاديون بين عدد من التيارات في السياسة المصرية والعربية، ولكن أكثرهم ينفر من قبول إصلاحات سياسية جوهرية، ويتمسك بالواقع السياسي القائم الذي لا يمكن أن يعد ليبراليا. وشيء من ذلك يحدث أيضا في صفوف اليسار الاشتراكي، فبعضه يرفض الانتقال الحاسم إلى الديمقراطية، وبعضه يناضل بانسجام من أجل الديمقراطية حتى لو لم يكن له فيها مصلحة سياسية مؤكدة من ناحية التمثيل السياسي على الأقل. ثم إننا نشهد بدايات أولية لانقسام التيار الإسلامي بين جماعتين: الأولى جديدة في الساحة، وترى أن الديمقراطية هي الشكل الأمثل للحكم الذي يتفق مع الإسلام، والثاني يتمسك برؤية لا تتفق إلا عرضا مع الديمقراطية، وفي جانب وحيد منها وهو حكم الأغلبية.

فكيف نفسر هذا الواقع؟ وما هي عواقبه؟

التفسير الشائع عندنا هو أن الفكر والأيديولوجيا شيء والواقع شيء آخر. والواقع أن من الصعب تعيين المقصود بهذا التمييز. فأبسط تفسير له وأكثره شيوعا هو الانتهازية السياسية. فالانتهازية تعني ببساطة الاستعداد للتخلي عن الفكرة أمام قوة المصلحة سواء كانت سياسية أو اقتصادية. ولكن الأرجح أن من يقولون بهذا التمييز لا يرغبون في التصريح باستعداداتهم الانتهازية مؤكدين أنهم يعنون شيئا أكثر استقامة من الدفاع عن الانتهازية السياسية. ويتركنا ذلك أمام تفسير آخر يجعل هذا التمييز بذاته "فكرة". ولكنها ستكون ويجب مناقشتها باعتبارها مقولة أيديولوجية محافظة. فالأيديولوجيا المحافظة معروفة بعدائها للفكر العقلاني عموما، وترى أن ما ينتجه الواقع عبر عشرات من السنين أهم وأقوى من الفكر

والمنطق، بل وأكثر سلامة. ويبدو من الصعب للغاية أن تصمد هذه المقولة أمام النقد المنطقي، فمن المؤكد أن أهم صفات الكائن الإنساني هو أنه لا يفعل شيئا لم يكن قد امتلك صورة أي "فكرة" عنه. والأهم هو أن الأيديولوجيا المحافظة "تحافظ" على ما تجده من إفرازات ومؤسسات الماضي بغض النظر عما إذا كان بذاته سليما من الناحية المنطقية أم لا. ويترتب على ذلك أن الأيديولوجيا المحافظة دافعت عن المعمار السياسي الذي وجدته في لحظات مختلفة، وهو ما ورطها في الدفاع عن الشيء ونقيضه. فدافعت مثلا عن الملكية والجمهورية، ودافعت عن الديمقراطية والاستبداد، ودافعت عن الحرية والعبودية.. إلخ. ولا يمكن منطقيا القول إن هذه المتناقضات هي مشروع واحد لتاريخ أي مجتمع. ولأن الأيديولوجيا المحافظة فعلت ذلك؛ أي دافعت عن الشيء وعكسه كما وجدته، يمكن القول إنها تنفي ذاتها، وتبدو مستعدة لقبول أي مشروع ناجح حتى لو كان مناقضا لها من الناحية الأيديولوجية. فهي سوف تضطر للتسليم بنتائج أي مشروع لليسار مثلا وهو نقيضها الفكري عندما يحقق هذا المشروع النجاح، ويصبح بذاته أمرا واقعا ونتاجا للتاريخ الخاص بالمجتمع الذي نجح فيه. إن الخواء الفكري هو الذي يميز كل المحافظين، ولذلك فإنه لا توجد في الحقيقة أيديولوجيا محافظة، بل مزاج محافظ.

الأمر الذي يشرح الخوف من الديمقراطية لدى المحافظين في بلادنا من هذا المنظور، وهو الجمود الذهني أو رفض المخاطرة بالجديد وبالتطور حتى لو فرضه المنطق والواقع. ولكن ما الذي يغري بعض أنصار الليبرالية والاشتراكية أو الإسلام السياسي بالتضامن مع المحافظين بالرغم من عدم امتلاك المحافظين لأي مشروع فكري؟

قد نجد إجابة عن السؤال في القول إن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا لم تتطور على النحو الذي حدث في الغرب، وأفرز قوى اجتماعية حاملة لقيم الديمقراطية. وهذا بكل تأكيد صحيح. ولكنه لا يفسر حقيقة أن الذين نجحوا في بعض البلاد – التي لم تكن تزيد إن لم تكن تقل عن بلادنا من حيث مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي مثل كوريا – طرحوا على أنفسهم مشروعا فكريا ينطلق من أيديولوجيا بعينها. وبتعبير آخر فإن التاريخ أثبت أن من الممكن بل ومن الضروري أن تطرح نخبة ما مهمة تثوير هياكل الإنتاج والتوزيع فضلا عن هياكل السياسة في المجتمعات الفقيرة بالذات من أجل الخلاص من الفقر والجهل وغيره من الأمراض الملازمة للتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وطالما أن هناك مشروعا ما لتغيير مجرى التاريخ الخاص بمجتمع بعينه فلا بد أن أستند على مقاربة فكرية وأيديولوجية ما، وأن هذا المشروع حتى لو اتسم بشيء من التناقض لا يمكن أن يصل إلى مغادرة المنصة الأصلية الأعمق للأيديولوجيا التي انطلق منها، إلا إذا كان قد تخلى عنها بوعي.

ويدلنا هذا الاستنتاج المنطقي على تفسير ثالث، وهو أن المصالح اليومية بذاتها تصبح هي القاعدة الوحيدة للممارسة السياسية لهذه الفرق. وقد لا يعني ذلك الانتهازية السياسية، ولكنه يعني بالضرورة حدوث ردة عن أهم أبعاد المشروعات الكبرى والمهمة في التاريخ، وهو امتلاك قاعدة فكرية ما. فإن لم يكن هناك مشروع فكري فإن ما يحدث بالضرورة هو التلاعب بعناصر ذات الواقع الذي أفرز التخلف والفقر والاستبداد، ومن ثم المحافظة على هذا الواقع. التفسير السليم إذن هو أن واقعنا يضغط من أجل الارتداد إلى الأيديولوجيا المحافظة في صفوف قطاعات من جميع الأيديولوجيات الكبرى، رغم أن البعض يظل محتفظا بالولاء الذهني المجرد لتلك الأيديولوجيات. وغالبا ما يتم تبرير هذا الارتداد باسم العمل من داخل منطق الواقع من أجل تغييره. وهنا نجد تناقضا منطقيا آخر بين النضال ضد مطالب التغيير وباسم التغيير!

وهناك تفسير رابع وهو أن هذا الفرز يعكس الواقع الاجتماعي؛ حيث تعيش الطبقات الكبرى جميعا تناقضات جوهرية وهو ما يجعلها تنقسم بين أسلوبين مختلفين تماما للممارسة السياسية، مشروع يتلاعب بالأمر الواقع من أجل تحقيق مصالح مباشرة، ومشروع يقوم على صورة ما للمجتمع المرغوب ويناضل من أجل التوصل إليه.

أما أهم نتائج هذا الفرز المعقد للمواقف من قضايا الإصلاح الديمقراطي في العالم العربي فهو مضاعفة صعوبات هذا الانتقال، لأنه يفرض بناء ائتلافات متناقضة من حيث تكوينها الأيديولوجي، بل ومن حيث خلفياتها الاجتماعية. ولكن النتيجة المعاكسة لا تقل أهمية وهي أن الانتقال الديمقراطي – ما أن يتم – سيجد قبولا من الأكثرية، وهو ما حدث في تجارب أخرى.

الإصلاح والانتخابات

ماذا تعني عملية الإصلاح بالنسبة للانتخابات العامة؟ قبل أن نتعرف على هذه العلاقة يجب أن نفهم دلالات الانتخابات العامة في المجتمع الديمقراطي الحديث.

فعادة ما تختصر هذه الدلالة في جانبها الشكلي، أو فلنقل بالأحرى جانبها الميكانيكي، وهو فتح إمكانية تداول السلطة. وغالبا ما تتم هذه العملية – أي تداول السلطة – بين الأحزاب الكبيرة. فإذا ما نظرنا للانتخابات على هذا المستوى الميكانيكي والشكلي لما كان للانتخابـات دلالة كبيرة بالنسبة للمجتمع، أو للشعب في مجموعه، فحتى فـي المجتمعـات الديمقراطيـة الحديثة لا ينضم للأحزاب غير نسبة صغيرة من المجتمع، وإن كانت نسبة أعلى بكثير مما هو عندنا. فوفقا لاستطلاعات الرأي المتاحة لا ينضم للأحزاب في مصر مثلا سوى نسـبة ٢% من السكان. فإذا وقع تداول السلطة بين أعضاء هذه الأحزاب لن يكون في الأمر فارق كبيـر بالنسبة لغالبية المجتمع.

فلماذا إذن تهتم النظرية الديمقراطية بتداول السلطة باعتباره جانبا مهما من الممارسة الديمقراطية؟ لأن جوهر القضية هي أن يسمح للناس بإمكانية تغيير خياراتهم والتعبيـر عـن تفضيلاتهم المتجددة تجاه الخيارات المتاحة أمام المجتمع في كل لحظة بعينهـا. فلنركـز إذن على هذه الإمكانية بذاتها من أجل أن نفهم دلالاتها. لماذا تتغير تفضيلات الناس بـين لحظـة وأخرى؟

تتغير هذه التفضيلات أولا بفضل أثر التعلم، فالطريقة الوحيدة لأن يتعلم مجتمع ما هو أن يمارس الاختيار المسئول. وهنا تفترق الديمقراطية عن النظم التسلطية والشمولية الحديثة. فالمجتمع في هذه النظم الأخيرة يكون خارج دائرة الاختيار. ولذلك هو لا يتعلم شيئا في مجال السياسة، بل قد لا يتعلم كثيرا حتى في مجال الثقافة بالمعنى الواسع للكلمة لأن من لا يمارس الاختيار لا يمكنه أن يفهم لماذا نجح اختيار ما ولماذا فشل اختيار آخر. الناس ببساطة تـتعلم من التجربة المباشرة وإن لم يكن لديها تجربة للاختيار لا تتعلم، وإن لم تختر بنفسها فهي لـن تثقف نفسها سياسيا.

وأهمية الانتخابات في المجتمع الديمقراطي ليس إذن في تداول السلطة بذاته، وإنما في قيمته التعليمية والتثقيفية بالنسبة لمجتمع ما. وبالتالي فالانتخابات هي العملية الدوريـة لصـنع الاختيارات القائمة على خبرة التعلم والتثقيف التي ينالها المجتمع بصـورة دائمـة ودوريـة. وبالمقابل فـإن الـنظم الـلا ديمقراطيـة التـي لا تنعقـد فيهـا انتخابـات حـرة نزيهـة لا تسمح للمجتمع بالتعلم والتثقيف السياسي. فماذا يحدث في غياب الفرصة المنهجية والدائمـة

للتعلم؟ ما يحدث هو أن خيال الناس ينغلق وتنسد عقولهم على ما يروه من اختيارات تصنعها أقليات صغيرة للغاية من المجتمع، هي النخبة أو الطبقة الحاكمة. وتحقق النظم التسلطية والشمولية أقصى نجاحاتها عندما ينسحب المجتمع كله خارج الفضاء العام، ويفقد ثقته بكل الساسة والسياسيين، ويغيب تماما عن ساحة الفعل السياسي المنظم ومن ثم عن التاريخ، ولهذا يطلق على هذا النوع من المجتمعات "الشعوب اللاتاريخية" بمعنى تلك التي تعجز عن الحضور الفاعل في التاريخ العالمي. وفي هذه الظروف، ينغلق عقل المجتمع وتنسد الآفاق الحرة لنمو خياله السياسي، فلا يرى خيارات بديلة للواقع الذي يعيشه، وللاختيارات التي يتم الأخذ بها بعيدا عنه. وفي الحالات التي يتأمل فيها الناس بدائل للأمر الواقع، وللخيارات التي تأخذ بها نخبة الحكم لفترة طويلة من الزمن فإنهم يميلون للأخذ بخيارات غامضة، مما يحول الخيال الإنساني إلى خيالات أسطورية وأيديولوجية صرفة. وبذلك تنمو أنماط من المعارضة المنظمة أو غير المنظمة الغارقة في الغموض والمحرومة من فضيلة الوضوح في صنع الاختيارات الممكنة، فتعد الناس بالمستحيل، أو تزج بهم في مشروعات إبهامية وعنفوية أو تنقلهم إلى مستوى العزاء الأخروي أو تدمج هذا كله، ولهذا تضخمت هذه المعارضة في الواقع العربي بأكثر كثيرا مما كان محتملا في مجتمع ديموقراطي.

ثم لنعد من جديد لفضيلة التعلم. لقد نسبنا جانبا مهما من التعلم إلى تجربة صنع الاختيار، في الانتخابات العامة. ولكن أدنى مستويات التعلم هي التي تأتي بالتجربة والخطأ، بينما أرقاها هي التي تأتي من مصادر المعرفة المضبطة والعلمية. وعندما يستقر المجتمع الديمقراطي وتتضح ممارسة الانتخاب النيابي بمستوياته المختلفة تبدأ الأحزاب والمجتمع نفسه في طلب المعرفة العلمية لكي ترشده أولا إلى طبيعة حقل الاختيارات المتاحة، وإلى النتائج المقصودة وغير المقصودة لكل اختيار. وعندما ينمو الطلب على المعرفة العلمية تزدهر العلوم والمعارف، وتقل العشوائية والفوضوية في الممارسة السياسية والاجتماعية، وتتحسن نظم الإدارة العامة والنظم النوعية في المجتمع، وينتقل المجتمع إلى الحداثة. وبالمقابل تميل المعرفة للانكماش في المجتمعات غير الديمقراطية، وفقد العلم ويخسر العلماء قيمتهم المستقلة في الفضاء العام. والواقع أن الانتخابات العامة – أي تجربة صنع الاختيارات المسئولة – هي المحرك الأساسي للمناظرات الكبرى في التاريخ. ومن ثم تعد من هذه الزاوية هي قاطرة الفكر والعلم والمعرفة. فعندما يفشل أسلوب ما في حل المشكلات التي تواجه مجتمع ما في حقبة معينة من تاريخه يتجه النقاش العام إلى التعمق في الإشكاليات المهمة، وينهل من المعارف القائمة فإن لم يجد فيها إجابات عن الأسئلة المهمة يشعر العلماء بالحاجة إلى طفرات جديدة في معارفهم؛ فيتوسعون في البحوث ويأخذون بمناهج وطرق ومقتربات جديدة في

التفكير، فيتقدم العلم وينمو رصيد المجتمع من المعارف، وقد يشهد ثورات علمية أو معرفية جديدة، تنقله إلى مستويات أعلى من الأداء في شتى المجالات.

للانتخابات العامة في المجتمعات الديمقراطية فضيلة أخرى، أو فيما وراء تداول السلطة وهي المسائلة. فالأصل في الانتخابات هو أنها تفويض مؤقت لبعض الناس بممارسة السلطة على أعلى مستوياتها باسم الشعب الذي هو صاحب السيادة. بهذا وحده ينقلب الحكام من أسياد للمجتمع كما هو في المجتمع التقليدي والمجتمع الشمولي، أو التسلطي الحديث إلى موظفين عموميين يمارسون اختصاصات، أو وظائف الحكم والسيادة في أكثر مستوياتها تجريدا وتعقيدا. وتؤمن النظرية الديمقراطية والفكر الدستوري احتياطات أساسية للحيلولة دون تحول هؤلاء الموظفين العموميين إلى سادة أو مستبدين. ومن أهم هذه الاحتياطات حماية التعددية، واحترام حقوق الإنسان بذاتها، وفكرة فصل وتوازن السلطات.

الإصلاح وإعادة نسج المجتمع

أخطر ما وقع في العالم العربي خلال العقود الثلاثة الأخيرة هو تفكك النسيج المجتمعي. حدث ذلك بتأثير عاملين جوهريين: الأول هو اقتصاد النفط، والثاني هو تتبيع المؤسسات المجتمعية الحديثة للجهاز البيروقراطي للدولة وحرمانها من التعبير الحر عن إرادة جماهيرها.

أدى الانتقال إلى اقتصاد النفط في الدول النفطية إلى تسريع تفكك البنى القبلية والتقليدية الموروثة عموما. كان لهذه البنى هيكلية محددة تتمثل في قيادات يجتمع إليها وعليها الناس وتسلسل ما للمكانات التقليدية، وكان تسلسلا بسيطا إلى حد بعيد. وكان لهذه البنى قيم ووظائف مهمة لا يستطيع الناس أن يعيشوا بدونها حياة اجتماعية سليمة: الحماية، والتضامن، والتربية الأخلاقية والثقافية، فضلا عن التوزيع أو إعادة التوزيع عندما تختل موازين العدالة، ويفقد الكثيرون مصادر رزقهم أو يفقدون الاحترام للنفس بسبب انخلاعهم من علاقات العمل الخلاق، أو الحق في العمل المشبع للنفس والكرامة. لقد تحللت هذه البنى بتأثير انتقال الثروة من الأنشطة الاقتصادية التقليدية مثل الرعي والصيد إلى النفط. وانطلق الناس بعيدا عن هذه البنى للحياة في مدن لم يصنعوها بأنفسهم، ولم تتطور بصورة عضوية. قدمت الدولة ما ظنته بديلا لبعض هذه الحاجات الاجتماعية العميقة، فالحماية يقوم بها جهاز الأمن البيروقراطي، والهبات المالية يمنحها الحاكم، أو من ينوب عنه، وأحيانا فرص عمل لم تكن في أغلب الأحوال سوى مجرد ذريعة للمنح والعطايا. ولكن الدولة لم تكن تستطيع أن تمنح الناس حس التضامن ولا السكينة الداخلية حتى لو كانت تحترم القانون، وتحنو على جمهورها، وهو الاستثناء وليس القاعدة.

لم يحدث اقتصاد النفط هذا التأثير الساحق في الدول العربية غير النفطية، ولكن تأثيره على تفكيك البنى الاجتماعية كان مهما إن لم يكن الأكثر أهمية في الدول العربية الفقيرة، والتي كانت تمضي في طريق التصنيع كاستراتيجية ضرورية للانتقال من التخلف، والفقر الملازم لاقتصاد زراعي بسيط يعتمد على تصدير سلعة واحدة. وتزامل مع عامل النفط اقتصاد الانفتاح الذي فرض على هذه المجتمعات قبل أن تكتمل، أو حتى تبدأ في تجهيز استعدادات حقيقية لمواجهة الصدمة الخارجية بكفاءة كما فعلت الصين مثلا. ولا شك أن الانتقال المفاجئ والفوضوي ودون استعدادات كافية للاندماج في الاقتصاد العالمي كان استراتيجية سيئة ومدفوعة باعتبارات سياسية. وفي هذه الظروف تجمد التصنيع، وفي الوقت الذي كانت فيه الزراعة تستعيض برأس المال عن العمل وتطرده خارج الريف، تفاقمت

البطالة تعرضت المدن للغرق تحت وطأة النمو التلقائي والهجرة. وتحالف التضخم مع أزمـة الدولة المالية وتدهور كفاءة البيروقراطية لتحريك أكبر موجات الهجرة في التاريخ. لم ينتبـه جهاز الدولة للكارثة التي تحدق بالنسيج الاجتماعي، ولم يستطع التعامل معها إلا بالمسـكنات. وخلال فترة الرواج النفطي توفرت أموال سائلة كبيرة وقادرة على توليد فرص عمل بسـيطة محدودة الإنتاجية، وغالبا غير رسمية في قطاع خدمات ينمو بصورة سرطانية وإن بمعـدلات أقل من استيعاب الفيض المذهل من فائض العمل الريفي ومن الأجيال الجديـدة. وحيـث إن التمايز الاجتماعي نشط بتأثير التوزيع غير المتكافئ للفرص التـي يتيحهـا اقتصـاد الـنفط والانفتاح فقد تفكك المجتمع على نحو شامل. وتحول غالبية السكان من جماعـات عضـوية عاشت معا لفترات طويلة وتربت معا على قيم مشتركة وإيجابية إلى جمهور متـراص فـي مستوطنات بشرية عشوائية وفوضوية محرومة، وفي سياقات لا تسمح بتكوين نسـيج جديـد يضبط السلوك ويشيع قيم إيجابية. ولم تقتصر حقيقة هذا التفكك علـى الفقـراء والمعـدمين والهامشيين وحدهم، بل شملت أيضا الكتل الأساسية من الطبقة الوسطى والطبقة العاملة. لقـد ضحت الدولة بالتصنيع، واضطرت للانشغال في تطوير البيئة الأساسية التي كانت تتسـاقط، ولكن مشروعات البنية الأساسية لا تخلق مجتمعات عضوية مثلما تفعل الزراعـة والصـناعة والخدمات الحديثة المنظمة في مؤسسات كبيرة. بل تعرضت المؤسسات الكبيرة ذاتها بما فيها الجامعات لضغوط عاتية أملتها المنافسات حول فرص قليلة وعشوائية ومرتبطة إلى حد كبير بالولاءات والشلل، فتصدعت قيميا وأخلاقيا بصورة ملحوظة. هنا تفترق مصر بصورة حاسمة عن الصين وماليزيا وكوريا والبلاد التي تمكنت من الانطلاق، بالرغم من – وربما بسـبب – تدفق أموال سائلة هائلة على مصر. أما ما تدفق إلى الدول الأسيوية التي صـنعت معجـزات اقتصادية فكان استثمارات صناعية نقلت إليها المركب الصناعي التكنولوجي الحديث، ومعـه مؤسسات الحداثة المدنية والاجتماعية. فانتقل السكان من الريف إلى مدن صناعية ذات قدرات استيعابية ومستويات إنتاجية ومعرفية عالية، وليس إلى مدن خدمات شخصية وتقليديـة تـدوء بسكانها البسطاء والمتفرقين، كما حدث في مصر. وقامت الدولة الآسيوية بدور كبير للغاية في تنظيم عملية النقل والاستيعاب من الريف إلى المدينة ومن الزراعة إلى الصناعة باقتدار عال، بتوفير البنى المؤسسية الحديثة وتحسين مستويات الأداء في النظم التعليمية والثقافية والعلمية – التكنولوجية والصحية والثقافية والرياضية وغيرها من نظم العمل والحياة اللازمـة للمجتمـع الحديث، فضلا عن النظم التواصلية والتضامنية، بينما غابت الدولة المصرية عن هـذا كلـه مكتفية بملاحقة مستحيلة للحاجات المادية المباشرة للسكان مع تركهم يدبرون حالهم فيما يتعلق بنظم الحياة والعمل والنظم العامة الأخرى، ولذلك تمكنت الدول الآسيوية ليس فقط من مواجهة صدمات الانفتاح على الاقتصاد الدولي بما يطلبه من تنافسية عالية، وإنما أيضا مـن ضـمان

انتقال مؤسسي آمن من البنى الاجتماعية التقليدية إلى البنى الاجتماعية الحديثة، بينما فشلت مصر وغيرها من الدول العربية التي مرت بتجارب مماثلة في إنجاز هذه المهمة.

كان الحل السريع الممكن توفيره هو تسريع عملية بناء المؤسسات الحديثة الحرة والقادرة على الوفاء بنفس الوظائف الاجتماعية التي كانت الهياكل التقليدية تقوم بها في الماضي. ولكن هنا بالتحديد وقعت المشكلة الثانية. فقد تعاملت الدولة مع الواقع الجديد من منظور أمني بيروقراطي صلف وبعيد كل البعد عن المعرفة العلمية. وبينما أخذت بقوى السوق الحرة في الاقتصاد، واصلت فرض سياسات المصادرة على التعبير السياسي الحر، خوفا من نتائجه بالنسبة للاستقرار، فاستمرت في السيطرة على النقابات العمالية والجمعيات الأهلية والتنموية والإدارات والمجالس المحلية والقروية، وغيرها من الهياكل المماثلة، وتتبيعها للجهاز البيروقراطي والأمني، ففقدت هذه الهياكل مصداقيتها وقدرتها على استيعاب النشاطية المجتمعية والاضطلاع بالوظائف الحمائية والتوزيعية والتواصلية. وتم تقزيم الأحزاب السياسية وتهميشها وإفقادها الروح، وتفريغها من كادرها الأساسي وحصرها في جزر معزولة. أما الإعلام فكان بعيدا تماما عن التعامل مع الواقع المفكك الجديد، وانفصم كلية تقريبا عن وظيفته في إمداد الناس بالمعلومات الصحيحة، والقيام بمهمة الرقابة، واكتفى إما بتقديم واقع افتراضي لا علاقة به بالحياة، أو عندما توافرت له مساحة كافية من الحرية بتقديم رؤى ساخرة وعدمية لجمهوره القلق. وقع ذلك كله في الوقت الذي كانت تجري فيه أحداث كبرى داخل المجتمع وفي بيئته الدولية الصعبة والمقلقة لكافة المواطنين. وحيث إن هذه الظروف حرمت الناس من الشعور بأن لديها دورا تستطيع أن تؤديه من خلال المؤسسات الرسمية للمجتمع، فقد تضاعف شعورها بالتهميش وعدم الأهمية، وهو ما قلص من حاجتها لثقافة ومعارف حقيقية. فعاش الناس فترات طويلة في حالة اغتراب وانفصام طويلة، وتعطل أداء تلك الوظائف الكبرى التي تمثل المضمون الحقيقي لحالة الاجتماع البشري، أي الوظائف التي تعرف المجتمع باعتباره مجتمعا وتربط مفرداته بنسيج عضوي حميم، أو يتمتع بالمصداقية. وحيث إن الجهاز الإداري للدولة استمر محتشدا بموظفين يعانون هم أنفسهم من حالة الاغتراب، والانفصام هذا فضلا عن الإفقار النسبي الناتج عن الفارق المتسع بين الأسعار والأجور الاسمية فقد غرق في المحسوبية، والفساد وكان من المستحيل أن يعوض عن غياب المؤسسات المجتمع. وشهدت المجتمعات العربية غير النفطية تلفا شديدا للبنى الموروثة، وغيابا فعليا للبنى النيابية الحديثة والحرة، وسيطرة بيروقراطية صلفة ومتعالية وقاسية ومحرومة من المصداقية بسبب الفساد المتفشي، فضلا عن العنف المادي والرمزي الناتج عن إطلاق يد الجهاز الأمني في التعامل مع المجتمع بدون ضوابط عقلانية أو إنسانية.

ولذلك عندما وقعت أية ظروف تؤدي لضعف الدولة كان المجتمع جاهزا لحالة فوضى كاملة وعنف شامل. فالمجتمع مستقيل وروابطه النيابية غائبة أو ضعيفة وواقعه يهمش الفكر والمعرفة، والسياسة مرفوعة من الخدمة، ولا يوجد أحد قادر على الضبط الاجتماعي غير من يملك بعض آليات العنف والقدرة على بث رسائل "الضبط الديني". ولذلك كان من المنطقي تماما أن تسيطر الجماعات الدينية العنفوية، أو القبلية على بلد مثل العراق حتى قبل سقوط نظام صدام حسين، وهو ما قد نشهد تكراره في أي بلد عربي آخر عندما تضعف الدولة لأسباب خارجية أو داخلية.

تمثل حالة التفكك المجتمعي هذه التحدي الأكثر عمقا لأية حركة إصلاحية. وبإيجاز شديد لن تنجح أية تحركات أو حركات إصلاحية لا تضع في ذهنها أولوية، وإلحاح استعادة النسيج المجتمعي على وجه السرعة، بما يوفر أوعية للضبط وتنظيم الجدل الاجتماعي، والتعبير الحر عن المصالح الكبرى المشروعة في البداية، ثم لإطلاق قدرات المجتمع عبر إعادة تنظيمه، وتخطيط تطوره الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وإطلاق قدراته التنموية كمهمة مركزية وجوهرية للبقاء ذاته. وفي جميع هذه العمليات تحتل السياسة موقع الصدارة، فلا يوجد حل حقيقي لإشكالية التفكك الاجتماعي سوى إعادة التنظيم السياسي والمدني للمجتمع، جزئيا من خلال الصيغة الديمقراطية، وجزئيا من خلال توافق وطني على برامج إنقاذية تحترمها جميع القوى السياسية بما فيها الحكومة، وجزئيا من خلال دور الفكر والمعرفة واستنباط صياغات علمية ومبتكرة وسليمة للتطور.

إحياء المجال السياسي

يخسر المجتمع كثيرا إذا عاش في جفاف سياسي، أو بدون مجال سياسي حي ومنظم. فهو سيعاني حتما من نقص شديد في الحرية، وهو سيخسر القدرة على التأقلم الخلاق فضـلا عن فقدان مهارات السياسة وفنونها، وعلى رأسها الحلول الوسط التي تـأتي مـع التفـاوض المستمر حول التوزيع العادل. وبينما يعتقد البعض أن إدارة المجتمع كثكنة عسـكرية يحقـق الاستقرار فإن هذا النوع من المجتمعات عادة ما ينفجر بعد حقبة من الزمن طالت أم قصرت، وقد تكون انفجاراته أشد من البراكين التي تثور فجأة بعدما ظنها الناس ساكنة للأبد.

ولكن السؤال هو كيف يمكن إحياء المجال السياسي بعد موت سريري طويل.

ربما يكون بوسعنا أن نقارن بين المقاربات المختلفة التي أخذت بهـا نمـاذج عديـدة لإدارة التغيير السياسي، سواء في العالم العربي أو خارجه. ومن الملفت للنظـر أن المقاربـة الأولى طبقت في مصر بعد فترة قصيرة من تولي الرئيس السادات وهي المقاربة الدستورية. وكان تطبيق هذه المقاربة في مصر أول مبادرة ناجحة نسبيا لإحياء السياسة بصورة محكومة من أعلى وسبقت إصلاحات جورباتشوف، وما أسمي بعد ذلـك بالموجـة الثالثـة للتحـول الديمقراطي بخمس عشرة سنة. فدشن الرئيس السادات بعد سنة واحدة مـن توليـه السـلطة دستور ١٩٧١ الذي اشتمل على تعديلات مهمة مقارنة بدستور ١٩٦٤. وظلت مصر تنفـرد بهذا النموذج في المنطقة العربية.

ومن الملفت للنظر مع ذلك أن المقاربة الدستورية البحتة لم تسفر عن نتائج جوهريـة بالنسبة لما نبحثه هنا، فلم يتم إحياء السياسة إلا بصورة جزئية للغاية بل ربما هامشية. ولذلك تأخرت عملية إحياء السياسة في مصر بالمقارنة بالدول الأخرى التي بدأت عمليـة التحـول الديمقراطي بعدها بعقد ونصف من الزمن على الأقل، بما فيها بلاد أوروبا الشرقية وعدد كبير من الدول الآسيوية والإفريقية.

قد يقول البعض أن سبب التأخر في إحياء السياسة في الحالـة المصـرية والعربيـة عموما أن الانتقال في مصر تم من أعلى وليس من أسفل. ولكن ذلك ليس صحيحا بالضرورة. فغالبية عمليات الانتقال السياسي التي أدت لإحياء السياسة في إفريقيا وآسيا تمت مـن أعلـى أيضا، وإن كانت شهدت درجات مختلفة من الضغط من مجتمع مدني بازغ وكبير نسبيا.

ويشير ذلك إلى مقاربة أخرى للإحياء السياسي تمثلت فـي البـدء بإحيـاء المجتمـع المدني. إن الحجة هنا واضحة، وهي أن الإحياء السياسي يظل ظاهرة سـطحية إن لـم يمـد المجتمع السياسي جذوره في حياة مدنية خصبة ومتنوعة. وتلقت هذه المقاربـة قـوة الـدفع

الأساسية في الفكر والممارسة من تجربة المنبر المدني في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٧٧، ولكـن بولندا عام ١٩٧٩ هي التي ترجمت هذا النموذج للانتقال بنجاح وإن بقدر كبير مـن المعانـاة عبر تجربة نقابة التضامن. وقد جربت مصر وبلاد عربية أخرى كثيرة هذه المقاربة بصورة مبكرة نسبيا. ومثلت نشأة حركة حقوق الإنسان في مصر وحركة الفضاء المدني في المغرب، وحركة المنتديات المدنية في سوريا في أوقات مختلفة هذه المقاربة.

غير أن هذه المقاربة لم تنجح بذاتها في التطبيق العربي، فبعد أكثر من عقـدين مـن النشاطية المدنية في مصر لم يتم إحياء السياسة بالصورة المأمولة، كما أن السلطات السـورية نجحت في توجيه ضربات قاصمة للمنتديات المدنية، وكانت آخر هذه الضربات منذ أيام عندما تم إغلاق منتدى الآتاسي.

والواقع أن المقاربتين الدستورية والمدنية تتأسسان بالضرورة على المدخل الحقـوقي. فبدون احترام وحماية حقوق الإنسان لا يكون للإصلاح الدستوري دلالة حقيقية، كمـا يكـاد يستحيل تأسيس مجتمع مدني جدير بهذا الاسم. وفي التجربة المصرية حقـق دسـتور ١٩٧١ نظاما ما للحماية الدستورية لحقوق الإنسان بالمقارنة بدستور ١٩٦٤ حتى إنه جعل التعـذيب جريمة لا تسقط بالتقادم. بل إن الرئيس السادات أوقف فعليا ممارسـة التعـذيب باسـتثناءات محدودة طوال حكمه، وحتى سبتمبر ١٩٨١. ومع ذلك فإن هذا النظـام للحمايـة الدسـتورية لحقوق الإنسان في مصر ظل قابلا للاختراق، والإضعاف المنهجي، سـواء بسـبب قـانون الطوارئ أو بسبب تسليمه بالانتهاكات التشريعية. أما في سوريا فقد فشلت حركة المنتـديات لأسباب عديدة من بينها غياب الحماية الدستورية، والضعف المتأصل للمجتمع السياسي. ولـم يتحقق نجاح يذكر للمجتمع المدني في المساهمة في الانتقال الديمقراطي، والإحياء السياسي إلا في حالة المغرب. غير أن هذه الحالة تتفرد من بين الحالات الأخرى للإحياء السياسـي بـأن المجتمع السياسي ظل قويا معظم الوقت. ولنتذكر أن المغرب هي من الدول العربيـة القليلـة التي لم تقم فيها السلطات بإلغاء الأحزاب كلية بعد الاستقلال.

ولذلك يمكن القول إن المقاربة السياسية كانت الأكثر نجاحا، فاستمرار حياة سياسـية، وحزبية بدون انقطاع وازدهار النشاطية السياسية، وتوجههـا للنضـال مـن أجـل الانتقـال الديمقراطي، في معظم دول أمريكا اللاتينية تحت هذه المقاربة. فلم يتمكن الحكم العسكري في أمريكا اللاتينية أبدا من القضاء التام على الحياة السياسية حتى عندما ألغى الأحزاب السياسية. ولم تنقطع الذاكرة السياسية لشعوب أمريكا اللاتينية، بل ظلت متوهجة طوال الوقت. ومع ذلك فإن هذه المقاربة لم تحقق نجاحا كبيرا خارج أمريكا اللاتينية. ففي أوروبا الشرقية وفي معظم التجارب الإفريقية نشأت الأحزاب السياسية بعد ثورات ١٩٨٩ وليس قبلها. أما في مصر فقد

ولدت الأحزاب السياسية عام ١٩٧٦ شبه ميتة، بل شعر الكثيرون بأن الوضع كان أفضل حالا في ظل الحزب الواحد؛ حيث كان من الممكن لمختلف التيارات أن تشارك في صنع القرار من داخل الاتحاد الاشتراكي، بينما عاشت أحزاب المعارضة في مصر حياة هامشية وصعبة منذ ولادتها. بل إن استمرار الحياة الحزبية بدون انقطاع في المغرب لم يشكل ضمانة للانتقال الديمقراطي إلا بعد أن أدركت المؤسسة الملكية حتمية ما يسمى في المغرب الشقيق بـالتوالي السياسي؛ أي تداول السلطة. وتؤكد التجربة التونسية هذه الحقيقة؛ حيث لم يتم إلغاء الأحزاب في تونس بعد الاستقلال، وإن كانت عانت بالطبع من ظروف حياة لا ديمقراطية. وبرغم استمرار الأحزاب هناك تمكنت السلطات التونسية من مصادرة أية إمكانية منظمة للإحياء السياسي والانتقال الديمقراطي.

تبقى في كل هذه المقاربات حقيقة جوهرية وهي أنه بدون مجتمع نشط سياسيا يستحيل أن يتحقق الإحياء. ففي كوريا الجنوبية لم تكن هناك أحزاب سياسية بالمعنى المألوف، ولم يكن المجتمع المدني مسموحا به، ولكن الطلاب والعمال دخلوا المعترك السياسي بصورة قوية وموفورة الحيوية، وهم الذين فرضوا إحياء السياسة والانتقال الديمقراطي. ولم يبدأ الإحياء السياسي في أوروبا الشرقية إلا بعد ثورات ١٩٨٩ الشعبية. وكانت نقابة التضامن في بولندا قد أدركت منذ بدايتها أن مشكلة الوطن سياسية، وليست اقتصادية أو ثقافية. وهنا أيضا تختلف التجربة التونسية والمصرية عن التجربة المغربية. فالأخيرة هي التي نجحت فقط لأن المجتمع المغربي الواسع لم يتوقف أبدا عن النضال من أجل الديمقراطية والحريات. وبدون ذلك تعيش الأحزاب حياة هامشية، وتنزوي مع الوقت حتى لو توفرت لها حماية دستورية وقانونية.

المعرفة والإصلاح

نشأت غالبية النظم السياسية في التاريخ بفضل تمكن تيار سياسي ما من السيطرة على السلطة بفضل ثورات أو انتفاضات شعبية، أو انقلابات عسكرية وسياسية أو حروب أهلية أو دولية. ويعني ذلك أن غالبية النظم السياسية ولدت ولادة عنيفة بعد أن تمكنت مدرسة سياسـية أو طبقة اجتماعية، أو جماعة قومية من حسم الصراع السياسي والتنافس الدائم على السـلطة لمصلحتها. وقد تسبق تلك الولادة العنيفة للنظم السياسية "تصورات" ذهنية حول طبيعة الدولة، والنظام السياسي الذي تريده التيارات المنتصرة. ومع ذلك فحتى في هذه الحالـة كثيـرا مـا تختلف التصورات الأصلية عن الهوية الفعلية للدولة. بل يمكننا أن نعمم ونقـول إن الغالبيـة الساحقة من النظم السياسية لم تنشأ بفضل تلك التصورات الذهنية، بل بسبب التصرفات الفعلية للساسة الكبار الذين أنشئوها، أو خاضوا على ساحتها صراعاتهم الداخلية والخارجية. حقا، ما أبعد تصور ماركس عن الدولة البروليتارية كما جسدها في كتابه عن كوميونة باريس عن هذا الإخطبوط المرعب الذي أنشأه لينين وستالين باسم الماركسية!

كانت هناك استثناءات تاريخية كبرى. ولن نعود إلى التاريخ البعيد لمتابعة المناقشات المثيرة، والخلاقة حول دستور "صولون" والذي أنشأ دولة أثينا الديمقراطية في القرن السادس قبل الميلاد. وإنما يكفينا أن نشير للنموذج الحديث لدولة تم تصميمها من خلال الجدل السلمي، والمناقشات التي تقوم على العقل وقوة الحجة والتراضي العام، وهي الدولة الأمريكيـة. وقـد حفظ لنا التاريخ هذه المناقشات، أو جانبا منها فيما يسمى "أوراق فيلادلفيا". وقد انتهـت هـذه المناقشات إلى التوفيق بين تيار يرى بناء دولة كونفدرالية تمثل مظلة أو اتحادا طوعيـا بـين الولايات، وتيار يؤيد الفدرالية وهو ما يحتم بناء مركز أقوى في العاصمة. ولكن المناقشـات تطرقت أيضا إلى أفكار تدور حول المعنى المباشر لسلطة الشـعب أو مجمـوع المـواطنين المنظمين على المستوى القاعدي. فكان هناك من يحلم بدولة ديمقراطية بالمعنى الذي سـجله دستور (صولون) في أثينا؛ حيث يحكم المواطنون مباشرة ولا يفوضون لأحد سلطة التصرف في حياتهم حتى لا يغتصبها أو يحتكرها مع الوقت. ورغم أن هذا التيار الـذي كـان يحلـم بالديمقراطية المباشرة خسر معركته، فقد كسب شيئا هاما، صار بعد ذلـك أحـد أبـرز قـيم الديمقراطية، وهو ما يسمى بمبدأ التوازن الذي يمنع انزلاق السلطة إلى الاحتكار والاسـتبداد. ومنذ ذلك الوقت تهيب النظرية الدستورية ببناة الدول أن يضعوا في صلبها أو في تصـميمها ذاته ما هو ضروري من "ضوابط وتوازنـات" تمنـع الطغيـان أو الاسـتبداد. وإذا كانـت الديمقراطية الأمريكية قد عاشت حتى الآن، رغم المد والجزر المعروف في كل ديمقراطيـة، فالفضل يعود إلى هذه الضوابط والتوازنات.

هل كان المواطنون الأمريكيون أكثر "ديمقراطية" من غيرهم في ذلك الوقـت الـذي وضع فيه الدستور؟ لا لم يكونوا كذلك. إننا نجد هنا أثرا للمعرفة، بأكثر مما نجد أثرا للمبادئ والمصالح اليومية. فالنموذج الديمقراطي الأمريكي صممته وحافظت عليه عقول كبيرة. ولـم يكن دور المعرفة مقصورا على وضع الدستور، أو التصميم الأساسي للنظام السياسي وحـده، بل تطرق دورها - ولو بمقـدار - إلا مختلـف جوانـب الحيـاة الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعية. ويعود للمعرفة الفضل الأكبر في تمكين الولايات المتحدة من تحقيـق ازدهـار واستقرار غير مسبوق في التاريخ، رغم ما اشتمل عليه التاريخ الأمريكي مـن مظـالم بـل ومجازر بشرية، ورغم ما شهدته من زعامات لم يكن بعضها أكثر علما ومعرفة أو فضلا من أبسط الناس، أو لنقل أكثرهم جهلا وأمية. فقد صارت المعرفة بذاتها أحـد أبـرز الضـوابط والتوازنات" فضلا عن أنها الأب الشرعي للضوابط والتوازنات.

فالتعبير ذاته لم يعد دالا على مجرد توزيعات معين للسلطات، بل اكتسب دلالة أكثـر عمقا بكثير، وصار يشير إلى معنى عام، وهو حتمية أن يسعى النظام السياسي إلـى الضـم وليس الإقصاء، ورعاية المصالح الكلية للمجتمع، وهي المصالح التي لا يزدهـر بـدونها أي شكل للاجتماع البشري، وبناء القدرة على تحمل الضغوطات والأزمات، بل والأمراض التـي تصيب الحياة العصرية وعلاجها علاجا مشتقا من المعرفة، وليس مجرد الرغبة مهما كانـت جامحة وحتى لو كانت تحرك جموع الأغلبية. فهنا تحديـدا يكمـن دور المعرفـة بالمقارنـة بالمصلحة، أو النزعات الأيديولوجية والأمزجة المتقلبة، أو القناعات الإيمانية، فضـلا عـن الحلول السهلة والتي تغري بها القوة والسلطة.

ولهذا السبب تزايد دور المعرفة في الحياة السياسية المعاصرة، وصار أساسيا بالنسبة لهؤلاء الذين يرومون بناء دول ومجتمعات قابلة للاستمرار، والاستقرار والازدهار. هل فكـر أحد لماذا مثلا لا يذهبون مباشرة في أمريكا وأوروبا الغربية وغيرهـا مـن الـديمقراطيات المعاصرة إلى وضع عناصر يعتقد أنها وراء جرائم كبرى في السجون؟ لا يعود ذلك فحسـب إلى مبدأ يقول إن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي. بل إن الأخذ بهذا المبـدأ يعود إلى فكرة ذهنية ثابتة علميا أيضا، وهي فكرة تقول بأن التسليم أمـام ضـغط الرغبـات والمصالح الفورية مهما كانت مشروعة تجريديا مثل الزج بالمشكوك فـي قيـامهم بأعمـال إجرامية في السجون، يهدر مصلحة أعم وأكثر جوهرية وهي المصلحة في حكم القانون. وقد أثبت التاريخ بالفعل الفكرة البسيطة التي تقول إن حبس بريء واحد أسوأ ألف مرة من إفلات مئات من المجرمين من العقاب، رغم أن عقاب المجرمين الخطرين هو بدوره مصلحة عامـة للمجتمع. ويمكننا أن نسرد عشرات أخرى من الأمثلة التي لا زالـت تـدهش الغربـاء عـن

ممارسات ومعايير المجتمع الديمقراطي، وهي تدهشهم لأنهم لم يمروا بنفس التجربة المعرفية التي مرت بها الديمقراطيات المعاصرة. يكفينا أن نشير من بعد لما يسمى بالثقافة المدنية وهي التي صارت عنوانا عريضا لعشرات الممارسات التي نظن أنها مجرد قيم مجردة، بينما هي أيضا ثمرة رائعة للمعارف العلمية والاجتماعية العصرية.

إذن ولدت النظم السياسية بالفعل بفضل العنف الذي حسم صراعات كبرى، ولكن هذه النظم السياسية لا تستطيع أن تحقق الشرعية بالعنف، وهي أكثر فشلا فيما يتعلق بتحقيق الازدهار والنهضة بالعنف. فهذه المعاني لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل المعرفة التي تلجم الأهواء وتشذب المصالح التي تكمن وراء السلطة السياسية، وترعى المصالح الكلية للمجتمع وتحقق توازنا أفضل بين الاعتبارات المتعارضة في كل سياسة عامة. ولذلك تختلف النظم السياسية الشائعة في العالم الثالث عنها في الديمقراطيات الحديثة، فالأولى تتطور بعشوائية وبقوة الأمر الواقع، وبفعل التصرفات والتصورات والاستجابات السهلة والعشوائية، حتى لو دمرت المجتمع وهتكت نسيجه، وحطمت اقتصاده وامتصت قواه الحيوية فيما لا طائل وراءه غير خدمة غرض الحكام في احتكار، وتأبيد السلطة وحماية المصالح القائمة حتى لو كانت متعارضة مع المصالح الكلية للمجتمع.

هنا تحديدا يكمن الخلل في رفض نخب الحكم العربية القيام بإصلاحات سياسية عميقة تضمن الانتقال إلى حكم القانون، والحماية القانونية لحقوق الإنسان، وتوسيع قاعدة المشاركة وفتح قنواتها المغلقة، وتحقيق الشفافية، وإيجاد آليات سليمة للمسائل وضمان نزاهة الانتخابات العامة، وبناء نظام ديموقراطي حقيقي، فضلا عن إقامة السياسات الاقتصادية والاجتماعية على قاعدة معرفية صلبة. فهذه النخب قد تحقق مصالح تافهة ويومية، ولكنها تهدر مصالحها الأفضل على المدى الطويل، كما تنتهي إلى مآسي رهيبة لها وللوطن نرى أمثلتها في كثير من البلاد العربية بالفعل.

مقارنات حول إدارة الانتقال

من المفيد للغاية أن نقارن تجارب وخبرات مختلف الدول العربية في إدارة الانتقـال والتغيير. وبطبيعة الحال تحتاج هذه المقارنات إلى بحوث مستفيضـة. ولكـن حـق القـارئ العام والذي لا يملك طريقة سهلة لقراءة هذا النوع من البحوث يفرض اطلاعه علـى بعـض المقارنات السريعة، كما يفرض مشاركته في النقاش حول القضـايا المطروحـة، أو بعضـها على الأقل.

وفي تقديري أنه يجب الإقلاع تماما عن الاستهتار بالقارئ العام، الذي هو أغلى مـا نملك. هو كذلك لأنه يملك مخزون الحكمة الموروثة لشعوبنا، ويمكنه أن يضيف أحيانا أكثـر مرات من كثير من الذين يملكون صفحات يومية يكتبون فيها طنطنة فارغة لأنهم لا يملكـون الحكمة، وهو كذلك لأنه صاحب الفضل الأكبر في نشر المعرفة في خلايا المجتمع على كـل مستوى، وهو كذلك لأنه يملك مفتاح الخبرة بالحياة اليومية في ربوع الـبلاد. وقـد آن الأوان لنسأله بتواضع أن يبدي رأيه فيما يدور في بلاده.

إن أول معيار للمقارنة هو مدى توفر رؤيـة إيجابيـة متكاملـة نسـبيا للإصـلاح الديمقراطي. وهنا نستطيع أن نقول بكل ثقة وأسف إن الغالبية الساحقة من الدول العربية لـم تطرح على شعوبها "رؤية" متكاملة تمنحها الإحساس بالاتجاه بحيث تدرك هذه الشعوب متـى وكيف يتحقق الانتقال إلى الديمقراطية، وتتوفر شروط استعادة النهضة. فجميع الدول العربيـة تقول بالانتقال التدريجي، ولكنها لا تضع برنامج عمل تنفيذي أو غير تنفيذي للانتقال، وإنمـا تقول فقط إن إصلاحا معينا قد تتبعه إصلاحات أخرى غير واضحة. ويؤدي الافتقار إلى رؤية واضحة، ومتكاملة إلى فراغ فكري واضح تحاول القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة أن تملأه. وبذلك تضع الدول العربية ونخب الحكم العربية في حالة الدفاع، بل وتستطيع ابتزازها لأنها تبدو نظريا ودعائيا أقل حرصا على حريات شعوبها من دول كبرى أجنبية. والأهـم أن غياب هذه الرؤية يؤدي إلى ظاهرة التخبط الملحوظ للحكومات والنخب الحاكمة؛ حيث تقـول شيئا اليوم وتقول شيئا آخر بالغد، وتتقدم بعض الخطوات ثم تتراجع خطوات أخرى. وأحيانـا تنشر الدولة العربية فكرة ما عن الإصلاحات المقبولة لديها، ثم تتصرف على نحـو منـاقض تماما. وفي بعض الأحوال قد يكون الأداء الفعلي للدولة العربية أفضل كثيرا من خطابها. فلا تحصل على عائد إيجابي من إصلاحات فعلية. كما قد يحدث العكس فتصدر الدولـة العربيـة خطابا فضفاضا دون أن يصدقه عمل محدد، فتخسر المصداقية حتى حـين تتقـدم بخطـوات إصلاحية تالية. وفي حالات معينة وخاصة السودان يعيش المجتمع حيرة كاملة وشـاملة لأن

نخبة الحكم عاجزة عن التقدم برؤية إيجابية للإصلاح، بالرغم من الاسترخاء السياسي وتوقف بعض أسوأ مظاهر انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة. أما النموذج المضاد فهو رفض أية إصلاحات جوهرية واستمرار حالة الاختناق السياسي دون تغيير يذكر في علاقة الدولة بالمجتمع، ويشمل هذا النموذج عددا كبيرا من الدول العربية، وخاصة سوريا وليبيا وتونس. ومن هذا المنظور فإن الدرس الأول لخبرات الإدارة العربية للانتقال هو الضرورة المتعاظمة كل يوم لأن تطرح رؤى متكاملة، وتعريفا بالعملية السياسية الإصلاحية عندما تتم صورتها الجوهرية، فتقول مثلا إن النظام الذي تريده هو بنهاية المطاف ديموقراطي من النمط الذي نتعرف عليه من المجتمعات الغربية المتقدمة في الحياة الديمقراطية، وقد تشير إلى نمط معين؛ حيث يعتقد كثيرون أن التجربة الأوروبية في الديمقراطية أكثر نضوجا وعمقا من التجربة الأمريكية. وقد تأخذ بنموذج معين للدستور الديمقراطي. وقد تقول أيضا إن الديمقراطية التي تريدها ستعكس خصوصية المجتمع بمعنى محدد وفي جوانب محددة، ويستحسن أن تعني تلك الخصوصية الإضافة الخلاقة، وليس الخصم من الأبعاد والمعاني الأساسية للديموقراطيات الغربية.

أما المعيار الثاني للمقارنة، فهو المدى الذي تذهب إليه الإصلاحات. ولدينا هنا حالة وحيدة لتحقق التداول السلمي على السلطة السياسية، وهي حالة المغرب. وتطرح في المغرب رؤية تقوم على التحول إلى الملكية الدستورية، ولم يصادر الملك الشاب على هذه الرؤية، وإن كان يتماشى مع تحقيقها تدريجيا، فهو لا يزال يحتفظ بسلطات كبيرة، وإن كان الأكثر استجابة للتراضي العام حول الانتقال الديمقراطي. وقد يضاف سريعا إلى هذه الحالة الوحيدة حالة إضافية هي لبنان؛ حيث فازت المعارضة بالانتخابات النيابية الماضية. وهناك فوق ذلك عدد محدود من الحالات الوسيطة التي قطعت شوطا في حماية الحريات العامة وعقد انتخابات تعددية وحرة ونزيهة دون أن يتحقق تداول السلطة، أو يتم التبشير بذلك، وتشمل الكويت والبحرين وفلسطين والبحرين بدرجة أقل، وقد يضاف إليها حالة الجزائر. وفي بقية البلاد العربية نجد أن المدرسة الأساسية للانتقال تقوم على خطاب الممانعة؛ أي استنفاد كل الفرص الممكنة للامتناع عن التقدم بخطوات كبيرة إلى الأمام، وأحيانا التقدم خطوة ثم التراجع خطوة، وهكذا. والدرس الأساسي هنا هو ضرورة التحرر بسرعة من خطاب الممانعة باعتباره السبب الأساسي لفقدان الطموح الديمقراطي، وحالة التخبط التي تعيشها بعض هذه الدول.

المعيار الثالث هو مدى اتساع الضم والاستيعاب السياسي. وهنا نجد أن المشكلة الأساسية هي الموقف من التيارات الإسلامية. ولدينا حالة وحيدة لحكومة تتشكل أساسا من التيار الإسلامي الجماهيري وهي حالة السودان، وقامت هذه الحكومة مؤخرا بالاعتراف

بالتعددية بعد أن كانت قد دمرتها لفترة طويلة بعد الانقلاب الذي استولت به على الحكم. كمـا أن لدينا حالات تستعين فيها الدولة العائلية بالمؤسسة الدينية التقليدية. وثمة حالة العراق حيث اكتسحت الأحزاب الإسلامية الشيعية في الانتخابات الأخيرة. وفيما عدا ذلك لدينا تجارب قليلة تعترف ببعض التيارات الإسلامية المعتدلة سواء قننت وجودها، أو اعترفت بها فعليا. وتشمل هذه الفئة حالة الكويت والجزائر ولبنان. أما غالبية الدول العربية فلا زالت تحجب الشـرعية عن التيارات الإسلامية المعتدلة. ولكن هناك فوارق كبيرة في الممارسة. فبينما تسمح مصـر بتمثيل نيابي للإخوان تحت مظلة المستقلين، تقوم دول عربية أخرى بشن حرب ساخنة ضدهم مثل سوريا، التي لا زالت تحتفظ بقانون يحكم بالإعدام على الانتماء للإخوان المسلمين وأكدت مؤخرا أن الإخوان خط أحمر. وتقترب دول عربية معينة مثل ليبيا وتـونس مـن النمـوذج السوري العنيف، بينما تقترب دول أخرى من الخط المصري الأقل تشـددا مثـل المغـرب. والدرس الأساسي الذي يجب دراسته بعمق هو صعوبة تحقيق الانتقال الديمقراطي بدون إيجاد حل بناء ومبدع لإشكالية الأحزاب الدينية.

أما المعيار الأخير فيأخذ بجميع المؤشرات الفعلية للممارسة الديمقراطية. وهنا لا بـد من الإشارة إلى الخطأ الجوهري الذي ارتكبته بعض المؤسسات الغربية في قياسها لمدى توفر هذه المؤشرات. فمؤسسة مثل "بيت الحرية" تضع مصر في مرتبة متأخرة على مقياسها للتقدم على طريق الديمقراطية. ويكمن الخطأ في أن مثل هذه المؤسسات أجنبية ولم تعش الحـالات العربية المقارنة لكي تنتهي إلى نتيجة دقيقة. وهي فضلت أن تتعامل مع مؤشـرات متفرقـة، وليس الوضع السياسي بكليته. فإذا حكمنا بهذا المقياس لوجدنا أن مصر هي أكثر البلاد تقدما على طريق الديمقراطية، فضلا عن أنها البلد العربي الأول، والوحيد الـذي يمتلـك ميراثـا ديموقراطيا طويلا، وعميقا امتد قرنا كاملا بين ستينيات القرن التاسـع عشـر، وخمسـينيات القرن العشرين.

الانتخابات الرئاسية في ٧ سبتمبر

نشرت هذه المجموعة من المقالات في صحف مصرية وعربية، وحملت توقعات ثبت صحتها وتوقعات أخرى ثبت عدم صحتها، وأذكر بصفة خاصة توقع أن يحصل السيد نعمـان جمعة رئيس حزب الوفد، ومرشحه الرئاسي على المكانة الثانية، فقد ثبت عدم صـحة هـذا التوقع وحصل على هذه المكان السيد أيمن نور الذي يعد مفاجأة الانتخابـات. وتعـود هـذه الظاهرة إلى نجاح السيد أيمن نور في مخاطبة وحشد جزء من القطاع الشـاب فـي الطبقـة الوسطى، والذين أدلوا بأصواتهم ربما لأول مرة في أي انتخابات عامة تعقد في البلاد. وقـد فضلت أن تبقى التقديرات الصائبة، وتلك غير الصائبة لكي يدرسها جيل لاحق مـن العلمـاء ويخضعها للتمحيص النقدي.

(١) الانتخابات وحقوق الإنسان

يجب أن يكون للمرشحين للرئاسة رؤى وأفكار وخطط طموحة للتقـدم فـي مصـر، والتقدم بمصر والمصريين. وأهم أبعاد هذا الطموح على الإطلاق، بل وأهم التحـديات التـي تواجه مصر على وجه اليقين هو استعادة شعور المصريين بكرامتهم والاحترام التام لحقوقهم الإنسانية. ولن يكون ذلك عملا سهلا، لأسباب كثيرة. من هذه الأسـباب أن ثقافـة الخـوف متجذرة في بلادنا لأنها نتجت عن مئات أو آلاف السنين من القهر المتواصل، وأن انتهاكـات حقوق الإنسان ترتبط ارتباطا مباشرا بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتخلف مثلمـا تـرتبط بالواقع السياسي، والمدني المقيد للحريات. وتطبيق المواثيق والمعايير الدولية لحقوق الإنسـان يحتاج إلى ثورة اقتصادية، وإلى طفرات ثقافية جبارة تمكن شعبنا بنفسه، أو بمساعدة حكومته من مواجهة الفقر، والأمية وسوء توزيع الثروة والسلطة، واستعادة وتصحيح مبـادرة التقـدم التي أطلقتها ثورة يوليو بعدما أغرقها انقلاب اجتماعي وثقـافي زاحـف بـدأ مـع هزيمـة يونيو ١٩٦٧.

يتعلق هذا الجانب الأخير بما يسميه الفيلسوف الألمـاني أيسـا بـرلين بـالحقوق أو الحريات الإيجابية، لأنها تتعلق بفعل وبحضور جماعي للشعب وقواه الديمقراطية والتقدميـة. وكان ينظر لهذا النوع من الحقوق التي تمكن الناس من النضال للتمتـع بـالتعليم والمعرفـة والثقافة والقدرة على إنتاج كفايتهم من الحاجات المادية، وتوزيعها بعدالة باعتبارهـا الحريـة الحقيقية. ولكن الخبرة الوطنية والعالمية عادت بنا إلى إدراك قيمة ما يسميه برلين بالحريات، أو الحقوق السلبية التي تنهض على الضمانات القانونية، والفعلية لوقف الأشكال الأشد قسـوة

للقهر السياسي والمدني. وينطوي هذا التمييز بذاته على نوع من ترتيب الأولويـات. فعلـى الحكومات أن تتوقف عن البطش كأولوية فورية.

وقد توافقت الحركة الحقوقية المصرية على أولويات بعينها تعد هي المحك الرئيسـي للجدارة بمنصب الرئاسة، وهي الالتزام بالإنهاء الفوري والتام لظاهرة التعذيب، ووقف العمل بقانون الطوارئ وتصفية آثاره بإطلاق، وإعادة إدماج المعتقلين السياسيين في المجتمـع مـع ضمان الوفاء بحقوقهم في العلاج والتعليم والعمل، وإلغاء التشريعات والمحـاكم الاسـتثنائية ومكافحة الفقر والبطالة والفساد. فالتعذيب هي أبشع ظاهرة عرفتها الإنسانية طوال تاريخهـا. وعانت مصر من هذه الظاهرة معاناة شديدة. وبكل أسف لا يفهم الناس قسوة تلك المعانـاة إلا عندما يتعرضون لها بذاتهم. وبكل أسف أيضا يسيء الكثيرون فهم تلك الظاهرة ويحصرونها في الآلام التي تسببها للضحايا دون أن يدركوا أن هدفها الحقيقي ليس الضـحايا وحـدهم أو بأشخاصهم، وإنما تجذير ثقافة الخوف في المجتمع كله، وإجباره على الخروج مـن المجـال العام، ووقف اهتمام الناس ومشاركتهم في شئون بلادهم، وهو ما انتهى في مصر إلى حالـة استلاب واغتراب ثقافي وسياسي كامل، امتص حيوية المجتمع وتنوعه وقدرته علـى تجديـد نفسه وفرض على الأمة والدولة قانون النفاق العام باعتبـاره الأسـلوب المنهجـي للترشـيح والترقي للوظائف القيادية والعامة.

ولا أعتقد أن على المجتمع والرأي العام أن يمنح ثقته لأي مرشح لأي منصب عام بما فيه الرئاسة، لا يلتزم علنا بالعمل على الإنهاء الفوري لتلك الظـاهرة، وخاصـة أن إنهاءهـا لا يحتاج إلى أكثر من إصدار أوامر صارمة للجلادين بوقف اسـتخدام التعـذيب كأسـلوب لانتزاع الاعترافات، وكسر الروح وغيرها من الأغراض.

ويرتبط إنهاء حالة الطوارئ بقضية التعذيب لأن تلك قانون الطوارئ ذاته يشتمل على انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، كما يمثل البيئة المعززة لكل الانتهاكات الأخرى. وإضـافة لذلك فهو يمثل عارا قوميا، يهين المصريين وثقافتهم وهويتهم الوطنية. فمصر واحدة من دول قليلة في العالم عاشت ما يزيد على ٦٨ من إجمالي ٩٢ عاما في ظل أنظمـة طـوارئ منـذ فرضها الاحتلال البريطاني بمناسبة الحرب العالمية الأولى وفرض الانتداب عام ١٩١٤. ربما يتساءل طفل بريء ما إذا كان ثمة شيء غلط في المصريين بحيث ينفردون بالحياة في ظـل هذا القانون الاستثنائي طوال هذا الزمن.

سيندهش هذا الطفل عندما يعلم أن المصريين هم من أكثر شعوب العالم تهـذيبا فـي السياسة وغير السياسة. وسيظل السؤال معلقا حتى يتم وقف العمل بهذا القانون، بل ويتم إنهاء جميع القوانين الاستثنائية الأخرى، وهذه هي الأولية الثالثة. والواقع أن المقصـود بـالقوانين

الاستثنائية ليس تسميتها كذلك، بل كونها استثنائية في المضمون. فالقانون العام – المفترض أن يكون طبيعيا – يمد فترة الحبس الاحتياطي لتصل في مجموعها إلى ستة شهور على الأقل، واستخدمت مختلف الحكومات التي تعاقبت على مصر هذه الصلاحية لكي تعاقب الناس دون جريرة أو أساس من القانون، وهو ما يخرق المبدأ الأعلى في القانون الحديث، وهو أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته بحكم قضائي نهائي تتوفر فيه ضمانات القضاء النزيه. وهنا لا بد من التأكيد على ضرورة إعادة توحيد النظام القضائي، وإنهاء كل المحاكم الاستثنائية إلا فيما يتعلق بجرائم تخص المهنة مثل محاكمة العسكريين – وليس المدنيين – أمام محاكم عسكرية، وفقط فيما يتعلق بجرائم تتعلق بأداء مهامهم العسكرية. ويصدق ذلك أيضا على المحاكم الشرطية. يعود الطفل البريء لكي يتساءل لماذا ينفرد المصريون بواقع تشريعي يمد فترات الحبس الاحتياطي إلى هذه المدة الطويلة، بينما لا يزيد في الدول الديمقراطية عن ثلاثة أيام.

أما الأولوية الرابعة فتخص الحقوق الإيجابية وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تتنوع مواقف وتوجهات المرشحين من السياسات الضرورية للوفاء بهذه الحقوق. غير أننا نطالب الجميع بالالتزام الصارم بحيز معين من الحقوق لا يليق بأي مجتمع عصري أن يحرم منها. وعلى وجه التحديد يجب أن يلتزم جميع المرشحين علنا أمام الشعب بوضع برامج محددة يمكن قياس آثارها ونتائجها لتخفيض وإنهاء الفقر بدءا مما نسميه الفقر الشديد والذي يعصف بالكائن الإنساني على كل المستويات فيحرمه من الحد الأدنى من الصحة والتعليم والثقافة. لقد عانى المصريون لقرون من هذا المستوى من الفقر وهو يزيد ولا يقل. وتحتاج الأمة إلى رؤى طموحة لإنهاء الفقر عموما عبر التنمية الجادة. ولكن الإنهاء الفوري للفقر الشديد ممكن وضروري حتى في إطار مواردنا، وخاصة أن المنح الأجنبية مخصصة أصلا لهذا الغرض. والإحصاءات المتاحة تقول بأن القضاء على نصف الفساد يكفي وزيادة لإنهاء الفقر الشديد بصورة فورية. ولهذا يعد القضاء على الفساد أمرا ضروريا لإنهاء الفقر، فضلا عن ضرورته لدفع النمو الاقتصادي والدفاع عن البناء الأخلاقي للأمة وللعدالة.

هذه الالتزامات تشكل الجانب الأهم في التحويلات الجوهرية الضرورية لبناء دولة الحق والعدل في مصر. وهي بكل تأكيد ليست كافية. فكما يتفق العلماء تحتاج مصر إلى رؤى وبرامج عمل طموحة لبناء نظام ديموقراطي ولقوة دفع قوية للغاية من أجل الانطلاق الاقتصادي، ومن ثم إعادة البناء الاجتماعي. كل ما هناك أنه يجب ضمان التنوع والتعدد في تلك الرؤى وحيدة ونزاهة المباراة بين هذه الرؤى والبرامج؛ أي حيدة الانتخابات العامة. أما معنى الانتخابات وقيمتها بذاتها فهي تقاس بالالتزامات العلنية، والمشتركة بين كافة المرشحين حول تلك الأولويات والمبادئ التي لا يعيش مجتمع متحضر بدونها.

(٢) برنامج الرئيس مبارك :

يكشف تحليل خطاب الرئيس مبارك عن النزاع الـداخلي بـين اتجـاهين سياسـيين رئيسيين داخل الدولة المصرية والحزب الوطني، لكل منهما فلسفته في صياغة البرنامج الذي أطلق به الرئيس مبارك حملته الانتخابية. الاتجاه الأول يرغب في تجديـد النظـام السياسـي المصري، وإضفاء قدر من الطابع الديمقراطي عليه، استجابة لضغوط الداخل والخارج معـا. هذا الاتجاه يتفق بوجه عام مع الرؤية التي يتبناها المثقفون المصريون وأنصـار الإصـلاح الدستوري، وهي رؤية تقول بأن المشكلة الحقيقية والجوهرية في مصر سياسية وتتعلق بتنظيم السلطة وعلاقتها بالمجتمع. ولا يريد هذا التيار أن يذهب بعيدا في مجال الإصلاح السياسـي والدستوري، فهو يتبنى إصلاحات محدودة، ويهمه تماما أن يحافظ على جوهر النظام السياسي في مصر، أنه يريده فقط أكثر مرونة وأكثر عصرية من ناحية المظهر. وغالبية عناصر هذا التيار من أنصار السيد جمـال مبـارك ويشـكلون مـا يسـمى بالتيـار الإصـلاحي فـي الحزب الوطني.

أما الاتجاه الثاني فلا يرى مشكلة سياسية أصيلة ويرغب. في الحفاظ على الجـوهري والثانوي معا في النظام السياسي المصري الراهن. وينظر هـذا الاتجـاه باحتقـار لحركـة الإصلاح السياسي والدستوري، ويعتقد أنها قضية مثقفين وليست قضية الشعب، بـدليل عـدم التفاف الشعب حول تلك الحركة!. ويقول هذا الاتجاه أن ما يهم المصريين هو "لقمة العـيش" وما يتصل بها من قضايا تعليم وصحة ونقل ومواصلات وكهرباء وقبل كل شيء إيجاد فرص عمل. ويعتقد هذا الاتجاه أن المصريين لا يهتمون ولا يفهمون قضية الدسـتور، وأنهـم لـن يتخلوا عن الرئيس – الفرعون. ومن الطبيعي تماما أن يدافع هذا التيار عن الحكـم الأبـدي والمطلق لأنه في الأكثرية موضع نفور شعبي، وهو يتكون على الأرجح مـن شخصـيات لا تتمتع بشعبية ذاتية، وإنما من أشـخاص يعتمـدون اعتمـادا مطلقـا علـى الحكـم الأبـدي المطلق لاستمرارهم.

والخطاب هو حل وسط بين هذين التيارين، ولكنه يميل بصورة مؤكدة ولا تخطؤهـا العين للتيار الأخير، وهو ما أشار إليه الخطاب الذي ألقاه الرئيس مبارك يوم الأربعاء الماضي لإعلان برنامجه؛ حيث كرر عدة مرات مقولة أن "الكلام لا يتيح فرصـة عمـل.. لا يبنـي مصنعا..إلخ". والمقصود بالطبع هو تأكيد وجهة نظر الاتجاه الثاني بأن المنـاداة بالإصـلاح ليست إلا كلاما، ولا تقود إلى شيء وأن المطلوب هو مزيد من فـرص العمـل، والرعايـة الصحية والشقق السكنية و.. إلخ. ومن الواضح أن هذا الاتجاه حسم المعركة لصالحه إلى حد كبير، وخاصة بعد اتضاح عجز حركة الإصلاح السياسي والدستوري عن التزود بقـوة دفـع

كبيرة إضافية. ولهذا توسع برنامج الرئيس مبارك في الحديث عن الشئون الاقتصادية والاجتماعية، وتناولها بقدر من التفصيل الكمي. ومن المؤكد أن هذا هو رأي الرئيس مبارك التقليدي، والذي درج على احتقار المثقفين و"كلامهم" ورفض فتح الحديث عن الدستور حتى فبراير الماضي. ومنذ ذلك الوقت لم يشأ الرئيس تجاهل قضية الإصلاح السياسي والدستوري تماما، ولكنه فضل مقاربة القضية بصورة انتقائية.

فأولا: يظهر من تحليل الخطاب أن الرئيس مبارك التزم بتعديل الدستور، ولكنه لم يلتزم بوضع دستور جديد ينقل مصر إلى نظام ديموقراطي، ولم يلتزم بآلية محددة للتعديل. وقد يعني ذلك أن الآلية التي يفضلها الرئيس مبارك ستكون هي نفسها التي استخدمت في تعديل المادة ٧٦، وهو التعديل الذي ضاعف فجوة الثقة في الحياة السياسية المصرية، بعد أن تشدد بصورة مانعة في منع المستقلين من خوض الانتخابات وتجاهل رأي أحزاب المعارضة، والأهم أنه استخدم وسائل معينة لإغلاق باب الطعن القضائي في نتائج الانتخابات. وكان الرئيس قد اعتمد أساسا في تعديل المادة ٧٦ على مساعديه في البرلمان والحزب وخاصة ممن لهم خلفية قانونية. ولهذا السبب من المرجح أن يرفض الرئيس مبارك فكرة انتخاب جمعية تأسيسية تضع مسودة لدستور جديد، وأقصى ما قد يمكن له أن يقبله هو أن يختار أو يعين لجنة لوضع هذه المسودة إذا قرر الأخذ بفكرة دستور جديد، وهو أمر غير مرجح بدوره.

وثانيا: التزم الرئيس مبارك بإلغاء قانون الطوارئ، ولكنه لم يذكر شيئا عن إطلاق سراح المعتقلين الذين لم تصدر بحقهم أحكاما قضائية نهائية، وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية المصرية بشتى جوانبها. ويخشى كثيرون أن يستجيب الرئيس مبارك لطلب وزارة الداخلية تضمين السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في قانون الطوارئ داخل التشريع البديل الذي اقترحه الرئيس باسم مكافحة الإرهاب، وهو أمر يثير ذعر المنظمات الحقوقية. وإذا ما تم ذلك قد يجهض بصورة تامة أي دلالة إيجابية لإلغاء العمل بقانون الطوارئ المطبق في مصر بصورة متصلة منذ ١٩٨١.

ثالثا: أضاف الرئيس مبارك في برنامجه إلى ما جاء بخطاب الترشيح الالتزام بتمثيل أقوى للمرأة في المستويات النيابية، وهو ما يعني العودة إلى نظام الحصص التي تخصص عددا معينا من المقاعد للمرأة. ولكنه لم يشر إلى تمثيل أقوى للأقباط، وهي قضية أساسية بالنسبة لتعميق الاندماج الوطني. وأعتقد أن الالتزام بقضية

المرأة يشكل أحد أهم مشروعيات الحداثة التي التزمت بها الدولة المصـرية مـن ١٩٥٢ على الأقل. وبينما نجد الالتزام بحقوق الأقباط كمواطنين مصـريين بـين تقاليد الدولة المصرية فهو لم يصل إلى مستوى القوة المطلوبة. ولا بد أن يطـرح هذا الالتزام بقوة أكبر، وأن يناقش المجتمع ويجمع على ضرورة تـوفير مقـرب أقوى للبرلمان والمؤسسات التمثيلية الأخرى للأقباط المصريين، وأن يمكنوا مـن تحقيق حضور حقيقي أقوى على جميع المستويات الوطنية.

ورابعا: أقوى ما اشتمل عليه برنامج الرئيس مبارك هو الالتزام بتقوية سلطات البرلمان، وإن كان المقصود على ما يبدو هو إدخال نظام المساءلة البرلمانية للوزراء وربما لرئيس الوزراء. ويحتم ذلك بالطبع منح مجلس الوزراء سلطات حقيقية لا تكـون امتدادا لسلطات الرئيس كما هو الوضع في الدستور الحالي. وبينما لا نعلم كيـف ستوزع السلطات التنفيذية بين الرئيس ومجلس الوزراء، فالواضح هـو أن النيـة تنعقد على الاقتراب من النظام الدستوري الفرنسي، وليس الانتقال إلى جمهوريـة برلمانية. وإذا ما حدث ذلك فسيكون تطورا محمودا، لأنه يحتم أن تكون الـوزارة منتخبة وليست معينة من جانب الرئيس؛ إذ يستحيل محاسبة وزارة يعينها الرئيس وتستمد شرعيتها وسلطتها منه، بل المنطق يقول إن الرئيس هو الذي يحاسب. فإذا كان المطلوب هو محاسبة مجلس الوزراء فلا بد أن تكون له سلطات مستقلة عـن الرئيس، وأن يتم اختيارها بصورة مستقلة.

وأخيرا: من الملحوظ أن الرئيس لم يتطرق بشيء إلى أهم مصيدة في النظام الدسـتوري والسياسي المصري وهي المادة ٧٧ من الدستور التي تتيح الحكم طـوال العمـر. ولا شك أن تجاهل هذه القضية هي أهم انتصار لحزب الحكم الأبدي المطلق.

(٣) جدل الحملات الرئاسية:

أكبر المكاسب التي حققتها بلادنا في الانتخابات الرئاسية الحالية هو التغطية الإعلامية المتميزة للحملات الانتخابية. فبغض النظر عن درجة الحياد الإعلامي نشطت هـذه التغطيـة العقل السياسي المصري، وقادته لمناقشة نقدية مثيرة وغير مسبوقة لكثير من القضايا الكبرى والتي انحصرت مناقشتها من قبل في المنابر الأكاديمية والثقافية الراقية. ولأول مـرة يمكـن لعامة الناس أن يطلعوا على رؤى مختلفة إلى حد ما لبعض المشكلات القومية الكبـرى، وأن يكونوا بأنفسهم وجهات نظر خاصة بهم، وأن يناقشوها مع غيرهم بقدر كبير مـن الاهتمـام والسخونة. ولا بد بالطبع من إجراء بحوث ميدانية للتعرف بدقة على ما ترسب فـي الـوعي

الاجتماعي من عملية التعلم الكبرى هذه، حتى يمكننا أن نقدر العائد التعليمي والثقافي والسياسي لهذه الانتخابات.

أحد أهم جوانب عملية التعليم هذه أن نتعلم كيف نقرأ الحملات الانتخابية قراءة مقارنة، وأن نصنع جدلا بينها إن لم يكن هذا الجدل قد تم بصورة مباشرة وواضحة بذاتها عبر مناظرات يشاهدها الناس في المنابر الإعلامية الكبرى. فمن الطبيعي أن تحاول الحملات الانتخابية أن تركز عقل الناس ونظرهم على جوانب القوة في أفكار وبرامج كل مرشح، مقابل إخفاء مناطق الضعف والانكشاف في أدائه أو برامجه وأفكاره. فهذه هي وظيفة الحملات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية. أما وظيفة المحلل السياسي والإعلامي فهي أن يكشف مناطق الضعف هذه ليس لكي يدفع الناس للتصويت في اتجاه معين، وإنما ليعينه على بناء تقدير واقعي ومتوازن لهذه الحملات من زاوية ما يمكن أو ما يجب أن يهمه كمواطن. ويقوم هذا المحلل بوظيفته بامتياز عندما يعلم الناس أيضا أنه لا يوجد مرشح أو برنامج كامل ولا حل مطلق، أو مجاني للمشكلات الكبرى. فهو يصوت في الحقيقة لحزمة من الأفكار والسياسات التي قد تحل مشكلة على حساب إهمال أو حتى تعقيد مشكلة أخرى وربما تجاهلها كلية. وبذلك يكون التصويت فعلا واعيا بذاته وبناءا لمستويات المواطنة ولثقافتها.

لنفعل ذلك بأكبر قدر ممكن من الإيجاز والاختصار مراعاة للمساحة المتاحة برصد جدل الحملات الانتخابية بصورة كلية.

أول ملامح هذا الجدل هي أن الحملات الانتخابية أنشدت شدا إلى القضايا الاقتصادية الملموسة على حساب القضايا السياسية الكبرى، وهو أمر نجحت فيه بامتياز حملة الحزب الوطني. فقد أرغمت بقية الأحزاب على تهميش القضية الدستورية التي تعد جوهر البرنامج الانتخابي لحزبي الوفد والغد، لصالح الاشتباك مع الحزب الوطني حول القضايا الاقتصادية. وضاعف الحزب الوطني من الاهتمام بالقضايا الاقتصادية بأن قدم تصورات عن حلول ملموسة أضفى عليها القيمة العلمية من خلال الأرقام، وبأن خاطب المشكلات والطموحات الفورية والمباشرة لسكان محافظات ومدن بعينها، وهو ما أنشدت إليه الأحزاب الأخرى. وبذلك حدد الحزب الوطني ساحة المعركة الانتخابية بحصرها في القضايا التي يتمتع فيها بميزة كبيرة نظرا لتواجده الفعلي بالسلطة وتخفيف الضوء كثيرا عن القضايا التي تمثل أضعف ما فيه وهي قضية الحريات العامة والانتقال الديمقراطي. أما الأحزاب الأخرى وخاصة الوفد والغد فقد فقدت التركيز الاستراتيجي في حملاتها الانتخابية على أقوى ما لديها، وهي قضية الانتقال الحاسم إلى الديمقراطية من خلال دستور وبنية سياسية جديدة. وكان

بوسع هذه الأحزاب في الواقع أن تحتفظ بزمام المبادرة الانتخابية بل وأن تكسب أصواتا أكبر فيما لو قامت بالتركيز على القضية السياسية والدستورية.

وكان الحزب الوطني قد اتخذ احتياطاته فيما يتعلق بالقضايا الدستورية بأن ضمن برنامجه الانتخابي التزاما بإجراء إصلاحات دستورية محددة، ولكنه فعلها بطريقة دفاعية وبالغة الغموض حتى يمكنه الرد على نقد الأحزاب الأخرى والحركات الإصلاحية والمدنية حول المستقبل السياسي والدستوري الغامض للبلاد، دون أن يركز على هذا الجانب إلا بمناسبة الرد. وكان حزب الوفد قد بدأ حملته بالتركيز على إطلاق عملية دستورية شاملة، وأن بدون التزامات محددة، أما حزب الغد فكان قدم مشروعا كاملا بمسودة دستور جديد، كما ركز على أن الهدف الأساسي لترشيح زعيمه لمنصب الرئاسة هو تحقيق إصلاح دستوري شامل خلال عامين تبدأ بعدها انتخابات رئاسية جديدة بدستور جديد.

أما ما أعاق تركيز هذين الحزبين على قضية الانتقال الديمقراطي والتجديد الدستوري الشامل فهو نجاح حملة الوطني في مخاطبة النخب الإقليمية وخاصة الريفية بحلول وإجراءات فورية، أو التزامات مجدولة زمنيا بدقة فيما يتعلق بالمشكلات الفورية والحادة التي تعانيها محافظات أو مدن بعينها. ووجدت الأحزاب الأخرى نفسها مشدودة إلى نفس دائرة الموضوعات، وذلك بسبب الفكرة الشائعة بين المشتغلين بالسياسات الانتخابية اليومية بأن الاقتصاد هو ما يهم أو يجتذب الجمهور. ونسيت تلك الأحزاب أنه سيكون من الأفضل للجمهور أن يحصل على وعود من سلطة مستمرة وقائمة حول مطالب فورية عن المراهنة على بدائل أخرى على المدى البعيد.

أما أعظم نجاحات حملة الحزب الوطني فهو أن الحملة تمكنت من إحداث تغيير جذري في طريقة النظر إلى القضايا الدستورية والسياسية المثارة على المستوى الوطني العام. فجوهر النقاش العام انصب قبل الانتخابات الرئاسية على ضرورة استعادة الحد الأقصى على مدد تولي رئاسة الدولة في ولايتين رئاسيتين وهو ما كان دستور ١٩٧١ ينص عليه قبل تعديلات عام ١٩٨٠، وكما وعد الرئيس مبارك في مقتبل ولايته الأولى، وذلك تجنبا للسقوط في هوة الحكم الأبدي والمطلق. وتنبع أهمية هذه المسألة تجديدا في أنها ستفرض نفسها عاجلا أم آجلا وسواء شئنا أم أبينا، وأن الفشل أو عدم الرغبة في معالجتها الآن لا يعني سوى تأجيلها إلى أجل غير محدد، وحتى تقع أزمة أو مطب سياسي كبير، كما حدث بالضبط في حالة تونس مثلا عام ١٩٨٧. وبدلا من مناقشة كيفية علاج مفارقة الحكم الأبدي نجحت حملة الحزب الوطني في تركيز النقاش على مزايا الرئيس مبارك وتفوقه بشرعية التجربة والخبرة على منافسيه الذين لم يتولوا مناصبا تنفيذية كبرى من قبل.

أما أهم نقاط ضعف الحملة الانتخابية للحزب الوطني فهي عدم نجاحه فـي أن يمـنح قوة دفع كبيرة لشعاره الأساسي وهو "معا لصنع المستقبل". فقد بدت حملة الحزب مشتتة بـين التركيز على مقولة الإنجازات، والحديث عن حلول مستقبلية لمشـكلات كبيـرة، وبعضـها استعصى على العلاج في الماضي مثل مشكلة البطالة؛ إذ يبرز السؤال الذي ألقت الصـحافة عليه بعض الضوء وهو ماذا استجد حتى يصبح من الممكن القضاء على هذه المشكلات. ومن ناحية أخرى بدا أن الحديث عن المستقبل قد تفرع إلى مشكلات ملموسـة ومحـددة، ولكنهـا متفرقة ولا يربط بينها رؤية عامة وطموحة لمستقبل الوطن سياسيا واقتصاديا، أو فيما يتعلـق بالسياسة الخارجية للبلاد وموقعها في الأحداث العالمية والإقليمية.

وعند الحديث عن الحلول الطموحة لمشكلات محددة حققت حملـة الحـزب الـوطني نجاحا متوسطا. فبمواجهة مشكلة البطالة تركزت حملة الوطني على إيجاد فرص عمـل "لازم ولادنا تشتغل"، وهو بدون شك شعار جذاب للغاية. ونجح الحزب كذلك في أن يقدم برنامجـه للتشغيل بصورة رقمية ومدروسة علميا. ولكن الفجوة التي كان يجب علاجها فهي أن الحديث عن فرص عمل بدا تجريديا ومنفصما عن رؤية حول المستقبل الاقتصـادي للـبلاد، وكـأن القضية هي أن يشتغل أولادنا في أي وظائف حتى لو كانت مصطنعة وغير مشبعة. وكان هذا هو النقد الأساسي الموجه للمدرسة التدخلية (الكينزية) في الاقتصاد؛ حيث يبـدو أن تخلـق فرص عمل هدف بذاته معزولا عن مستقبل الاقتصاد. وكان من الأجدر بالحملة أن تتحـدث عن رؤية للتقدم والانطلاق الاقتصادي الذي يصنع مستقبل الوطن في نفس الوقت الذي "يشغل فيه أولادنا" في وظائف أعلى إنتاجية، وأكثر إشباعا للنفس، وأكثر قدرة على توليد قوى دافعة للتقدم العلمي والإنساني. وقد أنشدت بقية الأحزاب إلى نفس المنهجية بالرغم من عدم الاتساق مع أيديولوجياتها؛ إذ يشترك حزبا الوفد والغد في تبني الفلسفة الليبرالية في الاقتصاد، وهـو أمر يتناقض مع الإغراق في الحديث عن فرص العمل؛ حيث يفترض أن السوق قادر بذاتـه على القيام بذلك.

ومقابل الفشل في طرح برنامج اقتصادي إيجابي، والعجز عن البرهنة علـى تفـوق البرامج الاقتصادية للوفد والغد على برنامج الوطني، فقد حقق الحزبان نجاحات معينة. فتمكن مرشح حزب الغد من الإفادة من صغر سنه في اجتذاب الأجيال الشابة، وخاصة المنتمية فـي الطبقات العليا، كما تمكن حزب الوفد من إعادة تجميع بعض أنصار شرعيته التاريخيـة مـن الأجيال التي عاصرتها، وبث بعض الحماس في هذه الأجيال. ومن الواضح مع ذلك أن هـذا النجاح محدود بطبيعة أو حجم القوى التي خاطبها.

أما الملمح الأخير – في سياق هذا العرض – للجدل الانتخابي الراهن؛ فهو السـكوت التام تقريبا عن قضايا السياسة الخارجية، وهو ما يمثل نجاحا للوطني من حيث إن أحـدا لـم يطرح رؤى بديلة، بالرغم من عمق المعضلات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية فـي الوقت الراهن والمستقبل القريب.

(٤) توقعات التصويت:

تجري اليوم أول انتخابات رئاسية مباشرة وتعددية في تاريخ مصر الطويـل. وكـان النظام الدستوري المصري منذ دستور عام ١٩٥٦ يقوم على ترشيح مجلس الشعب للـرئيس بنسبة الثلثين، ثم استفتاء الشعب على هذا الاسم، وهو الأمر الذي كان ينتهـي إلـى "موافقـة الشعب" بأغلبية كاسحة على الرئيس الذي سماه المجلس، وهو نفسه في العادة الـرئيس الـذي يحكم البلاد بالفعل.

بدأ التحول بعملية اختمار سياسي واسعة وتدفق حركات اجتماعية تطالب بالإصـلاح السياسي والدستوري، بما يشمل تغيير المواد ٧٥ و ٧٦ و ٧٧ من الدستور بحيث يتم انتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من بين مرشحين متعددين، ويعود الوضع إلى ما كان دستور ٧١ قد اشتمل عليه قبل التعديل الدستوري لعام ١٩٨٠ وهو وضع حد أقصى لمدة بقاء الرئيس بالحكم بولايتين دستوريتين فقط. وبينما ظل الرئيس يرفض فكرة تعديل الدستور منـذ بدايـة توليـه للحكم؛ فقد فاجأ الجميع في فبراير الماضي بإعلان اقتراحه بتعديل المادة ٧٦ وحدها للتحـول من نظام الاستفتاء إلى نظام الانتخاب المباشر للرئيس من بين مرشـحين متعـددين. وبـدأت عملية التعديل في ظروف استقطاب سياسي شديد، انتهى إلى "موافقة الشعب" في استفتاء عـام على نص جديد بالغ الطول والتعقيد لهذه المادة يسمح للأحزاب بترشـيح قيادييهـا لخـوض انتخابات الرئاسة، ويضع قيودا عملية مانعة على إمكانية خوض المستقلين لهـذه الانتخابـات التي تقوم على إدارتها لجنة ذات اختصاص شامل حصنت قراراتها من الطعن أمام القضاء.د

واليوم يتم تطبيق هذا النموذج لانتخاب رئيس الجمهورية من بين عشـرة مرشـحين (فيما لو تجاهلت اللجنة حكم المحكمة الإدارية العليا). وبالتالي يبدو أن السؤال الرئيسي الـذي تثيره هذه الانتخابات هو إلى أي حد ستمثل دفعة حقيقية كبيرة للانتقال الديمقراطي في مصر. ويتفرع هذا السؤال إلى عدد من الأسئلة المهمة. أول هذه الأسئلة هو ما إذا كانـت ستكسـب مصداقية سياسية من خلال قيام نسبة كبيرة ممن لهم حق الانتخاب بالتصـويت. والواقـع أن الأرقام الرسمية للاستفتاءات الرئاسية الأخيرة في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٩ تبشـرنا بحمـاس شعبي كبير بتجاوز نسبة الـ ٥٠% السحرية، وهو أمر يتناقض مع الخبرة العملية المباشرة؛ حيث تأسس نمط تاريخي من تجاهل الاستفتاءات الرئاسية من جانب الشعب، وخاصـة فـي

المدن. وهناك اعتقاد واسع بين علماء السياسة والمتخصصين بـأن نسـبة التصـويت فـي الاستفتاءات الرئاسية لم تزد كثيرا عن ٥ – ١٠% من ممن لهم حق التصويت. يأمل الحـزب الوطني في أن يؤدي الانتقال إلى الانتخاب المباشر والتنافسي للـرئيس إلـى إثـارة حميـة المصريين، ويقود إلى رفع هذه النسبة بصورة كبيرة بما يمنح الرئيس المقبل شرعية سياسـية مؤثرة. والمرجح في تقديري أن تزداد النسبة بالمقارنة بالنمط التاريخي للاستفتاءات، ولكـن بصورة بعيدة عن أن تكون ثورية. ولديّ انطباع بأن نسبة التصويت الفعلي لن تزيد بأية حال عن ٢٠% كحد أقصى، وهو ما قد يدعو كثيرين في جهاز الدولة للتدخل من أجل رفعه إلـى نسبة يعتد بها، لا تقل مثلا عن ٤٥%.

ويهتم الجميع تقريبا بنسبة التصويت لأن هناك اتفاق عام علـى أن الـرئيس مبـارك سيفوز بهذه الانتخابات بنسبة مريحة من أصوات من يدلون بأصواتهم. وكـان الـرئيس قـد حصل في استفتاء عام ٩٣ على نسبة تزيد قليلا على ٩٦% وفي استفتاء عـام ١٩٩٩ علـى نسبة تزيد قليلا عن ٩٣% وهو ما يوضح انخفاض بسيط في مستوى التأييد للرئيس مبـارك. ومن المعتقد أن الانتخابات التنافسية المباشرة قد تخفض نسبة المصوتين للرئيس مبارك إلـى مستوى يتراوح بين ٨٠ – ٨٥%. كما يتفق أكثرية المراقبين للانتخابات على أن السيد نعمان جمعة سيحصل على المكانة الثانية، وإن كانت بنسبة تقل عن ١٠%، والسيد أيمن نور علـى المكانة الثالثة بنسبة أقل، بينما لن يبرز من بين المرشحين الآخرين من سيتمكن مـن تجـاوز نسبة الـ ١%.

وتعكس هذه التقديرات عوامل متعددة أهمها قصر الأمد الزمنـي للعمليـة السياسـية بأسرها منذ تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وقصر مدة الحملات الانتخابيـة، وبقـاء الغالبيـة الساحقة من المصريين خارج القطاع الرسمي بما فيه من اقتصاد وثقافة وسياسة وانتخابـات، واغترابهم إلى حد بعيد عن العملية السياسية ككل. وتخوض الأحزاب هذه الانتخابات بعـد أن هجرها أعداؤها عبر فترة زمنية طويلة من الركود السياسي ولذلك لا يتمتع سوى حزب الوفد بجهاز إداري قادر على تحريك أي قطاع مهم من الجمهور. فحزب الغد – الذي يتزعمه السيد أيمن نور – لم يكمل ستة شهور من العمر، بينما يتمتع جهاز الدولة والحزب الوطني بسـطوة هائلة في الريف وفي بعض الأحياء بالمدن؛ حيث تتركز تجمعات عمالية كبيرة. وتتوقف نسبة التصويت إلى حد كبير على قدرة الأحزاب على الحشد بما في ذلـك نقـل المصـوتين إلـى مراكز الاقتراع.

وبينما تعارض الحركات الإصلاحية الجديدة مثل كفاية عملية التصويت، وهي تخطط لمظاهرة كبيرة اليوم؛ قررت اللجنة المشرفة على الانتخابات منعهـا مـع كافـة المسـيرات

والمواكب الأخرى، فإن شعار المقاطعة السياسية لن يكون هو الأكثر تأثيرا، لأن خطاب هـذه الحركات لا يصل بدوره سوى لنسبة صغيرة من القطاع الرسمي. ومع ذلك فإن المعارضـة المتشددة لكل جوانب العملية السياسية الرسمية بسبب ما اشتملت عليه من ركود قـد يكتسـب أهمية كبيرة إذا ما شابت عملية إدارة الانتخابات عمليـات تلاعـب مـن الـنمط التـاريخي المعروف. فإذا انتهت عدة أحزاب سياسية مع عدد كبير من الشخصيات العامة والقضاة إلـى استنتاج وجود تلاعب كبير؛ قد يؤدي ذلك إلى توسع حركة الاحتجاجات واستمرارها لأسابيع. ولكن من المستبعد تماما تقريبا أن تتعرض مصر إلى سيناريو مشابه لما حدث في أوكرانيـا مثلا، وما تسميه الصحافة الأمريكية بالثورات البرتقالية.

ولهذا السبب تكتسب عملية الرقابة الداخلية على انتخابات الرئاسة اليوم أهمية كبيـرة للغاية، بالرغم من قرار اللجنة المشرفة على الانتخابات بمنع هيئات ومنظمات المجتمع المدني من المراقبة من داخل مراكز الاقتراع. ولذلك ستكون أحد أهم ملامح الانتخابـات الرئاسـية اليوم ما قد ينشأ من توترات بسبب حضور المراقبين الوطنيين، فضلا عن آلاف من محطات الإذاعة والتلفاز والصحف الأجنبية والعربية والمصرية، وإصرارها على تغطية كل صـغيرة وكبيرة لأحداث ومراكز الاقتراع على كل المستويات. ورغم كثير من المكاسب التي تحققـت عبر شهر من الحملات الانتخابية ستظل الأسئلة الكبيرة الخاصة بهذه الانتخابات تنتظر حتـى نهاية اقتراع يجري في يوم واحد بدون اقتناع القضاة وهيئـات المجتمـع المـدني، وأغلـب الأحزاب السياسية بأنه توفرت لها ضمانات كافية للنزاهة، أو أنها ستترجم أشواق المصـريين للانتقال الحاسم الديمقراطية.

(٥) إلى أي حد فاز مبارك؟:

تشير النتائج الأولية غير الرسمية بأن الرئيس مبارك حقق فوزا كاسحا في الانتخابات الرئاسية في مصر يوم الأربعاء ٧ سبتمبر. وقد أعلن السيد جمـال مبـارك مـدير الحملـة الانتخابية للرئيس فوزه باكتساح. وسريعا ما ستركز وسائل الإعلام التابعة للدولة علـى هـذه الفكرة، وتكررها إلى حد أن تصبح حقيقة.

والأرجح أن تؤكد النتائج الإحصائية الظاهرة هذه النظرية.

والواقع أنه إذا اكتفى أنصار الرئيس مبارك بهذه النظرية، فإنهم سيخطئون خطأ كبيرا في قراءة نتائج ورسائل مهمة للغاية في نمط التصويت الظاهر ومظاهرها المسكوت عنها في نفس الوقت.

ويجب بالطبع أن ننتظر النتائج الكاملة للانتخابات حتى نستطيع قـراءة جميـع هـذه الرسائل. ولكننا نستطيع أن نقرأ بالفعل بعض هذه النتائج أو الرسائل المسكوت عنها، مما نشر بالأمس في جريدة الأهرام القاهرية تحت عنوان "ملامح غير رسمية لنتائج انتخابات الرئاسة".

أول وأهم هذه النتائج أن معدل التصويت لأربعة عشر محافظة توفرت عنها معلومات أولية متكاملة قريبة من ٢٧% فقط من إجمالي المسجلين في الكشوف الانتخابية. ويعني ذلـك أن أكثر قليلا من ربع المسجلين هم الذين أدلوا بأصواتهم. وحتى لو وصل هذا الرقم إلى نسبة الثلث؛ فإن النتيجة الواضحة هي أن ثلثي المصريين لم يصوتوا في أول انتخابات تنافسية لأهم منصب سياسي في البلاد. وقد نستطيع أن نخصم من هذه النسبة نحو عشر المصريين الـذين يعيشون في الخارج، والذين تقدرهم الأرقام الرسمية بثلاثة ملايين مصـري مـن أصـل ٣٢ مسجلين في الكشوف الانتخابية. كما يجب أن نخصم من هذه النسبة أرقامـا غيـر معروفـة لأصحاب الظروف الخاصة (المعاقين)، ونسبة لا بأس بها من المصريين، وهم أشد الناس فقرا وأمية وبعدا عن الاهتمام بالحياة العامة بكل مستوياتها، ولا يستطيع أحد شدهم شـدا لـلإدلاء بأصواتهم. كما نستطيع أن نخصم من هذه النسبة عناصر كثيرة لم تسعفهم ظروفهم الحياتيـة اليومية على الإدلاء بأصواتهم. وبالمقابل فإن نسبة عالية لا تقل عن ربع المصريين البـالغين والمستحقين للتسجيل في كشوف الانتخابات لم يسجلوا أنفسهم. ويعني ذلـك إجمـالا أن مـا لا يزيد بحال عن ثلث المصريين الذين تسمح لهم قدراتهم بالتصويت هم الـذين ذهبـوا إلـى مراكز الاقتراع. والأرجـح أن البيانـات الرسـمية تبـالغ بنسـبة لا تقـل عـن ضـعف التصويت الفعلي.

ووفقا للمؤشرات التي نشرتها جريدة الأهرام فإن الرئيس مبارك يتجه للفوز بنسبة قد لا تقل عن ٨٨% من أصوات من أدلوا بأصواتهم، وهو بالتأكيد فوز كاسح ولكـن بأصـوات نسبة منخفضة من المصريين. ويجب أن نضيف لذلك ما تؤكده مختلف المصادر التي رصدت الانتخابات الرئاسية في ٧ سبتمبر أنه كان ثمة تلاعبا واضحا وواسع النطاق بعملية التصويت. وأن نسبة لا بأس بها من المصوتين لم يحضروا بأنفسهم للتصويت، وإنما صـوت الـبعض بالنيابة عنهم. وتشكل هذه الحقائق تحفظا مهما للغاية على نظرية الفوز الكاسح. فبعد أربعـة وعشرين عاما من الحكم المطلق، وبالرغم من السيطرة الكاملة لجهاز الدولـة علـى الحيـاة الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية في مصر لم يستطع الـرئيس مبـارك أن يلهـم أكثرية المصريين، أو يدعوهم لمناصرته بتصويت إيجابي. ويعني ذلك بتعبير آخر أن الرئيس مبارك لديه مشكلة حقيقية في الطريقة التي يحكم بها، وهي مشكلة تتجاوز بكثيـر الأسـلوب البيروقراطي والإشكاليات المتعلقة بالحريات العامة، وحكم القـانون إلـى النطـاق الأوسـع

لإشكالية التلامس مع المصريين وشحنهم بالحماس وإطلاق طاقاتهم؛ أي قضية شعور المواطن المصري بقيمته في إطار مشروع وطني وقومي يثير الهمة ويشحذ العقل ويصهر الوجدان ويشعل الشعور بالفخر في مواطنيتهم في بلد عظيم له رسالة عالمية وقومية كبيرة.

ويضاعف من هذه المشكلة حقيقة أخرى تخرس الأرقام عندما تصل إليها، وهي نوعية التصويت والخلفيات الاجتماعية للمصوتين. فالطبقة الوسطى في المدن الكبيرة، وهي الطبقة التي قادت المشروع القومي المصري خلال قرن من الزمن اختفت تماما تقريبا عن مراكز الاقتراع. ويعني ذلك أن الرئيس مبارك خسر الطبقة الوسطى، أو على الأقل خسر حماسها. وربما تكون هذه هي أهم مشكلاته السياسية على الإطلاق. وتعتقد الطبقة الوسطى أن النظام السياسي ككل لم يعد يمثلها، ولذلك فهي لا تكترث بالتصويت رغم أنها الطبقة الأكثر تأهيلا للمشاركة في حكم البلاد بفضل مستوياتها التعليمية والمهارية الكبيرة. ويتكامل مع هذه الحقيقة أن من صوت في هذه الانتخابات هم فقراء الريف والمدن؛ أي الطبقة العاملة والفلاحين. وتعد هذه الحقيقة أكثر مفارقات الواقع أهمية. وإذا نظرنا للنظام السياسي كانعكاس للنظام الاجتماعي لوجدنا أن ما يقوله بعض المراقبين من أن "أشد الناس فسادا يحكمون بتصويت أشد الناس فقرا" يتضمن بعض الحقيقة.

(٦) نتائج وظواهر:

تختلف النتائج التي أعلنت عن توقعاتنا للانتخابات الرئاسية المصرية في ثلاثة ظواهر. الأولى: هي أن السيد أيمن نور شكل المفاجأة الوحيدة في هذه الانتخابات. فقد حصل على المركز الثاني، وصوت له أكثر من نصف مليون مواطن. وبوسعنا أن نقول بأن هذه الكتلة تمثل التصويت الراديكالي الذي توجه تحديدا لرفض الرئيس مبارك بقدر كبير من الحزم. فهؤلاء الذين ذهبوا لرفض الرئيس مبارك انحازوا للسيد أيمن نور لأنه الأكثر تعبيرا في هذه الانتخابات عن الموقف الراديكالي لأنه ظهر كضحية للممارسات القمعية لنظام الرئيس مبارك، ولأنه بدا الأكثر تشددا في الدفاع عن الحل الديمقراطي، والأكثر شبابا وتعبيرا عن جيل بازغ يحتج على تهميشه وتجميد الحراك الجيلي الذي أبرز شيخوخة وانفصال نخبة الحكم عن المزاج الشعبي العام الذي يتوق للتغيير.

وكانت نتائج وزارة الداخلية عن استفتاء عام ١٩٩٩ تقول بأن مليون شخص تقريبا صوتوا برفض ترشيح الرئيس مبارك. وتثير المفارقة بعض التكهنات المسلية. فإما أن نصف هؤلاء قرروا الامتناع عن التصويت هذه المرة وإما أن نتائج هذا الاستفتاء الأخير قبل التحول إلى الانتخابات المباشرة كانت مزورة، فتم تضخم أعداد الذين ذهبوا للتصويت في هذا الاستفتاء لتقول نعم لمبارك بأضعاف أضعاف العدد الحقيقي، وكان لا بد لأسباب تعود إلى

"الشياكة" أن تتم زيادة أعداد الذين قالوا لا أيضا، وبحيث تصل نسبة الموافقين إلى ٩٣%. في الحالة الأولى يكون من قاطعوا قد استجابوا لشعار حركة كفاية بالمقاطعة، وهو ما يعني أن الحركة لها نفوذ كبير لا يظهر بالضرورة في المظاهرات الشعبية. أما في الحالة الثانية فإن التزوير يدعونا للتحقيق في الواقع السياسي والقانوني للبلاد خلال خمسين عاما، أو على الأقل خلال ٢٤ عاما مضت.

وهنا تأتي مناسبة الملاحظة الثانية. فقد أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية أن نسبة التصويت في الانتخابات الرئاسية وصلت إلى ٢٣%، وهي أقل نسبة حضور في تاريخ الاستفتاءات والانتخابات في مصر. ويعني ذلك بكل بساطة أن ما أعلنته القوى والأحزاب السياسية، وحركة كفاية، والأهم هو ما أعلنه نادي القضاة حول تزوير الاستفتاء على تعديل المادة ٧٦ صحيح. ويجبرنا هذا الرقم على طلب مراجعة الأسس القانونية للنظام السياسي في مصر. فهو يشير بكل بساطة إلى أن هذا النظام عاش من الناحية القانونية بالتزوير، وهي جريمة كبرى وفقا للدستور، بل وفقا لأبسط مبادئ القانون.

هل يهم ما إذا كان التزوير قد غير أو لم يغير النتيجة النهائية للانتخابات. كان من المتوقع دائما أن يفوز المرشح الذي يقدمه مجلس الشعب لمنصب الرئاسة، لأنه ببساطة كان الوحيد الذي ينفرد برأي الناس. ومهما كان عدد الذين ذهبوا للتصويت فإنه بدون وجود بديل قوي، وله مصداقية سياسية سيقولون نعم بنسبة لا بأس بها، لأن الناس بداهة لن تصوت تماما لصالح فراغ سياسي. ولكن التزوير يعني أن الإجراءات باطلة، وأن الذين أداروها ارتكبوا جريمة تكفي تماما لمحاكمتهم بجريمة خيانة الدستور، وهو ما يكفي وزيادة لإعلان الاستفتاء باطل، ودعوة الناخبين من جديد للنظر في أمر الرئاسة.

والآن استنتجت منظمات حقوق الإنسان التي تولت المراقبة أن الانتخابات الرئاسية الحالية شابها تلاعب كبير وواسع، ولمن لا يكفي "لإعلان بطلان الانتخابات". وبرهانها على ذلك أن الرئيس مبارك نجح بنسبة ٨٨%، كما أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المعينة (عمليا من الرئيس المرشح)، وأن الفارق بين الرئيس ومنافيه جماعة كبير جدا بحيث إن النتيجة لم يكن لتتغير وكان الرئيس سيعلن فائزا في كل الأحوال بغض النظر عن التزوير. وهذه في الواقع حجة باهتة بل تعتبر تزويرا بذاتها للقضية برمتها، فالقضية في الجوهر هو ما إذا كانت الانتخابات قانونية أم غير قانونية. وتزوير الانتخابات ولو في دائرة واحدة يفسدها من الناحية القانونية طالما أنه تم بوعي وباستخدام قوة جهاز الدولة بأسلوب مباشر أو غير مباشر. إن القضاء يحكم ببراءة متهم قد نكون جميعا على اتفاق بأنه ارتكب جريمة ما لو أن إجراءات الضبط والتفتيش وغيرها من الإجراءات كانت باطلة قانونا. فالإجراءات لا تقل

أهمية عن المضمون لأنها تمثل الضمانة الأساسية لحكم القانون. وطالما أننا لا نستطيع الاطمئنان إلى الإجراءات لأن لدينا أدلة ساحقة على تزوير الانتخابات في أكثر من دائرة، وبعشرات من الوسائل؛ فإنها تعد قانونا باطلة.

والواقع أن الانتخابات شابها عوار كبير جدا من جميع الوجوه تقريبا، ولذلك فقد اعتبر سلطة الحكم مشروعة سياسيا لأن البديل الفوري لإعلان بطلانه هو الفراغ السياسي. ولكن هذه السلطة ليست مشروعة قانونا لأنها قامت تاريخيا على تزوير الانتخابات العامة على كل المستويات.

ظاهرة أيمن نور في الانتخابات الرئاسية هامة للغاية لأنها لم تلفت نظرنا في البداية. وقد أخطأ أكثر المراقبين بمن فيهم كاتب هذا المقال لأنهم لم يتنبئوا بدخول عدد كبير من الشباب إلى حلبة التصويت لأول مرة بما قد يغير التوقعات. فهذا هو القطاع الوحيد من الطبقة الوسطى التي لم تقاطع الانتخابات بصورة غريزية كالعادة، وقررت أن تدخل المعركة. وبالطبع لم يكن تصويتها كافيا لتغيير النتيجة. ولو أن حركات مثل كفاية انتبهت إلى هذه الظاهرة، لما قاطعت الانتخابات، ولكانت دعت الطبقة الوسطى للتصويت بكثافة بما كان من المحتمل أن يغير النتيجة، ويضطر النظام للقيام بأعمال تزوير أكثر فجاجة ووضوحا مما تم.

وبهذا المعنى فإن الانتخابات الرئاسية كان لها طابع مزدوج. فهي من ناحية ثبتت الأمر الواقع وحافظت عليه دون تغيير، وهي من ناحية طلقة إنذار بأن الأمة تتوق للتغيير، وأن شبابها بدأ يدخل معركة التغيير من خلال صندوق الاقتراع، وهو ما يجب يقينا أن يغير نظرتنا للعملية الانتخابية برغم أنها لا تقوم على ضمانات حقيقية للنزاهة.

وأخيرا فإن الاستدلال المهم هنا ليس أن يدخل المجتمع معركة الانتخابات البرلمانية بقوة. فمجلس الشعب دستوريا لا يملك سلطات تذكر، والانتخابات البرلمانية المقبلة قد تظهر ضعف الأحزاب والقوى السياسية بأكثر مما ستظهر تأثير التوق للتغيير وقوى التغيير. وإنما الاستدلال المهم هو أن ندخل المعركة الحقيقية الأكبر وهو معركة الدستور. فلا يكفي إحداث تعديلات دستورية، وخاصة لو أنها تأت بنفس طريقة تعديل المادة ٧٦. وما يجب أن يتم هو رفع شعار "جمعية تأسيسية منتخبة" تضع مشروعا لدستور جديد يتم الاستفتاء عليه شعبيا.

الطريق إلى إحياء الأحزاب المصرية

بدأ المجتمع السياسي مناقشة مثيرة بالفعل حول الأداء البـائس لأحـزاب المعارضـة المصرية في الانتخابات الرئاسية. وتهمنا هذه المناقشة لأسباب كثيرة بعضها يتصل بفهم مـا جرى في ساحة السياسة خلال ثلاثة عقود من التعدد الحزبي المقيد، وأهمها يعود إلى ضرورة إنتاج برلمان أكثر تمثيلا للحياة الفكرية والسياسية في مصر، وأكثر قوة في أداءه لوظائفه التي قيدها الدستور، وشوهتها الممارسة الفعلية لأسباب لا تخفى على أغلب الناس.

ما نلاحظه في هذه المناقشة أنها تندرج تحت ثلاثة خطابات مختلفة، إلا حد بعيد.

الخطاب الأول يعود بأزمة الحياة الحزبية في مصر إلى فشل قادتها وزعمائهـا فـي إدارة حياة حزبية تنافس المستويات المعروفة في المجتمعات الديمقراطية. فزعماء الأحـزاب مستبدون يمركزون السلطة الحقيقية بأيديهم، ويلغون فعليا المؤسسات القياديـة لأحـزابهم أو يحيلونها إلى أجسام طيعة وعاجزة كما يحدث على مستوى النظام السياسي الذي ينتقدونه. وهم بدورهم حكام أبديون لأحزابهم، بالرغم من أن أغلبهم يفتقر إلى المهارات الأساسية الضرورية للمنافسة السياسية وخاصة في الانتخابات العامة. وبإيجاز يقول هذا الخطاب بكل بسـاطة أن قادة أحزاب المعارضة وهيئاتها العليا مصابة بمرض الفصام والازدواجية لأنها تمـارس مـا تعارضه في النظام السياسي، وربما بصورة أشد. فهم ينتقدون الحكم الأبـدي والمطلـق فـي النظام السياسي المصري، ولكنهم لن يستقيلوا أبدا حتى لو فشلوا فشلا ذريعا في الانتخابـات العامة، بما فيها الانتخابات الرئاسية الأخيرة، ولن يراجعوا أنفسهم أو يعترفوا بالمسئولية عـن الأخطاء والفشل، ولن يتركوا أي منافس محتمـل فـي هيئـاتهم القياديـة دون أن يهمشـوه أو يستبعدوه أو ببساطة يفصلوه ويجمدوه.

أما الخطاب الثاني فيغذي السير على الطريق نفسه ويذهب إلى مـا لا يـذهب إليـه الخطاب الأول، وهو لوم المصريين أنفسهم. فإذا كان قادة الأحزاب المعارضة، وأحيانا هيئاتها القيادية، أو حتى أعضاؤها أنفسهم مصابون بالفصام والازدواجية في الممارسة السياسية فلأن الثقافة السياسية المصرية لم تستوعب معنى الأحزاب، بل ومعنى الديمقراطية وليست مؤهلـة له، في الوقت الحالي على الأقل. إن أصحاب هذا الخطاب لا يحترمون كثيرا حتـى الحـزب الوطني الديمقراطي إلا لأنه حزب الدولة، فهم يعتقدون في قـرارة أنفسـهم أن الديمقراطيـة الغربية لا تناسبنا، وأن جهاز الدولة هو الكيان الوحيد الذي يمكن أن يلتف حوله المواطنـون. ولهذا الفكر جذور عميقة في مصر منذ أن بدأت جماعة صغيرة من الصحفيين والأدباء فـي عقد الأربعينيات يروجون لفكرة المستبد العادل باعتبارها مناط الخلاص من النظام الحزبـي

الذي ساد في مصر قبل عام ١٩٥٢، ولذلك دمغوا الأحزاب بالفساد والتفوا بحماس شديد حول الرئيس نجيب ثم عبد الناصر، فصارت عبادة الشخصية جزءا لا يتجزأ من فكرهم وشخصيتهم وأساس ممارستهم السياسية. وفي الواقع العملي يفضل القائلين بهذا المنافسة للحصول على مناصب سياسية من خلال التقرب من الرئيس ومداهنته وإغداق صفات غير بشرية عليه وليس من خلال التقدم للانتخابات العامة؛ حيث يختار الناس من يمثلهم. وهم لذلك يميلون إلى المصادرة على إمكانية نشوء نظام حزبي قابل لأن يكون ركنا أساسيا في صيغة ديمقراطية. ومن هنا تأتي المبالغة في إدانة الأحزاب القائمة وعزو المسئولية عن ضعفها للأحزاب ذاتها، أو للخصائص الثقافية للمصريين جميعا.

ثمة خطاب ثالث أكثر موضوعية وهو يعزو ضعف الأحزاب إلى خصائص التجربة السياسية التي مرت بها مصر منذ عام ١٩٧٧ عندما بدأت التعددية الحزبية. فقد بدأت التجربة بصورة اصطناعية ومحكومة من أعلى ولمجرد الإيحاء بأن مصر انتقلت بالفعل إلى الشرعية الديمقراطية بدلا من الشرعية الثورية التي فرضتها ثورة يوليو منذ بدايتها، وكانت وظلت وظيفة أحزاب المعارضة هي القيام بدور الديكور الديمقراطي، بجانب حزب الدولة الذي يرعاه الرئيس. ولأن النخب التي تمتلك مصادر القوة وقدرات التعبئة ذهبت وانتقلت إلى حزب الرئيس لم يتبق غير قطاع صغير من العناصر الراغبة في ممارسة أدوار سياسية وتوزعت على أحزاب المعارضة، أو الحركة الإسلامية التي ظلت محجوبة عن الشرعية. لقد أنشأت هذه الرؤية حالة دائرية، للممارسة السياسية. فالرئيس يختار فعليا أعضاء حزبه الراغبين في دخول البرلمان ويضمن لهم الأغلبية، وتسمى أغلبية البرلمان الرئيس الذي يستحيل منافسته في استفتاءات عامة. ومن ناحية ثانية فإن الإطار التشريعي وبصفة خاصة قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون الانتخابات وقانون مجلس الشعب وقانون الأحزاب ضمنا إغلاق الدائرة بصورة كاملة، ولم يعد بوسع أي حزب تحقيق مجرد "تمثيل مشرف" في البرلمان. وفي هذا السياق يبدو للجميع أنه لا يوجد بل، ولا يمكن أن يوجد بديل للسلطة العامة القائمة بالفعل.

وعندما تخسر الأحزاب القدرة على المنافسة الفعلية على السلطة العامة، أو التأثير عليها من خلال البرلمان، أو من خلال العمل الجماهيري والشعبي، فهي تفقد الصفة الحاسمة في تعريف الأحزاب وتصبح أقرب إلى الجمعيات الأهلية، أو المنابر الفكرية؛ حيث يقود أي خلاف ولو بسيط في الرأي إلى الانشقاق. ومن ثم تحولت الأحزاب المصرية إلى جرائد أو إلى منتديات. وعندما حاول بعضها الإفلات من هذا المأزق بالتحالف مع التيار الإسلامي دخل المنطقة الحمراء، وتم التعامل معه بخشونة بالغة وصلت إلى تجميده أو حله.

تبدو عقدة المسألة إذن في أنه لم يكن هناك مجال للتنافس الفعلي على السلطة العامة، وأن الدولة مصممة على المحافظة على معمار سياسي بعينه؛ حيث يكون هناك "حزب" للدولة كبير إلى درجة كاسحة، ثم عدد صغير أو كبير من الأحزاب الصغيرة التي يعبر بعضها عن تيارات حقيقية في المجتمع، أو ولد بالصدفة البحتة، وكتعبير عن الأزمات المستدامة للأحزاب الأكبر.

وفي هذا السياق يأتي تعديل المادة ٧٦ من الدستور لتفتح ثغرة في النظام المغلق لتوليد السلطة العامة، ولممارسة السياسية بشكل عام. وبغض النظر عن القيود التي وضعها نص التعديل، فإن النظام الجديد لانتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر يشتمل على تناقض أصيل. فهدفه الأساسي هو حصول الرئيس على تفويض شعبي قوي من خلال اقتراع الشعب له من بين منافسين متعددين. ولكن إن لم يكن المتنافسون يعبرون عن تيارات حقيقية منظمة في أحزاب قوية فهو لن يكون قد فاز في منافسة قوية، ولا يكون أمام الشعب سوى الاقتراع له لأن الآخرين لا يقدمون بديلا، وهم ليسوا بدلا من الناحية العملية!

وتبدو المعضلة كما يلي: إن كانت النية تنصرف إلى الاستمرار في إضعاف الأحزاب فلماذا التحول إلى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الدولة؛ إذ يبدو نظام الاستفتاء أكثر منطقية. أما إذا كانت النية قد انعقدت على تفعيل النظام الجديد فلا مناص من تقوية الأحزاب والسؤال هو كيف؟

يتجه تفكير الدولة منذ زمن إلى عدد من الإصلاحات السياسية التي من شأنها تقوية الأحزاب، وعلى رأسها إصدار تشريع جديد للانتخابات البرلمانية يمزج بين الانتخاب الفردي والقوائم الحزبية. ولا شك أن هذا التشريع مطلوب ويقود فعلا إلى تقوية عدد محدود من أحزاب المعارضة التي تعبر عن تيارات حقيقية، فهي إن لم يكن لديها الشخصيات التي تستطيع تقديم خدمات شخصية واسعة لدوائرها فلديها على الأقل أنصار لفكرها أو أيديولوجيتها، والذين يمكن جمع أصواتهم على المستوى القومي بما يمنح تلك الأحزاب مقاعد في البرلمان. فإذا افترضنا أن البرلمان ستتم تقويته؛ وفقا لما وعد به الرئيس مبارك فسوف يكون لبعض هذه الأحزاب فرصة في التأثير على السلطة العامة، ومن ثم استعادة حيويتها المفقودة.

ويدافع الكثيرون أيضا عن أهمية إرساء تقاليد حزبية جديدة تتفق مع التقاليد السائدة في المجتمعات الديمقراطية، وخاصة إحياء الديمقراطية الداخلية، وإعمال قواعد منطقية للأداء السياسي لرؤساء الأحزاب وهيئاتها العليا، فإن لم يحققوا أداء معتبرا في الانتخابات العامة

يكون عليهم الاستقالة أو يفرض عليهم الأعضاء الاستقالة في مؤتمرات عامة. ومن يقول بغير ذلك إنما يكرس في الحقيقة فكرا استبداديا يتناقض تماما مع الفكر الديمقراطي.

غير أن كل هذه التدابير الإصلاحية قد لا تقود إلى إحياء الأحزاب في مصر بالصورة التي تجعلها ركنا أساسيا في تجربة ديمقراطية مكتملة، أو ذات معنى، وبما يتجـاوز بكثيـر وظيفة الديكور. فليس من الممكن إحياء الأحزاب وتجديدها من الـداخل، واسـتكمال بنيتهـا البدائية حاليا، إلا من خلال قرار استراتيجي يأخذ بنموذج سياسي ديموقراطي جديد.

إن نموذج الجمهورية البرلمانية هو القادر حقا على إحياء النظام الحزبي وصياغته بما يضمن توليد طبقة سياسية مقتدرة ومتمتعة بالفضـائل الضـرورية لقيامهـا بـإدارة الدولـة والمجتمع. سيكون لدينا – وفقا لهذا النموذج – رئيس منتخب من البرلمان يمـارس وظـائف السيادة، بينما تترك وظائف الحكم لحكومة منتخبة شعبيا برئاسة زعيم حزب الأغلبية، وهـو النظام الذي تبناه دستور ١٩٢٣ ومشروع دستور ١٩٥٤.

أما إذا شئنا أن نحتفظ بالنظام الرئاسي الحالي ونقوي الأحزاب في نفس الوقـت فـلا مناص مطلقا من ضمان الحياد التام للسلطة الإدارية والتنفيذية، ويجب في هذه الحالة ضـمان الحياد الحزبي للرئيس ولو خلال مرحلة انتقالية.

ويبدو أن الدولة تفكر في نموذج آخر يقترب بالنظام السياسي المصري مـن النظـام الدستوري الفرنسي الحالي؛ حيث يقتسم الرئيس سلطاته التنفيذية مع رئيس وزراء وحكومـة (بالمعنى المعروف في النظم البرلمانية). والواقع أن هذا النظام لم يعمـل بصـورة سلسـة وخاصة عندما جاءت الحكومة من حزب يختلف عن حزب الرئيس. كما أن الفارق الأعظـم هو أن النظام الدستوري للجمهورية الفرنسية الخامسة عدلت من نظام ديموقراطي قـائم ولـه جذور قوية، بينما ما نريده في مصر هو تأسيس نظام ديموقراطي أصلا.

المشكلة الحزبية هي في الواقع مشكلة نظام دستوري، ويجب حلها عند هذا المسـتوى في كل الأحوال.

إصلاح الأحزاب

هل يمكن إصلاح التركيبة الحزبية التي عاشت معنا منذ عام ١٩٧٧؟ يلح علينا هذا السؤال ونحن مقبلون على الانتخابات البرلمانية في أقل من شهرين. فلا نحتاج إلى عين سحرية لقراءة المستقبل القريب بقدر معقول من الدقة. فأداء أحزاب المعارضة كان أقل من ضعيف في الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٧ مارس. وليس من المتوقع أن يتغير هذا الأداء في شهرين. وحتى إذا جرت الانتخابات البرلمانية في حرية ونزاهة، فلن تحصل الأحزاب الشرعية على نسبة تذكر من مقاعد البرلمان المقبل.

هل تستطيع أحزاب المعارضة الرسمية أن تصلح نفسها بنفسها أصلا؟ لنكن صرحاء مع أنفسنا: الفرصة ضعيفة للغاية. فلو تتبعنا تاريخ الحياة الحزبية في مصر لأدركنا أن محاولات عديدة جرت لإصلاح أحزاب كثيرة من الخارج، وانتهت أكثر هذه المحاولات بانشقاقات متعددة ومتتابعة، وهو ما ساهم في كثرة الأحزاب الميكروسكوبية، أو أدى إلى تجميد أحزاب كانت كبيرة بالمقاييس الممكنة في الظروف السياسية التي سادت البلاد منذ إعلان التعدد الحزبي المقيد.

ليس هناك ما يفيد كثيرا في توجيه النداءات المتكررة للأحزاب بأن تصلح نفسها بنفسها. فالطريقة الوحيدة لإحياء وإصلاح الحياة الحزبية في مصر هو التقدم السريع على طريق إصلاح النظام السياسي والدستوري. فهزال وانخفاض مستوى وتشوه الحياة الحزبية هي نتيجة طبيعية للأوضاع السياسية والدستورية في البلاد. فليس هناك خطأ في المصريين يجعلهم عاجزين عما قام به غيرهم في أكثرية بلاد الدنيا وهو إقامة نظام ديموقراطي حقيقي يقوم بين مكونات أخرى على التعدد الحزبي. ورغم أن الأحزاب ليست كيانات مثالية، فلا توجد طريقة معروفة لإقامة حياة ديمقراطية حقة بدونها. ولو كان ذلك ممكنا لتحقق بالفعل في مصر أو في أي بلد آخر. فبكل بساطة الدول التي لا تعرف حدا أدنى من التعدد والتوازن النسبي المتحرك بين الأحزاب ليست بلادا ديمقراطية. ولا يمكن إصلاح الحياة الحزبية إلا بالانتقال إلى ديمقراطية حقة.

يعني ذلك أن المفتاح الممكن لإصلاح الحياة الحزبية هو التمكين للانتقال الديمقراطي عبر إصلاح سياسي ودستوري عميق، وليس عن طريق نداءات عميقة. فالحزب لا يكون حزبا إلا إذا كان قادرا على المنافسة السلمية على الحصول على تفويض شعبي بالحكم، أو على الأقل التأثر على الحكم من خلال التأثير على بقاء الحكومة أو فرصتها في الحصول على موافقة البرلمان على سياساتها، وما تقترحه من تشريعات. وفي غياب فرصة تداول السلطة

والتأثير بقوة على إمكانية صدور التشريعات والموافقة البرلمانية علـى السياسـات يتحـول الحزب إلى منبر فكري. وهناك فارق كبير في الصلابة الداخلية بين الحزب والمنبر السياسي. الأول ينشق بسهولة كلما وقع خلاف كبير في الأفكار أو تصادمت الشخصيات. أمـا الحـزب السياسي فلا ينشق بالسهولة نفسها نظرا لأن فرصته في النجاح في الانتخابات العامة يتوقـف على حجة وتماسكه الداخلي. ولذلك وبعد فترة من الـتعلم تضـطر الأحـزاب فـي الـدول الديمقراطية إلى إيجاد طرق منهجية لحسم النقاشات والصراعات الداخلية بصورة سلمية مـع الاحتفاظ بالكتلة الرئيسية للحزب سليمة ومتحدة، وهو ما يجعل الإصلاح عملية دائمة مستمرة.

وفي جميع الدول الديمقراطية، ثم معيار واضح نسبيا لبقاء الزعامات الحزبية، وهـو بكل بساطة أدائها في الانتخابات العامة. وعادة ما يعني إصلاح الأحزاب من الـداخل تغييـر الزعامات والتوجهات الحزبية بمناسبة سوء الأداء في الانتخابات العامة، وهو مؤشر أمين لأن الانتخابات العامة لا يتم تزويرها في الدول الديمقراطية. ولذلك فباستثناء الأحـزاب الفاشـية تعرف جميع الأحزاب الكبيرة في المجتمعـات الديمقراطيـة طريقـة ديمقراطيـة لانتخـاب قياداتها وهيئاتها القيادية بصورة ديمقراطية وبمناسبة قـرب موعـد الانتخابـات العامـة، أو انعقادها بالفعل وظهور نتائجها بالفعل بما يسمح بالحكم على أداء الزعامات والهيئات القياديـة بصورة موضوعية.

في الحالة المصرية لم تعمل آليات منهجية للإصلاح الـداخلي للأحـزاب نظـرا لأن الدولة تبنت حزبا واحدا، ونظرت لبقية الأحزاب كخصوم، تحدد هي إمكانية وحجم تمثيلها عن طريق سيطرتها التامة على العملية الانتخابية ووفقا لمقبولية تصرفات وسياسـات الزعامـات القائمة، فتعطي هذا وتمنع عن ذاك بقدر ما ترضى عن هذه أو تلك من الزعامات.

ورغم أن فرصة إصلاح الأحزاب من الداخل تبدو ضئيلة للغاية في غيبـة إصـلاح سياسي ودستوري عميق يؤسس للانتقال الديمقراطي، فليس أمامنا من سبيل سوى العمل بكل قوة على دفع حركة الإصلاح الداخلي استعدادا لإنجاز هذا الإصلاح.

وثمة ثلاثة مستويات للإصلاح الداخلي للأحزاب.

الأول هو المستوى الفني، ونقصد به تحسـين الأداء التنظيمـي للأحـزاب بصـورة منهجية. فتمتع الأحزاب بقدرات كبيرة في المنافسة الانتخابية يتوقف إلى حد ما علـى تنـوع بنيتها التنظيمية وأحكامها وقدرتها على إنتاج بدائل للسياسات القائمة وترويج هذه البدائل بـين الجماهير. وتختلف مدارس التنظيم تبعا للتقاليد التاريخية للأحزاب والأيديولوجيات. غيـر أن جميع الأحزاب العصرية صارت تملك بنيات تخصصية غالبا ما تكون مشابهة لبنية الحكومة، ولو بقدر من المرونة، فتكون هناك أقسام متخصصة في الموضوعات الاقتصـادية وقضـايا

التنمية البشرية من تعليم وصحة وثقافة وتدريب ورياضة وغيرها، والموضوعات النوعية ذات الصلة بإدارة المرافق العامة الكبرى، فضلا عن السياسة الخارجية. ويسهم هذا التخصص في تربية أجيال من الكوادر الحزبية التي تعرف هذه القضايا بدقة، وقد تسمح لها حتى حكومة حزب منافس بالمشاركة في إدارة ملفات معينة في كل من هذه المجالات. ومن الملفت للنظر أن بعض أهم أحزاب المعارضة المصرية لم تطور بنية من هذا النوع.

المستوى الثاني يتعلق بالتسلسل القيادي وأسلوب صنع القرار والحياة الداخلية للحزب عموما. ومن الملفت للنظر أن قليل من الأحزاب المصرية يعرف فكرة الانتخاب من القاعدة للقمة. وبعضها أسس هيكله التنظيمي على أساس تقليد تاريخي قديم لم يعد له ما يبرره، فلا يعرف أكثر من مستوى واحد للقيادة تحت مستوى الزعيم. وتقوم غالبية الأحزاب على تمكين الزعيم من أن يحكم حزبه حكما مطلقا مشابها للحكم المطلق في الدولة ذاتها. وتحتاج كل الأحزاب المصرية إلى ترقية هياكلها التنظيمية وإلى قدر معقول من الإدارة أو القيادة الجماعية، وإلى تمكين المؤتمر العام أو الجمعيات العمومية من ممارسة وظيفة السلطة العليا سواء فيما يتعلق بوضع السياسات، أو اختيار الهيئات القيادية بما في ذلك زعيم الحزب اختيارا حرا مباشرا.

أما المستوى الثالث فيتعلق بالعمل الجماهيري. وهنا يبدو أن النموذج الذي ساد نظرية العمل الجماهيري في مصر هو أسلوب الخدمات الشخصية، أو الخدمات العامة المباشرة والبسيطة. وقد رض هذا النموذج نفسه لأن القاعدة الذهبية التي قامت عليها الانتخابات العامة في مصر هي قاعدة "الأصوات مقابل الخدمات". والواقع أن هذا المفهوم يخلط تماما بين الأحزاب والجمعيات الأهلية. فمن الطبيعي أن يقوم نوع من الجمعيات على تقديم الخدمات مثل التوسط لتعين أبناء الدائرة الانتخابية، أو نقلهم من موقع إلى آخر وتدبير فصول محو الأمية والتقوية، مرورا بالمشروعات البسيطة مثل فتح العيادات وعقد المسابقات الرياضية. وأخشى أن هذا هو ما يتجه إليه الداعين لإصلاح الأحزاب من الداخل؛ أي تحويلها من منابر فكرية وأيديولوجية في الواقع إلى جمعيات أهلية.

إن هذا الخلط يقود إلى نتيجة أسوأ. فمهما توفرت الموارد للأحزاب فإن تقديم الخدمات المباشرة سيكون دائما بيد الدولة والقطاع الرأسمالي. والأهم هو أن أسلوب تقديم الخدمات كأسلوب للوصول إلى البرلمان يدمر مبدأ حكم القانون؛ حيث يفترض أن يتم تقديم الخدمات بناءا على قاعدة موضوعية وليس قاعدة الواسطة، كما أنه يدمر النائب البرلماني الذي يقضي وقته كله في المرور على الوزارات والمرافق وينسى أو يتنازل بالضرورة عن مسئوليته التشريعية والرقابية.

في المجتمعات الديمقراطية تقوم الجمعيات المدنية بتقديم الخدمات وفقا لمدارس مختلفة تتفق بشكل عام مع المدارس الفكرية التي نشأ عليها الأحزاب. ولذلك تستمد الأحزاب جـزءا من قوتها من تأييد قطاعات مختلفة من المجتمع المدني. أما السياسة الجماهيرية فتقـوم علـى قاعدة مختلفة تماما وهي تنظيم القوى الجماهيرية المختلفة: مثل العمال والطـلاب والفلاحـين وأهالي الأحياء والقرى والنساء وغيرهم، للنضال من أجل مصالحها السياسية والمدنية. وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال هياكل أو أقسام ومنظمات نوعية تترجم فلسفة الحـزب وقيمـه السياسية. فالأحزاب في النهاية تعكس مصالح اجتماعية مـا، وتمـارس هـذا الـدور عبـر أيديولوجيات محددة. أما أرقى السياسات الجماهيرية فهي تقوم على الترويج للسياسات البديلـة التي وضعتها بين الجماهير. ومن الواضح أن هذا المستوى هو عقدة العقد في الأداء السياسي والانتخابي للأحزاب المصرية، لأنه الأكثر صلة بالإصلاح الديمقراطي أو غيابه.

وبوسع بعض الأحزاب المصرية أن تقوم بإصلاحات أساسية في بنيتها التنظيمية فـي غضون مدى زمني قصير. ولكنها قد لا تستطيع وضع سياسـة جماهيريـة إلا بعـد إنجـاز إصلاحات دستورية وسياسية كبيرة تضمن الانتقال الديمقراطي. أما ما يجـب علـى جميـع الأحزاب أن تقوم به على الفور فهو تحقيق إصلاحات ديمقراطية في الحياة الداخلية والتسلسل القيادي. وربما تكون البداية السليمة لخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة هو أن تقوم الأحزاب القادرة بعقد مؤتمراتها العامة على وجه السرعة لوضع البرامج أو تجديدها، وانتخاب الهيئات العليا التي تقودها خلال مرحلة الانتخابات. أما الأحزاب غير القادرة فلتفكر في الاندماج فـي الأحزاب الأقرب لها عقائديا وسياسيا.

قائمة أم فردى أم شيء آخر؟

ساهم الانطباع بأن الدولة تنتوي إصدار قانون جديد لتنظـيم الانتخابـات البرلمانيـة المقبلة في إشاعة مناخ من التفاؤل حول إيقاع عملية الإصـلاح السياسـي. وكانـت بعـض التصريحات تشير إلى أن هذا القانون سيجمع بين نظـام الانتخـاب بالأغلبيـة المطلقـة، أو الانتخاب الفردي من ناحية ونظام القوائم الحزبية أو التمثيل النسبي قد أنعشت الآمال في إحياء الحياة السياسية، وربما إنتاج طبقة سياسية جديدة نسبيا تأتي جزئيا على الأقل مـن الأجيـال الشابة، وإنتاج برلمان أقل خضوعا لاحتكار الحزب الوطني، وأكثر توازنا في تمثيل التيارات السياسية الكبرى في البلاد. فهل نترك تلك التصريحات تقضي على هذه الآمال؟

الإجابة هي بالقطع بالنفي. فالفكر السياسي المصري لا يمكنه قبول أن هـذه النتيجـة المحبطة. فما العمل؟ وكيف نعزز إيقاع الإصـلاحات السياسـية والدسـتورية فـي الفتـرة القصيرة المقبلة.

الواقع أننا لو حصرنا المناقشة في تحسين نوعية البرلمان المقبل، لمـا انتهينـا إلـى نتيجة حاسمة.

لا شك أن إصدار تشريع جديد لانتخابات مجلس الشعب يجمع بين الفـردي، ونظـام القوائم الحزبية كان من الناحية النظرية هو الاختيار الأمثل. فنظام القـوائم الحزبيـة يقـوي الأحزاب المهمة في مصر، وقد ينتج نظاما أقل خضوعا لاحتكار الحزب الـوطني، ويسـاعد بلادنا على الانتقال من نظام حزبي صار في الواقع العملي يقوم على حزب واحد، ويخلصـنا من الصورة السلبية للفشل في إنتاج تعددية سياسية بالرغم من مرور ثلاثين عاما على نهايـة الاتحاد الاشتراكي العربي. كما أن نظام التمثيل النسبي هو الطريقة المثلـى لتقويـة الطـابع السياسي للانتخابات العامة، والتي صارت أسيرة تماما لمعادلات لا شأن لهـا بالسياسـة، أو المصالح العامة للأمة. فهي تدور وجودا وعدما حول الخدمات الصغيرة والمنافسات البدائيـة حول المكانة بين شخصيات متنفذة في المجتمع المحلي، وبين القرى وأحيانـا بـين المراكـز والمدن الصغيرة التي تقع في دائرة واحدة. وربما لا نبالغ إذا قلنا إن معادلة الصـوت مقابـل الخدمات كان أحد أبرز الأسباب لإهدار حياد الإدارة الحكومية، بل ولإهدار المساواة وحكـم القانون، ولا يختلف في ذلك عن الفساد الكامن في آلية "الواسطة". وفضلا عـن ذلـك فـإن الانتخاب الفردي يتحيز تماما لصالح الأجيال القديمة، وضد الأجيال الشابة ولصالح الأغنيـاء وضد الفقراء الذين لا يستطيعون مواجهة أعباء عملية انتخابية مكلفة ماديا وصار المال يلعب

فيها دورا كبيرا. ويتوقع البعض بقدر من التشاؤم أن الانتخابات البرلمانية المقبلة ستتيح لرجال الأعمال اجتياح مجلس الشعب المقبل.

وبالمقارنة فنظام التمثيل النسبي يقيم المباراة السياسية على قاعدة الأفكار والمصالح العامة المشتركة للأمة. ويفتح الباب أمام تقوية النقاش العام بين تيارات سياسية، وقد ينتج طبقة سياسية جديدة نسبيا لأن الأجيال الشابة التي تحمل لواء مختلف تيارات الفكر والسياسة سيكون لها ثقل أكبر في القوائم بالتوازي مع ثقلها الأكبر في المجتمع. ومن المحقق أن نظام التمثيل النسبي سينتج برلمانا أكثر عطفا على قضية الإصلاح السياسي والدستوري من البرلمان الحالي.

ولكن ثمة أكثر من حجة منطقية وراء تأجيل الأخذ بهذا النظام الانتخابي المتوازن. فيكاد يكون من المستحيل أن يصدر تشريع جديد للانتخابات من البرلمان الحالي في غضون الفترة الزمنية المتبقية حتى عقد الانتخابات الجديدة لمجلس الشعب في نوفمبر المقبل. ومن ناحية ثانية فإن الذين يقترحون أن يصدر هذا التشريع بقرار بقانون من رئيس الجمهورية يقعون في تناقضات كثيرة. فأحد أهم محاور الإصلاح السياسي أن يتم تقييد السلطات الممنوحة لرئيس الدولة وفقا لدستور ١٩٧١ بما في ذلك صلاحية إصدار قرار قانون وهو الأمر الذي يحصره الدستور في فترات غياب المجلس. وليس من الحكمة أن يصدر تشريع بهذه الأهمية بقرار منفرد من رئيس الدولة الذي هو في الأصل القابض على السلطة التنفيذية.

غير أن عندي حجة إضافية تميل إلى تأجيل إصدار هذا التشريع. فالأحزاب المهمة القديمة تكونت هياكلها في فترة اتسمت بالركود السياسي، فتجمدت هياكلها وضمرت مع الوقت، وهجرتها الأجيال الشابة فصارت جميعا – كما أظهرت الانتخابات الرئاسية في السابع من سبتمبر – أسيرة أجيال كهلة أو عجوز لا يمكنها أن تتلامس مع هموم وتطلعات شباب هذا الوطن وهم الأغلبية الساحقة. والأهم أن معظم أن لم يكن كل زعامات الأحزاب القديمة القائمة أدارت أحزابها بقدر كبير من الاستبداد والمركزية بل والتعسف. والانتقال إلى نظام التمثيل النسبي يمنح سلطات واسعة لهذه الزعامات نفسها لتكريس سلطتها الاستبدادية. والواقع أن هذا الجانب من صورة الحياة السياسية في مصر لم يحظ بالاهتمام المناسب من الفكر السياسي في مصر؛ إذ يستحيل أن تتعزز الديمقراطية على المستوى الوطني إن كانت كل الأحزاب القديمة تدار بصورة استبدادية. ولا مقام هنا للأخذ بمقولة الاختلاف والتباين بين الإدارة الحزبية وإدارة الدولة، فالفكرة هي بالأصل سخيفة في أفضل الأحوال، وهي تمجد الاستبداد داخل الأحزاب وتعيق تطور ثقافة ديمقراطية داخل الطبقة السياسية. ويشهد الواقع الراهن صراعات شديدة من أجل إصلاح نسق الإدارة الحزبية في كل الأحزاب المهمة تقريبا. وتنظيم الانتخابات

البرلمانية المقبلة بتشريع يقوم على القوائم الحزبية يقطع الطريق على النضـال الإصـلاحي داخل الأحزاب، وهو جانب لا يقل أهمية عن النضال من أجل الإصلاحات الديمقراطية علـى مستوى الدولة ككل. وعلى نفس المنوال فإن الانتقال السريع لنظام انتخـابي يأخـذ بـالقوائم الحزبية يتحيز لصالح الأحزاب القديمة، وضد الأحزاب البازغة والشـابة، أو التـي تنتظـر الحصول على موافقة لجنة الأحزاب، أو أحكام قضائية إيجابية.

ولكن إن كان من المحتم أن تنعقد الانتخابات البرلمانية المقبلة بالنظام الفـردي فهـل يعني ذلك التسليم بمثالب تطبيق هذا النظام في مصر، وهي مثالب يعاني منها الجميع بمن فيهم الحزب الوطني؟ قطعا لا. وأعتقد أن الحل السليم هو التعويض عن هذه المثالب بأعمال آليـة أخرى تماما.

أعتقد أيضا أن تحقيق وفاق قومي حول مجمل المعمار السياسي الضروري لتجسـيد فكرة الإصلاح السياسي والدستوري هو الآلية المناسبة، وهو أهم في تقديري أيضا من عقـد الانتخابات البرلمانية المقبلة. فليس من الموقع على ضوء الوقت القصير المتـاح والأوضـاع المهلهلة لأحزاب المعارضة أن يؤدي عقد هذه الانتخابات إلى برلمان أكثر توازنا أو أفضـل نوعية. وبالمقابل فإن التوافق الوطني حول الصورة العامة للإصلاح السياسي والدستوري هو الطريق السليم لتأكيد الالتزام به وتطبيقه بالإيقاع الملائم، وفي التوقيتات المناسبة. وفضلا عن ذلك، فإن أحد النتائج المتوقعة للتوافق الوطني أن يتم تعديل الدستور أو وضع دستور جديد بما يفضي بالضرورة إلى حل المجلس المقبل قبل انتهاء مدته وفقا للدستور الحالي، وفتح البـاب أمام تشريع جديد تعقد انتخابات جديدة على هداه.

ما نقترحه هو أن نبدأ على الفور في تنظيم مؤتمر للحوار الوطني حول مستقبل مصر السياسي والدستوري تطرح فيه الآراء المختلفة أمام الشعب، وتمثل فيه جميع تيارات الفكـر والسياسة تمثيلا متوازنا حتى يتحقق الإجماع على الصورة المرغوبة للنظام السياسـي الـذي تتطلع إليه النخبة المثقفة والشعب على السواء. وقد ينته المؤتمر إلى الأخذ بفكرة انتخاب لجنة تأسيسية تضع دستورا جديدا للبلاد، أو يختار صيغة أخرى للإصلاح الدستوري تحقق الغرض نفسه أو تقوم على تعديل الدستور الحالي. والمتوقع أن تستغرق هذه العملية فترة تتراوح بـين عام ونصف إلى عامين، وهي فترة مناسبة لعقد انتخابات نيابية جديدة.

المفتاح الحقيقي للإصلاح لن يكون البرلمان المقبل، بل الذي يليـه إذا تـم انتخابـه كحصيلة لتوافق قومي في مؤتمر حوار شفاف ومتوازن وطموح.